



جون ر. سيرل

بناء الواقع الاجتماعي

من الطبيعة إلى الثقافة

ترجمة وتقديم: حسنة عبد السميع
مراجعة: إسحاق عبيد

بناء الواقع الاجتماعي

من الطبيعة إلى الثقافة

**المركز القومي للترجمة
إشراف: جابر عصفور**

- العدد: 1757
- بناء الواقع الاجتماعي: من الطبيعة إلى الثقافة
- جون ر. سيرل
- حسنة عبد السميع
- إسحاق عبيد
- الطبعة الأولى 2012

هذه ترجمة كتاب:

The Construction of Social Reality

By: John R. Searle

Copyright © 1995 by John R. Searle.

All rights reserved

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومي للترجمة

شارع الجبلية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.

E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 Fax: 27354554

بناء الواقع الاجتماعي من الطبيعة إلى الثقافة

تأليف: جون ر. سيريل
ترجمة وتقديم: حسنة عبد السميع
مراجعة: إسحاق عبّيد



2012

سيرل، جون ر .

بناء الواقع الاجتماعى من الطبيعة إلى الثقافة/
تأليف: جون ر. سيرل؛ ترجمة وتقديم: حسنة
عبد السمیع؛ مراجعة إسحاق عبید. - القاهرة :
الهیئة المصریة العامة للكتاب ٢٠١٢ .

٢٩٦ ص ؛ ٢٤ سم .-

تدمك ٢ ٢٦٨ ٢٠٧ ٩٧٧ ٩٧٨

١ - التغير الاجتماعى.

أ - عبد السمیع، حسنة . (مترجم ومقدم)

ب - عبید، إسحاق . (مراجع)

ج - العنوان.

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١٢ / ١٠٠١١

I. S. B. N 978 - 977 - 207 - 268 - 2

دیوی ٣٠١، ٢٤

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى، وتعريفه بها. والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز .

المحتويات

7 تقديم المترجمة
29 المدخل
33 الفصل الأول : دعائم الواقع الاجتماعى
65 الفصل الثانى : بناء الوقائع التى ترتبط بالمؤسسة
95 الفصل الثالث : اللغة والواقع الاجتماعى
117 الفصل الرابع : النظرية العامة للوقائع المرتبطة بالمؤسسة
147 أولا : تكرار التراتيب والتفاعل ، والبنية المنطقية
153 الفصل الخامس : النظرية العامة للوقائع المرتبطة بالمؤسسة
 ثانيًا: إيجاد الوقائع المرتبطة بالمؤسسة، وتدرجها، والحفاظ
153 على استمرارها
167 الفصل السادس : قدرات الخلفية وتفسير الظواهر الاجتماعية
189 الفصل السابع : هل لعالم الواقع من وجود؟
189 أولا: الهجوم على نزعة الواقعية الفلسفية

221الفصل الثامن : هل لعالم الواقع من وجود؟
221ثانياً : هل يمكن أن يوجد دليل يثبت وجود الواقعية الخارجية
241الفصل التاسع: الصدق والتطابق مع الواقع
265ملحق الفصل التاسع: برهان ضريبة المقلع الرياضية
275الخاتمة
277قائمة المصطلحات

تقديم المترجمة

هل اللغة علامة على الأفكار؟ أو هي رمز لوجود مادي تجسده الأشياء؟ وهل تعكس ماهية المعرفة وتعيدها إنتاجها؟ العلاقة بين الفكر واللغة والواقع. والسؤال عن المعرفة والإحساس بالوجود، قد استمر طرحها ولا يزال.

لقد ارتبطت المعرفة بالقوة المركزية للدال اللغوي، تلك السلطة التي تشبع الرغبة في السيطرة والنفوذ، لا سيما حين نتصور أننا "نحن" الذين نصنع الوجود، بما يمنحه لنا الدال اللغوي (فاللغة بيت الوجود) و(لا شيء خارج النص) و(لا وجود إلا من خلال ما ندركه).

أراد سيرل أن يعيد للواقع هيئته مثيراً السؤال حول وجود واقع خارجنا لا يعبأ بوجودنا ولا بلغتنا، غير أنه لا يتعذر علينا أن نقاربه. بعد أن أزعجته مبالغة أصحاب النزعة المثالية، وخفاء اللاوعي مستعصياً على الرصد، وأرقه التوسع الحدائى فى مفهوم العلامة، واستحالة المعرفة، والتلاعب باللغة، والتأرجح بين الإخفاء والبوح، والانتهاك، وخداع الشكل. أرقته نزعات الشك، كما أزعجه تضيق اللغويين حدود اللغويات، مقللين من شأن "الكلام" لحساب "اللغة" ومن قيمة القصد العقلى لحساب الاستجابات الفطرية. وقد دفع بعض أنصار الحدائى أصحاب "نظرية أفعال الكلام" زاعمين أنه لا مساحة للغة الخيال عندهم ولا اعتراف بالمجاز، زاعمين أن مصدر خطأ جون سيرل يكمن فى أنه لم يفهم الفرق بين الفلسفة الأنجلوأمريكية وفلسفة القارة الأوروبية. مما دفعه لتصور أن اللغة لا تعيش إلا فى وضوح، وفى هذا اجترأ على اللغة وتصور لإمكان السيطرة عليها. ولا ينطبق هذا بحال على لغة الأدب، لأنها تتوهج فى المجاز؛ ويتضاعف معناها بالإزاحة والتكثيف والإعتماد. كما أنه لا يتفق مع لغة الفلسفة التى تتناول المجرد، وتخلف وراءها مساحات من الصمت.

ينطلق الفكر الإنساني في كل عمل ثقافي بدافع من القلق والسؤال الملح. وفي قراءتنا في أي عمل ثقافي نبحث عن السؤال الذي أرقَّ صاحبه، وعن الطريق التي سلكها بحثاً عن الإجابة. وعن الموقف الذي اتخذته، وعن النتيجة التي قادته إليها بحثه، وعن موضعه من حركة الفكر ومساره.

ویدخلنا تأمل المعرفة التي تشكل الوعي، والمفاهيم الخاصة بالوجود، والخبرة، إلى فضاء مباحث اللغة. لأن اللغة أداة المعرفة التي تحدد علاقتنا بالوجود وبالطريقة التي ننكر ونحيا بها. فالكلمات علامات ورموز تتشكل بها وفيها رؤيتنا للعالم.

لقد بلغ مجال اهتمام النشاط الفلسفي باللغة عصره الذهبي في القرن العشرين، فتحول من فلسفة اللغة - بوصفها جزءاً من القضايا الكلية - ومن سحرية الكلمة، ثم قداستها، ثم دورها السياسي والاجتماعي، ومن المطلق للعقل، إلى بحث لغة الفلسفة بوصفها لغة الفكر والمعرفة لإزالة الالتباس وسوء الفهم^(١)؛ من هنا احتلت مشكلة المعنى الفلسفي موضعاً هاماً من النشاط الفلسفي الذي اهتم بتعريف المعنى، وتحديد سماته وطبيعته والموقف اللغوي، واهتم المناطق بعلاقة القضية بالدلالة اللغوية من جانب^(٢). واهتم السؤال المعرفي عن الصلة بين الواقع والفكر واللغة بعلاقة اللغة بالإدراك وبتمثيل الوجود خارج ذواتنا في أشكال تعبيرنا، وبوضوح العلامة وإعتامنا، وبمضاعفة المعنى^(٣). فأدت هذه المباحث إلى ظهور: علم العلامات Semiology الذي اهتم بأنظمة العلامات بوصفها منظومة تشير لذاتها وتستمد معناها من داخل منظومتها self-referential أو تتجاوز مقاصد العبارة لمقاصد الخطاب الجماعي بناء على نظامه الشفري والدراسات البنيوية Structuralism التي تعنى بأنماط التراكيب وقوانينها الشكلية التي تبحث صلة العلامة بالبنية وضرورتها والتداولية Pragmatism التي تبحث علاقة الرموز بمستخدميها بناء على السياق وأعرافه.

ونظرية التعلق التي تعنى بالفهم المتبادل بين السامع والمتحدث داخل الجماعة المتحدثة باللغة^(٤).

ولم يقتصر الاهتمام باللغة على الفلاسفة واللغويين ونقاد الأدب، بل نجده قد صار أحد شواغل الفلسفة الكبرى ومحوراً من محاور اهتمامها. وقد امتد تأثيره إلى مجالات علم النفس، والاجتماع، والأنثروبولوجيا، والمنطق، والرياضيات، خاصة بعد الثورة الداروينية، ونظرية النسبية، واكتشاف الأليكترون، وغيرها من الثورات العلمية التي

دفعت للاهتمام بالمعرفة وتقنيها، وتقنيح مصلحاتها^(٥). وامتد هذا الطموح إلى مجال المعرفة الإنسانية لا سيما في مجال علم الاجتماع؛ إذ شهد رغبة في ضبط معرفته، كي تتسم كذلك بطابع الموضوعية على غرار العلوم الطبيعية كالبيولوجيا والفيزياء^(٦). راود هذا الحلم الفيلسوف البارز جون سيرل John R: Searle 1932، الذي عمل أستاذاً للفلسفة بجامعة باركلي ذ كاليفورنيا^(٧).

لقد نشأ سيرل في ظل تقاليد الفلسفة التحليلية، وتراوحت مباحثه بين مشكلات فلسفة اللغة، وفلسفة العقل، والاهتمام بدراسة الخصائص المميزة لأبنية الواقع الاجتماعي في مقابل عالم الوقائع الطبيعية المادية، والاهتمام كذلك بالعلل المسببة causes. وقد أدار حلقات بحثية "سيمنارات" في مجال فلسفة العقل، والذكاء الاصطناعي، وعلم المعرفة العصبية، وعلم النفس المعرفي، وعلم الأنثروبولوجيا المعرفية، ومبحث الإدراك العقلي Cognitive Science. واشتهر بمؤلفاته في مجال فلسفة العقل لا سيما: "القصد العقلي: مقال في فلسفة العقل" ١٩٨٢م وهو أحد أشهر كتابين له. و"العقل والمخ والعلم" ١٩٨٤م، و"القصد العقلي الجماعي والفاعل" ١٩٩٠م، و"إعادة اكتشاف العقل" ١٩٩٢م، و"عقلانية الفعل" ٢٠٠١م وغيرها^(٨).

وفي هذا المجال طور سيرل وأضاف، وترك بصمة مميزة في مجال اهتمامه بنشاط العقل، والوعي، وعمليات الفهم، والمعرفة الذاتية. فقد رفض أصحاب النزعة السلوكية behaviorism عنصر الذاتية، وعدوا أفعالنا استجابة لمدخلات أو منبهات داخلية تدفعنا للسلوك بنحو تلقائي. ولم يقبل سيرل القول بغريزية الاستجابة وفطريتها (فودرفي اللغة والفكر^(٩)) وفي الجزء الخاص بالنحو الكلي Universal Grammer - تشومسكي)، ورفض كذلك آراء أصحاب النزعة الوظيفية functionalism ونزعة الربط Connection^(١٠)، وبعض علماء مبحث الإدراك العقلي، التي تصورت عمل العقل البشري مبرمجاً على غرار الحاسوب^(١١). وكذلك رفض آراء بعض منظري الحداثة الذين اتهموا المعرفة في مجال العلوم الإنسانية بعدم الموضوعية لارتباطها بما هو إنساني معياري وجزافي^(١٢). ورد سيرل ما وقعت فيه فلسفة العقل مؤخراً من تشوش لهيمنة الخلط بين الأنطولوجي الذي يُعنى بالسؤال عن طبيعة الوجود، والإبستمولوجي الذي يعنى بالفهم والحقيقة والمعرفة، وخلط هذا بالعلل المسببة. والخطأ المشترك بين كل هذه المزاغم هو أنها تغفل القصد العقلي؛ فالحاسوب والاستجابات الفطرية ليس لها معنى أو قصد، ولا لديها أفكار ومواقف^(١٣).

القصد العقلى Intentionality

يشير هذا المصطلح لأهم إضافات سيرل فى هذا المجال وقد ارتبطت به فلسفته فى اللغة، وفى العقل، وفى الأبنية الاجتماعية. وقد طور هذا المصطلح الذى كانت الظاهراتية Phenomenology قد عرفته من قبل فى قصدها نحو الخارج، بيد أنها تطالع الظواهر فى مرآة الشعور والحضور الذاتى الباطن^(١٤)، وقد تجاوز سيرل التحليل الظاهراتى سواء فى شكله المفارق الترانسندنتالى (هوسيرل) أو فى شكله الوجودى (هايدجر)، جامعاً بين التركيب المنطقى والسببى، وموسعاً فيه، ليشمل المعنى والفهم والتفكير والتعبير عنه فى اللغة^(١٥). والقصد العقلى مصطلح لا يتعلق بالنواتيا، إنما يتعلق بخاصية يتوجه فيها العقل إلى العالم خارج ذواتنا: موجوداته entities وموضوعاته objects وأوضاعه status وحالاته states of affairs توجهاً محملاً بما لدينا من أفكار، واعتقادات، ومخاوف، ورغبات، عن هذا العالم، وموافقنا منه وتعبيرنا عنه، والأشكال التى نتصوره عليها ونمثل له بها represent^(١٦). وعلى هذا الجسر عبر سيرل من النموذج العقلى، الذاتى وسطوة الذهن، إلى سطوة الواقع، ومن القصد العقلى الفردى، إلى القصد العقلى الجماعى، دون أن تكون اللغة طامسة لصورة الفكر. (كما يرى مثلاً فتجنشتين)^(١٧)، أو تسمى تمثيل الواقع (كما يتصور مثلاً هوايتهد)، ودون استغراق فى العقل المفكر (كما يستغرق دريدا)^(١٨).

فى فلسفة العقل لم يتجاهل سيرل العنصر الذاتى لصالح العنصر المادى، أو ما يطلق عليه الطبيعية البيولوجية biological naturalism فهو يرى العمليات الوظيفية العصبية brain neurophysiology فى المخ أساس النشاط الدماغى الذى يُعدُّ النشاط العقلى أسمى صورته. ويعيد سيرل اكتشاف العقل بإضافته عنصر الدافع motive لخبرات الإدراك perception. وقد رفض سيرل الزعم الحدائى باستحالة المعرفة ورفض نزعات الشك، كما رفض فكرة خفاء اللاوعى فى منطقة عميقة فى أغوار النفس تستعصى على الرصد^(١٩)، وأحل محله بطريقة عبقرية فكرة يقول عنها الفلاسفة إنه ضرب نظريتين بمفهوم واحد.

الخلفية (٢٠)

تشتمل الخلفية على قدرات وطاقات capacities تختزن داخل عقولنا رصيماً من النماذج الناتجة عن الاعتقادات والاعتبارات المعيارية ، وتدرجها داخل شبكة من الإمكانيات abilities والمدارك الاستيعابية تعمل على مستوى المقاصد العقلية الواعية/ وغير الواعية ، وتمكننا من معرفة المهارات والكيفيات والفرضيات الضرورية والمستلزمة (والسيناريوهات) أو أنماط السرد الدرامية dramatic categories التي تنظم طريقة تفكيرنا وفق نماذج نفهم بفضلها الواقع والوجود خارج ذواتنا، ونتكيف معه. (٢١) على هذا النحو نجح سيرل في تخفيف وطأة العبء الميتافيزيقي الذي نتحملة جراء تشابك المنظومات المعرفية (مطورا فكرة فتجنشتين والمصطلح habitus الذي يحمل معنى السياق، المحيط، الاعتياد).

ولأنه لا قصد عقليا بدون لغة، يمكن أن نقول إن القصد العقلي مفهوم لغوي (٢٢)، وهو يسهم في منح أبنية اللغة فعاليتها ونجاحها satisfaction ولا صلة لهذا المصطلح بمفهوم الرضا، لكنه يقصد به استيفاء شروط التعبير عما نقصد أن نرمى إليه من وراء الدلالة الحرفية للبنية اللغوية من قصد عقلي. على هذا النحو يفرض سيرل القصد العقلي على قصد اللغة، متصوراً المعنى من منظور نفسى أكثر منه معنى يتعلق بدلالة التراكيب الحرفية. ومن ثم شغلت مشكلة المعنى موضعاً محورياً من فلسفة جون سيرل إذ تأسست على فكرة القصد العقلي محور اهتمام فلسفته في مجال العقل.

لقد انشغل سيرل بنظريات المعنى في مقارنة المعنى الواقع ومفارقتة له. لاسيما وقد أرقه توسع اللغويين الحدائين في مفهوم العلامة، وتضييق حدود اللغويات، بالاهتمام بالكلام لصالح اللغة، وبالانشغال بالسؤال عن العلة بدلا من الانشغال بالسؤال عن الكيفية. كذلك أرقه تصورات التفكيكيين الخاصة بالدلالة المراوغة، والمعنى المرجأ، والأثر، وما تحت الكشطة (٢٣).

طور سيرل جهود أستاذه "أوستين" - فيلسوف مدرسة أكسفورد - وأحد فلاسفة الاستخدام، الذين يحذرون من استبعاد اللغة من سياق الجماعة اليومية، وصاحب مفهوم الفكرة الرئيسية key concept (٢٤)، وصاحب نظرية شهيرة في أفعال الكلام ضمنها دفتى كتابه الشهير "كيف نعمل الأشياء بالكلمات" مميّزاً بين أفعال الكلام الأدائية performative والتقريرية constative ومقسماً مفهوم الكلام لثلاثة مستويات:

المستوى الصوتى locutionary ومستوى الكلام الذى يهدف للتأثير فى السامع أو المخاطب بدفعه للقيام بفعل ما (كالوعد، والأمر، والسؤال)؟ illocutionary ومستوى كلام المستمع المتأثر بالحدث الكلامى perlocutionary^(٢٥). ولا خلاف على أهمية أفعال الكلام بوصفها فرعاً من فروع الأفعال الإنسانية، التى تعبر عن القصد العقلى، والأشكال التى تتمثل بها الوجود ومن ثم فتأسيس نظرية سيرل فى اللغة على نظريته فى العقل له ما يبرره^(٢٦).

أسهم سيرل فى مجال فلسفة اللغة بأكثر من مؤلف منها: "أفعال الكلام: مقال" فى فلسفة اللغة" ١٩٦٩ و"التعبير والمعنى: دراسات فى نظرية أفعال الكلام"، ١٩٧٠ و"فلسفة اللغة" ١٩٧١. و"الكلمات المنقلبة رأساً على عقب" ١٩٨٣. غير أن أهمها على الإطلاق كتابه "فى نظرية أفعال الكلام" Speech Act Theory^(٢٧) حيث ناقش تصنيف أوستين أفعال الكلام وإضافته تصنيفاً آخر طور به أنماط أفعال الكلام، وقد وجه عناية كبيرة للقدرة الإنجازية illocutionary force أو ما للكلمات من نفوذ، يدفع السامع للإذعان والاستجابة، طاعة لما يطلب منه القيام به من فعل^(٢٨). ولكى يتحقق مضمون القصد فإن الخلفية، والسياقات التداولية، تضمن نجاح هذه الصيغ فى التعبير عما يرمى إليه القصد العقلى من وراء أفعال اللغة (طور سيرل فكرة كان قد طرحها فريجه من قبل رابطاً بين مضمون القصد العقلى والتفاعل مع مؤثرات البيئة التى تحدد شروط تحققه). فأفعال الكلام الأدائية الطلبية والإلزامية، بحاجة لشروط خارجية تمهيدية: كأن يكون من يعطى الأمر مثلاً من مستوى أعلى، أو يملك السلطة أو الحق أو الشرعية، ولشروط داخلية: كالصدق، والإخلاص، ونية الوفاء بالوعد، والشكر الذى يعبر عن عرفان حقيقى مثلاً. وافتقاد هذه الشروط يفقد الكلام مصداقيته ويدخله فى باب الكذب والمخادعة (أعطى من لا يملك لمن لا يستحق - لكى تطاع مر بما يستطاع)^(٢٩). ومن أميز إضافات سيرل فى هذا المجال الصيغة التى طرحها لنظرية التطابق- التراسل Correspondence Theory of Truth^(٣٠).

التطابق Correspondence

هو علاقة ينسب على أساسها الصدق truth لهذا النوع من العبارات، حين يطابق العالم الخارجى ما ترمى إليه أفعال الكلام، وبناء عليه يقوم السامع بتنفيذ ما طلب منه. غير أن هذا الأمر من الصعب التحقق منه لأنه يتعلق بمستقبل غائب لا يمكن

ملاحظته واختباره تجريبياً، (كالوعد، والأمر، والسؤال، وأسلوب الشرط). ولا يمكننا كذلك التحقق من شرط الإخلاص لأنه داخلي، كما أن شرط الشرعية سياقى. وفي هذه الحالة يكون (الصدق - الحقيقة) فكرة إبستمولوجية معيارية، تعنى مقدار الثقة. لذلك فتحويل فعل الكلام الأدائى مثلاً إلى فعل كلام إخبارى تقريرى - بناءً على أن كل أمر يتضمن رغبة، وكل سؤال ينشد معرفة، وكل وعد يتضمن نية، وكل اعتذار ينطوى على أسف - هذا التحويل لا يساوى بين الصيغتين: (أعتقد أن تغلق النافذة) و(أغلق النافذة)؛ إذ لا تشتركان فى معيار الصدق نفسه؛ لأنه لا سبيل أمامنا للتحقق من صدق مضمون الاعتقاد ومصدره ودرجته، ومن ثم قد يداخلنا الشك فيه. كذلك نجد أن صدق العبارات الطلبية مرهون بقيام السامع بالمطلوب منه (وقد وجد سيرل أنه لم ينجح بينيت Bennett ولا هيرماس Habermas ولا آبل Apel ولا أليستون Aliston فى فهم ما قد أراده)؛ فغياب القصد العقلى يعنى غياب الشرط النفسى، الذى يميز مضمون القصد، من مضمون البنية اللغوية (فقد يصدر المتحدث أمراً دون أن يعنى بتفذيده وهنا يظل الأمر أمراً وإن كان معيباً)، وتظل وظيفة التمثيل قائمة حتى لو لم يتحقق ما تمثله^(٢١). وقد أفاد سيرل من تحول التفسير الداروينى من الغائية إلى التاريخية؛ (فالتفسير الغائى يرى أن الكائنات لكى تعيش يجب أن تكون على شاكلة بعينها، أما التفسير التاريخى فيرى أن الكائنات تعيش وتحافظ على بقائها لأنها على شاكلة بعينها)، والعبارة تحمل قصداً عقلياً، فضله يتحقق فعل، فاللغة ليست مجرد مؤسسة من المؤسسات، بل تعد اللغة نموذجاً إرشادياً للجماعة الإنسانية. وبفضل الخلفية، والشبكة، وما تشتملان عليه، يمكن أن يكون للقصد العقلى تفسيرات مختلفة. ذلك أن الخلفية تسبق القصد العقلى، وهى ذاتها ليست أشكال تمثيلنا العالم^(٢٢).

أما النوع الثانى من أبنية اللغة الخاص بالعبارات الإخبارية فهى صيغ لغوية تقريرية، تخبرنا بمعرفة عن العالم الخارجى، وتصفه وتمثله وفقاً لأفكارنا وتصوراتنا عنه. وهذه العبارات تستمد صدقها من مطابقتها للعالم الموجود خارجنا، فإذا تطابق ما تخبرنا بها اللغة من معرفة أو اعتقاد مع ما هو موجود بالعالم الخارجى تكون عباراتنا صادقة، بناءً على نظرية تطابق الحقيقة.

وقد رفض سيرل - فى هذا السياق - آراء أصحاب نظرية الاختزال Reduction Theory وآراء أصحاب نظرية التحجيم Deflation Theory، وطرح صيغته الخاصة

بالصدق القائمة على "حذف علامات التنصيص" Disquotation Theory ، وتقوم الصيغة التي طرحها سيرل لنظرية التطابق على:

تمد العبارة بين القوسين صادقة لو طبقت الواقعة التي تكرر العبارة المذكورة على اليمين من الصيغة، بعد حذف القوسين، إشارة للواقعة المطابقة^(٣٣): على غرار:

"الثلج أبيض"	تطابق	الثلج أبيض
عبارة صادقة		الواقعة

لقد دافع سيرل عن نظريته ضد من هاجموها واتهموها بالحشو والإطناب re-
 dundancy ، رافضاً اختزال العقلي للمادى. وانتقل من التصور الذهني إلى الفعل
 الخارجى فى الواقع، مطابقاً بينهما، مفيداً من آراء ستراوسن فى الإشارة والمعنى. لقد
 تناول سيرل فكرة المعنى فى إطار استيفاء شروط النجاح واتجاه المطابقة فى حالتى
 العبارات الأدائية والتقريرية^(٣٤). بيد أنه قد فصل بين الفكرة وما تشير إليه فى
 الخارج، لأن الفكرة والقصد العقلى قد يكونان موجودين على الرغم من عدم وجود
 مشار إليه خارجى. وتثير أفكار سيرل نقاشاً واسعاً لا سيما فى مجال إثبات صدق
 العبارة عن طريق التطابق، لاسيما نقاش المناطقة الوجوديين من أمثال فتجنشتين ورسل
 وما طرحوه من أسئلة عن كيفية إثبات وقوع فعل قد وقع فى الماضى والتحقق منه. أو
 عن التحقق من صدق عبارة سالبة منفية. وعن التحقق من فعل أو حكم معيارى مادام
 الصدق ثقة، والثقة معياراً. ويرفض سيرل برهان التحقق والإثبات Ar-Verification
 gument ويرد غير قليل من الهجوم عليه للخلط بين أداء الأفعال performances
 والأفعال الأدائية performative acts التى تشغل مساحة بعينها من أفعال الكلام^(٣٥).

اللغة والاستخدام

يعد سيرل أحد فلاسفة استخدام اللغة^(٣٦) فى الأفعال اليومية، وتفاعل المتكلم مع
 السامع داخل الجماعة المتحدثة باللغة. وللوظيفة اللغوية على هذا المستوى بعدان: بعد
 التمثيل وبعد الاتصال.

التمثيل والاتصال : Representation and Communication

التمثيل هو أحد وظائف اللغة التي يتضاعف من خلالها أشكال تحقق المقاصد العقلية. أما الاتصال فيوجد في أساس كل استخدام لغوي حتى لو كان هدفه الأبعد التمثيل، لأن القصد الأساسي هو إبلاغ السامع، وعليه يترتب الفهم، ثم التأثير والاقتناع واعتناق رأى المتحدث، أو القيام بفعل نتيجة لطلب إنجاز^(٣٧). ويفصل سيرل بين المعنى وقصد الاتصال (رداً على بينيت وجرايس Grice). فسيرل لا يرى أن الاتصال من اللازم أن يتجاوز حدود الإبلاغ والفهم، فلإبلاغ قصد متميز من القصد المتعلق بمضمون الإبلاغ. وهناك عبارات لا تقصد الإبلاغ، ولا تقصد التأثير في السامع (كما قال جاليليو "إنها تدور" أو كما قال أرشيمدس "وجدتها"). وقد يقول السامع كلاماً ويقصد به شيئاً آخر، أو يقول كلاماً من باب الكذب. ويظل فعل الكلام ولو كان معيماً فعل كلام. وهذا يتيح لنا فرصة أن ندرس من أين يأتي الخداع اللغوي والكذب، ومن أين تأتي الثقة والاقتناع بالصدق أفعال الكلام الخاصة بالوعد. ومصدر نفوذ أفعال الكلام في حالة الفرض والإرغام في أفعال الكلام الخاصة بالأمر، وأنواع الإلزام في أفعال الكلام الخاصة بأساليب الشرط التي تمارس قوى الإغراء والتحذير "ممثلة في إن فعل وإن لم يفعل" هل هي أونطولوجية ؟ أم أخلاقية ؟ أم اجتماعية؟^(٣٨). وهي مباحث قد أفاد منها بالفعل الباحثون في مجالات تطبيقية حديثة مختلفة ذات منحى لغوي^(٣٩).

إن التفاعل الرمزي من المجالات التي تتماس فيها آفاق المباحث اللغوية والدراسات الاجتماعية؛ لأن فهم الواقع الاجتماعي يساعدنا على فهم الطريقة التي تعمل بها اللغة. كما أن فهم نظرية المعنى، وعلاقة اللغة والأفكار بالواقع يوضحان لنا كيف تتأسس الأبنية الاجتماعية على استخدام المعنى، وكيف تؤدي الشروط الاجتماعية إلى توليد المعاني ومضاعفة وظيفة الدوال^(٤٠). يتضح لنا بجلاء أن جون سيرل قد أفاد من نشاطه في مجال فلسفة اللغة، وأسس عليه مبحثه الأحدث في دراسة الواقع الاجتماعي.

لقد اهتم علماء اللغة - على الرغم من تنوع اتجاهاتهم - بوظائف اللغة ودلالاتها الاجتماعية:

فاهتمت الدراسات البلاغية مثلاً بمبحث تأثير كلمات المتحدث على السامع عقلياً وعاطفياً، لدفعه لاعتناق رأى، أو اتخاذ موقف، أو القيام بفعل ما. وأفادت من أدوات بحثها في مجالات دراسة "الدعاية" و"السياب والازدراء" و"الشفافية اللغوية" و"القدرة الإنجازية لأفعال الكلام" و"مجالات الخطاب".

واهتمت نظرية "الاتصال" باللغة بوصفها وسيلة الاتصال الجماهيري الذي يعبر من خلال كيان الجماعة عن نفسه. ويقاس نجاح الاتصال باستجابة السامع للمتحدث في مجال الحراك الاجتماعي ذ لموقف الكلام؛ فالتأثير في السامع هو الوحدة الأساسية في المعنى إذا ما توافرت مطالب الفعالية validity of claims التي طرحها هيبيرماس، واستبدالها سيرل باستيفاء شروط نجاح أفعال الكلام في إصابة مراميها، والتعبير عن القصد العقلي أو الشرط النفسى الذي تقصده الجماعة.

وقد اهتم أصحاب نظرية التداولية Pragmatic Theory بما للاستخدام من أعراف لغوية مستمدة من الأعراف الاجتماعية، ومن الفهم المتبادل بين السامع والمتحدث commonsense يعتمد على مخزون معرفى وأرضية مشتركة commonground تحكم قواعدها الأعراف الاجتماعية. بيد أن سيرل قد رفض فكرة القواعد rules كما رفض صيغة "كما لو كنا نطبق القواعد" لغياب عنصر القصد العقلي، واستبدل بها فكرة الخلفية التي تجعل الآخرين فاعلين مشاركين في الأنشطة الاجتماعية. فالخلفية تعتمد على بعدين: بعد خارجى مستمد من السياق ومن أنماط السرد الدرامية التي تنظم "طرق تفكيرنا (مثلا نظرة فابتسامه فسلام فكلام)، وأنماط الاعتماد على السلوك. وبعد داخلى يصنع ما يشبه شفرة جينية سلوكية وعقلية تمثل شبكة من النماذج تنغرس في نظام خلايانا العصبية (الفيزيائى). ومن الواضح تأثر سيرل في هذا المجال بنشاطه وأفكاره في مجال فلسفة العقل.

كما اهتم علماء اللغة في مجال أنظمة العلامات كذلك ببحث الدلالات الاجتماعية. مثل بيللر Buhler الذى رأى في فعل الاتصال مصالحة بين وظيفة فعل اللغة والفعل الاجتماعى. وأكمل ياكوبسون Jakobson ما بدأه بيللر عن الشفرة اللغوية code وفعل الاتصال، والرسالة، خاصة من ناحية المعنى connotation^(٤١).

واهتم أوستن في نظريته في أفعال الكلام بما يمكن أن تفعله الذات المتكلمة عن طريق اللغة؛ ففوق وظيفة الاتصال، والتأثير في السامع، يقوم التفاعل الاجتماعى. كأنها طبقات يبنى بعضها فوق بعض. ثم طور سيرل في كتابه الشهير "نظرية أفعال الكلام" وظائف المنطوقات الكلامية utterances داخل البنية الاجتماعية. ذلك أنه من أفعال الكلام ما يستدعى بالضرورة وجود مؤسسات اجتماعية social institutions

تمنح الدال اللغوى قدرة إنجازية، ووظائف أكثر تعقيداً، تمنحنا القدرة على استشعار ما بينها من فرق: كالوعد، والتعهد، والضمان، التعاقد، والرهان... إلخ. وبما يتوفر لها من شروط التمهيد الخارجية والداخلية، كالصدق والإخلاص والشرعية، تعزز قوة الإخضاع فى الأمر، والثقة فى الوعد، والقطع أو الجزم فى الإخبار، والالتزام فى الشرط، مما يدفع بالمخاطب السامع للطاعة والخضوع لفعل الكلام والقيام بفعل استجابة له^(٤٢). هكذا يصير الكلام أو فلنقل تصير مؤسسة اللغة من أخطر المؤسسات الاجتماعية؛ لأنها تصنع / تزيّف أفكاراً تتحكم فينا فتجعلنا أقوى أو أضعف، وتمارس سلطة علينا، وتدفعنا للفعل داخل سياق المؤسسة الاجتماعية. كما أنها تعلن عن قيام الحقائق أو الوقائع المؤسسية Institutional Facts، كالمال، والزواج، والملكية، والمناصب، والحرب، والقضاء، والجامعات بل الحفلات والمباريات كذلك. وتوفر إلى جانب أنظمة اللغة الرمزية، كالتيجان، وخواتم الزواج، والرتب، والعملات، والعقود، والشهادات، والرخص، وكل أنواع الوثائق، وطرز الملابس، والعلامات التى تدل على أوضاع مؤسسية وظيفية تجعلنا نعم بما لها من سلطة أو نحرم منها^(٤٣).

كذلك اتخذ سيرل من مباحثه فى مجال فلسفة العقل أساساً نظرياً قوياً لاستخدام فكرة القصد العقلى وتطبيقها على الواقع الاجتماعى: قيامه وبنيته. ولهذا أصوله فى فكر همبولت الذى عدّ اللغة نشاطاً يعبر عن العقل ورؤية العالم، وجعل الحياة الاجتماعية عاملاً مساعداً له^(٤٤). أما جون سيرل فقد جعل القصد العقلى شرطاً للتفاعل الاجتماعى، وجعل أفعال الكلام التى فرض عليها القصد العقلى سبباً للتعبير عن حالات عقلية ومجتمعات منظمة ذات أوضاع تاريخية، تحكمها شروط اجتماعية هائلة^(٤٥).

لقد انعطف سيرل - بوصفه واحداً من فلاسفة الواقعية Realism - فى مرحلته الأحدث نسبياً، فى كتابه: بناء الواقع الاجتماعى ١٩٩٥م، أحد أهم أربعة كتب لسيرل، انعطف عن مسار من ينكرون وجود واقع مستقل عن العقل. ومكّنه منطلقه الأنطولوجى من أن ينظر من الداخل ومن الخارج. فمن الفلاسفة من رأى الواقع خارج العقل (لوك Locke) ومنهم من رآه مطابقاً للعقل (باركلى Berkeley) ومنهم من رأى الوجود كله داخل العقل، بيد أن سيرل تصور الواقع على نمطين: واقع مستقل فيه العالم بنفسه mind independent reality عن تصوراتنا وتوقعاتنا ولغتنا، ليس مفارقاً بل يمكننا أن

نبلغه أو لا نبلغه فهذا مرهون بملاحظتنا. وواقع ينبنى فيه العالم على أفكارنا وأساليب لغتنا وأشكالها فى التعبير عنه على نحو ما نفكر فيه ونتصوره، وهو مرهون بملاحظتنا واستخدامنا observer relative reality. وبتطبيق المقاصد العقلية وفرضها على الأبنية الاجتماعية كشف سيرل عن الطريقة التى تنتقل بها من القصد العقلى الفردى إلى القصد العقلى الجماعى بناءً على المشاركة، وكيف نقيم به الأبنية الاجتماعية لاسيما المؤسسة constructions of social reality ونصنع مفاهيم تؤثر فىنا وفيها^(٤٦).

يوحد سيرل فى هذه الظاهرة كل أنشطته البحثية؛ فيربط بين فلسفة العقل، وفلسفة اللغة، والقواعد المؤسسة، والأونطولوجيا. فالعنى فى أفعال الكلام يتأسس على القصد العقلى، والأبنية المؤسسة بحاجة إلى أفعال الكلام لوضع القواعد التى يقوم عليها الواقع الاجتماعى constitutive rules، لأننا نفكر باللغة، والواقع الاجتماعى لا يقتصر على اللغة بل يجمع إلى اللغة والفكر الواقعة. والقصد العقلى الجماعى باعترافه وقبوله واستخدامه، يعزز قيام الوقائع المؤسسة، ويحافظ على استمرارها. كما أن وجود مؤسسة محكمة، يمكننا من أداء أفعال الكلام كذلك. وبالقصد العقلى الجماعى يتحول الواقع المادى الموضوعى الخارجى الذى يتكون من الوقائع العارية أو الوقائع الصريحة brute facts إلى عالم الواقع العقلى الذاتى الداخلى الذى يتكون من الوقائع الاجتماعية لا سيما الوقائع المؤسسة، أى يتحول من الطبيعة للثقافة. ويقوم القصد العقلى الجماعى بهذه الوظيفة عن طريق فرض أوضاع اجتماعية-status functions ذات تشريف أو خزاية على العنصر الطبيعى أو الاجتماعى البسيط، وينتج عن هذا أن ينزله منزلة قيمية أخلاقية deontic بناءً على أحكام معيارية normative يحاول سيرل ضبط معياريتها، كما يقيد جزافية الربط بين العنصر الطبيعى أو الاجتماعى البسيط من جانب والوضع الوظيفى بأول فعل إسناد الوظيفة التى تتحول مع تكرار الاستخدام لجزء من الخلفية. بحيث يمارسها أفراد الجماعة من بعد ذلك عن وعى أو عن غير وعى. والخلفية تشتمل على العرف الاجتماعى المرتبط خارجياً بنماذج السلوك المستمدة من السياق والمرتبطة داخلياً بالشبكة العقلية العصبية وبموجب هذه الأوضاع الوظيفية، يصير للعنصر الطبيعى، ذى الطاقة الغفل brute force قدرة جديدة، نتيجة للوظيفة المسندة agentive function تجعله بما يدعمها من قصد عقلى وقبول واعتراف جماعى، وبموجب هذا الوضع الجديد الذى يوفر له منزلة ومكانة

تمنحه سلطات، وتخول له حقوقاً، وتوفر له صلاحيات، وتجعل له قدرات، أو تلقى على عاتقه بمسئوليات، وتفرض عليه واجبات، وتسلبه قدرات، بموجبها يصير قادراً على القيام بالوظيفة، فيصير بمثابة العنصر الموجود الثقافى الجديد. جراء الوضع الثقافى الجديد فى سياق أو بشرط مستمد من شروط تداولية خارجية أو من إتاحة سياق بعينه أو من كفاءات أمده بها الحصول على مؤهلات ويضع سيرل قاعدة تأسيسية بنيوية لقيام الأبنية المؤسسية تتلخص فى المعادلة:

« (س) تعد بمثابة (ص) عندما (ع) »

حيث ترمز (س) للعنصر الطبيعى و(ص) للوضع الثقافى الجديد و(ع) للسياق الذى يوفر له شروطاً خارجية أو يمده بمؤهلات. فالورقة (س) يمكن أن تعد ورقة عملة ورقية (ص) من فئة مالية، يصير لها قوة شرائية فى (ع) النظام المالى الذى يعترف ويقبل ويستخدم هذه العملة. ويمكن أن نقيس هذا على ظواهر مؤسسية أخرى فالرجل والمرأة ذ الراشدان العاقلان... إلخ (س) يعدان بمثابة زوجين شرعيين، وليس فى السينما مثلاً (ص) عندما (ع) يعقد قرانهما على ملاً شخصية رسمية لها سلطة عقد القران، مأذون شرعى. فإن دخلت قوات دولة دولة أخرى دون الشرط (ع) كأن تكون لم تعلن عن هذا الغزو بشكل دستورى لا تسمى حرباً (مثل إطلاق اسم الصراع العربى الإسرائيلى، أو المسألة الكورية بدلا من الاحتلال أو الحرب).

ولكل ثقافة محور اهتمامها الذى يكشف عن طبيعة أبنيتها الاجتماعية؛ فلو حللنا العبارات المكتوبة على الأوراق المالية مثلاً لوجدنا أن الثقافة الأمريكية مثلاً تركز على العنصر (ص) أى القيام بالوظيفة، لذلك ترى أن أهم ما فى النقود مثلاً أن تقوم بوظيفتها بوصفها وسيطاً للتداول والحفاظ على القيمة بغض النظر عن وظيفتها غير المعلنة المثلة فى قيامها بالحفاظ على موازين القوى فى المجتمع. أما الثقافة الفرنسية والثقافة الإيطالية فتهتمان بالعنصر (س) أى سلامة النقود من التزييف ومعاينة يقوم بتزييفها^(٤٧).

ويبنى سيرل على هذه المعادلة معادلات أخرى ترمز لأبنية المؤسسة الاجتماعية، وتوضح دور العامل الأساسى الممثل فى القصد العقلى الجماعى فى قيام المؤسسة واستمرارها أو انهيارها. حيث يعتمد قيامها على القبول، الاجتماعى الذى يعترف بقيام العنصر الطبيعى(س) لوظيفة جديدة لم تكن له من قبل ولا يعود الفضل فيها لتركيبه

المادى، أو القبول الاجتماعى الذى يعترف بتضييق سلاحياته المشيام بالوظيفة، ولا يعتمد إبطال هذه الفاعلية على نفي مضمون المعادلة الأساسية:

نحن نقبل أن «(س) تقوم بـ (ص)»

أو

نحن نقبل أن «(س) لا تقوم بـ (ص)»

وإنما ينفي وجود المؤسسة ويبطل فاعليتها واستمرار بقائها نفيًا مضمون القبول نفسه على غرار المعادلة:

نحن لا نقبل أن «(س) تقوم بـ/ أو تحرم من أن تقوم بـ(ص)»^(٤٨).

هكذا انتقل سيرل من خطاب الفرد إلى خطاب الجماعة مستعينًا بمؤسسة اللغة والقصد العقلى، على وضع القواعد التأسيسية التى تقوم عليها الأبنية المؤسسية، والإعلان عن اللوائح أو القواعد التنظيمية regulative rules منطلقًا من منظور أنطولوجى - كان مركز الثقل فى فلسفته - باحثًا طبيعة الوجود، وأنواع الوقائع وخصائصها، ثم منتقلًا فى بحثه إلى السؤال المعرفى عن الواقع الذى لا يتكون من لغة صرف بل من فعل ولغة. وانتقل من قصد العقل، إلى قصد للغة، ومن الطبيعة إلى الثقافة، ومن سطوة الذهن إلى قدرة الفعل.

حسنة عبد السميع

هوامش التقديم

(١) قدرية إسماعيل: مشكلة المعنى فى فلسفة اللغة. مخطوط رسالة لنيل الدكتوراه فى الفلسفة الحديثة والمعاصرة، كلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٧٩. مقدمة.

(٢) المرجع السابق، ص ٥١٣.

Ian Hacking, Why Does Language Matters to Philosophy?, Cambridge University Press, 1997, ch. 13.

(٤) قدرية إسماعيل، ص ١٩١.

(٥) المرجع السابق: ص ٥٠٦ ذ ٥٠٨.

Ian Hacking, p. 96 (٦)

John R. Searle, Philosophers of Language, Wikipedia, the Free Encyclopedia. (٧)
<http://en.wikipedia.org>

phildept@berkeley.edu, University of California, Berkeley, Searle's homepage at U C Berkeley (٨)

J. Fodor, Representations, MIT Press/Bradford Books: Cambridge Mass., 1981. (٩)

Wikipedia, the Free Encyclopedia, Correspondence Theory of Truth -Truth Theories. (١٠)

- Ian Hacking, p. 68.

J. R. Searle, The Rediscovery of Mind, Cambridge, Mass., 1992. p. 52. (١١)

- Nick Fotion, John Searle (Philosophy Now), Intentionality of Mind and Language, Acumn.U.K., 2000, p. 6.

(١٢) جاتريا سبيناك وكريستوفر نوريس: صور دريدا : ثلاث مقالات عن التفكيك، اختيار وترجمة حسام نايل، مراجعة وتقديم ماهر شفيق. المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٦١ - ١٦٤ .

Ernest Lepore and Robert Van Gulick, eds., John Searle and His Critics, Tayler (١٢) Burg, U.K., 1993, part 2,

- Internet Dictionary of Philosophy MHTML-Philosophy of Mind-Wikipedia free Encyclopedia, Cognitive science.

Stanford Encyclopedia of Philosophy, Phenomenology. (١٤)

Nick Fotion, ch. 5. (١٥)

J. R. Searle, Intentionality, An Essay in the Philosophy of Mind, Cambridge (١٦) University Press, 1983.

Wikipedia, the Free Encyclopedia. Philosophy of Language – Wittgenstein (١٧) – Philosophers of Language. Problem of Meaning.

(١٨) جاتريا سيفاك / كريستوفر نوريس، ص ٧٢ - ١١٧ .

Nick Fotion, ch. 5. (١٩)

J. R. Searle, the Rediscovery of Mind. (٢٠)

Nick Fotion, ch. 7. (٢١)

J. R. Searle, Intentionality, An Essay in the Philosophy of Mind. (٢٢)

(٢٣) عصام عبد الله: جاك دريدا: ثورة الاختلاف، القاهرة، ٢٠٠٤. وعصام عبد الله: رهان الحداثة وما بعد الحداثة، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٦ .

Ian Hacking, pp. 79 – 80. (٢٤)

J. L. Austin, How to Do Things with Words, Harvard University Press, 1981 (٢٥)

Wikipedia, the Free Encyclopedia, Speech Act Theory. (٢٦)

J. R. Searle, Speech Acts: An Essay in the Philosophy of Language. Cambridge (٢٧) University Press, 1969.

- Armin Bukhardt and De Gruyter, ed., Speech Acts, Meaning an Intentions: Critical Approach to the Philosophy of John Searle, Berlin, 1990.

(٢٨) محمد العبد: الحدث اللغوي - مفهومه وأنواعه، القاهرة، ١٩٩٦ .

ومحمد نحلة: نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية، مجلة الدراسات اللغوية، السعودية، المجلد الأول، ع. ١١٩٩ ..

Kevin Halion, Deconstruction and Speech Act Theory: A Defence 29 Kevi (٢٩)

Halion, Deconstruction and Speech Act Theory: A Defence of the Distinction

between Normal and Parasitic Speech Acts. Kevin Josph Halion, September 1989,

- Web Dictionary of Cybernetics and Systems Principia Cybernetics Web, 1991.
Wikipedia, the Free Encyclopedia, Stanford Encyclopedia of Philosophy - (٢٠)
Internet

Dictionary of Philosophy, "Theories of Truth", "Correspondence Theory of Truth", "Verification Principle", "Deflationary Theory of Truth", "Reflection Theory of Language", "Causal Relations", "Negative Truth", "Redundancy Theory", "Disquotational Theory", "Frege", "Ramsey", "Ayer", "Quine", "Dummett",

- Michael, Devitt, Realism and Truth, Princeton University Press, 1984.
Ernest Lepore and Robert Van Gulick, eds., pp. 90 – 101. (٢١)

قدرية إسماعيل، ص ٥٠٨. (٢٢)

John R. Searle, The Construction of Social Reality, Penguin, 1995. (٢٣)

Wikipedia, the Free Encyclopedia, Stanford Encyclopedia of Philosophy (٢٤)

Internet

Dictionary of Philosophy, Google, Search Engin.: Strawson, Hagerman, Grice, Austin, pragmatic, semantic, relevance theory, verification principles, semantics, conceptual role semantics.

- John R. Searle, Language and Social Ontology, Seminar in Center of Theoretical Studies, Department of Philosophy, UCLA and Academy of Science, Czech Republic, Prague, 11-10-2007 - (مقابلة وحوار مع جون سيرل)

Ian Hacking, pp. 96-117, p. 123. (٢٥)

قدرية إسماعيل، الفصل الرابع. (٢٦)

Ernest Lepore and Robert Van Gulick, eds., pp. 229-231. (٢٧)

- Ian Hacking, p. 76.

وقدرية إسماعيل، الباب الثاني، ص ٥١١ - ٥٢٠.

- Stanford Encyclopedia of Philosophy - Communication and Representation.

- John R. Searle, "Collective Intentionality and Action", in Intentions in Communications, ed. P. Cohen , in J. Morgan and M. E. Pollack, Cambridge, Mass., 1990, p. 401.

- Katie Wales, A Dictionary of Stylistics, Longman, 1989, - "communication", "representation".
- A. G. Greimas - J. Courtes, Semiotics and Language, An Analytical Dictionary, Indiana University Press, 1982, - "communication", "representation".
- Wikipedia, the Free Encyclopedia - "Prima Facie Statement Deontic" (1984), (١٨)
"Alethic Modal Logic".
- (٢٩) عبد السميع محمود: سيميوطيقا اللغة وتحليل الخطاب ذ الإعلان التليفزيونى، دار عين، القاهرة، ٢٠٠١.
- وحسنة عبد السميع محمود: الترابط النصى فى سورة الكهف، أعمال المؤتمر الدولى الثالث للنقد الأدبى، القاهرة ٢٠٠٢، المجلد ٢، ص ٣٥٢ - ٤١٠.
- وسعيد بحيرى: "من أشكال الربط فى القرآن"، من كتاب دراسات لغوية تطبيقية فى العلاقة بين البنية والدلالة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ١٩٩٧.
- Salwa M. El-Awa, Textual Relations in Quran, a Thesis Submitted of PhD Degree, University of London, 2001.
- Wikipedia, the Free Encyclopedia - Social Interaction and Language, meaning (٤٠) and social structures, metaseantics.
- Ian Hacking, p. 76. (٤١)
- قدرية إسماعيل، ص ٢٢٨ - 517.٢٤٠ - 511
- Ernest Lepore and Robert Van Gulick, eds., pp. 90 - 101. (٤٢)
- Ibid., part 6, (٤٣)
- Stephen P. Turner, Review:Searle's Social Reality, History and Theory, Vol. 38, No. 2. (May, 1999), pp. 211 - 231.
- (٤٤) قدرية إسماعيل، ص ٢١٩ - 347.٢٢٢
- Richard Rorty, What's it all about? John Searle's Intentionality, An Essay in (٤٥)
the Philosophy of Mind, Cambridge, 1983, London Review of Books, May 17 - June 6 1984, pp. 3 - 4.
- J. R. Searle, "How to Derive 'Ought' from 'Is'?", Philosophical Revue, January (٤٦)
1973.
- Earnest Lepore and Robert Van Gulick , eds., part 4.
- Wikipedia, the Free Encyclopedia, Stanford Encyclopedia of Philosophy,
Dictionary of Philosophy MHTML - "Realism/Anti Realism", "Reality".
- John R. Searle, The Construction of Social Reality, ch. 9.
- Ibid., ch. 4. (٤٧)
- Ibid., ch. 5. (٤٨)

المراجع العربية

- ١ - جاتريا سيففاك وكريستوفر نوريس: صور دريدا - ثلاث مقالات عن التفكيك، اختيار وترجمة حسام نايل، مراجعة وتقديم ماهر شفيق فريد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٢.
- ٢ - حسنة عبد السميع محمود: الترابط النصي في سورة الكهف، أعمال المؤتمر الدولي الثالث للنقد الأدبي، القاهرة ٢٠٠٣، المجلد.
- ٣ - حسنة عبد السميع محمود: سيميوطيقا اللغة وتحليل الخطاب - الإعلان التلفزيوني، دار عين، القاهرة، ٢٠٠١.
- ٤ - سعيد بحيرى: "من أشكال الربط في القرآن"، من كتاب دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ١٩٩٧.
- ٥ - عصام عبد الله: جاك دريدا - ثورة الاختلاف، القاهرة، ٢٠٠٤.
- ٦ - عصام عبد الله: رهان الحداثة وما بعد الحداثة، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٦.
- ٧ - قدرية إسماعيل: مشكلة المعنى في فلسفة اللغة. مخطوط رسالة لنيل الدكتوراه في الفلسفة الحديثة والمعاصرة، كلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٧٩، مقدمة.
- ٨ - محمد العبد: الحدث اللغوي - مفهومه وأنواعه، القاهرة، ١٩٩٦.
- ٩ - محمد نحلة: نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية، مجلة الدراسات اللغوية، السعودية، المجلد الأول، ١٤، ١٩٩٩.

- AUSTIN, J. L. 1981. How to Do Things with Words. Harvard University Press.
- EL-AWA, Salwa. 2001. Textual Relations in Quran. a Thesis Submitted of PhD Degree, University of London.
- BUKHARDT, Armin and DE GRUYTER, ed. 1990. Speech Acts, Meaning and Intentions: Critical Approach to the Philosophy of John Searle, Berlin.
- DEVITT, Michael. 1984. Realism and Truth. Princeton University Press.
- FODOR, J. 1981. Representations. MIT Press/Bradford Books: Cambridge Mass.
- FOTION, Nick. 2000. John Searle (Philosophy Now), Intentionality of Mind and Language, Acumn.U.K.
- GREIMAS, A. G. – COURTES, J. 1982. Semiotics and Language, An Analytical Dictionary. Indiana University Press.
- HACKING, Ian. 1997. Why Does Language Matters to Philosophy? Cambridge University Press.
- HALION, Kevin. 1989. Deconstruction and Speech Act Theory: A Defence of the Distinction between Normal and Parasitic Speech Acts. Kevin Josph Halion.
- LEPORE, Ernest and VAN GULICK, Robert, eds. John Searle and His Critics, Tayler Burg, U.K.
- RORTY, Richard. 1983. What's it all about? John Searle's Intentionality, An Essay in the Philosophy of Mind. Cambridge. London Review of Books, May 17 - June 6, 1984.

- SEARLE, J. R. 1990. "Collective Intentionality and Action", in *Intentions in Communications*, ed. P. Cohen, in J. Morgan and M. E. Pollack, Cambridge, Mass.
- SEARLE, J. R. 1995. *The Construction of Social Reality*. Penguin.
- SEARLE, J. R. 1973. "How to Derive 'Ought' from 'Is'?", *Philosophical Review*, January.
- SEARLE, J. R. 1983. *Intentionality, An Essay in the Philosophy of Mind*. Cambridge University Press.
- SEARLE, J. R. 2007. *Language and Social Ontology*. Seminar in Center of Theoretical Studies, Department of Philosophy, UCLA and Academy of Science, Czech Republic, Prague.
- SEARLE, J. R. *Philosophers of Language*, Wikipedia, the Free Encyclopedia.
- SEARLE, J. R. 1992. *The Rediscovery of Mind*, Cambridge, Mass.
- SEARLE, J. R. 1969. *Speech Acts: An Essay in the Philosophy of Language*. Cambridge University Press.
- TURNER, Stephen P. 1999. Review: Searle's Social Reality, History and Theory, Vol. 38, No. 2.
- WALES, Katie. 1989. *A Dictionary of Stylistics*. Longman.
- Encyclopedies, web dictionaries, websites:
- Stanford Encyclopedia of Philosophy
 - Wikipedia, the Free Encyclopedia: Internet Dictionary of Philosophy – MHTML

- Web Dictionary of Cybernetics and Systems Principia Cybernetics Web.
- phildept@berkeley.edu, University of California, Berkeley, Searle's homepage
at U C Berkeley

المدخل

نحن نعيش تحديدا في عالم واحد فحسب لا في عالمين ولا ثلاثة ولا أكثر، وقدر ما نعلم حاليا، فإن علوم الكيمياء والفيزياء والعلوم الطبيعية الأخرى قد وصفت ما لهذا العالم من ملامح أساسية. غير أنه من الواضح أن وجود ظواهر ليست من ضرب الفيزياء ولا الكيمياء، قد أوقعنا في الحيرة. فكيف تحتل حالات من الوعي، أو من أفعال الكلام speech acts المفيدة مكانا داخل العالم المادى؟ إن السؤال عن ارتباط أجزاء العالم المتنوعة؛ كيف تترابط ويعول بعضها على البعض الآخر؟ أشد ما يستهوينى من القضايا الفلسفية.

تعد نظرية أفعال الكلام بقدر ما محاولة تسعى للكشف عن الكيفية التي تنتقل بها من النطق بالكلام، إلى أفعال الكلام المفيدة، التي يؤديها الكتاب والمتحدثون. فنظرية العقل التي حاولت أن أبلورها، هي بقدر ما، محاولة للإجابة عن السؤال عن الطريقة التي تتسق بها الصورة الذهنية لعالم الواقع - أى عالم العقل والقصدية - inter-nationality وغيرها من الظواهر العقلية - داخل عالم يتألف بأكمله من جسيمات مادية مترابطة تدور داخل حقول الطاقة.

يمتد مجال البحث في هذا الكتاب إلى الواقع الاجتماعى: كيف يمكن أن يوجد واقع موضوعى خاص بالمال، والممتلكات، والزيجات، والحكومات، والانتخابات، ومباريات كرة القدم، وحفلات الكوكتيل، وساحات القضاء. وكيف لهذا العالم أن يتألف من جسيمات مادية داخل مجالات مترابطة، حيث تتنظم بعض هذه الجسيمات المادية داخل أنظمة بيولوجية واعية، كما هو الحال في عالم البشر.

ولأن تلك الأسئلة تمس مشكلات تخص ما قد يعد أسسا تنبنى عليها العلوم الاجتماعية، فأكبر الظن أنه كان بإمكان علوم اجتماعية عدة أن تطرح تلك الأسئلة وتجد لها حلا بالفعل ، خاصة على يد كبار مؤسسيها فى القرن التاسع عشر وبواكير القرن العشرين. ولست بالتأكيد خيرا بما قد خلفته لنا من تراث ، بيد أنه يمكننى إلى حد ما أن أقول إن ما أطرحه من أسئلة فى هذا الكتاب لم يحظ بإجابات شافية فى مجال العلوم الاجتماعية. ولشد ما ندين لكبار فلاسفة علم الاجتماع فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، لا سيما فيبر Weber وزيميل Simmel ودوركاييم -Durkheim. غير أنه يبدو لى، قدر اطلاعى على أعمالهم، أنه لم يكن بمقدورهم ، لعدم امتلاكهم الأدوات اللازمة، أن يجيبوا عن الأسئلة التى أثارت حيرتى. وليس من ذنبهم أن افتقروا إلى نظرية وافية فى أفعال الكلام وأفعال الكلام الأدائية performatives أو الإنجازية (التي يسرى مفعولها بمجرد النطق بها) والقصد العقلى intentonality والقصد العقلى الجماعى collective intentonality والسلوك الذى تحكمه القواعد...إلخ.

يعد هذا الكتاب محاولة للإجابة عن مجموعة من الأسئلة التقليدية تستعين بأدوات طورها آخرون من قبل خلال أبحاثهم فى مسائل أخرى غير بعيدة ، وقد قمت بدورى ببلورتها. فإذا أشرنا إلى تنسيق الكتاب نذكر أنه يشتمل فى نصفه الأول - أى من الفصل الأول إلى الفصل الخامس - على المبحث الأساسى ؛ الذى حاولت فيه أن أفصل القول فى نظرية عامة فى أونطولوجيا الوقائع الاجتماعية والوقائع المرتبطة بالمؤسسة. والسؤال الرئيس المطروح هنا مداره: كيف نشيد واقعا اجتماعيا له وجود موضوعى ؟ وأسمحوا لى أن أعتذر عن قدر من التكرار فى هذه الفصول ، غير أننى كنت مدفوعا - بدافع من طبيعة تلك القضية - إلى أن أراجع الأسس نفسها المرة تلو المرة، محاولا التأكد من أننى قد تناولتها على الوجه الصحيح. وفى الفصل السادس أحاول أن أحدد ما للمؤسسات الإنسانية من قواعد تأسيسية constitutive rules قادرة على أن تفسر وجود هذه المؤسسات ، وذلك من خلال إدراك أمر عجيب، هو أننا قد لا نكون على وعى كاف بتلك القواعد. ولكى ندرك ذلك على أن أقوم بشرح فكرتى عن الخلفية Background التى تشتمل على القدرات غير الواعية - وليس بمقدورنا أن نصفها ونمثل لها - والإمكانات التى بفضلها يصير بمقدورنا أن نتكيف مع العالم.

فى المسودات الأولى للكتاب وقنت فصلا مبدئيا على الدفاع عن النزعة الواقعية فى الفلسفة - أى عن فكرة وجود عالم حقيقى مستقل يوجد بمعزل عن فكرنا وكلامنا - وكذلك للدفاع عن مفهوم المطابقة بين الصدق أو الواقع ؛ حيث تكتسب عباراتنا حين تكون صادقة معايير صدقها بناء على الكيفية التى توجد عليها الأشياء فى عالم الواقع، أى بمعزل عن عباراتنا. أعتقد أن "النزعة الواقعية" فى الفلسفة، ومفهوم "المطابقة" كليهما من الأمور اللازمة والجوهرية لأية فلسفة صحيحة - ناهيك عن القول لأى علم. لقد أردت أن أوضح بعض ما دفعنى للتفكير على هذا النحو. غير أن ما كنت قد اعتزمت فى الأصل أن أجعله مادة لمدخل قصير فعلا، كان قد استحوذ على مساحة أكبر، كما هو الشأن فى العادة مع مثل تلك المسائل الفلسفية الكبرى.

وعندما ازداد حجم الفصل الأول فبلغ حجم ثلاثة فصول، قررت أن أنقل تلك المادة لموضعها من الكتاب ، لئلا تفقد إشكاليته الأساسية توازنها. وفى الفصلين السابع والثامن ناقشت النزعة الواقعية فى الفلسفة. وفى الفصل التاسع دافعت عن أحد مفاهيم مطابقة الصدق الواقع.

الفصل الأول

دعائم الواقع الاجتماعي

الواقع الاجتماعي ووظيفة العبء الميتافيزيقي

كثيرا ما حيرتني المشكلة التي يدور حولها هذا الكتاب: فثمة أمور موضوعية في عالم الواقع تكتسب مصداقيتها من اتفاق الناس عليها. أي إنه ثمة أشياء توجد فقط لأننا نعتقد بوجودها، على غرار: المال، والممتلكات، والحكومات، والزيجات. غير أنه ثمة وقائع موضوعية تتعلق بها تلك الأمور؛ بمعنى أنها ليست أموراً من باب ما أفضله أنا وتفضله أنت، ولا هي من باب التقييمات، أو النزعات الأخلاقية. إنما تشغلني مثل هذه الوقائع الاجتماعية من قبيل كوني مواطناً من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية، وكون الورقة التي أحملها في جيبى ورقة نقدية من فئة خمسة دولارات، وكون أختي الصغرى قد تزوجت في الرابع عشر من ديسمبر، وكوني أمتلك حصة في مقاطعة بيركلي، وكون فريق كرة القدم الأمريكية "عمالقة نيويورك" قد فاز بالكأس لعام ١٩٩١. وهذه الوقائع - على خلاف وقائع أخرى - توحد مستقلة، وبمعزل عن الآراء الإنسانية تماماً، من مثل أن قمة إفرست يغطيها الثلج، وأن ذرات الهيدروجين ذات إلكترون واحد. فيما مضى أسميت الوقائع التي تعتمد على اتفاق الناس على قبولها "الوقائع المرتبطة بالمؤسسة" وذلك على خلاف وقائع غير مرتبطة بالمؤسسة، أو فننقل حقائق عارية أو وقائع صريحة brute facts^(١). فالوقائع المرتبطة بالمؤسسة تدعى كذلك لأنها تقتضى بالضرورة سلفاً وجود مؤسسات إنسانية شرطاً لوجودها. فلكي تكون تلك القطعة من الورق عملة ورقية من فئة خمسة دولارات مثلاً، لا بد أن توجد مؤسسة إنسانية للنقود. أما الحقائق العارية فلا يقتضى وجودها بالضرورة وجود مؤسسات إنسانية. ولكي نقرر وجود حقيقة عارية أو ننص عليها صراحة يقتضى الأمر بالطبع

وجود مؤسسة اللغة، بيد أنه من الضروري أن نميز تلك الحقيقة من التعبير عنها والنص عليها.

إن السؤال الذى حيرنى بحق هو كيف تصير الوقائع المرتبطة بالمؤسسة أمرا ممكنا؟ وما هو - على وجه التحديد - تركيب بنية تلك الوقائع؟ غير أنه فيما تخلل من سنوات، قد حدثت بعض الأشياء الغريبة. فلقد برهن كثير من الناس - ومنهم بعض من أحترم رأيه - على أن الواقع كله إلى حد ما هو من صنع الإنسان. وليس ثمة حقائق عاربية، وإنما يعتمد وجودها فقط على العقل الإنسانى. إضافة إلى ذلك - فإن أناسا عدة قد جادلونا فى فكرتنا التى تتفق مع الحس المشترك commonsense عن وجود وقائع تجعل عباراتنا صادقة، وتجعلها تستمد مصداقيتها من تطابقها مع تلك الوقائع. لذلك فبعد محاولة الإجابة عن سؤالى الأساسى: كيف يمكن للمجتمع أن يبنى أو يقيم واقعا؟ أود كذلك أن أدافع عن المخالفة التى يعتمد عليها هذا السؤال. أى إننى أريد أن أدافع عن فكرة وجود واقع مستقل بنفسه كلية عن وجودنا (الفصل السابع والثامن). هذا بالإضافة إلى أن منهجى البحث يعتمد على اختبار بنية الواقع التى تجعل عباراتنا صادقة: فتكتسب قيمة صدقها من تطابقها مع الواقع. وسوف أدافع كذلك عن صيغة من صيغ نظرية التطابق/التراسل. Correspondence Theory أو مع الواقع (الفصل التاسع). لذلك فالفصول الثلاثة الأخيرة تُعنى بالدفاع عن افتراض فرضيات عامة بعينها عن الواقع، وعن الأشكال التى نمثلها بها، وعن المعرفة، وعن الحقيقة.

بعض الأسئلة التى أحاول الإجابة عنها فى مبحث الكتاب الأساسى (فى الفصول من ١-٦) تدور حول الطريقة التى يمكن بها أن يوجد واقع موضوعى يستند فى جزء منه إلى اتفاق الناس على قبوله. كيف على سبيل المثال لقطعة ورقية فى جيبي أن تكون نقودا؟ تلك المسألة هى واقعة ذات طابع موضوعى تماما. فما دمننا نشير إلى شئ ما بوصفه نقودا فذلك ينطوى على حقيقة اعتقادنا فى ذلك. ولكن ما هو الدور الذى تقوم به اللغة فى تشكيل تلك الوقائع؟

ولكى نستشعر مدى تعقد المشكلة، أريد أن أبدأ بتأمل ميتافيزيقا العلاقات الاجتماعية المألوفة. فلنتأمل مثلا مشهداً بسيطاً كالمشهد التالى: أدخل مقهى فى باريس، وأجلس على مقعد إلى مائدة من الموائد. يأتى النادل (الجرسون) وأغمغم ببعض من عبارة فرنسية، قائلاً: " صب لى، من البرميل، من فضلك نصف لتر من بييرة

«يونيك». يحضر النادل البيرة، وأشربها. أترك بعضا من النقود على المنضدة وأرحل. هذا المشهد مألوف تماما، بيد أن تعقيده الميتافيزيقي قد يجهد بحق فيلسوفا مثل كانط Kant(*) لو أنه شغل نفسه بالتفكير فى ذلك الأمر.

لاحظ أننا لا يمكننا أن نضع أيدينا على السمات الأساسية التى وصفتها فى لغة الفيزياء والكيمياء. فليس ثمة وصف كيميائى أو فيزيائى ملائم لتحديد مقهى ، أو نادل، أو عبارة فرنسية، أو نقود، أو حتى مقعد أو مائدة، بالرغم من أنها كلها ظواهر مادية. لاحظ، علاوة على ذلك، أن المشهد - كما جاء وصفه - ينطوى بطبيعته على أمور غير منظورة لا يستهان بها : فالنادل لا يمتلك بالفعل تلك البيرة التى كان قد قدمها لى، ولكنه مستخدم فقط فى المطعم الذى يمتلكها. والمطعم عليه أن يعرض قائمة بأسعار كل المشروبات، وحتى لو لم أر مثل تلك القائمة فعلى أن أدفع السعر المدرج بها فقط. ولدى صاحب المطعم تصريح من الحكومة الفرنسية يرخص له بإدارته. وعلى هذا النحو نجده يخضع لما لا حصر له من القواعد والتعليمات التى لا أعرف شيئا عنها. وما يخول لى - فى المقام الأول - أن أكون هناك فقط، هو كونى مواطنا من مواطنى الولايات المتحدة الأمريكية، أحمل جواز سفر صالحا للاستخدام، وقد دخلت فرنسا دخولا شرعيا.

لاحظ - إضافة إلى ذلك - أن الكلمات - على الرغم من تحرى الحيدة قدر الإمكان - تقدم بنحو آلى مقاييس معيارية للتقييم. فالجرسونات مثلا يمكن أن يكونوا أكفاء أو غير أكفاء، شرفاء أو غير شرفاء، مهذبين أو أجلافا. والبيرة يمكن أن تستشعرها باردة، أو حارة، أو لاذعة، أو لذيدة ببساطة، أو ذات مذاق. والمطاعم يمكن أن تكون فاخرة أو كئيبة، راقية أو شعبية، أو عتيقة الطراز. والأمر نفسه يسرى على المقاعد والموائد والنقود والعبارات الفرنسية.

ولا يقتصر الأمر على هذا فلو أنى غادرت المطعم من بعد ذلك وذهبت للاستماع إلى محاضرة أو حضرت حفلا لازدادت وطأة العبء الميتافيزيقي الذى أحمله. وقد يعجب المرء كيف يتسنى لأحد أن يتحمل وطأته!

(*) لم يكن كانط ليعبر تلك الأمور اهتماما بطبيعة الحال لأن الفلاسفة فى عصره كانوا منشغلين فى المقام الأول بقضية المعرفة knowledge ثم انشغلوا من بعد ذلك بقضية اللغة. أما الفيلسوف الذى نحن بصده الآن فإنه منشغل على الأقل ببعض السمات البنيوية العامة فى ثقافتنا الإنسانية.

بنية الواقع الاجتماعي المستترة

مما يجعلنا نحتمل عبء تلك الوطأة أن أبنية الواقع الاجتماعي المعقدة - إذا جاز التعبير - ذات تراكيب غير منظورة، ولا نستشعر ثقلها . فالطفل مثلا يتربى فى ظل ثقافة يتخذ فيها الواقع الاجتماعي أمرا مسلما به . فنحن نتعلم كيف نستخدم أشياء من مثل السيارات وأحواض الاستحمام والمنازل والنقود والمطاعم والمدارس، ونحركها دون أن نتأمل السمات الأونطولوجية الخاصة بها، ودون أن نعبأ بالأونطولوجيا الخاصة بها. إن وجودها يبدو لنا طبيعيا كوجود المياه والحجارة والأشجار . وغالبا ما يتعذر علينا حقيقة أن نرى الأشياء بوصفها ظواهر طبيعية تجردت فقط من أدوارها الوظيفية، فى الوقت الذى يتيسر لنا فيه أن نرى الأشياء المحيطة بنا وفقا لوظائفها الاجتماعية المحددة. على هذا النحو يتعلم الأطفال أن يروا السيارات المنطلقة، والعملات النقدية، وأحواض الاستحمام الممتلئة. غير أنه من خلال انمدره على التجريد فقط نتمكن من أن نرى فى هذه الأشياء كتلا معدنية ذات خطوط منحنية، وأليافا سيلولوزية خضراء ورمادية، وتجاويف حديدية مغطاة بسطح مصقول تمتلئ بالمياه .

على هذا النحو يبدو الوجود الأونطولوجى المعقد بسيطا والوجود البسيط معقدا . ذلك لأننا نشيد الواقع الاجتماعي ليخدم أغراضنا، فيبدو على الفور واضحا لنا وضوح تلك الأغراض نفسها . فالسيارات للقيادة، والنقود للتكسب والإنفاق والادخار، وأحواض الاستحمام للاستحمام . لكن بمجرد أن تنتفى الوظيفة ويغيب معها الإجابة عن السؤال عن الغاية من وجودها، نلفى أنفسنا أمام مهمة فكرية أصعب، تتطلب تحديد الأشياء وفقا لسماتها الأساسية، دون أن تدل على ما يهمننا أو تشير إلى ما نهدف إليه من ورائها .

تمثل الطبيعة المستترة لتراكيب أبنية الواقع الاجتماعي فى واقع الأمر مشكلة لمن يتصدى لها بالتحليل . ولا يمكننا فقط أن نصف كيف تبدو لنا من وجهة نظر فينومينولوجية ؛ لأن النقود والممتلكات والزيجات والمحامين وأحواض الاستحمام لا يبدو أن لها أبنية أو تراكيب معقدة . إنها ما هى عليه فقط، أو هكذا تبدو . ولا يمكننا كذلك أن نصفها من وجهة نظر سلوكية خارجية، لأن وصف سلوك الناس الضريح فى تعاملهم مع النقود والممتلكات. الخ يفترق إلى - البنية الكامنة للتراكيب التى تجعل من السلوك أمرا ممكنا . ولا يمكننا كذلك أن نصف أشكال تلك الأبنية بوصفها تتركب من مجموعة القواعد التقديرية غير الواعية، على النحو الذى يقوم به مبحث الإدراك العقلى Cognitive Science المعاصر واللغويات. ذلك لأنه قد يكون متسقا أن نسلم

باتباع غير واع لتلك القواعد التى يتعذر على الوعى أساسا إدراكها . كذلك فالتقدير
الطنى هو أحد الظواهر الوظيفية المتعلقة بملاحظة من يدركون الظاهرة التى نسعى
لتفسيرها(٢).

لو لم تكن وجهتا النظر الظاهرانية الداخلية، والسلوكية الخارجية كلتاهما وجهتى
نظر ملائمتين، فما هو المنطلق الملائم ؟ وما هو المنهج البحثى السليم لوصف بناء الواقع
الاجتماعى؟ ولكى أبدأ بطرح هذا السؤال فى هذا الفصل وفى الفصل التالى له سوف
ألجأ إلى استخدام ضمير المتكلم لكى أعرض بعضا من السمات الأساسية الخاصة
بالوجود الاجتماعى. وسوف أبين فيما بعد - فى الفصل السادس - كيف أن بعض وسائل
القصص العقلية، وإن لم يكن كلها، يمكن أن نفسرها أو نستغنى عنها تماما لصالح ما
أسميته فى موضع آخر "الخلفية"، التى تتألف من قدر من القدرات والإمكانات
والمواقف.

الأونطولوجيا الأساسية

لما كان بحثنا يتسم بطابع أونطولوجى، مداره كيف توجد الوقائع الاجتماعية ؟، فإننا
بحاجة إلى أن نفهم موضع الوقائع الاجتماعى من وجودنا ككل؛ كيف يتسق وجودنا
داخله؟ أى كيف يرتبط وجود الوقائع الاجتماعية بوجود أشياء أخرى سواها. سوف
نفترض بعضا من الفرضيات الأساسية عن حقيقة عالم الواقع، من أجل أن نتمكن من
أن نطرح الأسئلة التى نحاول الإجابة عنها. كما سنتحدث كذلك عن كيفية اتساق الواقع
الاجتماعى داخل أونطولوجيا الوجود الأكبر. لكن لكى نقوم بذلك يتحتم علينا أن نصف
بعضا من سمات ذلك الوجود الأرحب.

والحقيقة أن معظم ما لدينا من أنساق ميتافيزيقية - بما فى ذلك العلوم الطبيعية
الأخرى - مستمد من الفيزياء. بل إن الكثير من سمات تصور العلم الطبيعى المعاصر
للوواقع ما زال موضع خلاف وجدل. قد يظن المرء مثلا أن نظرية الانفجار الكونى التى
ترتبط بتفسير أصل الكون لا يمكن بأى حال من الأحوال إقامة الدليل المادى عليها،
غير أن تصورنا للواقع له نظريتان ليس بالإمكان إقامة الدليل عليهما بعد. أو بعبارة
أخرى ليس أمامنا نحن أبناء أواخر القرن العشرين وبواكير القرن الحادى والعشرين

سوى أن نأخذ بهما . يقتضى منك لكى تكون شخصا متعلما فى عصرنا هذا أن تحيط بهاتين النظريتين: النظرية الذرية للمادة، ونظرية التطور البيولوجى .

يمكن أن نقول - فى عجالة - إن ما نستخلصه من صورة للواقع من هاتين النظريتين يكشف عن أن عالم الواقع يتكون بأكمله من مكونات وجدنا أنها ملائمة، بالرغم من أنه ليس من الدقة تماما أن نصفها بأنها جزيئات. هذه الجزيئات المكونة تتسق داخل شبكة من العلاقات (تربط سريانها داخل حقول الطاقة). ويعين حدود تلك الأنظمة مجموعة من علاقات السببية. من أمثلة تلك الأنظمة: الجبال، والكواكب، ومركبات الماء (يد ٢ أ)، والأنهار، والبلورات، شأن ذلك شأن الأطفال؛ فبعض هذه الأنظمة أنظمة كائنات حية. وعلى كوكبنا الصغير تشتمل الأنظمة الحية على الكثير من ذرات الكربون ويدخل فيها الهيدروجين والنيتروجين والأوكسجين بكثافة. تتطور الأنظمة الحية عن طريق انتخاب طبيعى، وبعضها قد طور أنواعا بعينها من الأبنية (ذات الأنسجة الخلوية)، لا سيما الأجهزة العصبية التى تكون سببا فى الإدراك العقلى والحفاظ على سلامته. فالوعى أو الإدراك العقلى مسألة بيولوجية، ولهذا فله طبيعة فيزيائية، بالرغم من أنه بالطبع له طبيعة عقلية كذلك. وهذا من خصائص بعض الأنظمة العصبية العليا؛ من قبيل أنظمة العقل الإنسانى وعدد غير قليل من أنماط مختلفة من عقل الحيوان. ومع الإدراك العقلى يأتى القصد العقلى وتوجهه intentionality (*) أى قدرة العقل على أن يصنع أشكالا يمثل بها للوجود ويعبر بها عن أشياء سوى العقل نفسه .

(*) نستخدم كلمة intentionality بوصفها مصطلحا تقنيا يعنى تلك السمة التى تعد من خواص العقل حين يقصد نحو أشياء بعينها، يلتفت إليها و يتوجه نحوها؛ يفهمها فيمثل لها و يعبر عنها. و بهذا المعنى نجد أن الرغبات و المعتقدات - هى - أمور تتعلق بالقصد العقلى، تصف قدرته على أن يصور ويعبر عن .. لأنه لكى يكون لدينا اعتقاد أو رغبة ما يجب أن نؤمن بأن كذا وكذا هو ما نعتقده ونرغبه. وعلى هذا النحو الذى قصرنا عليه المصطلح نجده لا صلة له خاصة بالتقصدية (بمعنى نية أو اعتزام فعل شيء). فاعتزام الذهاب لمشاهدة الأفلام هو على سبيل المثال نوع من أنواع القصد العقلى نحو شيء يفهمه فيتمثله و يعبر عنه. وللإطلاع على معالجة تستوفى أبعاد هذا المصطلح راجع: J.R.Searle, Intentionality: An Essay in the Philosophy of Mind.

(Cambridge: Cambridge University Press, 1983).

ليس لكل وعى قصد عقلى، ليعبر عن الأشياء ويمثلها، وليس كل قصد عقلى من ماعون الوعى. فثمة أشكال من الوعى من مثل القلق غير الموجه للتعبير عن شيء ما. وهناك أشكال كثيرة غير واعية من القصد العقلى من مثل اعتقادى أن بيل كلينتون هو الرئيس -حتى لو لم أنتبه لاعتقادى. وعلى أية حال، فبالرغم من أنه لا صلة بالضرورة بين كون حالة ما هى من حالات مقاصد العقل فى لحظة ما، وكونها أمرا واعيا انذاك، فثمة صلة هامة وضرورية بينهما؛ ذلك أن كل حالة من حالات القصد العقلى تكون على الأقل فى متناول الوعى؛ فهذا الشيء قابل لأن يستشعره الوعى ويدركه. وكل حالة يقصد فيها الوعى إلى فهم الوجود والتعبير عنه تعبيراً غير واع لا بد أن تكون فى أساسها ليست مما يتعذر على الوعى بلوغه.

هنا تتضح لنا أونتولوجيا وجودنا : فنحن نعيش فى عالم يتكون تماما من مركبات فيزيائية تتحرك فى مسارات داخل شبكة من العلاقات تربط بين حقول الطاقة؛ اتسق بعضها داخل أنظمة، وبعض هذه الأنظمة أجهزة كائنات حية، وبعض من هذه الأجهزة قد نشأ عنها وتطور الإدراك العقلى. ومع الوعى يأتى القصد العقلى وتوجهه لفهم الوجود وتمثيله والتعبير عنه، أو فنقل قدرة الكائن الحى على أن يمثل الوجود فيتصوره ويصفه ويفهم حالاته states of affairs والأمر الموجودة فيه. والسؤال المطروح الآن هو كيف نفسر الوجود الزمنى لوقائع اجتماعية داخل تلك الأونتولوجيا؟

الموضوعية ورؤيتنا المعاصرة عالم الواقع

يعتمد قدر كبير من رؤيتنا العالم على تصورنا مفهوم الموضوعية، وكيف نتصور التباين بين الذاتى والموضوعى. من المشهور أن الفرق المميز بينهما مرده اختلاف فى الدرجة - بأكثر مما هو اختلاف فى المعنى. وفى إطار نقاشنا الحالى ثمة وجهان أساسيان وحاسمان للمعنى : الوجه الإبيستمولوجى للتمييز بين الذاتى والموضوعى، ووجه آخر أونتولوجى. أما من وجهة النظر الإبيستمولوجية فهناك حكم يخبرنا به كل من الذاتى والموضوعى فى المقام الأول. وغالبا ما نعد الأحكام أمرا " ذاتيا "متصورين أن صدقها ليس مرده الباعث الموضوعى، لأن مسألة الصدق وعدم الصدق ليست أمرا فى الحقيقة بسيطا بل هى تعتمد على ميول ووجهات نظر بعينها لدى من يصدرن الأحكام ومن يستمعون إليهم. قد يكون المثل الملائم لذلك النوع من الحكم هو أن نقول مثلا

"مبرانت Rembrandt أفضل من روبنز Rubens" على هذا النحو نضع مثل ذلك الحكم الذاتى فى مقابل حكم موضوعى من مثل "عاش رمبرانت فى أمستردام خلال عام". هكذا نجد أن الوقائع التى تجعل من مثل تلك الأحكام الموضوعية أحكاما صادقة أو أحكاما غير صادقة، تقف بمعزل عن مواقف أى شخص وعن مشاعره الخاصة. بهذا المعنى الإبستمولوجى لا يمكننا أن نتحدث عن أحكام موضوعية فقط، بل عن وقائع موضوعية. تتطابق مع الأحكام الموضوعية الصادقة. لا بد أن يكون قد اتضح لنا من ضرب تلك الأمثلة أن التعارض بين الموضوعية الإبستمولوجية والذاتية الإبستمولوجية، إنما مرده اختلاف فى الدرجة.

إضافة للبعد المعرفى فى التمييز بين ما هو ذاتى وما هو موضوعى ، هناك بعد أونتولوجى آخر للتمييز بينهما. من الوجهة الأونتولوجية نجد أن فى الموضوعى والذاتى إخباراً عن أشياء وأنواع من الموجودات تنتسب إليها أنماط من الوجود. فالآلام من الوجهة الأونتولوجية تعد أمورا ذاتية، لأن نمط وجودها يعتمد على استشعار الذوات لها، بينما تعد الجبال - على العكس من الآلام - ذات وجود موضوعى من وجهة النظر الأونتولوجية، لأن نمط وجودها مستقل بنفسه عن أية حالة عقلية أو عن أى ذات مدركة.

ويمكننا أن ندرك الفروق المميزة بوضوح لو تأملنا قدرتنا على أن نصوغ عبارات تخبر بطريقة إبستمولوجية ذاتية عن موجودات أونتولوجية موضوعية. كما أننا يمكننا بالمثل أن نصنع عبارات تخبر بطريقة إبستمولوجية موضوعية عن موجودات ذاتية أونتولوجية. فعبارة " قمة إفريست أجمل من قمة وايتنى "مثلا، تصدر حكما ذاتيا على أمور أونتولوجية موضوعية غير أنها تصدر أحكاما ذاتية عنها. ومن ناحية أخرى، نجد عبارة " لدى الآن ألم فى أسفل ظهري " تخبر بطريقة إبستمولوجية موضوعية عن إحدى الوقائع؛ أى إنها تصوير صادقة من خلال وجود حقيقة فعلية لا تعتمد على أى موقف أو تصور يصدر عن تبلفهم هذه العبارة. أيا كانت الظاهرة نفسها، فوجود الألم الفعلى وجود ذاتى.

سمات عالم الواقع

الفرق المميز بين ما هو أصلى منها، وما يتعلق بملاحظة المدرك.

على مر الزمان أوجد تقليدنا الثقافى بونا شاسعا يميز بين الجسم والعقل ، والطبيعة والثقافة. فى القسم الخاص بالأونتولوجيا الأساسية، يفهم ضمنا أننا قد

تخلّيت عن مفهوم العلاقة الثنائية بين العقل والجسم، لصالح تصور أن العقل هو مجموعة من السمات الأرقى للمخ، وهى سمات فيزيائية وعقلية فى آن. سوف نستعين بتركيب البنية العقلية لنبين كيف تتبنى الثقافة على الطبيعة. والخطوة الأولى هى أن نقدم فرقا يفوق ما قد ذكرنا آنفا من أهمية تلك البنية العقلية الأساسية. أعنى الفرق بين تلك السمات التى يتسم بها عالم الواقع وتوجد مستقلة بمعزل عنا، فى مقابل تلك السمات التى يعتمد وجودها علينا.

من السمات التى قد وصفتها بقدرتها على أن تميز وجودنا الأساسى ما يوجد بمعزل عن فهمنا له وتمثلنا له أو تعبيرنا عنه، كالجبال والجزئيات. ومع ذلك، فعندما نبدأ بتحديد سمات أكثر من سمات عالم الواقع نكتشف وجود فرق يميز بين تلك السمات التى قد ندعوها سمات أصلية فى الطبيعة، وتلك السمات التى يتصل وجودها بقدرة وعى من يدركون الأشياء ويستخدمونها على تصورها أو تمثيلها أو التعبير عنها.. إلخ. فمن السمات الأصلية، فى الشئ المائل أمامى، على سبيل المثال، أن له كتلة وتركيبا كيميائيا بعينهما. فجزء منه مصنوع من الخشب، أى من خلايا تتكون من ألياف سيلولوزية، وكذلك يتكون جزء منه من معدن، أى من خليط من الجزئيات المعدنية، كل هذا من السمات الأصلية. ولكن يصح كذلك أن نقول عن الشئ نفسه إنه مفك. وعندما أصفه بأنه مفك فإنما أعين سمة من سماته التى تتصل بمن يدركه أو يستخدمه. فهو ما هو لأن الناس يستخدمونه كمفك(أو صنعوه لذلك الغرض أو أعدوه لذلك). إن وجود سمات تتصل بمن يدرك عالم الواقع، لا يضيف أى أشياء مادية جديدة لهذا الواقع، ولكنه من الممكن أن يضيف إليه سمات موضوعية إستمولوجية ؛ إذ تتصل تلك السمات بمن يدركونها ويستعينون بها. فمن السمات الموضوعية مثلا، أن ندعو ذلك الشئ مفكا، لكن تلك السمة لا توجد إلا على صلة بمن يدركونه ويستخدمونه على هذا النحو، من هنا كانت تلك السمة سمة ذاتية أو نطولوجية. يتضمن ذلك الصانع والمصمم والمالك والمشتري والبائع وأى شخص آخر يقصد إلى ذلك الشئ فيفهمه ويتمثله أو يعبر عنه بوصفه مفكا.

ولما كانت القضايا هامة والمثل بسيطا، فقد أردت أن أفصل القول فى هذه النقاط بعض الشئ.

١ - إن الشيء المادى الموجود أمامى لا يعتمد وجوده على أى من تصوراتنا أو على مواقفنا تجاهه.

٢ - إن له سمات كثيرة أصلية، أعنى أنها لا تعتمد على تصورات أو ميول من يدركونها أو من يستخدمونها أو ميولهم. من مثل أن له كتلة بعينها وتركيبا كيميائيا بعينه.

٣ - إن له سمات أخرى توجد فقط فى إطار وقوعه فى دائرة وعى الذوات الفاعلة التى تستعمله فتجعل منه مفكا. وسوف نصطلىح على تسمية هذه السمات بعامية سمات تتصل بمن يدركها observer relative، وتعد سمات ذاتية أونطولوجية.

٤ - وبعض هذه السمات الذاتية من الوجهة الأونطولوجية، هى موضوعية من الوجهة الإبستمولوجية. فمثلا ليس رأىى أو تقييمى فقط هما ما يجعل منه مفكا، فكونه مفكا من الأمور الموضوعية التى يمكن التحقق منها.

٥ - على الرغم من أن كونه مفكا سمة تتصل بمن يدركه، فإن الاعتقاد فى أن شيئا ما مفك (معاملته واستخدامه بوصفه مفكا إلخ) يعد سمة أصلية بالنسبة لمن (يستخدمونه على هذا النحو)، بيد أن السمات الخاصة بمن يدركونه، تلك السمات التى تمكنهم من ابتكار تلك السمات المتصلة بالعالم هى من خواصهم الأصلية. وسوف أزيد هذه النقطة شرحا وتفصيلا فى موضع آخر.

قد لا يتضح على الفور إن كانت سمة ما سمة أصلية، أو كانت تتصل بمن يدركها. ولنا فى الألوان مثل طيب. اعتقد الناس قبل تطور علوم الفيزياء فى القرن السابع عشر أن الألوان من سمات عالم الواقع الأساسية، غير أن كثيرا من الناس - فى ذلك الوقت - رأوا فيها أشياء توجد فقط بالنسبة لمن يدركها. ومن السمات الأصلية بالنسبة للضوء أنه ينتشر فى اتجاهات مختلفة عندما تعكسه الأسطح، ومن الخصائص الأصلية أن يكون لدى الناس خبرات لونية ذاتية يسببها تأثير الضوء على أنظمتهم البصرية. بيد أنه مما يعزى للأشياء كذلك من أمور اللون فى عالم الواقع أنه مسألة تتصل بالمدرك؛ لأنها توجد فقط على علاقة بخبرات المدركين نتيجة لتأثير الضوء عليهم. ولست هنا بصدد إثارة قضية الألوان، وإنما ألفت الانتباه إلى أنه من غير الواضح دائما كون الملص أصليا أو يتصل بمن يدركه.

ولكى ندرك الفرق فى عجالة لا بأس بها، اسأل نفسك هل يمكن لسمة ما أن توجد لو لم يوجد كائن إنسانى أو أى نوع آخر من الكائنات الواعية التى تتمتع بالإدراك

الحسي؟ إن السمات الخاصة بمن يدرك لا توجد إلا على صلة بمواقف من يدركونها وبتصوراتهم عنها، بينما توجد السمات الأصلية مستقلة بمعزل عن يدركونها، ودون أن نعبأ بهم. يجب على الفور أن نضيف شرطاً لكفاءة هذا الاختبار. لقد نوهنا به فى النقطة الخامسة، أعنى أن أفعال الإدراك والاستخدام نفسها من السمات الأصلية بالنسبة للمدركين والمستخدمين لها أنفسهم.

وقد نعبر عن ذلك بلا تمييز قائلين إن شيئاً ما يعد مفكاً بالنسبة لكائنات واعية تعده كذلك، ولكن امتلاك تلك الكائنات مثل هذا التصور هو نفسه سمة أساسية من سمات الكائنات الواعية. لأن الحالات العقلية الواعية وغير الواعية هى فى ذاتها من سمات الواقع الأساسية. ولو حسنا القول، فليس من الصواب أن نقول إنه لكى نكتشف سمات عالم الواقع الأصلية علينا أن نسقط من الاعتبار كل الحالات العقلية. ولكى أعيد صياغة ما قدمت من شرح للفرق المميز الذى ذكرته أجد أننى بحاجة إلى أن أعلل لهذا الاستثناء على النحو التالى: إن سمات الواقع الأصلية هى تلك السمات التى توجد مستقلة بذاتها أى بمعزل عن كل الحالات العقلية إلا الحالات العقلية التى تعد هى ذاتها من سمات الواقع الأساسية.

ولو نظرنا من أعلى، أو من خارج عالم الواقع لب، دت لنا كل سمات عالم الواقع أصلية، بما فى ذلك السمات غير المستقلة بذاتها كأن يرى الناس فى ثقافتنا مثل هذه الأشياء وتلك بوصفها مفكات. فخارج عالم الواقع لا ترى مفكات ولا سيارات ولا أحواض سباحة إلخ، لأنه ليس من أصل هذه الأشياء أن توجد على هذا النحو. إنما يمكن الإطلاع من خارج عالم الواقع على أشياء بعينها وعلى الطريقة التى نتعامل بها نحن البشر معها فنستخدمها بوصفها مفكات، وسيارات وأحواض سباحة... إلخ. ولكن من وجهة نظرنا بوصفنا كائنات فاعلة داخل عالم الواقع، فنحن بحاجة إلى أن نميز تلك العبارات الصادقة التى نصوغها، والتى تعزو لعالم الواقع سمات لا تعتمد على أى من منطلقاتنا أو تصوراتنا أو المواقف التى نتخذها - من جانب - من تلك العبارات التى تخص سمات توجد فقط على صلة باهتماماتنا و منطلقاتنا ومواقفنا وأهدافنا... إلخ، - من جانب آخر.

فى كل زوج من العبارات التالية نجد أن العبارة الأولى تعبر عن حقيقة أصلية تخص موضوعاً ما، أما العبارة الثانية فتعبر عن حقيقة تتصل بمن يدرك تلك الحقيقة:

الأولى أ. أصلية : هذا الشيء حجر.

الأولى " ب بالنسبة للمدرك : هذا الشيء مثقلة أوراق.

الثانية أ أصلية : القمر يتسبب فى المد والجزر.

الثانية ب بالنسبة للمدرك : القمر جميل الليلة.

الثالثة أ أصلية : تحدث الزلازل حيث تلتقى الطبقات المتصدعة.

الثالثة ب بالنسبة للمدرك: تقلل الزلازل من قيمة المنازل الواقعة فى نطاقها .

أردت أن يكون ذلك الفرق المميز واضحا تماما، لأنه سوف يثبت فى النهاية أن الواقع الاجتماعى بعامة يمكن أن يفهم فقط فى ضوء هذا التمييز. فالسمات المتصلة بمن يدركها قد أوجدها ظواهر عقلية أصلية بالنسبة لمن يدركون الأشياء الموجودة ويستخدمونها.. إلخ. تلك الظواهر العقلية شأنها شأن كل الظواهر العقلية الأخرى، ذاتية من الوجهة الأونطولوجية ؛ و من هنا فقد ورثت السمات المتصلة بمن يدركون تلك الذاتية من الوجهة الأونطولوجية. غير أن تلك الذاتية من الوجهة الأونطولوجية لاتمنع من وجود مزاعم ترد السمات المتصلة بمن يدركون إلى كونها سمات موضوعية من الوجهة الإبيستمولوجية. لاحظ أن العبارة الأولى (ب) المتصلة بالمدرك والعبارة الثالثة (ب) موضوعية من الوجهة الإبيستمولوجية، بينما العبارة الثانية (ب) ذاتية. توضح تلك النقاط الطرق التى تتقاطع بها الفروق المميزة الثلاثة بعضها البعض الآخر، أى الفرق الذى يميز بين ما هو أصلى وما يتعلق بمن يدركون من ناحية، والفرق بين الذاتية والموضوعية من الوجهة الأونطولوجية من ناحية أخرى، والفرق الذى يميز بين الذاتية والموضوعية من الوجهة الإبيستمولوجية من ناحية ثالثة.

والنتيجة المنطقية لما قد بسطت القول فيه من الفروق حتى الآن، أنه من المنطقى أن يكون من سمات (ف) أن تظهر أنها (ف) فى أعين من يرونها ويدركونها فتكون (ف)؛ أى إنه: لا بد ل (ف) أن تبدو (ف) لكى تكون (ف).، فإن تفهمنا تلك الفكرة نكون قد خطونا أول خطوة على طريق فهم أونطولوجيا الواقع الذى يشيده المجتمع.

إن السمة الموضوعية الأساسية التي أتناولها في هذا الفصل هي أن ما يلزم من وسائل لتفسير الواقع الاجتماعى بوصفه مكونا من مكونات الأونتولوجيا العلمية لنا ككل. وهذا يستلزم توفر ثلاثة عناصر بالتحديد : أن نسند وظيفة، وأن نقصد نحو الوجود فنفهمه ونعبر عنه بشكل جماعى، وأن توجد القواعد التى تضع الأسس وتوفر المقومات. (وسوف أضيف فيما بعد فى الفصل السادس عنصراً رابعاً «وظيفته التعليل للأبنية المرتبطة بالمؤسسة») أعنى ما للخلفية من قدرات تمكن الناس من التكيف مع بيئتهم، من أجل تفسير العلل التى تدفع الأبنية المرتبطة بالمؤسسة للقيام بوظائفها. يضطرني شرح هذه النقاط إلى الوقوع فى نوع من الدائرة الهرمنيوطيقية ؛ فعلى أن استخدم وقائع ترتبط بالمؤسسة لأشرح الوقائع الأخرى التى ترتبط بالمؤسسة؛ أى على أن ألجأ للقواعد لكى أشرح قواعد أخرى، وللفئة لكى أشرح لغة ما. بيد أن المشكلة تتعلق بالتفسير لا بالمنطق ؛ فعند عرض النظرية اعتمدت على فهم القارئ الظواهر التى عنيت بتفسيرها. غير أنه لم يكن ثمة وقوع فى دائرة مفرغة circularity عند التفسير الفعلى للظواهر.

سوف أسمى أولى الوسائل النظرية التى أحتاج إليها: أن نسند "وظيفة" أو نفرض على شخص أو شئ أن يضطلع بأمر القيام بها. ولكى أشرح ذلك، أبدأ بالإشارة إلى تلك القدرة الرائعة لدى البشر وبعض الحيوانات الأخرى على إسناد وظائف للأشياء، بما فى ذلك الأشياء الموجودة وجوداً طبيعياً، والأشياء التى أوجدت للقيام بالوظائف المسندة إليها.

بقدر ما تحيط خبراتنا الطبيعية بالأشياء الموجودة فى عالم الواقع ؛ فإن خبرتنا بالأشياء تتجاوز كونها موضوعات مادية أو مجموعات من الجزيئات أو الذرات، إلى ما تؤلفه من عوالم من المقاعد والموائد، المنازل والسيارات، وقاعات المحاضرات، والصور والشوارع والحدائق وهلم جرا. والآن تقتضى كل الأسماء التى أطلقناها وتواضعنا على استخدامها وجود معايير تقييم مستمدة من داخل الظواهر التى نتناولها، بما يجعلها ينطبق عليها هذه الأوصاف فتندرج تحت معاييرها، وغير مستمدة من المكونات المدرجة تحت "الموضوع المادى". حتى الظواهر الطبيعية كالأنهار والأشجار يمكن أن تسند إليها وظائف تتحدد قيمتها بوصفها جيدة أو سيئة على أساس منها ؛ أى يتحدد مدى نجاحها

فى القيام بها بناء على ما نسنده إليها من وظائف بعينها دون سواها . هذه هى السمة الخاصة بالقصد العقلى التى أدعوها إسناد وظيفة أو فرضها . فى حالة بعض المبتكرات، نشئ الشيء ليؤدى وظيفة ؛ فالمقاعد، وأحواض السباحة، والحاسبات الآلية (أجهزة الكمبيوتر)، خير مثال على ذلك. وفى حال وجود الكثير من الظواهر الطبيعية كالأنهار والأشجار، فإننا نسندها لما هو موجود من قبل وظيفة جمالية أو عملية، وما شابه ذلك. فنقول مثلاً "هذا النهر تطيب السباحة فيه"، و "هذا النوع من الأشجار يصلح للتقطيع".

أما وقد بلغنا هذا الحد فأهم ما يسترعى انتباهنا أن الوظائف لا تشكل على الإطلاق جزءاً أصلياً من التكوين الفيزيائى لأية ظاهرة، وإنما يفرضها عليها من خارجها المخلوقات الواعية التى تدركها وتستخدمها. فالوظائف باختصار ليست أصلية من تركيب البنية بحال وإنما تتعلق بمن يدركون الأشياء.

لقد أعمانا عن تلك الحقيقة - خاصة فى مجال البيولوجيا - اعتياد التحدث عن الوظائف كما لو كانت خاصية أصلية فى الطبيعة، أى لا تنفصل عن تكوين بنيتها العضوية. ولكن الطبيعة، فيما عدا تلك المخلوقات الواعية، لا تعلم شيئاً عن الوظائف. من الأمور الأساسية فى الطبيعة مثلاً أن القلب يضخ الدماء ويدفعها داخل الجسد. ومن الوقائع الأساسية فى الطبيعة كذلك أن تدفق الدماء يرتبط بمجموعة كاملة من العمليات الأخرى الخاصة بحياة الكائن الحى. ولكن عندما نضيف قائلين: "إن وظيفة القلب أن يضخ الدماء" إلى قولنا "القلب يضخ الدماء" فإننا نقوم بشيء أكبر من مجرد تسجيل تلك الوقائع الأساسية. نحن نضع تلك الوقائع فى موضع يصلها بنظام القيم التى نحملها. كذلك من الأمور الأساسية بالنسبة لنا أن نحمل تلك القيم، لكن أن ننسب هذه القيم إلى الطبيعة المستقلة بذاتها فأمر ذلك بيد من يدركون تلك الظواهر. حتى عندما نكتشف وظيفة ما فى الطبيعة، مثل اكتشافنا وظيفة القلب مثلاً، فإننا نجد لهذا الاكتشاف بعدين: بعداً يعلل سيرورتها، وبعداً يربطها بالضرورة بغاية أو بهدف يتحقق من ورائها. يوضح هذا وجود قدر من كلمات النجاح والإخفاق قد صارت الآن ملائمة، غير أنها لا تتلاءم مع ما فى الطبيعة من وقائع بسيطة فطرية خالصة. ومن ثم يمكن أن نتحدث عن "خلل فى الوظيفة" و "مرض القلب" وقلوب أفضل وأخرى أسوأ. نحن لا نتحدث عن حجارة أفضل وأخرى أسوأ، إن لم نسندها للحجر وظيفة. فلو أننا استخدمنا الحجر كسلاح أو كمتقلة للورق أو قطعة فنية مثلاً لأمكننا أن نقدر مدى قدرته على الوفاء بما أسند إليه من وظيفة وفقاً لما تتطلبه من مواصفات.

لا بد لنا من أن نفهم هذا الأمر بدقة: نحن بالنسبة نكتشف وجود وظائف في الطبيعة، بيد أن اكتشاف وظيفة طبيعية يمكن أن يحتل مكانا فقط داخل إطار مجموعة من القيم المفروضة مسبقا (بما في ذلك المقاصد والغائية وغيرها من الوظائف الأخرى). بناء على هذا نكون بالفعل قد قبلنا بوجود قيمة للكائنات الحية في البقاء والتناسل، وللأنواع في استمرار الوجود. فبالإمكان أن نكتشف أن وظيفة القلب أن يضخ الدماء، ووظيفة الشبكية أن تثبت الصورة المنعكسة داخل تجويف العين، وهلم جرا. عندما نكتشف مثل تلك الوظائف الطبيعية، نجد أنه ليس ثمة وظائف طبيعية يمكن اكتشافها بمقدورها أن تتجاوز الوقائع المرتبطة بالأسباب أو العلال. يرتبط جزء مما تضيفه كلمة "الوظائف" لكلمة "العلل" بمجموعة من القيم (بما في ذلك الأهداف والغايات بعامة). ذلك لأنه من المسلم به في علم البيولوجيا أن الحياة والبقاء من القيم، وأنه يمكننا أن نكتشف أن وظيفة القلب أن يضخ الدماء. ولو اعتقدنا أن أهم قيمة في الوجود أن نمدد الله بأن نجعل صوت الضربات أعلى، فإن وظيفة القلب ستصير إصدار دقات عالية، والقلب على الضربات سيصير قلبا أفضل. ولو أننا أعلينا من شأن الموت والانقراض على سواهما من القيم لقلنا إن وظيفة مرض السرطان أن يسرع بنا إلى الموت. وسوف تكون وظيفة الشيخوخة أن تعجل بالموت، ووظيفة الانتخاب الطبيعي الانقراض. وفي حال إسناد كل هذه الوظائف لا ينطوى الأمر على وجود وظائف أصلية جديدة. وبقدر ما ينظر للطبيعة من حيث سماتها الأصلية لا نجد حقيقة وظيفية تتجاوز الوقائع السببية، وما يسند من وظائف سوى ذلك فأمره يتعلق بوجهة نظر من يدركون تلك الوظائف.

من أعظم إنجازات داروين أنه دفع بالغائية بعيدا عن معالجة أصل الأنواع. ففي تفسير داروين Darwin يحدث التطور عن طريق قوى طبيعية صريحة brute forces غفل، فلا غاية أصلية أيا ما كانت من وراء أصل الأنواع الحية وبقائها. من الممكن أن نحدد جزافا "وظائف" عمليات السيرورة أو التطور البيولوجي المتصلة ببقاء الكائنات الحية، لكن فكرة أن يكون إسناد وظيفة على هذا النحو يرتبط باكتشاف غاية أصلية في الطبيعة، ومن ثم تكون تلك الوظائف أصلية، إنما هو دائما ضرب من ضروب أدلة مور Moor التي يظل فيها النقاش دائرا دون إجابة حاسمة. فبم نحدد الجانب الوظيفي من الوظائف؟ إما أن نتحدد "الوظيفة" بناء على العلل المسببة لها، وفي أى حال من الحالات لا يوجد في الوظائف ما هو أصلى من الناحية الوظيفية، فما هي إلا علل

شأن غيرها من العلل، أو أن تتحدد الوظائف بناء على ما يعززها من القيم التي نتمسك بها - كالحياة والبقاء والتوالد والصحة - وبناء عليه يتعلق بعض منها بمن يدركون تلك الوظائف فقط.

أدرك أن كثيرا من علماء البيولوجيا وفلاسفتها سيختلفون معي في ذلك، فخلال العقود القليلة الماضية حدث تطور كبير فيما كتب عن الوظائف والتفسيرات الوظيفية، أكثره قد تأثر بمقال لاري رايت Larry Wright الذي يحدد فيه الوظيفة على النحو التالي^(٢):

أن تكون الوظيفة التي تقوم بها (س) هي (ص) يعني:

١ - أنه (س) موجودة لأنها تقوم ب (ص).

٢ - و (ص) نتيجة تترتب على وجود (س).

لوصح مثل هذا التحليل لنحى جانبا تعلق الوظيفة بمن يدركونها، فمن البدهى أننا نحدد "الوظيفة" وفقا لما يعلل لها: فمثلا (س) تقوم ب (ف)، هذا فقط في حالة ما إذا كانت (س) تتسبب في (ف). وعلى الأقل إن جزءا مما يعلل أو يفسر وجود (س) أنها تتسبب في (ف)؛ لذلك فالقلب مثلا من وظيفته ضخ الدماء لأنه يضخ الدماء، والتفسير الذى يبرر لوجود القلوب في تاريخ التطور هو أنها في الحقيقة تقوم بضخ الدماء. يبدو أن التاريخ الطبيعى يقدم لنا تعريفا للوظيفة وكيف تصير الوظائف من الأمور الأساسية. ولروث ميليكان Ruth Millikan رأى مماثل في مفهوم "الوظيفة الأصلية" proper function بيد أنه أكثر تعقيدا، على الرغم من الإصرار على عدم السعى إلى تحليل الاستخدام العادى لفكرة الوظيفة، ولكن لتقديم تعبير تقنى جديد يتحدد وفقا "للتكاثر" و"السببية" (*). وهو تفسير لا يملك أحد الاعتراض عليه بمقدورك أن تطرح أية اصطلاحات تقنية جديدة تراها. وعلى الرغم من ذلك فمن

R. G. Millikan , Language , Thought, and Other Biological Categories : New Foundations (*)
for Realism (Cambridge? Mass.: MIT Press, 1984). In R. G. Millikan, In Defense of the
Proper Functions," in The Philosophy of Sciences 56(1989), 288-302.

كتبت ميليكان تقول :

إن تعريف " الوظيفة الأصلية" قابل للتطبيق الدائم. و في عجالة يمكن أن نقول إنه من الضروري
لكى نتخذ (أ) الوظيفة (ف) بوصفها وظيفتها الأصلية، (بل يكاد يكون كافيا) أن واحدا من هذين
الشرطين يجب أن يستمر:
=

الأهمية بمكان أن نؤكد إخفاق تلك التعريفات في أن تضع يدها على سمات أساسية بعينها من سمات ما قد ألفناه من تصور للوظيفة، لأسباب ثلاثة على الأقل :

الأول في حالة ميليكان: نجد أن تعريف الوظيفة يعتمد على نظرية تاريخية بعينها تفسر أسباب التكاثُر. أنا أعتقد في الحقيقة أن قلبي يقوم بضخ الدماء، كما أعتقد كذلك في تفسير داروين: الذي جعل من التكاثُر سببا للتطور التاريخي للقلوب. بيد أنه حتى ولو لم يصدق ذلك التفسير الدارويني للتكاثُر أو سواه ، فسوف يستمر قلبي في القيام بضخ الدماء. عند تعريف المعنى الحقيقي لافتراض أن وظيفة القلب الأصلية ضخ الدماء، رأيت ميليكان أنه من الممكن أن يفسر معنى الوظيفة الأصلية فقط وفقا لتفسير تاريخي يوضح السبب الذي يفسر كيف تكاثُرت القلوب. ومن غير الممكن أن يكون ذلك صحيحا ما دمنا في إطار ما قد ألفناه من تصور للوظيفة.

الثاني: لو اعتبرنا أن مثل تلك التعريفات تضع يدها على السمات الأساسية لتصورنا المعتاد، فهناك شواهد نفي counter examples يتعذر تحليلها كذلك. قد يكون علينا أن نقول عن تفسير رايت بل عن تفسير ميليكان للوظيفة كذلك (سواء أكانت أصلية أم غير أصلية)، إن الوظيفة الخاصة بنزلات البرد هي نشر جراثيم البرد. في الحقيقة إنها تنشر جراثيم البرد ولو لم تفعل ذلك لما وجدت. ولكننا قد ألفنا تصور أنه ليس لنزلات البرد من وظيفة، ولو كان لها فليس من وظيفتها بالتأكد نشر الجراثيم.

الثالث، لقد تُرك الجزء المعياري من تكوين الوظائف بلا شرح. بالرغم من أن تحليلا كتحليل ميليكان يمكن أن يفسر سبب وجود موجودات لا تحقق وظائفها. إلا أن اختزال الوظيفة إلى تصورات سببية ما زال يتجاهل العنصر المعياري الخاص بالقيمة. لماذا نتحدث عن خلل في وظائف القلب، وعن أمراض القلب، وعن قلوب أفضل وأخرى

١= - نشأت (أ) بوصفها سلالة (لتقدم مثلا واحدا بوصفها نسخة أو نسخة عن نسخة) من صنف سابق أو أصناف قد تشكلت بفضل امتلاك ما قد أنتجته (ف) في الماضي ، و استمر (وجودها التاريخي) بسبب أدائها هذه الأدوار.

٢ - نشأت (أ) بوصفها نتاج بعض الصيغ السابقة التي هيأت لها الظروف أن تعمل عمل (ف) بوصفها وظيفة أصلية لها و في ظل هذه الظروف أوجدت (ف) بوصفها نتاجا لمادة تطابق (أ). إن المواد التي تندرج تحت هذا النموذج (٢) لها وظائف أصلية "مشنقة" (و هي وظائف مستمدة من وظائف الصيغ التي قد أسفرت عن وجودها)، ص ٢٨٨.

أسوا٩. هنا يتضح المازق المعتاد : فإما أن نتحدث عن العلاقات السببية الخالصة ؛حيث نضع ضخ القلب الدماء، ونشر نزلات البرد الجراثيم، فى سلة واحدة، أو أن نرى للوظائف جانبا وظيفيا؛ حيث ينحى ذلك النوع من التعريف السمة التى تربط بين الوظيفة ومن يدركونها جانبا .

هناك دليل آخر قد يكون من الأدلة الخادعة، على العكس من العلل المسببة - تتعلق بمن يدركونه، بينما نجد الخصائص الوظيفية لشيء ما على العكس من الخصائص المسببة - معتمدة intentional(*) أى ليس بالإمكان استبدال الواحدة منها بالأخرى ولا تنسحب على سواها. فتعدد الإشارات الدالة coreferentiality فى السياقات المتنوعة للوظائف -حين تستبدل إشارة بإشارة أخرى على نحو تغييم معه الفكرة - يخفق فى أن يضمن الحفاظ على قيمة صدق العبارة. وبناء على ما سبق يمكن القول بأن " وظيفة (أ) هى أن تقوم ب (س)" إضافة إلى "أن قيام (س) بالفعل يتطابق مع قيام (ص) بالفعل" (X ing is identifying with Y ing) القول بأن وظيفة بالضرورة) لا تتضمن هذه العبارات (أ) أن تقوم ب (ص)". فعلى سبيل المثال، يصح أو يصدق ببساطة أن يكون من المؤلف أن تكون المجاديف قد اتخذت ليجدف بها الناس، وأن التجديف يكون بدفع ضغط على سطح الماء يتصل بنقطة ارتكاز، لكن الأمر ليس أمر اتخاذ المجداف فى إحداث ضغط على الماء من نقطة ارتكاز ما وظيفة له.. والخلاصة : أن السمة الأولى

(*) يجب ألا نخلط بين intentionality و intentionality

Intentionality هى من الخصائص المرتبطة بالقصد العقلى وتوجهه نحو العالم الخارجى والأشياء الموجودة فى عالم الواقع فيفهمها ويتصورها ويمثل لها و يصفها يعبر عنها .

أما الأولى فتتعلق بخاصية عدم قدرة الجمل و أشكال التمثيل intentionality أو التصوير الأخرى، على أن تنسحب على ما سواها . extensionality من أشهر ما يتعلق بهذا قانون لايبني٩ Leibniz القائل بأنه "لو أن تعبيرين أشارا إلى الشيء نفسه، فيمكن لأحدهما أن يحل محل الآخر داخل العبارة دون تغيير قيمة صدق العبارة. والعبارات التى تخفق فى اجتياز هذا الاختبار تعدا intentional معتمدة فاقدة القدرة على الاستبدال. من التعبيرات الأخرى المستخدمة لتسمية ذلك النوع من الاصطلاحات أى intentionality هو"إعتماد الإشارة referential opacity وبالمثل تماما فالعبارات التى تدور حول حالة من حالات القصد العقلى و توجهه نحو ما يفهمه و يعبر عنه أو يمثله من أشياء هى عبارات معتمدة الإشارة ، ليس بالإمكان استبدال بإشارة فيها إشارة أخرى ، لأنه فى تلك العبارات تؤثر الطريقة التى يشار بها إلى شيء على قيمة صدق العبارة . للاطلاع على تناول مفصل لهذه المسائل انظر :

Searle, Intentionality, An Essay in the Philosophy of Mind.

التي نحتاج إلى أن نشير إليها في مناقشتنا قدرة الكائنات الواعية على صنع وقائع اجتماعية هي القدرة على إسناد وظائف للأشياء ولظواهر أخرى. فما كانت الوظائف أبدا أصلية؛ ولكن تفرضها اهتمامات من يدركون تلك الأشياء أو يستخدمونها.

لم أحاول بعد أن أحلل صيغة العبارة "وظيفة س أن تقوم ب ص" مبينا الشروط المنطقية الضرورية لاستيفائها شروط تحققها، بيد أنني ألفت الانتباه إلى شروط رئيسية بعينها هي:

(١) حيثما تكون وظيفة (س) أن تقوم ب (ص)، عندها يكون كل من (س) و(ص) ممثلا لجزء من أجزاء نظام محدد عامة بمقاصد وأهداف وقيم. لأجل هذا توجد وظائف لرجال الشرطة والأساتذة، وليس لكل البشر وظائف كيفما اتفق؛ إذ لا بد من أن نرى البشر جزءا من نظام أكبر وظيفتهم فيه مثلا عبادة الله.

(٢) وحيثما يكون من وظيفة (س) القيام ب (ص)، فإنه من المفترض أن (س) تتسبب في أو تؤدي إلى (ص). هذا المكون المعيارى من مكونات الوظائف لا يمكن أن يختزل إلى العلة المسببة وحدها، أو يختزل لما يترتب في الحقيقة على (س). لأن (س) يمكنها القيام بالفعل (ص) حتى في الحالات التي تخفق فيها (س) في أن تتسبب في وقوع (ص) دائما، أوفى معظم الأحيان. لذلك فوظيفة صمام الأمان مثلا منع الانفجارات، وهذا صحيح حتى بالنسبة للصمامات ضعيفة الجودة التي تخفق في منع الانفجارات، أى الصمامات التي تعاني من خلل وظيفى.

إن الأمثلة التي حظيت منا بعناية أكبر حتى الآن تلفت النظر إلى فرق مميز آخر بين الوظائف المسندة agentive والوظائف غير المسندة nonagentive. يتعلق فرض الوظائف المسندة للأشياء وللظواهر أحيانا بمقاصدنا وبأغراضنا الفورية، سواء أكانت هذه المقاصد والغايات عملية، أم كانت خاصة بتذوق الطعام، أم جمالية، أم تعليمية، أم سوى ذلك من الأغراض. فعندما نقول "إن هذا الحجر مثبت للأوراق" أو "إن هذا الشيء مفك" أو "إن هذا كرسي" فإن تصور وظائف هذه الأدوات الصغيرة الثلاث المختلفة تحدد الاستخدامات الوظيفية التي أسندناها إلى هذه الأشياء. وهى وظائف لم نكتشفها، ولم تحدث حدوثا طبيعيا، وإنما فرضتها عليها علاقتها بالاهتمامات العملية للذوات الفاعلة الواعية. ليس كل هذه الاهتمامات من نوع الاهتمامات العملية العادية بأية حال، لأننا نسند وظائف كذلك عندما نقول "تلك لوحة قبيحة". لأن هذه كلها

شواهد تضرب مثلا على استخدامات الأشياء وما تصوّره لها وعى الناس من وظائف وأسندها إليها. سوف أدعو تلك الوظائف ووظائف مسندة^(٣) بعض الأشياء التي نسند إليها القيام بوظيفة ما توجد بنحو طبيعى كالحجر الذى نستخدمه لتثبيت الورق، وبعضها صنع خصيصا لأداء تلك الوظائف من مثل الكراسى والمفكات واللوحات الزيتية. إن الشيء الذى صنع خصيصا للقيام بوظيفة أسندت إليه يمكن أن يستغل فى القيام بوظيفة أخرى، كما تخبرنا مثلا عبارة " هذا الشاكوش هو مثبت أوراقى ". وكما ألفينا فى حالة "القلب" أن الوظيفة ليست أساسية بالنسبة للشيء، إضافة إلى علاقاته بأسباب وجوده، بل على العكس، بالنسبة لما يعزى للقلب من وظيفة. نجد فى هذه الحالات أن نسبة الوظيفة للشيء إنما تعزى للاستخدام الذى قصده العقل حين فهم طبيعة ربطه هذا الاستخدام بهذه الأشياء وتمثّلها.

بعض الوظائف لم تفرض على الأشياء لخدمة أغراض عملية وإنما نجدها تحدث بنحو طبيعى وتدرج تحت عمليات سيرورة بوصفها جزءا من تناول نظرى للظواهر التى نحن بصددّها. لذلك نقول " يقوم القلب بضخ الدماء " عندما نتناول الطريقة التى بها تحيى المخلوقات، وتعمم بالبقاء. وبالنسبة للغائية التى تمنح للبقاء والتكاثر قيمة، فيمكن أن نكتشف حدوث بعض الوظائف فى الطبيعة بمعزل عن الأهداف العملية للذوات الإنسانية الفاعلة ؛ ولنطلق على تلك الوظائف "الوظائف غير المسندة"^(٤).

ليس ثمة خط فاصل بين هذين النوعين من الوظائف، فأحيانا ما تحل وظيفة أسندت لشيء أو لظاهرة ما محل النوع الآخر ، من مثل حالة ابتكار قلب صناعى. لذلك نجد، أنه بالرغم من أنه بإمكاننا - بشكل عام وليس دائما- أن نقول إن الوظائف المسندة ترتبط دائما بما تقصده عقول من يستخدمونها وتقتضيه، يظل ما سوى ذلك من الوظائف فى تغير دون أى مجهود من جانبنا. لذلك فأحواض السباحة والعملات المالية والمفكات تقتضى منا أن نواصل استخدامها لها بوصفها أحواض سباحة وعملات مالية ومفكات، بينما يظل كل من القلب والكبد يعمل بوصفه قلبا أو كبدا حتى ولو لم يعر أحد الأمر انتباها. علاوة على ذلك، فقد لا يكون الشخص الذى يستخدم بالفعل شيئا ما للقيام بوظيفة أسندت إليه هو الذات الفاعلة التى أسندت بالفعل تلك الوظيفة إلى ذلك الشيء. بل قد لا يعبأ هذا الشخص بأن للشيء مثل تلك الوظيفة. ومن ثم فمعظم سائقى السيارات يكادون لا يبالون بأن وظيفة عمود التدوير (الاسكارتا) نقل الدفع من

ناهل الحركة إلى محاور العجلات ، ولكن الكل يتفق على أنها وظيفة مسندة، (ولا تحدث كأمر طبيعي).

ثمة فرق آخر مميز: فى إطار الوظائف المسندة، نجد أننا بحاجة إلى أن نتحقق من طائفة خاصة من الوظائف ؛ فأحيانا ما تكون الوظيفة المسندة لشيء ما، هى أن يمثل شيئا آخر، أو يرمز إليه. لذلك فعندما أرسم خريطة للعبة كرة القدم أجعل بعض الدوائر ترمز إلى الظهير والأجنحة وما إلى ذلك. وفى هذه الحال، نجد أن الوظيفة التى أسندت لما على الخريطة هى أن تمثل أو أن ترمز. ولأن ذلك ليس سوى اسم آخر للقصد العقلى فى التفاته أو توجهه للأشياء فهما وتمثيلا وتعبيرا عنها، ففى هذه الحال نجد لدينا أهدافا فرضناها عن قصد على موضوعات وأشياء، هى ليست فى أصلها من مقاصد العقل وتوجهاته. يسمى هذا النمط الذى يترتب على إسناد وظيفة ما " معنى " أو "رمزية ". فوضع علامات على الورق الآن له معنى، غير أنه ليس كالمعنى الذى للمفك على سبيل المثال. فليس للعلامات التى على الورق الآن نفس النوع من المعنى، لأنها ترمز إلى أشياء أخرى ولأمور مستقلة عنها. وأشهر أنواع الأمثلة بالطبع نجده فى "اللغة". فعندما نستخدم اللغة نفرض على الأشكال والأصوات وظائف بعينها نسندنا إليها؛ أعنى أن تعبر اللغة عما سواها عن طريق العلامات والأصوات.

لقد ذكرت أننا أن القدرة على أن نسند لظواهر طبيعية وظائف تقوم بها هى قدرة رائعة، غير أنه لا يقلل من روعة تلك القدرة أن يكون ما نسند لها من وظائف قد فرض بطريقة غير واعية تماما. فبمجرد أن تفرض الوظائف تظل - إذا جاز التعبير - مستترة فى الغالب. فعلى سبيل المثال قد ينشأ المال ببساطة دون أى تفكير فى " أننا الآن نسند وظيفة جديدة إلى هذه الأشياء"؛ وبمجرد أن يوجد المال يستخدمه الناس فى البيع والشراء، ربما دون أدنى تفكير فى كيف فرضنا تلك الوظيفة عقليا، أو فننقل بنحو أدق دون أدنى تفكير فى البنية المنطقية التى أسندنا عن طريقها تلك الوظيفة. وبرغم ذلك ففى كل الحالات التى نسند فيها وظيفة لشيء ما لا بد من وجود شخص قادر على أن يفهم ما وضع الشيء له، وإلا لما تعين على هذا الشيء أمر القيام بهذه الوظيفة. لا بد من أن يفهم على الأقل بعض المشاركين فى نظام التبادل بوعى أو بغير وعى أن المال مثلا لشراء الأشياء، وأن المفكات للفك، وهلم جرا. فلو أسندنا أمر القيام بوظيفة ما لشيء بمعزل تماما عن المقاصد البشرية، فلا بد أنها مما يندرج تحت الوظيفة الطبيعية. لذا، افرض أن هناك من يقول إن الوظيفة المسندة إلى المال هى أن يكون وسيلة للتبادل،

وسبيلا لاختزان القيمة، غير أن المال كذلك يخدم وظيفة خفية، مستترة، غير مقصودة، هي الحفاظ على نظام علاقات القوة داخل المجتمع. يدور الرأي أو الفرضية الأولى على القصد العقلي في الوظيفة المسندة. ويدور الرأي أو الفرضية الثانية على الوظيفة غير المسندة. ولكي تلمس ذلك، اسأل نفسك ببساطة عن الوقائع التي من شأنها أن تجعل كل فرضية منهما فرضية صحيحة. فالقصد العقلي الذي يدفع بالناس إلى استخدام المال بوصفه مالا تجعل من الفرضية الأولى فرضية صحيحة. ذلك لأن الناس يستخدمونه لغرض البيع والشراء والاحتفاظ بالقيمة. أما الفرضية الثانية: من مثل أن القلب يعمل على ضخ الدماء، فمما يجعل منها فرضية صحيحة فقط، أن يكون هناك مجموعة من العلاقات السببية غير المقصودة التي تخدم غاية ما، حتى ولو لم يشارك المتحدث في تلك الغاية. يتحدث بعض علماء الاجتماع عن الفرق بين وظيفة ظاهرة جلية ووظيفة خفية مستترة. فلو أن هذا الفرق يكافئ الفرق الذي قد ذكرته لكنت الوظائف الظاهرة توازي الوظائف المسندة، ولكانت الوظائف المستترة هي الوظائف غير المسندة.

وخلاصة القول في هذه الأفكار، أننا قد اكتشفنا ثلاث فئات مستقلة تتعلق بإسناد الوظائف:

أولا : الوظائف غير المسندة : كأن تكون وظيفة القلب مثلا أن يضخ الدماء. وهذه الوظائف بعامة تحدث بنحو طبيعي.

ثانيا : الوظائف المسندة: كأن تكون وظيفة المفك مثلا أن يزيل المسمار اللولبي (القلاووظ).

ثالثا : داخل إطار الوظائف المسندة ثمة فئة فرعية: تكون فيها الوظيفة المسندة من الوظائف المرتبطة بالقصد العقلي وتوجهه نحو الأشياء فهما وتمثيلا وتعبيرا عنها؛ فوظيفة عبارة " الثلج أبيض"، على سبيل المثال هي أن تعبر تعبيرا صادقا أو تعبيرا كاذبا عن هذا الأمر (أن الثلج أبيض) (٥).

ولكى أحافظ على سلامة التعبير الاصطلاحي فقط سأتبنى ما أصطلح عليه فيما يلي :

(١) لما كانت كل الوظائف تتعلق بمن يدركونها فسأتحدث عن كل الوظائف بوصفها وظائف مسندة assigned أو وظائف مفروضة imposed بالتساوي.

(٢) داخل فئة الوظائف المسندة، نجد أن بعض الوظائف مسندة لأشياء لأنها موضع استعمال. جعلها مستخدموها تقوم بالوظيفة - كأن تكون وظيفة حوض الاستحمام مثلا الاستحمام فيه.

(٣) فى داخل فئة الوظائف المسندة نجد وظائف يعد بعضها وظائف غير مسندة لأن لها خطوات إجرائية (أو سيرورة) تحدث بنحو طبيعى (لأنها) تسببت فى وجودها ، غير اننا قد أسندنا إليها أمر تحقيق غرض ما، من مثل، أن وظيفة القلب أن يضخ الدماء.

(٤) فى داخل فئة الوظائف المسندة صنف خاص من الوظائف من وظيفته أن يرمز ويمثل للوجود، ويعبر عنه أو فنقل يعنى بعامة شيئا آخر.

القصد العقلى الجماعى Collective Intentionality

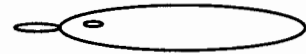
لدى الكثير من أجناس الحيوانات، ولدى البشر خاصة القدرة على القصد العقلى والتوجه توجهها جماعيا نحو فهم الأشياء وتمثلها والتعبير عنها. لا أقصد بهذا فقط أنهم يتعاونون فى التعايش بل إنهم يتشاركون فى حالات من القصد العقلى من مثل المعتقدات والرغبات والمقاصد وبالإضافة إلى القصد العقلى الفردى ثمة قصد للعقل الجماعى. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك: أنى أفعال شيئا فى إطار كوننا نفعل ذلك الشيء فلو أنى حارس خط الهجوم فى مباراة كرة قدم، فقد أغلق ثغرات الدفاع، لكننى أفعال ذلك بوصفى جزءا من تنفيذ لعبة هجوم. ولو أنى عازف فيولينا (الكمان) فى أوركسترا فإننى أعزف الجزء الخاص بى فى إطار العزف السيمفونى للأوركسترا. حتى إن أشد أنواع الخلافات البشرية تتطلب القصد العقلى الجماعى. فلو كان على رجلين الدخول فى مباراة ملاكمة مثلا لكان من الضرورى وجود قصد عقلى جماعى على مستوى أعلى. ولكان لابد عليهما أن يتشاركا فى العراك، أى أن يحاول كل منهما أن يضرب الآخر. من هذه الناحية تختلف مباراة الملاكمة عن ضرب شخص ببساطة فى أحد الأذقة. فالرجل الذى يتسلل خلسة وينقض على رجل آخر فى أحد الأذقة ليس منخرطا فى سلوك جماعى. غير أن ملاكمين بالأجر أو خصمين فى دعوى بالمحكمة، بل إن عضوى هيئة تدريس يتبادلان الشتائم فى حفل كوكتيل كذلك، كل هؤلاء ينخرطون فى سلوك جماعى مشترك على مستوى عال، يمكن لعداوة الخصوم أن تحتل موضعها فى إطاره. إن فهم القصد العقلى الجماعى أمر أساسى لفهم الوقائع الاجتماعية.

انه ينطوى على مغالطة. هذا الدليل هو انه: لأن كل قصد عقلى قد وجد فى رعوس مجموعة أفراد من البشر، فإن شكل هذا القصد العقلى لا يمكن أن يشير إلا إلى الأفراد الذين قد وجد فى عقولهم.

لذلك فقد بدا الأمر كما لو أن من يرى فى القصد العقلى الجماعى شكلا أوليا من أشكال الحياة العقلية ، لابد أن يكون على ولاء لقدر من الروح ذات الطابع الهيجلى، أى على ولاء لوعى جماعى، أو لشئ على غرار ذلك، مما يتعذر تصديقه. بدا أن متطلبات النزعة الفردية تدفعنا إلى أن نختزل قصد العقل الجماعى إلى قصد الوعى الفردى. بدا باختصار أن علينا أن نختار بين الأخذ بنزعة الاختزال من جانب، أو الأخذ بوجود عقل أعلى يخلق فوق العقول الفردية من جانب آخر. أود أن أفترض على العكس من ذلك ؛ أن النقاش ينطوى على مغالطة، كما أن المأزق زائف. ذلك فى حقيقة الأمر لأن حياتى العقلية كلها تقع داخل مخى، وبالمثل فإن كل حياتك العقلية تحدث داخل مخك، وهذا شأن كل إنسان آخر. ولكن لا يستلزم هذا بالضرورة أو يترتب عليه أنه لابد أن يكون التعبير عن حياتى العقلية كله بضمير المتكلم. فالشكل الذى يمكن أن يعبر به قصد العقل الجماعى هو "نحن" نقصد "و"نحن نفعل كذا وكذا" وما على غرار ذلك. فى مثل هذه الحالات إنما "أقصد" فقط بوصفى جزءا من نحن "نقصد". فالقصد العقلى الموجود داخل عقل كل واحد إنما هو بصيغة" نحن نقصد"^(٧). والصورة التقليدية للقصد العقلى الجماعى "نحن نقصد" تبدو على النحو التالى:

شكل ١،١

نحن نقصد

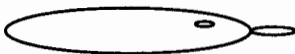


أنا أقصد وأعتقد أنك تعتقد أن ...

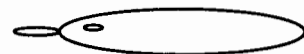
أنا أقصد وأعتقد أنك تعتقد أن ...

والبديل أن أفترض أن تبدو على النحو التالى:

شكل ٢،١



نحن نقصد



نحن نقصد

ومن الآن فصاعدا سوف نتفق على أن نستخدم تعبير "الواقعة الاجتماعية" للإشارة إلى أى واقعة تستدعى وجود قصد العقل الجماعى. لذلك يعد خروج اثنين للتريض معا مثلا واقعة اجتماعية، ذلك أن الوقائع المرتبطة بالمؤسسة تعد نوعا خاصا من أنواع الوقائع الاجتماعية، وهى ترتبط بوجود مؤسسات إنسانية. فكون هذه القطعة من الورق مثلا هى ورقة مالية من فئة عشرين دولارا هى واقعة يرتبط وجودها بالمؤسسة.

القواعد التأسيسية والفرق المميز بين الحقائق العارية أو الوقائع الصريحة والوقائع المرتبطة بالمؤسسة.

فى كتابى فى فلسفة اللغة^(٨). طرحت بدايات الإجابة عن السؤال الخاص بالعلاقات التى تربط بين السمات الخاصة بعالم الواقع، تلك التى تعد من مسائل الفيزياء والبيولوجيا الخالصة من جانب، وسمات عالم الواقع الخاصة بالثقافة والمجتمع من جانب آخر. دون أن ينطوى هذا على أن تلك الوقائع هى الأنواع الوحيدة من الوقائع الموجودة فى هذا العالم. فنحن بحاجة إلى التمييز بين الحقائق العارية من مثل أن الشمس تقع على بعد ٩٣ مليون ميل من الأرض، والوقائع المرتبطة بالمؤسسة من مثل أن كلينتون رئيس الجمهورية. فالحقائق العارية توجد مستقلة بمعزل عن أى مؤسسة إنسانية، أما الوقائع المرتبطة بالمؤسسة فلا توجد إلا داخل إطار المؤسسات الإنسانية. إن الحقائق العارية بحاجة لمؤسسة اللغة من أجل أن تتمكن من أن نقررها ونخبر بها. غير أن الحقائق العارية نفسها توجد مستقلة بمعزل تماما عن اللغة، وعن أى مؤسسة أخرى. من هنا كانت العبارة الإخبارية "تبعد الشمس عن الأرض مسافة ٩٣ مليون ميل" بحاجة إلى وجود مؤسسة اللغة، ومؤسسة لقياس المسافة بالأميال. فالحقيقة التى قد قررتها اللغة وأخبرت بها، وهى وجود مسافة بين الأرض والشمس، واقعة تستقل بنفسها وتقف بمعزل عن أية مؤسسة. كذلك يستدعى الوجود الفعلى للوقائع المرتبطة بالمؤسسة، من ناحية أخرى، وجود مؤسسات إنسانية بعينها. واللغة مؤسسة من هذه المؤسسات، بل هى فى حقيقة الأمر مجموعة كاملة من هذه المؤسسات.

ما هى هذه المؤسسات؟ ولكى أجيب عن هذا السؤال قدمت فرقا مميزا آخر بين ما أدعوه القواعد التأسيسية والقواعد التنظيمية^(٩). فبعض القواعد تنظم أنشطة موجودة مسبقا؛ فقواعد القيادة على الجانب الأيمن من الطريق تنظم القيادة، لكن القيادة نفسها توجد سابقة على وجود هذه القواعد. وعلى الرغم من ذلك فبعض القواعد ليس

من همها التنظيم فقط، إنما تتيح خلق أنشطة بعينها. فقواعد لعبة الشطرنج لا تنظم نشاطاً موجوداً مسبقاً. وليس الأمر من باب أنه كان هناك أناس كثيرون يتقدمون بقطع من الخشب على سطح رقع مقسمة، ولكي نمنعهم من الارتطام بعضهم ببعض الآخر، أو من التكديس، كان علينا أن ننظم ذلك النشاط. وإنما حقيقة الأمر أن قواعد الشطرنج مكنتنا بالفعل من لعب الشطرنج، أما وجود قواعد تأسيسية للشطرنج فمعناه أن لعب الشطرنج قد تأسس جزئياً على التحرك وفقاً للقواعد، فلست بلاعب شطرنج لو لم تتبع على الأقل مجموعة محدودة النطاق من القواعد، لقد حلت القواعد في الأنظمة، واتخذت بنحو فردي- بل اتخذ النظام كله أحياناً بنحو جماعي وكذلك بنحو مميز - شكلاً أو صيغة المعادلة :

"(س) تعد بمثابة (ص)" أو "(س) تعد بمثابة (ص) في السياق (ع)"

ومن ثم يعد كذا وكذا قتلاً للشاه، وتعد حركة كذا وحركة كذا حركة بيدق مشروعة.

إنما أرى أن الوقائع المرتبطة بالمؤسسة توجد فقط داخل أنظمة قواعد ترتبط بالمؤسسة، تمكن أنظمة القواعد تلك من خلق هذا النوع من الوقائع؛ ففتح الفرصة لوجود شواهد بعينها على وجود وقائع ترتبط بالمؤسسة - من مثل أنى ربحت في الشطرنج، أو أن كلينتون رئيس الجمهورية - وهى وقائع أوجدها تطبيق قواعد بعينها؛ خاصة بالشاه و بانتخاب الرؤساء وأدائهم اليمين لتقلد مناصبهم. قد يكون من الأهمية بمكان أن أؤكد أنى أناقش قواعد لا أعرافاً. فمن قواعد الشطرنج أنا نكسب المباراة بقتل الشاه، بينما من أعراف الشطرنج أن الشاه أضخم من البيدق. يتضمن العرف جزافية، بينما لا نجد القواعد المرتبطة بالمؤسسة جزافية بهذا المعنى.

إن سياق المعادلة " (س) تعد بمثابة (ص) في حالة (ع) " مسألة تشير إلى مبهم intensional؛ ذلك أنها لا تُبين من ورائها عن مدلول معنى تشير إليه، ولهذا فهى لا تسمح بأن نستبدل بالتعبير الدال مكافئاً له من نفس الحجم، وعلى هذا النحو تكون عبارات من مثل :

(١) العملات التى أصدرتها مصلحة سك العملة (س) تعد بمثابة النقود (ص) فى

الولايات المتحدة (ع).

(٢) المال أصل كل الشرور .

وكلاهما لا يفضى إلى أن:

(٢) العملات التى أصدرتها مصلحة سك العملة تعد أصل كل الشرور فى الولايات المتحدة.

عندما نضع أيدينا فى العادة على إشارة مبهمه أو فلنقل معتمه نكون قد وضعنا أيدينا على مسألة حاسمة، لأن هذه الإشارة تمدنا بدليل يشير إلى وجود مكون عقلى فى الوقائع المرتبطة بالمؤسسة؛ فعندما يصاغ الكلام صياغة مبهمه *intensional* (لاتشير لما وراءها بالتحديد)، لا تسمح لنا بأن نستبدل بها تعبيرات من نفس حجمها، وهذا دليل يكشف لنا عن أن الظواهر التى قد مثلت لها وعبرت عنها أو وصفتها، تنبنى على القصد العقلى *intentional*. وهذا أمر شديد الأهمية كما سيتضح لنا فى الفصول التالية.

هاجم غير قليل من المنظرين الاجتماعيين ما كنت قد قدمته من فرق يميز بين القواعد التنظيمية والقواعد التأسيسية^(١٠)، غير أنى أعتقد فى سلامة معالجتى قدر ما يمكنها الاستمرار. أما المشكلة الراهنة التى تواجه ما نرمى إليه فهى أن هذه المعالجة ما زالت محدودة؛ إذ ما زلنا بحاجة إلى معالجة رصينة للقواعد والمؤسسات. وكذلك للإجابة عن الكثير من الأسئلة، من قبيل: هل كل الوقائع الاجتماعية وقائع مؤسسية؟ وهل ثمة قواعد تضع الأسس وتوفر المقومات للحروب وحفلات الكوكتيل مثلا؟ ما الذى يحيل أمرا إلى قواعد تأسيسية؟ وأصعب هذه الأسئلة: كيف نقيم الصلة بين الأونطولوجيا الأساسية لحيوانات بيولوجية واعية مثلنا (نحن البشر) من جانب، والأجهزة الخاصة بالبنية الاجتماعية والمؤسسات الإنسانية من جانب آخر. سيكون لدى الكثير مما يقال فيما بعد عن شكل القواعد التأسيسية، وكيف تتعقد الصلة بينها وبين أونطولوجيا الوقائع المؤسسية.

أهدف الآن فى هذا الفصل إلى أن أجمع الأجزاء المتناثرة فى منظومة متكاملة. والآن لقد توفر لدى الأجزاء الثلاثة التى أحتاجها وهى: فرض وظيفة على موجودات لم

أمكن لها تلك الوظيفة من قبل، وتوجه القصد العقلي الجماعي فهما وتمثلا للوجود
وتعبيرا عنه، والفرق بين القواعد التأسيسية والقواعد التنظيمية.
أما وقد وضعنا أيدينا على هذا فيمكننا الآن أن نتحول إلى دراسة بناء الواقع
المرتبط بالمؤسسة.

هوامش الفصل الأول

J. R. Searle, "What is a Speech Act", in Black, Maxed. (١)

Philosophy in America (Ithaca, N. Y.: Cornell University Press, London: Allen N. Unwin, 1965)

J. R. Searle, Speech Acts, An essay in the Philosophy of Language (New York: Cambridge University Press, 1969)

يعزى الرأى الخاص بفكرة "الحقائق الصريحة أو الوقائع العارية" بهذا المعنى إلى

G. E. M. Anscombe, "On Brute Facts", (Analysis 18, no. 3 1958)

(٢) من أجل مزيد من النقاش حول الزعمين الأخيرين، أى فيما يخص عدم تماسك مفهوم قانون اللاوعى العميق، واعتباره غير مترابط وإنما يتعلق بمن يلاحظ و يدرك، انظر

John R. Searle, The Rediscovery of the Mind (Cambridge, Mass., London: MIT Press, 1992).

لا سيما الفصل السابع والفصل التاسع.

L. Wright, "Functions" in *The Philosophical Review* 82, no. 2 (April (٢) 1973), 137-68.

وانظر كذلك:

P. Achinstein, "Functional Explanation" in *The Nature of Explanation* (New York: Oxford University Press 1983), pp. 263-90.

(٤) فى الأصل اقترحت على جنيفر هودين Jennifer Hudin استخدام هذه المصطلحات لوصف الفرق المميز.

(٥) للاطلاع على تفسير نوع فرض الوظائف الصادر عن القصد العقلى المرتبط بالمعنى انظر:

Searle, *Intentionality, An Essay in the Philosophy of Mind*,

لاسيما الفصل السادس.

(٦) أناقش بعضا من هذا فى مقال.

John R. Searle, "Collective Intentions and Actions" in

Intentions in Communication, P.Cohen, J. Morgan, and M. E.

Pollack, eds. Cambridge, Mass.: Bradford Books, MIT Press,

1990).

(٧) لا أود أن يفترض أن آرائى لا جدال فيها ولا اعتراض عليها. فهناك عدة مفاهيم أخرى لها وزنها، خاصة بالقصد العقلى الجماعى. انظر فيما يخص ذلك:

M. Gilbert, *On Social Facts* (London: Routledge, 1989);

M.

Bratman, "Shared Cooperative Activity", *Philosophical Review* 101, no. 2

(1992), 327-412;

R. Tuomela and K. Miller, "We-intentions", *Philosophical Studies* 53

(1988), 367-89.

(٨) Searle, *Speech Acts*.

(٩) قدم راولز فرقا مميزا آخر فى:

J. Rawls, "Two Concepts of Rules", *Philosophical Review* 64 (1955).

(١٠) على سبيل المثال:

Antony Giddens, *The Constitutions of Society: Outline of the Theory of Structuration* (Berkeley: University of California Press, 1984), pp. 19ff.

الفصل الثانى

بناء الوقائع التى ترتبط بالمؤسسة

فى هذا الفصل أصف البنية الاجتماعية البسيطة فى شكلها الأولى، وكيف تطورت بنية الوقائع المرتبطة بالمؤسسة بشكل منطقى من أشكال أسسط من الوقائع الاجتماعية. ولكى أقوم بهذا سأستعين بالوظائف المسندة، والقصد العقلى الجماعى، هذا بالإضافة إلى القواعد التأسيسية. وسوف أسعى كذلك إلى أن أفسر عدة سمات تثير الحيرة من سمات الواقع الاجتماعى.

بعض السمات الظاهرية الخاصة بالواقع الاجتماعى

فى البداية دعونا نعرّف بعضاً من سمات الواقع الاجتماعى التى نود أن نشرحها. ولأنى أعتقد أن الأبحاث الفلسفية لا بد أن تبدأ بداية بسيطة (بغض النظر عن الطريقة التى تتعقد بها، وتفضى لما يترتب عليها من النتائج)، فسوف أحصى ستاً من سمات الواقع الاجتماعى التى تبدو بسيطة وبدئية، وتتضمن كذلك سمات مؤسسية من مثل العبارة التى أقول فيها: "أنا مواطن أمريكى"، وكذلك تتضمن سمات اجتماعية، مما لا يقتضى بالضرورة وجود أبنية مرتبطة بالمؤسسة، من مثل واقعة وجود اثنين يدفعان سيارة كى تبدأ المسير.

١. كثير من المفاهيم الاجتماعية تستمد معناها من داخل النظام ولا تشير إلى معنى يقع خارجه:

يبدو أن المفاهيم التى نطلق عليها الوقائع الاجتماعية ذات طبيعة خاصة؛ إذ إنها تستمد معناها من داخل النظام، ولا تشير لمعنى خارجه. فى صياغة تمهيدية يمكن أن

نقول مثلا، إنه لكي ينطبق مفهوم النقود على الأشياء الموجودة في جيبى يجب أن تكون من نوع الأشياء التي يعدها الناس نقودا. ولو كف كل منا عن الاعتقاد بأنها نقود، لتوقفت عن القيام بوظيفة النقود، ولانتفى عن وجودها صفة النقود في آخر الأمر. يقول منطق الكلام إن عبارة "إن نوعا بعينه من المادة، س مثلا، هو نقود" تنطوى على انفصال ضمنى غير محدد عن صيغة المعادلة" س تستخدم بمثابة النقود، أو يعتقد الناس أن س نقود". إلخ. لكن يبدو أنه يترتب على هذا أن مفهوم كلمة نقود لا يستمد من خارج نظامها، أو يشير إلى معنى لا يرتبط بها. لأنه كى ينطبق التعريف على نمط من الأشياء؛ أى لكى تندرج (الأشياء) تحت مفهوم النقود، لابد من الاعتقاد فى أنها نقود، أو استخدامها بوصفها كذلك... إلخ. بالنسبة لتلك الأنماط من الوقائع، يكاد يبدو صحيحا من الناحية المنطقية أنك لا يمكنك أن تخدع كل الناس طول الوقت. فلو قر فى اعتقاد كل منا بشكل دائم، أن ذلك النوع من الأشياء نقود، واستخدمناها بوصفها نقودا، وتعاملنا معها بوصفها نقودا، لصارت نقودا، ولو لم يعتقد أحد على الإطلاق فى أن ذلك النوع من الأشياء نقود، لما كان نقودا. و ما يجرى على النقود يجرى على الانتخابات، والملكية الخاصة، والحروب، والتصويت فى الانتخابات، والوعود، والزيجات، والبيع والشراء، والمناصب السياسية ... إلخ.

ولكى نعرض هذه الفكرة بنحو أدق، نحن بحاجة إلى التمييز بين الممارسات العامة والمؤسسات من جانب، ومجموعة من الشواهد من جانب آخر؛ أى أن نميز بين الأنماط والعلامات الرمزية فقد تسقط ورقة مالية من فئة الدولار من مكابس الطبع وتغيب فى شقوق الأرضية دون أن يظن أحد على الإطلاق إلى أنها نقود، أو يعتقد أنها نقود، أو يفكر فى استخدامها، بيد أنها تظل نقودا. فى مثل هذه الحال نجد لدينا علامة رمزية مميزة بعينها على النقود، حتى ولو لم يستخدمها أحد على الإطلاق. وبالمثل قد توجد ورقة مالية - من فئة الدولار - مزيفة، متداولة، دون أن يعلم أحد بذلك على الإطلاق، ولا حتى من زيفها. فى مثل هذه الحال، سوف يظن كل من استخدم تلك العلامة الرمزية أنها كانت نقودا، حتى ولو لم تكن فى واقع الأمر نقودا. من الممكن أن يخطئ الناس بشأن منظومة علامات رمزية بعينها. لكن عندما يخص الأمر النمط الذى يندرج تحته شىء ما فإن الاعتقاد بأنه نمط من أنماط النقود اعتقاد تأسيسى لكونه نقودا؛ وهذا ما سيحتاج إلى أن نولى توضيحه توضيحا تاما عنايتنا.

إن ما أقوله عن بعض الظواهر المؤسسية من قبيل مؤسسة النقود، ينطبق على الأنماط أكثر مما ينطبق على العلامات الرمزية. أما بالنسبة لمؤسسات أخرى على شاكله حفلات الكوكتيل، فإن ما أقوله ينطبق على كل نموذج فردي من نماذج العلامات الرمزية. وللتبسيط سأفترض أن القارئ مهتم بأمر هذا التمييز. لذلك سوف أتحدث عن كيف تستمد المفاهيم المرتبطة بالمؤسسة - بعامه - معناها من منظومتها دون أن تشير إلى معنى خارجها ودون إقامة ذلك التمييز في كل حالة. وسأحاول فيما بعد أن أشرح الفرق بين أن تستمد الإشارة معناها من داخل نظامها بوصفها تنطبق على الأنماط كما تنطبق كذلك على العلامات الرمزية.

لكن لو كان النمط الذى نبخته هو النقود؛ لأن الناس يرونها نقودا وحسب - سواء أكانوا يَعدونها كذلك، أم استخدموها على هذا النحو، أم اعتقدوا فى ذلك - فسوف يؤرق هذا الفلاسفة؛ لأنه يبدو أن الافتراض يعيدنا دائما إلى نقطة البداية من جديد - فيما يشبه الدائرة المفرغة. فلو أن جزءا من مضمون الاعتقاد بأن شيئا ما "نقود"، هو أن نعتقد أن شيئا ما "نقود"، فما هو إذن مضمون ذلك الاعتقاد؟ ولو كان الاعتقاد بأن شيئا ما "نقود"، هو جزء من افتراض كونه نقودا؛ فإن هذا بدوره يعنى أنه لا سبيل إلى شرح هذا الاعتقاد دون تكرار السمات نفسها، المرة تلو المرة. سوف أحاول فيما بعد أن أوضح كيفية تجنب هذه الدائرة. وهنا، ألفت النظر فحسب إلى سمة عقلية منطقية بعينها، تميز المفاهيم الاجتماعية من المفاهيم الطبيعية، من قبيل "الجبل" و"الجزء"؛ إذ يمكن لشيء ما أن يكون جبلا حتى لو لم يعتقد أحد فى كونه جبلا، ويمكن لشيء ما أن يكون جزئيا حتى لو لم يخطر أمر كونه جزئيا على بال أحد أبدا .

أما بالنسبة للوقائع الاجتماعية، فتصورنا للظواهر يؤسس لوجودها جزئيا. فلو أننا أقمنا مثلا حفل كوكتيل ضخماً، ودعونا كل من فى باريس، ولو فقدنا السيطرة على الوضع، وخرج الأمر عن المعدل المعتاد فى هذه المناسبات حتى فاق معدل من حضروا معركة Austerlitz أوستيرلايتز (معركة خاضها نابليون ومات فيها عدد كبير جدا)، فإن الموقف لا يتحول إلى "معركة" بل يظل "حفل كوكتيل" مذهلاً فحسب. فجزء من كونه "حفل كوكتيل" هو الاعتقاد فى كونه كذلك، وجزء من كون الحرب حربا الاعتقاد فى كونها كذلك. وهذه سمة رائعة من سمات الوقائع الاجتماعية. ولا مثيل لذلك بين الوقائع الطبيعية.

٢. استخدام تعبيرات ادائية إنجازية يسرى مفعولها بمجرد النطق بها في صنع وقائع ترتبط بالمؤسسة:

من السمات الرائعة، التي تتسم بها الوقائع المؤسسية، أن عددا كبيرا جدا منها - وليس كلها على الإطلاق - يمكن أن يقع بمجرد الإعلان عنها عن طريق التصريح عنها بعبارات يسرى مفعولها بمجرد النطق بها. *performative utterances*. تلك التعبيرات تندرج تحت صنف من أفعال الكلام أسميها "إعلاننا صريحا"^(١). في حالة الإعلان "الصريح" تقع الأمور التي يعبر عنها مضمون فعل من أفعال الكلام، عن طريق الأداء الفعلي لفعل الكلام هذا بطريقة ناجحة. وبالإمكان صنع واقعة مؤسسية بالإعلان الصريح عن طريق استخدام كلمات يسرى مفعولها بمجرد النطق بها من مثل جملة "رُفعت الجلسة"، و"أعطى، أو أوصى بكامل ثروتى إلى ابن أختى" و"عينتك رئيسا للجلسة"، و"بموجب هذا أعلن الحرب"... إلخ. لقد أدت هذه العبارات المنطوق بها إلى وقوع الأمور التي عبرت عنها في حد ذاتها؛ وفي كل مرة من هذه المرات تعد الواقعة من الوقائع المؤسسية.

٣. من المنطوق أن تسبق الحقائق العارية أو الوقائع الصريحة الوقائع التي ترتبط بالمؤسسة:

يبدو من البدهى أنه لا توجد وقائع ترتبط بالمؤسسة دون وجود وقائع صريحة أو حقائق عارية. فعلى سبيل المثال بإمكان أى نوع من العناصر أن يكون مالا، بيد أن المال لا بد أن يتخذ شكلا أو آخر من الأشكال المادية. فيمكن أن يكون نقودا من عملات معدنية، أو عملات ائتمانية ورقية لا تقبل التحويل إلى ذهب، أو قلادة صدقية مما قد يستخدمه الهنود الحمر في معاملاتهم المالية *wampum* أو ما يقيد في الدفاتر والسجلات. أغلب أموالنا في الحقيقة، قد شهدت في العقدين الأخيرين تحولا ثوريا في مادتها، هذا التحول لم نكد نلاحظه. فأغلب الأموال الآن على شكل رسوم مغناطيسية على أسطوانات الكمبيوتر. ولا يهم ما تتخذه من أشكال، مادامت تقوم بوظيفة الأموال، غير أنها لا بد أن تتخذ شكلا ماديا أو آخر.

شأن الأموال شأن مباريات الشطرنج، والانتخابات والجامعات، بإمكانها كلها أن تتخذ أشكالا مختلفة، غير أنه لا بد أن يكون لكل واحدة منها أن تتحقق عيانا في شكل مادي ما يوحي هذا بحقيقة ظني أن الوقائع الاجتماعية بعامة لا سيما الوقائع المرتبطة بالمؤسسة لها أشكال تتخذ أبنيتها طابع التدرج الهرمي ويمكن أن يقال - إذا جاز التعبير

إن الوقائع التي ترتبط بالمؤسسة تتربع على قمة الوقائع الصريحة أو الحقائق العارية. ولن تتجلى الوقائع الصريحة أو الحقائق العارية في العادة على شكل أشياء مادية، بل على هيئة أصوات ينطق بها الناس، أو علامات على الورق، بل يمكن أن تتخذ هيئة أفكار تدور في رؤوسهم.

٤. منظومة العلاقات التي تربط بين الوقائع المؤسسية :

ينبغي أن نلاحظ أنه لا يمكن أن توجد واقعة مؤسسية مستقلة بذاتها؛ إذ لا توجد إلا على صلة بمنظومة من العلاقات تصلها بوقائع أخرى. لذلك فلن يمكن أى فرد من أفراد المجتمع من امتلاك المال مثلا، لا بد لهذا المجتمع من أن يكون لديه نظام من أنظمة استبدال البضائع والخدمات بالمال. غير أنه لكي يكون هناك نظام استبدال، لا بد من وجود نظام للملكية، وحياسة الممتلكات، وبالمثل، لكي يكون بالمجتمعات زيجات، لا بد من وجود عقود زواج. غير أنه لكي يكون هناك عقود زواج يجب على المجتمعات أن تتفهم أمورا من مثل الوعود والالتزامات.

علاوة على ذلك، فبغض النظر تماما عن المفاهيم العقلية المنطقية الخاصة بالعلاقات المتبادلة فيما بين الوقائع المؤسسية، لقد ثبت في النهاية أنه فى أى موقف من المواقف الحياتية اليومية سيجد المرء نفسه داخل شبكة متداخلة ومتماسكة من العوالم الموصولة بالمؤسسة. يوضح مشهد المطعم الذى كنت قد عرضته فى الفصل الأول ذلك؛ ففى أية لحظة نجد شخصا ما (على الأقل)؛ مواطنا، ومالك نقود، وزبونا، ودافع فاتورة، يتعامل مع ممتلكات، ومطعم، ونادل (جرسون)، وفاتورة.

قد يبدو أن المباريات شواهد نفي على ذلك المبدأ العام، لأن الألعاب صممت بالطبع لتكون أشكالا من الأنشطة، لا تتصل ببقية حياتنا، على النحو المميز الذى تتصل به الوقائع المرتبطة بالمؤسسة بحياتنا. إن مباراة "البيسبول" التى يلعبها أعضاء قسم الفلسفة اليوم لا تستدعى أن يترتب عليها عواقب مستقبلية، على النحو الذى يقصد تحديدا أن تترتب على الحروب، والثورات، والشراء، والبيع عواقب مستقبلية^(*).

(*) يتوقف الفرق بين رياضات المحترفين، ومجرد اللعب، على ما يترتب على مثل تلك الألعاب من عواقب، إذ تتحول رياضات المحترفين إلى ما هو أكبر من مجرد اللعب، فتصير عملا له نشاط موسع.

على الرغم مما سبق، نجد أنه حتى فى حالة الألعاب والمباريات، نجد منظومة متماسكة تعتمد على أشكال أخرى من الوقائع التى ترتبط بالمؤسسة. فعلى سبيل المثال، يستدعى موضع رامى الكرة ومتلقيها وضاربها وجود مجموعة من الحقوق والواجبات، ولا سبيل لفهم مواقع اللاعبين وتقدمهم أو تراجعهم دون فهم تلك الحقوق والواجبات أو المسئوليات؛ بيد أن هذه التصورات بدورها تظل غير مفهومة دون وجود التصور العام للحقوق والواجبات.

٥. أولوية الأفعال الاجتماعية على المواضيع الاجتماعية، وأولوية الخطوات الإجرائية على النتائج :

يستهوينا أن نتصور أن الموضوعات الاجتماعية ذات وجود مستقل بذاته بالقياس إلى الموضوعات التى تدرسها العلوم الطبيعية. كذلك مما يستهوينا أن نتصور حكومة ما، أو ورقة مالية من فئة الدولار، أو عقدا من العقود باعتبار أن لها كينونة، على غرار تصورنا جزئى الحامض النووى، أو شريحة تكتونية (من سطح التربة) أو كوكبا من الكواكب. ومع ذلك ففى حالة الموضوعات الاجتماعية يخفى عنا ما للسيرورة من أولوية على المنتج. فالأفعال الاجتماعية تؤسس دائما للموضوعات الاجتماعية. وسنحتاج إلى أن نشرح هذا إلى حد ما. فالموضوع هو موضوع إمكان (وجود) الأنشطة وجودا مستمرا. فالورقة المالية من فئة عشرين دولارا، على سبيل المثال، هى إمكان قائم لدفع ثمن شئ ما.

٦. العنصر اللغوى بوصفه مكونا من مكونات كثير من الوقائع المرتبطة بالمؤسسة :

إن السمة الظاهرية الإضافية الأخرى التى تتصل بالسمة الأولى والثانية، هى أن الكائنات التى تمتلك لغة - أو ما يشبه اللغة - تعبر عن طريقها وتمثل لما تتصوره، هى وحدها القادرة على صنع أغلب - بل ربما كل - الوقائع المرتبطة بالمؤسسة، لأنه يبدو أن العنصر اللغوى هو جزء من مكونات الوقائع التى ترتبط بالمؤسسة.

من الشائع مثلا أن نقرأ أن مستعمرات بعينها من مستعمرات النمل لديها شغالات، أو أن لدى خلايا النحل ملكات. أعتقد أن هذا الأسلوب من الكلام مجاز لا بأس به، خاصة عندما نخص بالذكر ما يدعى "الحشرات الاجتماعية". غير أنه من الضرورى أن

بمعل نذكر أنفسنا أنه لكي تتخذ جماعة ما شغالات أو ملكات بالمعنى الحرفي، فلا بد لأعضائها من امتلاك الأدوات اللازمة لتصوير شيئا أو تعبر عنه بوصفه يمثل (نحلة) ملكة أو (نملة) شغالة. ولا يكفي جماعة ما أن تتخذ أنماطا من السلوك بعينها فحسب حيث يبنى السلوك ببطء وفقا لحركات (الأداء) الجسدية - كي يكون لديها ملكة أو شغالة. فلا بد - إضافة إلى ذلك - من وجود مجموعة بعينها من المواقف والمعتقدات إلخ. من جانب أعضاء الجماعة، مما يبدو أنه يقتضى بالضرورة وجود نسق من أنساق التعبير كاللغة. تبدو اللغة أساسية لتصوير تلك الوقائع المؤسسية؛ بل إن الأشكال اللغوية التي نحن بصدد دراستها هي من الأسس التي تؤدي لقيام هذه الوقائع المرتبطة بالمؤسسة، سيكون علينا أن نشرح هذا بوضوح. ولكن ما هو بالتحديد الدور الذي تلعبه اللغة في توفير الأسس للوقائع المرتبطة بالمؤسسة ومقوماتها؟ ليس هذا بالسؤال اليسير، وسوف نكرس الفصل التالي للإجابة عنه.

من القصد العقلي الجماعي إلى الوقائع التي ترتبط بالمؤسسة: المأل نموذجاً

تتطلب أبسط أشكال الوقائع الاجتماعية أشكالاً بسيطة من السلوك الجماعي. كما قد ذكرت آنفاً، أعتقد أن ما للسلوك الجماعي من مقدرة هي مسألة بيولوجية قد جُبلنا عليها كما أعتقد أن أشكال القصد العقلي الجماعي حين يعبر عن الوجود ويمثله، أمر ليس بالإمكان أن نتجاهله أو أن نخترله إلى ما سواه. فعلى سبيل المثال، ليس على الحيوانات كي تنتقل معا في قطيع أن يكون لها لغة، أو أدوات ثقافية، أو أعراف ثقافية. فليست الضباع بحاجة إلى أدوات لغوية أو ثقافية عندما تتحرك متجهة في جماعة كي تفتك بأسد وحيد معزول. هذا بالرغم من أن سلوكها منسق بمهارة في استجابتها للأسد، بل في استجابة بعضها للبعض الآخر كذلك. وأنا على ثقة من وضوح مزية الانتقاء في السلوك المتسم بالتعاون، فالاتفاق الضمني على ما يلائم يزداد بتعاون أبناء النوع الواحد.

إن شدة الحذر التي تتطلبها منا السمة الوحيدة من سمات إدراج السلوك الحيواني الجماعي في إطار نظرية عامة خاصة بالقصد العقلي، إنما مصدرها أنه في أي شكل غير بسيط من أشكال السلوك - كسلوك الضباع التي تهاجم أسداً مثلاً - سيختلف مضمون نصيب كل مشاركة فردية من القصد العقلي لدى أي حيوان مقارنة بنصيبه من

المشاركة فى السلوك الجماعى - عن الوعى الجماعى (ككل) فى وجهه، حين يعبر عن الأشياء ويمثل لها. أما فى حالة البشر، على سبيل المثال، فلو كان فريقنا يقوم بلعب تمريرة (هجوم) وكان من واجبى أن أشل خط الدفاع عن التصدى لها، لقرّ فى وعى الفردى أن "أسد الطريق على خط الدفاع"؛ غير أن لهذا مضمونا مختلفا عن القصد العقلى الجماعى، "فنحن نقوم بهجوم" حتى بالرغم من أنى أسدُ الطريق على خط الدفاع فحسب، بوصف هذا جزءا من القيام بلعبة التمريرة الهجومية. إن مضمون القصد العقلى الفردى من ثم قد يختلف عن مضمون القصد العقلى الجماعى، حتى بالرغم من أن القصد العقلى الفردى هو جزء من القصد العقلى الجماعى هذا. يستدعى رقص التانجو وجود اثنين، كما يستدعى لعب تمريرة هجومية فى لعبة الكرة الأمريكية وجود أكثر من اثنين^(٢). لقد ارتأيت - فى خطوة أولى لتطوير تصنيف يتدرج هرميا للوقائع الاجتماعية والمؤسسى - أن أضع فى الاعتبار أن أى حقيقة تستدعى القصد العقلى الجماعى هى واقعة اجتماعية. لذلك فصيد الضباع أسدا على سبيل المثال، وتصديق الكونجرس الأمريكى على تشريع من التشريعات، كلاهما من نماذج الوقائع الاجتماعية. ويئول أمر الوقائع المرتبطة بالمؤسسة إلى كونها فرعا خاصا من فروع الوقائع الاجتماعية. فتصديق الكونجرس على التشريع هو واقعة مؤسسية، أما صيد الضباع أسدا فليس من الوقائع المرتبطة بالمؤسسات.

والخطوة الثانية هى مدخل للوظائف المسندة من النوع الجماعى. فليس من العسير أن نجمع فى وسيلة واحدة كلا من القصد العقلى الجماعى، وفرض الوظائف المسندة على الموضوعات الطبيعية - فرضا واعيا ليمثل ما نعبر عن الوجود من خلاله. ولو كان من اليسير أن نرى كيف أن شخصا واحدا قد يقرر أن يستخدم شيئا ما بوصفه كرسيًا أو رافعة، لما كان من الصعب - كما أعتقد - أن نرى كيف يمكن لاثنتين أو لأكثر من الناس أن يقرروا أن يستخدموا شيئا ما بوصفه مقعدا جماعيا يجلسون كلهم عليه، أو أن يستخدموا شيئا ما كرافعة يعمل عليها عدد من الناس وليس واحدا فحسب. من هنا نجد أن بإمكان القصد العقلى الجماعى أن يولد وظائف مسندة بنفس القدر من السهولة التى يفعل بها ذلك القصد العقلى الفردى.

والخطوة التالية أشد صعوبة لأنها تستدعى فرضا جمعيا للوظائف على الأشياء، حيث لا تؤدّى الوظائف التى أسند لشيء ما أمر القيام بها كلية بفضل من السمات

الأساسية المادية كما كان الشأن بالنسبة لجذع شجرة ما يستخدم كمقعد، أو للوح من الخشب يستخدم كعتلة. فى هذا النمط من الحالات، تؤدى الوظيفة نفسها وحسب بوصفها من أمور التعاون الإنسانى المشترك. وسوف نرى بشئ من التفصيل أن تلك الخطوة، - خطوة الفرض الجماعى للوظيفة؛ حيث يمكن للوظيفة أن تؤدى وحسب بفضل الاتفاق الجماعى عليها أو بفضل قبول الجماعة لها، - تلك الخطوة هى عنصر حاسم فى صنع وقائع مؤسسية.

تصور مثلا قبيلة بدائية بنت بداءة حائطا حول حماها. نضرب الحائط مثلا يوضح وظيفة فُرضت بفضل من محض الطبيعة المادية: سوف نفترض أن الحائط من الضخامة بمكان بحيث يُبقى على المتطفلين فى الخارج، وعلى أبناء القبيلة فى الداخل. لكن افرض أن الحائط قد تحول بالتدريج من كونه حائلا ماديا إلى كونه حائلا رمزيا. تصور أن الحائط قد تهدمَ بالتدريج و لم يبق منه غير خط من الحجارة. لكن تخيل أن السكان وجيرانهم ظلوا يعتبرون الحجارة علامة على حدود المنطقة على نحو يؤثر فى سلوكهم. فعلى سبيل المثال، لا يُعبر السكان الحدود إلا فى ظروف بعينها، كذلك الغريباء يمكن لهم أن يدلّفوا إلى الداخل وحسب لو قَبِل السكان بذلك. والآن لا يقوم خط الحجارة بما له من وظيفة بفضل من محض خصائصه المادية فحسب، بل بفضل من القصد العقلى الجماعى. إن أطلال الحائط ذ على خلاف الحائط أو خندق الماء المحيط - ليس بإمكانها أن تحول بين الناس والدخول ببساطة بسبب من بنيتها المادية. والنتيجة، بمعنى شديد البساطة نتيجة رمزية؛ لأن مجموعة من الأشياء المادية الآن تقوم بوظيفة تشير إلى شئ يتجاوزها، أعنى أنها تشير إلى حدود المنطقة^(*). إن خط الحجارة يؤدى نفس الوظيفة التى تؤديها الحدود المادية، غير أنها لا تقوم بها بفضل من

(*) استخدمت فى موضع سابق من هذا النقاش المثل الذى ضربه الإثنوجرافيون عن جماعات الحيوانات التى تعلم مناطق نفوذها بعلامات. على غرار ما أشرنا إليه؛ فالحدود لا تكون - كما فى المثل الذى ضربناه للقبائل البدائية - محض حواجز مادية شأن الحائط أو الخندق المائى، بل إن وجود الحائط يتخذ بعدا رمزيا بمعنى ما، بيد أنى غير متأكد من أن لدى الإثنوجرافيين ما يبرر أن ينسبوا للحيوانات كل هذا القدر من توجه الوعى الجماعى المعبر عما يجدون، ومن ثم استبدلت بمثل الحيوانات مثل القبيلة لأوضح الفكرة نفسها. سوف ندرك - عندما نناقش دور اللغة فى الفصل التالى - أهمية الفرق بين اللغوى وما قبل اللغوى.

بنيتهما المادية، بل لأن الجماعة قد أسندت إليها أمر القيام بها، فصار لها منزلة أو وضع جديد، هي منزلة العلامة على الحدود.

أود لهذه الخطوة أن تبدو تطوراً طبيعياً شديداً البراءة، بيد أنها تنطوي على معانٍ شديدة الأهمية. يمكن للحيوانات أن تفرض وظائف على ظواهر طبيعية. تصور مثلاً القروء الكبرى التي تستخدم غصناً من الأغصان كأداة لبلوغ أصابع الموز التي لا تصل إليها^(٣). بل لقد طورت بعض هذه القروء تقاليد خاصة بفرض الوظائف توارثتها الأجيال جيلاً بعد جيل. لذا فقروء الإمو - Imo أشهر القروء الآسيوية، قد استخدمت الماء لإزالة الرمال عن البطاطس، ثم استخدمت من بعد ذلك الماء المالح لإزالة الرمال ولتحسين النكهة. كتب كامر Kummer شاكرا للإمو، "اليوم غسيل البطاطس بالماء المالح عادة وتقليد مستقر يتعلمه الأطفال من أمهاتهم كعامل مساعد طبيعي في أكل البطاطس"^(٤). وتشير نصوص الأنثروبولوجيا بطريقة روتينية إلى قدرة الإنسان على استخدام الأدوات. غير أن الانعطاف الجذرية الفعلية عن أشكال بعينها من أشكال الحياة تتحقق عندما يفرض الناس عن طريق القصد العقلي الجماعي الوظائف على الظواهر؛ إذ لا يمكن للوظيفة أن تتحقق بفضل المادة الطبيعية والكيميائية وحدها، وإنما يتطلب فرض الوظائف تعاوناً إنسانياً مستمراً في الأشكال الخاصة من الإدراك والتعرف والقبول لوضع ذي منزلة جديدة تحققه الوظيفة التي قد أسندت إلى الظواهر الطبيعية. تلك هي نقطة البدء لكل ما للثقافة البشرية من أشكال ترتبط بالمؤسسات : لا بد دائماً أن تتخذ بنيتها صيغة المعادلة : س تعد بمثابة ص في حالة ع كما سوف نرى فيما بعد.

نحن نهدف إلى أن ندرج الواقع الاجتماعي في إطار ما نقدم من أونطولوجيا أساسية للأشياء المادية والكيميائية والبيولوجية. ولكي نقوم بذلك نحن بحاجة إلى أن نوضح الخط المتصل الذي يمر من الجزيئات والجبال، إلى المفكات والروافع، ثم إلى مشاهد غروب الشمس الجميلة، حتى يبلغ من بعد ذلك الهيئات التشريعية والنقود والمحافظات. إن المسار الرئيسي على الجسر الممتد من الطبيعيات إلى المجتمع هو التوجه الجماعي للوعي حين يتصور الظواهر ويعبر عنها، والفعل الحاسم - على ذلك الجسر - المتمثل في صنع واقع اجتماعي هو ما يقوم به القصد العقلي الجماعي من فرض وظيفة على أشياء ما كان لها أن تؤدي تلك الوظيفة من دون ذلك الفرض. إن ما

يحدث لنا من تغير جذري بدءاً من مثل تلك الوقائع الاجتماعية البسيطة- كجلوسنا على مقعد جماعى معاً، أو كتبادلنا للكلمات - حتى نبلغ تلك الوقائع المؤسسية- من مثل النقود والملكية والزواج - هو ما نقوم به من فرض جمعى لوظائف ما كان لتلك الأشياء أن تؤديها وحدها، بفضل من تركيب بنيتها المادية الطبيعية الفيزيائية، وذلك على العكس من الروافع والمقاعد الجماعية والسيارات. . ففى بعض النماذج يتعلق شكل تركيب العملات الورقية، على سبيل المثال، بما تؤديه مصادفة من وظيفة، بفضل من تركيب مادتها، وفى حالات أخرى، نجد كذلك رخص القيادة، لأننا لا نسمح للناس بالقيادة إن لم يصرح لهم بذلك.

إن العنصر الأساسى للانتقال من فرض الوظائف فرضاً جمعياً، إلى صنع وقائع ترتبط بالمؤسسة، هو فرض وضع - تتصل به وظيفة ما - ندركه إدراكاً جمعياً. سوف أميز تلك الوظائف التى تؤدى بمقتضى منزلة ما status functions ما دامت تندرج داخل إطار فئة خاصة من الوظائف المسندة فى النموذج الخاص بالحدود تخيلنا وظيفة تسببت فى وجود موضوع مادى ؛ فالحائط، قد تحول إلى موضوع رمزى، تتعين به الحدود. فالغرض من الحدود أن تؤدى الوظيفة نفسها التى قام بها الحائط، غير أن الإدراك الجماعى للأحجار بوصفها ذات وضع خاص إنما يتعلق بالوظيفة ويمكن أن القيام بها. بل قد يبلغ الأمر أن in the extreme case الوضع الوظيفى لشيء ما قد يرتبط بوظيفة يقوم بأدائها وحسب لارتباط جزافى بين الوظيفة من جانب وتركيب بنيته الطبيعية. ولمزيد من الإيضاح دعونا نتأمل نموذج النقود، خاصة تطور العملة الورقية. يعرف الدليل المرجعى لشئون المال، ثلاثة أنواع : الأول : أموال على هيئة سلع، من مثل الذهب، تعد ذات قيمة، ومن ثم نقوداً. لأن السلعة نفسها ذات قيمة، والثانى: أموال على هيئة عقود تتكون من قطع من الورق تعد ذات قيمة لأنها تمثل عقوداً تتعهد بالدفع لحاملها بسلعة قيمة كالذهب، والثالث أوراق نقدية (تصدرها الحكومة بلا غطاء) تتكون من قطع من الورق أعلنت جهة رسمية كالحكومة أو كالبنك المركزى مثلاً أن لها قيمة النقود . وبالرغم من ذلك، فلم تتضح حتى الآن العلاقة بين هذه الأنواع الثلاثة، ولا اتضح فى حقيقة الأمر ما يجعل منها كلها صوراً للمال. فى حالة المال المتخذ هيئة السلع، تعتبر المواد وسيطاً للتبادل لأنها ذات قيمة، أما فى حالة المال المتخذ هيئة الأوراق المالية -بدون غطاء- فإن المواد تكون ذات قيمة لأنها وسيط للتبادل.

إن التتبع الأمثل لتطور العملة الورقية فى أوروبا فى العصور الوسطى بإمكانه الكشف عن العلاقات المنطقية بين تلك الأنواع الثلاثة. سوف أفترض صحته، وإن كان لا يخدم مرامينا الحالية، إنما أستعين بتتبع ذلك التطور فحسب لأبين علاقات منطقية بعينها لا تعتمد على الدقة التاريخية. ولنبين الآن كيف سارت أمور هذا التطور؛ إن استخدام السلع المالية كالذهب والفضة هو فى حقيقة الأمر مقايضة، لأن الشكل الذى تتخذه النقود يعد هو نفسه ذا قيمة. لذلك فالعنصر الذى تتشكل منه يقوم بوظيفة النقود فحسب بسبب من الطبيعة الفيزيائية وحدها، وتلك الطبيعة التى تميزت بها مادته قد فرض عليها من قبل بعض الوظائف. لذلك فالعملات الذهبية ذات قيمة، لا لأنها عملات بل لأنها مصنوعة من الذهب، والقيمة الخاصة بالقطعة الواحدة من العملة تتساوى تماما مع ما تشتمل عليه من الذهب. نحن نفرض على عنصر الذهب القيام بوظيفة خاصة بالقيمة لأننا نرغب فى امتلاك ذلك النوع من العناصر. لأن الوظيفة الخاصة بالقيمة قد فرضت بالفعل على الذهب، ومن السهل أن نجعل فرض وظيفة النقود أعلى من الوظيفة الخاصة بالقيمة. وهذه طريقة ابتكرناها، نريد من ورائها أن نقول: لأن الناس يعدون الذهب بالفعل ذا قيمة بسبب من طبيعته المادية، فهم مستعدون لقبوله وسيطا للتبادل.

ومن هنا نجد لدينا نظاما من أنظمة التبادل تستخدم فيه الأشياء بهدف المقايضة، حتى بالرغم من أن من يحملون هذه الأشياء قد لا يكونون ممن قد شغفوا بها فى ذاتها، أو ممن يروقههم استخدامها. ويشبه هذا ما حدث فى الاتحاد السوفيتى السابق إبان انهياره عام ١٩٩٠ و ١٩٩١، فقد حظيت علب سجائر "المارلبورو" بمنزلة العملة؛ إذ قبل الناس الدفع بها حتى ولو لم يكونوا هم أنفسهم من المدخنين. فتلك اللفائف التى تجمع بين التبغ والورق أسند إليها القيام بوظيفة، أطلق عليها اسم "سجائر" (لفافات التبغ) وفوق تلك الوظيفة فرض عليها وظيفة مسندة يطلق عليها "وسيط التبادل".

أما عن قصة النقود فى أوروبا فى العصر الوسيط فقد قيل إنه كان بإمكان رجال البنوك أن يقبلوا الذهب ويخزنوه للحفاظ عليه فى مكان أمين، وفى مقابل الذهب أصدرت شهادات للمودعين. ومن ثم كان من الممكن لهذه الشهادات أن تستعمل بوصفها وسيطا للتبادل، كما كان الشأن مع الذهب نفسه. فكانت الشهادات بديلا عن الذهب. ولها مصداقية كاملة بوصفها مصدرا من مصادر القيمة، لأنه كان من الممكن فى أية

لحظة استبدال الذهب بها. هكذا استبدل بالمال فى شكل سلعة، المال فى شكل وثيقة نتعهد بالدفع.

كانت خطوة فذة عندما اكتشف شخص ما أنه يمكننا أن نزيد الاعتماد المالى ببساطة بإصدار شهادات تفوق ما لدينا من الذهب، ما دام بإمكان الشهادات أن تستمر فى القيام بوظيفة الذهب، وما دامت وظيفتها قد فرضتها عليها الجماعة، فإن الجماعة ستستمر فى قبولها، وكما يقال سيكون للشهادات صلاحية الذهب. والخطوة الفذة التالية حدثت عندما اكتشف شخص ما - وقد استغرق من الناس زمنا طويلا أن يكتشفوا- أن بإمكاننا أن ننسى أمر الذهب ونحتفظ بالشهادات وحسب. وبهذا التغيير نكون قد بلغنا مرحلة العملات الورقية وهو الوضع الذى نشهده الآن. وفى الإشارة المدونة على أوراق عملة احتياطى البنوك الاتحادية القديم، ذكر أنه لو أخذنا الورقة النقدية إلى البنوك لدفعت لحاملها ما يساويها من الدولارات. ولكن افرض أننا قدمنا لها ما يشهد بقيمة عشرين دولارا فماذا بالضبط سوف يدفعون لنا فى المقابل ؟ شهادة اخرى من الخزانة قيمتها عشرون دولارا⁽⁶⁾.

القواعد التأسيسية : الصيغة الرمزية (س تعد بمثابة ص فى حالة ع)

Constitutive Rules : X counts as Y in C'

أظن أنه من الممكن أن نفهم ما يجرى لتطور النقود بنحو أفضل لو فهمنا بعاد العلاقة التى تربط بين القواعد التى توفر المقومات وتضع الأسس من جانب، وصنع الوقائع التى ترتبط بالمؤسسة من جانب آخر. لقد ذكرت أن صيغة التأسيسية الرمزية هى "س تعد بمثابة ص فى حالة ع" ؛ لكن استخدامى منطوق تلك العبارة locutionary من شأنه هو فحسب أن يحدد مجموعة من الوقائع المرتبطة بالمؤسسة والموضوعات المرتبطة بالمؤسسة؛ حيث يعنى ما اصطلاحنا على تسميته العنصر (ص) شيئا أكثر من مجرد السمات المادية الطبيعية الخالصة لما نطلق عليه العنصر (س)⁽⁷⁾. علاوة على أن منطوق عبارة "تعد بمثابة" يطلق على سمة من سمات القصد العقلى الجماعى نحو فرض وضع ترتبط به وظيفة، حيث يتجاوز الوضع وما يقترن به من الوظائف الصريحة تلك الوظائف التى يمكن أن نساعد أمر القيام بها للموضوعات المادية الطبيعية. لذلك، على سبيل المثال، باستخدام تلك الصيغة الرمزية لن يكون من العبارات التى تقر قاعدة تأسيسية أن نقول " إن الأشياء التى صممت واستخدمت لجلوس شخص ما تعد

بمثابة مقاعد " لأنه من تعريف كلمة مقعد فحسب نجد أن توفر الرمز (س) يكفى بالفعل لتوفر الرمزي ولا تضيف القاعدة سوى علامة أو وصف يميز هذا الصنف من الأشياء؛ لذلك فليست هذه الصيغة الرمزية من القواعد التأسيسية. ولهذا فليس مما يعبر عن قاعدة تأسيسية أن نقول "إن أشياء ذات شكل بعينه تعد بمثابة مقاعد"، لأن الوظائف التي يتعين عليها القيام بها يمكن أن يُسند إليها أمر القيام بها بمعزل عن أى اتفاق من الناس على ذلك . إن لهذه الأشياء شكلا بعينه من الأشكال، يمكننا من أن نستخدمها بوصفها كرسيًا، بغض النظر عما يظنه أى شخص آخر. ولكن عندما نقول إن مثل هذه وتلك من القطع الورقية هي من فئة النقود يكون لدينا بحق صيغة رمزية تعد من القواعد التأسيسية، لأن توفر الرمز (س) في العبارة" إن هذه وتلك من القطع الورقية " لا يكفى بنفسه ليجعل منها نقودا ، ولا بإمكان الرمز (س) أن يعين بالتحديد سمات تبرر لوجود تلك الأشياء، وتكفى لتمكّنها من القيام بوظيفة النقود دون اتفاق الناس على قبولها. ولهذا يترتب على تطبيق القاعدة التأسيسية السمات التالية: على العنصر ص أن يفرض على الشيء وضعا جديدا لم يكن له بالفعل من قبل بفضل من توفر العنصر (س) وحسب ؛ فلا بد من وجود اتفاق جمعى، أو على الأقل قبول جمعى، سواء في حالة فرض الوضع على الأشياء التي يعود عليها أو يشير إليها الرمز (س) أو في حالة الوظيفة التي تقترن بهذا الوضع وعلاوة على ذلك، فإن السمات المادية الطبيعية التي تعينت في العنصر (س) لا توفر بذاتها ما يضمن تحقق الوظيفة المتمثلة في العنصر (ص) التي أسند إلى (س) أمر القيام بها، فإن الوضع الجديد والوظائف التي تقترن به يجب أن تكون مما يؤسسه له الاتفاق أو القبول الجماعى. كذلك، لأن السمات المادية الطبيعية التي يحددها الرمز س لضمان النجاح في القيام بالوظيفة لا توفر بذاتها ما يضمن تحقق الوظيفة المسندة، فلا بد من وجود قبول جمعى أو اعتراف بفاعلية الوظيفة التي قد أسند أمر القيام بها وبصلاحيتها وإلا لما أمكن النجاح في القيام بها. ولا يكفى مثلا أن نتفق على الوظيفة التي تم إسنادها، (أى) أن تكون "هذه الأشياء نقود" ؛ فلا بد من أن نظل نقبلها بوصفها نقوداً وإلا صارت عديمة القيمة .

إن إحساسنا بأنه ثمة عنصر سحري، أو حيلة بارعة، خادعة، في استخراج وقائع مؤسسية من داخل الوقائع الصريحة الخالصة، هذا الإحساس مستمد من العلاقة بين العنصر (س) والعنصر (ص) - التي تتسم بأنها علاقة غير مادية ولا تتعلق بما تسبب في وجودها. - داخل تركيب البنية التي نجعل فيها ببساطة الأشياء من صنف العنصر

(س) تعد بمثابة الأشياء، من سنن العنصر ص . حين يرهقنا العبء الميتافيزيقي يلح علينا السؤال: "ولكن هل (س) (ما) هي حقا (ص) (ما)؟" هل هذه القطع الورقية مثلا هي نقود بحق؟ وهل قطعة الأرض هذه ملكية خاصة لشخص ما حقا؟ وهل إصدار صخب ما في أحد الاحتفالات يعنى أن القران عقد حقا؟ بل هل التفوه بتلك الأصوات هو حقا تصريح أو وعد؟ لا ريب أننا عندما نمعن النظر في المسامير النحاسية نجد انها ليست من الوقائع الحقيقية، ولا ينتابنا الشعور بالدوار حين تؤدى الوظائف المسندة تماما بفضل سمات طبيعتها الفيزيائية. لهذا ليس لدينا أى شكوك ميتافيزيقية عما إذا كان هذا مفكا بحق أم لا! أو إذا ما كانت هذه سيارة حقا أم لا . لأن محض السمات الفيزيائية لهذه الموضوعات هي التي تمكنها من أن تكون مفكا أو سيارة.

الآن أصف ببساطة تركيب البنية التي يعمل وفقها بالفعل الواقع المؤسسى في المجتمعات الإنسانية، لأن هذه الخطوة تعد من الخطوات الحاسمة في هذا النقاش. سوف أشرع في عرضها بتأنٍ مستعينا بما ضربت من مثل العملات الورقية الأمريكية ، وعلى أمل أن أتمكن من تعميم خصائص بعينها يتسم بها هذا المثال محاولا حصر أبرز خصائصه العامة. في الولايات المتحدة أنواع بعينها من العملات الورقية يتم تداولها على نطاق واسع. وهذه القطع الورقية توفر شروطا توفر مقومات العنصر (س) ولا بد لهذه القطع من أن تشتمل على مكونات من مواد بعينها، تلائم مجموعة بعينها من النماذج من قبيل (الورقة المالية من فئة خمسة دولارات، أو عشرة دولارات... إلخ) ولا بد من أن تكون قد أصدرتها مصلحة سك العملة بتوثيق من الخزانة الأمريكية، وأى شيء يتوفر له تلك الشروط (العنصر س) يعد بمثابة النقود. أى العملة الورقية الأمريكية (العنصر ص) . غير أنه لكي ينطبق على تلك القطع الورقية العنصر (ص) فإن "النقود" تقدم لنا ما هو أكثر من مجرد علامة مختزلة تميز السمات التي يتسم بها العنصر (س)؛ إنها تصف وضعاً جديداً، وذلك الوضع - أعنى به النقود- يقترن به مجموعة من الوظائف، من مثل وسيط التبادل، أو مستودع يخترن القيمة.. إلخ. وبفضل من الصيغة الرمزية للقاعدة التأسيسية تعد هذه الأوراق بمثابة "سند قانونى يلزم بسداد كل الديون العامة والخاصة"، وما كان لهذه الوظيفة أن تؤدى دون أن يكون فرض ما لها من منزلة من قبل الرمز ص أمراً تعيه الجماعة وتقبله.

فيما يلي نذكر بعض الخصائص البارزة التي يتسم بها هذا النموذج، مما يمكن

تعميمه:

أولاً : يسند القصد العقلى الجماعى ظاهرة ما أمر القيام بدور بمقتضى منزلة جديدة، يقترن بهذا الدور أداء وظيفة يتعذر القيام بها وحسب استنادا إلى خصائص أصلية تتسم بها الطبيعة الفيزيائية للظاهرة التى نحن بصدها، مما يؤدى إلى صنع وقائع جديدة، ترتبط بالمؤسسة، يعززها اتفاق الجماعة عليها.

ثانيا : إن الصيغة التى نعتمد عليها حين ن فرض وظيفة تؤدى بحكم منزلة جديدة تتمثل فى الصيغة الرمزية (س) تعد بمثابة (ص) فى الحالة (ع). وتمدنا تلك الصيغة بأداة قوية لفهم الصيغة الرمزية التى ينبى عليها صنع الواقعة الجديدة المرتبطة بالمؤسسة، لأن الشكل الذى يعتمد عليه القصد العقلى الجماعى هو إسناد ذلك الوضع وما يقترن به من وظيفة - يحددها العنصرى - إلى بعض الظواهر التى تتدرج فى إطار العنصر (س). إن منطوق عبارة "تعد بمثابة" لها دور حاسم فى هذه الصيغة الرمزية ؛ ذلك لأنه ما دام يتعذر القيام بالوظيفة التى نحن بصدها وحسب استنادا إلى خصائص العنصر (س) التى تتسم بها طبيعته الفيزيائية الأصلية ، فالأمر يستدعى أن نتفق على قيامه بالوظيفة ونقبل أن يؤديها. لذلك نحن نتفق على أن نعد أى شئ يندرج فى إطار العنصر س بمثابة ما يرتثيه له العنصر (ص) من منزلة ، بل ما يرتبط به من وظيفة كذلك. وبناء على هذا فإن أنواع الوظائف والأوضاع التى يمكن أن نسندها عن طريق العنصر (ص) محدودة بنحو لا يمكن الإغضاء عنه، يقيدنا احتمالات وجود وظائف يضمن القيام بها وجود عنصر يطمئن إليه ببساطة القبول والاتفاق الجماعيان وهذا يعد أشد سمات الوقائع المؤسسية غموضا، وسوف نغنى بتفصيله فيما بعد .

ثالثا: إن عملية process صنع وقائع مرتبطة بالمؤسسة تتم دون أن يكون من يشاركون فيها على وعى تام بالصيغة التى تجرى وفقها وبناء عليها تلك العملية. قد تكون مراحل التطور على غرار ما يتصوره من يشاركون فيها عندما يقولون مثلا "بإمكانى أن أستبدل بهذا ذهباً" و"هذا ثمين" أو حتى عندما يقولون ببساطة "هذه نقود" دون أن يكونوا بحاجة إلى التفكير فى "أننا ن فرض فرضا جمعيا قيمة على شئ لا نعدنا ذا قيمة بسبب من السمات التى تتسم بها طبيعته الفيزيائية الخالصة" حتى لو كان هذا بالتحديد ما يفعلونه . هنالك أمران يخصان العلاقة بين عملية فرض الوظائف تلك والوعى بها . الأول: أنه من الواضح أننا فى أغلب المؤسسات، نشب ببساطة فى ظل ثقافة نأخذ فيها المؤسسة أمرا مسلما به، ولا نجدنا بحاجة لأن نثقل وعينا

باونطولوجيتها. لكن الأمر الثانى : والأقرب إلى ما نرمى إليه هنا، أن أعضاء المؤسسة لا يحتاجون فى أثناء تطورها الشعلى إلى أن يثقلوا وبعهم بالصيغة الرمزية التى يتخذها القصد العقلى الجماعى تلك الصيغة التى يفرض من خلالها الوظائف على الأشياء ؛ فعندما يقومون بعمليات الشراء والبيع والتبادل إلى آخر هذا من العمليات الواعية، قد يتطلب الأمر منهم ببساطة الانخراط فى وقائع مرتبطة بالمؤسسة . إضافة إلى أنه قد يبلغ الأمر بهم أن يقبلوا فرض وظيفة فحسب بسبب من بعض النظريات التى قد جانبها الصواب. فقد يعتقدون فى أشياء ما بوصفها " نقودا " فحسب لمجرد أنها مطلية بالذهب ، أو يعتقدون فى أنه "زواج" فحسب لمجرد أنه قد باركت السماء، أو يعتقدون فى أن هذا الشخص أو ذاك ملك لمجرد الاعتقاد أنه (خليفة الله) فحسب. وقد اعتقد الملايين من الأمريكيين خلال تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية أن الدستور إلهام إلهى. ومادام الناس يجعلون (س) بمثابة (ص)، من حيث وضعها الوظيفى، فإن صنع الوقائع المرتبطة بالمؤسسة لا يتوقف وكما لا يتوقف الحفاظ عليها . وليس عليهم إضافة إلى ذلك أن يعرفوا أنهم يدركون ذلك تماما، كما أنهم قد يحملون كل أنواع المعتقدات الكاذبة الأخرى عما يفعلونه وعن مبررات ما يفعلون.

رابعا: تكتسب الصيغة التى طرحناها وضعها معياريا، عندما يصير فرض الوضع الوظيفى، كما أشرنا فى هذه الصيغة، أمر سياسة عامة؛ أى إنها تصير من القواعد التى تضع الأسس وتوفر المقومات. يوضح هذا أن القاعدة العامة هى التى تصنع إمكانية إساءة الاستعمال التى ما كانت لتوجد لولا وجود هذه القاعدة، كتزيف النقود مثلا.(أى الأشياء التى صنعت لتبدو كما لو كان يتوفر فيها العنصر س، بينما هى فى واقع الأمر على خلاف ذلك)، من قبيل التضخم المالى (أى إصدار أوراق مالية أكثر من اللازم)، ولهذا فالأشياء التى كان يتوفر فيها العنصر (س) لم تعد تؤدى الوظيفة التى يخصصها بها العنصر ص. إن احتمال وجود مثل تلك الأشكال من إساءة الاستعمال، وخرق القاعدة مما يميز الوقائع المؤسسية. ولهذا نجد أن حصول المحامين على رخصة تتيح لهم الممارسة القانونية مثلا، كان دافعا لاحتمال أن يتظاهر من لا يحملون هذه الرخصة بالحصول عليها، وأن يتظاهروا بأنهم محامون مصرح لهم بممارسة المحاماة، أى إنهم محامون مزيفون، بل إن الشخص الكفء المؤهل المفوض فى القيام بوظيفة المحامى قد يقع فى شىء من إساءة استخدام السلطة، ومن ثم يفشل فى القيام بوظيفته بنجاح. ومن الأمثلة الأخرى التى نستعين بها على توضيح فكرتنا، اضمحلال مؤسسة

الفرسان خلال العصور الوسطى. فى البداية كانت الفروسية تستدعى أن يكون الفرسان محاربين أكفاء، مسئولين عن عدد من الرجال، ويمتلكون الكثير من الجياد... إلخ. وعندما بدأ الاضمحلال تطلع الكثير من الفرسان الذين لم يستوفوا الشروط أو تنطبق عليهم معايير الفروسية إلى أن يصيروا فرسانا (العنصر س) بأية حال؛ فطلبوا من الملك أن يمنحهم منزلة الفارس (العنصر ص)، بالرغم من أنهم لم يجتازوا الاختبارات. ولقد أصروا على ذلك، بحجة أنهم قد أتوا من أسر ذات شأن، مما جعلهم يرون وجوب إعفائهم من الشروط التى تؤهلهم للحصول على مرتبة "الفارس". علاوة على ذلك نجد أن كثيرين ممن استحقوا رتبة الفروسية بجدارة صاروا غير قادرين على القيام بمهام الفروسية، ولم يعد لديهم العدد المطلوب من الجياد ولا العتاد المطلوب، ولا اللياقة البدنية اللازمة للقيام بمهام الفروسية.

عندما يخص الأمر النقود يتنوع تركيز الثقافات ويتراوح بين العنصر (س) والعنصر (ص): فعملة الولايات المتحدة الأمريكية مثلا تركز بوضوح على العنصر (ص). وقد كتبت على عملتها الورقية "هذه العملة هى سند قانونى - يلتزم بالوفاء بكل أنواع الديون العامة والخاصة".

غير أنه لم يذكر شيء عن التزييف. بينما تشتمل العملة الورقية الفرنسية على عبارة مطولة عن العنصر (س)، وعلى وجه الخصوص عن عدم الشرعية وعلى العقاب القانونى على التزييف (*). وكذلك الشأن مع العملة الورقية الإيطالية التى تركز على العنصر (س) نفسه لكن بإيجاز أشد، فقد كتب عليها "يعاقب القانون من يقوم بتزييف النقود ومن يتداولها".

خامسا: إن العلاقة بين القاعدة والعرف، على الأقل فى هذه الحالة، أمر من الواضح بمكان. تلك الموضوعات التى من الممكن أن تقوم بوظيفة وسيط التبادل لا تخضع للعرف بل للقاعدة. ولكن أى الأشياء يؤدى هذه الوظيفة، فذلك من المسائل الخاصة بالعرف. وكذلك، فى نموذج لعبة الشطرنج، نجد أن سلطات الملك ليست أمر عرف بل أمر قاعدة. ولكن الشكل الذى يتخذه فرض تلك الوظائف وما يرتبط بها من سلطات إنما هو أمر خاضع للعرف. لأنه فى تلك الحالات، نجد الشروط التى يضعها

(*) تنص المادة ١٢٩ من قانون العقوبات على "أن يعاقب بالسجن المؤبد الذين يزيفون الأوراق المالية القانونية أو يتداولونها، ويتعرض للعقوبة نفسها من يدخلها إلى البلاد".

العنصر (س) إنما تتصل اتصالاً عارضاً بالوظائف التي حددها العنصر (ص)، فاختيار العنصر (س) مسألة جزافية بنحو من الأنحاء، ما ينتج عن ذلك من تدبير أمر نمط الأشياء الذي سوف يستخدم فيها ذلك النمط، كالنقود أو الملك في لعبة الشطرنج مثلاً، إنما هو مسألة تخضع للعرف، كما سوف نرى في الأمثلة التي سنضربها فيما بعد. غالباً ما تكون السمات التي تقبل أن ينطبق عليها العنصر س سمات أساسية كي يؤدي العنصر (ص) الوظيفة المسندة. لذلك عندما يحصل جراح على تصريح بمزاولة الجراحة مثلاً فلا بد من أن يستند اعتماده ممارساً للجراحة (العنصر ص) على استيفائه شروط معيار طبي بعينه (العنصر س). وعلى الرغم من ذلك، بل في مثل هذه الحالات ثمة سمة إضافية تتوفر في العنصر (ص) ولا تتوفر بالفعل في العنصر (س)؛ فهذا الشخص الآن بمنزلة جراح معتمد.

قد يبدو أنه ثمة أمثلة يمكن أن تعد شواهد نفي واضحة على حاجتنا، يتضح من خلالها أن سمات العنصر (س) غير كافية لضمان الوظيفة التي تسمت باسم العنصر (ص). فعندما يعلن الرئيس أو حاكم الولاية نبأ وقوع حريق هائل أو زلزال بوصفه "كارثة" فبال تأكيد قد يقول المرء، إن الوقائع الصريحة الخالصة عن الزلازل أو الحرائق كافية لتُميِّزها بوصفها كوارث، بسبب من سماتها الفيزيائية. ولا صلة تربط بينها بوصفها زلازل أو محرقة (كارثة) وبين الاختيار الجزافي العرفي. لكن لو تأمل المرء تلك النماذج عن قرب، حتى لو كان من شأنها أن توضح الفكرة لوجد أن وظيفة إعلان الكارثة يترتب عليها تقديم مساعدات مالية، وقروض مخفضة الفائدة للضحايا من المواطنين المحليين، بينما لا نجد أن الزلازل والحرائق نفسها - لما لها من سمات فطرية فيزيائية خالصة - تتسبب في اجتلاب المال.

يمكننا أن نطرح رأياً مشابهاً عن القانون الجنائي. يستمد القانون الجنائي سلطته كلها من قدرته المنظمة (أي التي تفرض قيوداً أو شروطاً تبيح أو تحرم)، لا من قدرته على أن يضع الأسس والمقومات، حيث يمنع على سبيل المثال من وجود أشكال من السلوك كالقتل قبل وقوعها. لكن لكي تكون لهذه القيود المنظمة سلطتها الفعالة لا بد من وجود عقوبات، أي يقتضى هذا فرض منزلة جديدة تحدد وضع العنصر (ع) ومن يكون مذنباً لفعلة تلك يوضع عندئذ في مرتبة القاتل المجرم convicted murderer العنصر (ص)، وبناء على ذلك، يكون في وضع حدده له إحدى الوقائع الرسمية (أي التي

صدرت عن المؤسسة) بناء على هذا التكييف القانوني للمرتبة الجديدة يلقي العقاب الملائم. لهذا فبمقتضى قواعد التحريم المنظمة: المتمثلة فى الوصية "لا تقتل" يندرج القتل تحت مقوم أساسى يرى أن "إزهاق الروح بشروط أو فى ظروف بعينها يعد بمثابة جريمة عقوبتها الإعدام أو السجن".

فى غير قليل من الحالات يُختار العنصر س بدقة لأنه من المفترض أن تتوفر له السمات الضرورية التى تمكنه من القيام بالوظيفة التى يحددها له العنصر (ص). فمحام، وطبيب، ورئيس، وأسقف، كلها أسماء لوظائف فرض على بعض الموجودات أمر القيام بها بمقتضى بلوغ هذه المنزلة (أو المرتبة أو المكانة) أو تلك؛ كالمخرجين فى كلية الحقوق أو الطب، أو من فازوا فى أنواع بعينها من الانتخابات، أو الأبنية الضخمة التى تسمح بإقامة الخدمات الكنسية الكبرى، وتحتاج إلى مقام المطرانية - وهذا بالتحديد لأنه من المفترض أن تكون قادرة على القيام بالوظائف (ص) التى تتطوى عليها مستمدة من بلوغ منزلة "محام" أو "طبيب" أو "رئيس" أو "أسقف". غير أنه حتى فى تلك الحالات، ثمة ما يضيفه العنصر (ص). فالسمات التى يحددها العنصر (س) ليست فى ذاتها كافية لأن تضمن له بلوغ المنزلة الجديدة، ولا الوظيفة التى حددها له العنصر (ص). والفرق بين المحامين والمفكات مثلا، هو أن المفكات يمكنها أن تؤدى وظيفتها بفضل محض خصائصها المادية وحسب، أما بالنسبة إلى خريجي كلية الحقوق فلكى يشغلوا هذا الموقع لا بد لهم من الحصول على شهادة أو تصريح يسمح لهم بأن يحظوا بهذه المنزلة. والاتفاق الجماعى الذى يخول لهم الحق حين يكون لهم ذلك الموقع هو الذى يضع الأساس للحظوة بما لهم من وضع ومكانة بمقتضاها يقومون بالوظيفة، كما أن الفوز بتلك المنزلة بدوره من المقومات الأساسية للقيام بالوظيفة التى قد أسندت لمن يشغل ذلك الموقع.

توجد نوعية من الحالات التى تلفت الانتباه، حيث يكون للشئ وظيفة مسندة لسبب بابر وجودها، تلازمها وسبفة أخرى تؤديها بمقتضى بلوغ هذه المنزلة الجديدة. تأمل مثلا السياج الفعلى المحيط بأجزاء من الحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، من المفترض أن يقوم بوظيفة حائل مادي لأنه يحول دون عبور الحدود. غير أنه من المفترض كذلك أن تتعين به الحدود الدولية، مما يعنى ألا يتمكن أحد من عبوره دون وجود تصريح أو تأشيرة تآذن له بالعبور بناء على موافقة السلطات. وحتى فى هذه

الحالة، فإن الوظيفة التي يتيحها بلوغ هذه المنزلة تقف جنباً إلى جنب الوظيفة الفيزيائية، بالرغم من أنهما على نفس الدرجة من الموضوعية.

خلاصة الأمر هنا أنه لا بد للعنصر ص من أن يعبر عن وظيفة جديدة أتاحت للعنصر س بناء على بلوغ تلك المنزلة الجديدة، لم تنعم بها الموجودات التي تتدرج تحت العنصر س من قبل. ولكي توجد تلك المنزلة الجديدة لا بد لها من أن تحظى بالاتفاق الجماعي، والقبول، والقصد العقلي الجماعي. وأن تتوفر لها كل الأشكال الأخرى الضرورية والكافية لإجادها. والآن، قد تعتقد أنه لم يتبق أمامنا الكثير من الوسائل لنستعين بها، غير أننا في الحقيقة، سنرى بالتفصيل، أن هذه الآلية محرك قوى يعمل على توليد الواقع الاجتماعي.

سادساً: وأخيراً، هناك صلة خاصة تربط بين فرض تلك المراتب التي بمقتضاها يتيسر القيام بالوظائف من جانب، واللغة من جانب آخر. والعلامات المميزة التي تعد جزءاً مما يعبر عنه العنصر ص- مثل العلامة "نقود"- هي الآن مقوم أساسى من مقومات الواقعة التي قد تم صنعها. إن المفاهيم التي ربما تكون قد بدت غريبة على عملية ابتكار النقود، والتي عبرت اللغة عنها، هي الآن جزء من الوقائع الفعلية التي صنعناها. وسوف أستكشف أبعاد ذلك الملمح في الفصل التالى.

لماذا لا تفضى الإحالة إلى الذات إلى الوقوع فى دائرة مفرغة؟

تصدر القائمة التي أحصيت فيها ستاً من السمات الظاهرية الخاصة بالواقع الاجتماعي - التي كانت بحاجة إلى التوضيح - الحيرة التي تكتنف الطريقة التي يمكن أن نعرف بها "النقود"، خاصة لو أن جزءاً من التعريف يتضمن "أن يظن فيها أو تعد أو يعتقد أنها نقود". ولقد تساءلت: ألا تؤدي بنا أى محاولة لتعريف النقود، أو حتى أى محاولة لشرح مفهومها، إلى السير داخل دائرة لا تنتهى بنا إلى نتيجة؟ بيد أن حلّ التناقض أمر شديد البساطة. إن كلمة النقود تحدد نقطة التقاء واحدة one node داخل شبكة من الممارسات بأكملها، ممارسات الملكية (أو الحيازة)، والبيع، والشراء، والكسب، وشراء الخدمات، وسداد الديون... إلخ. وما دام يُعزى للنقود لعب ذلك الدور داخل هذه الممارسات، فلننا بحاجة بالفعل إلى كلمة "النقود" فى تعريف النقود، لذلك فلن ندور فى دائرة لا تنتهى. لأن كلمة "النقود" من المنطوق اللغوى الذى يقوم بوظيفة

التعبير عما يكافئها من المعنى داخل تلك الأشكال من الممارسات. وليس المرء بحاجة لكلمة "نقود" بالفعل كي يعتقد أن شيئاً ما نقود. فيكفى أن نؤمن بأن تلك الأشياء هي وسيط للتبادل، ومستودع للاحتفاظ بالقيمة، وسبيل للوفاء بالديون، ودفع أجر مقابل الخدمات... إلخ. وما يسرى على النقود يسرى على مفاهيم أخرى ترتبط بالمؤسسة كالزواج والملكية، وأفعال الكلام: من مثل الوعود وإصدار التصريحات، وصيغ الأمر... إلخ. وباختصار، لا يترتب على أن تكون مجموعة ما من المواقف هي التي تضع جزئياً بقدر ما أسس شروط صدق مفهوم بعينه ومقوماتها. ولا يترتب كذلك على أن يلخص الاستخدام الفعلي لذلك المفهوم تلك التصورات تلخيصاً طبيعياً (على سبيل المثال الاعتقاد بأن شيئاً ما نقود أو أن هؤلاء الناس متزوجون) لا يترتب على ذلك كله أنه لا يمكن أن تعرف الكلمة المعبرة عن ذلك المفهوم دون الوقوع في حلقة نظل نعود فيها لنقطة البداية (أي إن النقود ببساطة هي ما نستخدمه كنقود).

وعلى الرغم من أننا لسنا بحاجة إلى مفهوم للنقود لنعرّف "النقود"، إلا أننا لكي نشرح مفهوم النقود، بحاجة لمفاهيم أخرى من مثل "الشراء" و"البيع" و"الملكية". ولا نتجنب الوقوع في حركة دائرية إلا بتوسيع الدائرة لتشتمل على مفاهيم أخرى. ولسنا نحاول أن نخترل مفهوم "النقود" إلى مفاهيم منقطعة الصلة بالمؤسسة.

لقد ذكرت أن هناك فرقاً بين أن يحيل المفهوم إلى ذاته، (أو مستمداً لمعناه من داخل نسق منظومته نفسها) بوصفه ينطبق على أنماط، أو بوصفه ينطبق على رموز أو علامات بديلة. فعندما يكون الشأن شأن النقود، يمكن لرمز أو لعلامة بديلة بعينها أن تكون نقوداً حتى لو لم يعتقد أحد أنها كانت نقوداً، بينما لا يتوفر هذا في حفلات الكوكتيل؛ لأنه إن لم يعتقد أحد أن حدثاً ما هو حفل كوكتيل، لما كان هناك حفل كوكتيل بالمرّة. أظن أن مرد ذلك أننا ننظر إلى حفلات الكوكتيل نظرة تختلف عن نظرتنا للنقود؛ فالأولى لها شأن بالحصص والتصنيف. وعلى العموم، لو أن هذه المؤسسة قد نسقت بشكل رسمي - شأن القوانين الخاصة بالنقود - لصار معناها الذي تستمده من داخل نسقها نفسه، والذي نغيره اهتمامنا هو سمة من سمات النمط. وأما إن كانت غير رسمية أو غير مجموعة ومصنفة، فإن المعنى المستمد من داخل نسقه الذي يحيل إليها من الممكن أن ينطبق على كل علامة أو رمز بديل من الممكن أن يحل محلها. إن التصنيف يعين السمات التي لا بد أن تكون للرمز أو العلامة البديلة بالتحديد كي تكون

شاهدا على النمط. لذلك قد يتسم الرمز أو العلامة البديلة بتلك السمات حتى لو لم يتصورها أحد، بالرغم من أن النمط يظل يُعرّف على هذا النحو الذى يُستمد من النسق الذى وجد داخله هذا النمط.

إن الإحالة على الذات (أو فنقل المعنى المستمد من داخل منظومته) الذى أوليناه عنايتنا إنما هو نتيجة فورية تترتب على طبيعة الوظائف المسندة، ليست مما يقتصر على الوقائع المرتبطة بالمؤسسة. لذلك فلكى يكون شىء ما كرسيا مثلا، عليه أن يؤدى وظيفة الكرسي؛ ومن ثم يُعتقد أنه كرسي، ويتخذ كرسيا. ليست الكراسى مسائل مجردة أو رموزا على شاكلة النقود والملكية، غير أن القصد من ورائها كلها واحد فى الحالين. فعندما يكون الشأن شأن المفاهيم الخاصة بالوظائف المسندة يكون الاعتقاد هى أنها تتوفر فيها المواصفات جزءاً من استيفائها تلك المواصفات. ولا يفضى هذا إلى أن نظل نعود لنقطة البدء بلا نهاية، للسبب الذى قد بيناه: إذ يمكننا أن cash out نفسر المواصفات وفقاً لمجموع الممارسات التى تتطوى على الظاهرة؛ فالكراسى لنجلس عليها، والنقود لنشتري بها الأشياء، والأدوات نعالج بها الأشياء بطرق مختلفة... إلخ (*).

الاستعانة بأقوال أدائية يسرى مفعولها بمجرد النطق بها فى صنع وقائع ترتبط

بالمؤسسة

يخص السمة الظاهرية الثانية التى نود أن نفسرها دور الأقوال الأدائية، التى يسرى مفعولها بمجرد النطق أو التلفظ بها، فى صنع الكثير من - ولا أقول كل - الوقائع المرتبطة بالمؤسسة. هذا التفسير يمدنا به بنية القواعد التى تضع المقومات والأسس. على العموم، عندما يكون العنصر س فعلا من أفعال الكلام تمكنه القاعدة التى تضع الأسس والمقومات من أن يُؤدّى على هيئة تصريح ينص على معنى يسرى مفعوله بمجرد النطق به، محققا الأمور التى لها مواصفات العنصر ص. لأن قول أشياء بعينها يعد

(* فى معجم Random House Dictionary من ضمن تعريفات كلمة أداة "tool" أنها أى شىء يمكن أن يستخدم أداة وبالنسبة للتعريفات يعد هذا إلى حد ما تعريفا ساذجا (يشبه تعريف الماء بعد الجهد بالماء) غير أنه ليس من السذاجة بالقدر الذى قد يبدو لنا عليه، فليس بإمكانك أن تعرّف منفا بوصفه "أى شىء يمكن أن يستخدم كمفك" لأن هناك أشياء كثيرة يمكن أن تستخدم كمفك، دون أن تكون على الإطلاق مفكات، كالعجلة مثلا. لكن مادام لفظ "أداة" - على خلاف لفظ "مفك" - يطلق على فئة ضخمة من الوظائف المسندة (الفواعل)، فأى شىء من الممكن أن يستخدم للقيام بوظيفة أداة هو تقريبا أداة.

بمثابة الدخول طرفا فى تعهد بالتزام ما، أو برفع جلسة ، فمن الممكن أن تقوم بهذه الأفعال بأن تقول إنك تقوم بها. ولهذا فلو كنتَ رئيسا لجلسة، و قلت - فى الظروف المناسبة- "رُفعت الجلسة" لجعل هذا الجلسة تُرفع. ولئن قلتُ فى الظروف المناسبة مثلا " عينتك رئيسا للجلسة " فسوف يعينك هذا رئيسا للجلسة. ولن يكون للكلمات نفسها ذات التأثير لو قالها الشخصُ غير المناسب، أو قيلت فى الظروف غير المناسبة. ولأن القاعدة التى تضع المقومات والأسس تجعل لنا القدرة على أن نفرض على فعل الكلام وظيفية. فمجرد القيام بفعل الكلام فى الظروف المناسبة بمقدوره أن يضع الأسس والمقومات لفرض تلك الوظيفة، ومن ثم لإنشاء واقعة جديدة.

يقال إنه فى البلدان الإسلامية يمكن للرجل أن يطلق زوجته بمجرد أن يقول ببساطة " أنت طالق" ثلاث مرات ملقيا بيده ثلاث حصوات بيض. وهذا يعد استخداما لفعل "يطلق" يسرى مفعوله بمجرد النطق به، ولا يوجد هذا فى بلدان أخرى. إن من يرون أن المعنى مستمد من الاستخدام عليهم أن يستخلصوا أن كلمة (طالق) "يطلق" لها معنى لدى المسلمين يختلف عن معناها لدى سواهم. لكن الأمر مختلف. فما قد حدث هو أنه قد فرضت وظيفة جديدة بمقتضى بلوغ منزلة على صيغة قائمة من صيغ الجملة. إن صيغة عبارة "أنت طالق" لا يغير من معناها أن تضاف إليها وظيفة تؤدي بمقتضى بلوغ هذه المنزلة، بل إنها تستخدم الآن ببساطة فى صنع واقعة جديدة، أعنى الطلاق خاصة، استنادا إلى قاعدة تضع أسسا جديدة، بمقتضاها يعد قول الزوج (أنت طالق) (أطلقك) ثلاث مرات مع ما يلازمه من الإشارة الملائمة برمى الحصوات، بمثابة تطليقه زوجته. ومن ثم فالتعبير المنطوق الذى سرى مفعوله بمجرد التلفظ به صنع واقعة جديدة هى الطلاق.

وعلى الرغم من أن العبارة المذكورة على الورقة المالية من فئة عشرين دولارا لا تشتمل على أفعال يسرى مفعولها بمجرد النطق بها، فإن فيها تصريحاً بأن "هذه الورقة المالية التزام قانونى tender بسداد كل أنواع الديون العامة والخاصة". ولكن ما تدعيه تلك العبارة المنصوص عليها ليس موضع فحص ، فلن نسأل وزارة الخزانة "كيف تعرفين أنها التزام قانونى" أو "ما دليلك؟". عندما تقول وزارة الخزانة إنها التزام قانونى فهى تنص على أنها التزام قانونى، وليس هذا تصريحاً بواقعة قابلة للفحص لأنها قد صارت بالفعل التزاما قانونيا.

ليس من الممكن أن يستوعب إمكان صنع وقائع ترتبط بالمؤسسة عن طريق النص عليها كل أنواع الوقائع المرتبطة بالمؤسسة. فلا يمكنك مثلا أن تهبط بطائرة بمجرد أن تقول إنك تفعل ذلك.

وخلاصة القول إن الأفعال الأدائية التي يسرى مفعولها بمجرد النطق بها تلعب دورا خاصا فى صنع الوقائع المرتبطة بالمؤسسة، لأن الوظائف التي وجدت بمقتضى بلوغ منزلة ما، أى العنصر ص فى الصيغة الرمزية "س تعد بمثابة ص" غالبا وليس دائما ما يتعين القيام بها ببساطة بمجرد إعلان إسنادها. ويصح هذا على وجه الخصوص عندما يكون العنصر س ذاته فعلا من أفعال الكلام.

من المنطقي أن يكون للوقائع الصريحة أو الحقائق العارية السبق على الوقائع المرتبطة بالمؤسسة :

تختص السمة الظاهرية الثالثة التي نود أن نشرحها بوجود الوقائع الصريحة أو الحقائق العارية وجودا يسبق وجود الوقائع المرتبطة بالمؤسسة . وبإمكان بنية القواعد التي تضع الأسس والمقومات أن تفسرها، كما كان الشأن مع السمة الثانية. فبنية الوقائع المرتبطة بالمؤسسة هي بنية تتدرج فيها الصيغة الرمزية "س تعد بمثابة ص فى حالة ع". ذلك التدرج يتغلغل فى بناء الظواهر التي لا تعتمد فى وجودها على اتفاق الجماعة. يعنى هذا أن نقول بعبارة أخرى، أنه عندما تفرض وظيفة بمقتضى بلوغ منزلة ما على شيء، فلا بد من وجود شيء يفرض عليه تلك المنزلة. ولو أنها فرضت على وظيفة أخرى بحكم بلوغ منزلة ما، فعلى المرء فى آخر الأمر أن يبيلغ قرارة هذا التدرج؛ حيث لا يوجد أى شكل من أشكال الوظائف التي تؤدي بمقتضى بلوغ منزلة ما. ولهذا فإن كل أنواع الأشياء - كما قد ذكرت آنفا - يمكن أن تكون نقودا. بيد أنه يجب أن ندرك للنقود شكلا ماديا واضحا؛ أى واقعة حقائق عارية أو وقائع صريحة تمكننا من أن نفرض عليها أى شكل لدينا من أشكال الوظائف التي تؤدي بمقتضى بلوغ منزلة لها - حتى لو كانت مجرد قصاصات من الورق، أو شكلا على قرص كومبيوتر. وبناء على ذلك فلا توجد واقعة ترتبط بالمؤسسة دون وجود واقعة حقائق عارية أو وقائع صريحة سابقة عليها.

تمهد هذه المحاجة لمحاجتنا التي نطرحها برهاننا على النزعة "الواقعية" فى الفلسفة، تلك التي سوف نجعلها موضوع الفصل السابع والفصل الثامن. ولا يمكن أن

نتول على غرار ما قد أكد بعض من هم ضد النزعة الفلسفية الواقعية - إن كل الوقائع هي وقائع مرتبطة بالمؤسسة ، وأنه لا وجود للوقائع الصريحة أو الحقائق العارية، لأن تحليل بنية الوقائع المرتبطة بالمؤسسة يكشف عن أنها تعتمد اعتمادا منطقيًا على وقائع صحيحة أو حقائق عارية. فافتراض أن كل الوقائع هي وقائع مرتبطة بالمؤسسة يفضى بنا إلى الوقوع في أن ندور في حلقة لا تنتهي. فلكي يكون بعض الوقائع وقائع مرتبطة بالمؤسسة، لابد من كون بعض الوقائع الأخرى وقائع حقائق عارية أو وقائع صريحة، تلك النتيجة قد ترتبت على منطق بنية الوقائع المرتبطة بالمؤسسة.

منظومة العلاقات وأولوية الفعل على الموضوع

كان سؤالنا الرابع عن سبب وجود أنواع بعينها دائما من العلاقات المتسقة بين الوقائع المرتبطة بالمؤسسة ؟ أما السؤال الخامس فقد دار على: السبب الذي يجعل الأفعال المرتبطة بالمؤسسة تبدو سابقة على الموضوعات المرتبطة بالمؤسسة ؟

إن أوضح الأسباب لوجود علاقات تتسق فيما بينها، تربط بين مختلف أنواع الوقائع الاجتماعية من النوع الذي سعيت لتوضيحه، هو أن الوقائع - التي عنينا بها- قد قصد بها تحديدا هذا الغرض. فقد قصد من وراء الحكومات أن تؤثر في حياتنا بكل الطرق ، وقصد من النقود أن تمثل وحدة خاصة بالقيمة، في كل أنواع المعاملات التجارية. حتى المباريات التي قصد بها أن تستأثر بجانب آخر من جوانب حياتنا، نجدها بالرغم من ذلك، تستعين بجهاز يتألف من الحقوق، والالتزامات، والمسئوليات... إلخ، من الواضح كما قد نوهت من قبل، أن هذا الجانب من حياتنا يتوفر له كل أنواع الوقائع الاجتماعية الأخرى.

إن تفسير ما يبدو في الظاهر من أولوية للأفعال الاجتماعية على الموضوعات الاجتماعية social objects أساسه أن الأشياء قد قصد من ورائها أن تعمل لصالح وظائف أسند إلى هذه الأشياء أمر القيام بها، وليس جل اهتمامها على كل حال موجهاً إلينا. فما نعتقد أنه موضوعات اجتماعية كالحكومات، والنقود، والجامعات مثلا، إنما هي في حقيقة الأمر مجرد رموز لنماذج من الأنشطة. لعله يكون قد اتضح لنا أن فعالية

الوظائف المسندة والتحصن العئلى الجماعى؁ كلها أمور أنشطة مستمرة تتىح الفرصة للإمكانىة وجود المزىد من الأنشطة المستمرة.

خلال هذا النقاش كنا قد قبلنا عن غير وعى هذه الفكرة؁ وذلك من خلال حدىثنا من الوقاع المرتبطة بالمؤسسة؁ أكثر منه عن طرىق الموضوعات المرتبطة بالمؤسسة مثل هذه الموضوعات المادىة المنخرطة فى الواقع المرتبط بالمؤسسة كالقطع الورقىة مثلا؁هى موضوعات شأن غيرها من الموضوعات؁ غير أن فرض وظائف بمقتضى بلوغ منزلة ما على هذه الموضوعات ىدرجها فى مستوى من الفئات له من المواصفات ما ىجعل منها موضوعات ؛ كأن تكون عملة ورقىة من فئة عشرين دولارا مثلا. ولىس هناك كبرى اختلاف فى هذا الموضوع؁ سواء أكان الأمر أمر وظىفة بمقتضى بلوغ منزلة جدىة؁ قد أسندت إلى موضوع قدىم؁ (أم كان أمر موضوع جدىد قد صنع خصىصا لأجل وظىفة موضوعات بمقتضى بلوغ منزلة جدىة وحسب). بىد أن تلك الوظىفة لا تتضح إلا من خلال القىام الفعلى بها؁ ومن ثم فإن موضع اهتمامنا لا ىنصب على الشىء؁ وإنما ىنصب على الأحداث والعملىات الإجرائىة المتعاقبة التى تجلت فىها هذه الوظائف.

تفسر أولىة العملىات الإجرائىة المتعاقبة على المنتج السبب الذى ىجعل المؤسسات لا تبلى بطول الاستخدام؁ بل ىجعل كل استخدام للمؤسسة تجدىدا لها بمعنى من المعانى. وقد أشار كثر من منظرى علم الاجتماع إلى هذا السبب. إذ تبلى السىارات والقمصان بطول استعمالنا لها؁ بىنما ىجدد الاستخدام المستمر المؤسسات من مثل الزواج؁ والملكىة؁ والجامعات وىشد ساعدها. وتبرهن المعالجة التى قدمتها على أنه لما كانت الوظىفة قد فرضت على ظاهرة لا تقوم بهذه الوظىفة بدافع من بنائها الفىزىائى؁ وإنما بناء على توجه وعى المستخدمىن الجماعى المستمر نحوها؁ فإن كل تعامل مع المؤسسة وكل استعانة بها يعد تعبىرا مجددا عن التزام المتعاملىن معها بها. ومن هنا نجد أن الدولارات تبلى بىنما ىعزز طول الاستخدام من وجود المؤسسة التى تصدر العملات الورقىة.

تخص السمة السادسة و الأخرىة التى نود أن نفسرها الدور الذى تلعبه اللغة فى الوقاع الاجتماعى؁ و لهذا الموضوع كنت قد كرسىة الفصل التالى.

هوامش الفصل الثانى

John R. Searle, Expression and Meaning: Studies in the Theory of (١) Speech Acts (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1979), chap. 1.

(٢) حاولت أن أشرح العلاقة بين المكون الفردى والمكون الجماعى الخاص بالمقاصد العقلية الجماعية فى:

John R. Searle, "Collective Intentions and Actions", in Intentions in Communication, P. Cohen, J. Morgan, and M. E. Pollack, eds. (Cambridge, Mass: Bradford Books, MIT Press, 1990).

(٣) والنص الكلاسيكى يتمثل فى:

W. Koehler, The Mentality of Apes, 2d ed. (London: Kegan Paul, Trench and Turbner, 1927).

كتب إ. أو. ويلسون مؤخرا فى كتابه

E. O. Wilson, Sociobiology: The New Synthesis (Cambridge, Mass. Harvard University Press, 1975), p. 73.

"إن استخدام الأدوات بين الفصائل من القردة العليا يبلغ فى الغالب درجة تفوق استخدامها لدى غيرها من جماعات الفقاريات، ومع ذلك فللشمبانزى قدرة مذهلة تجعلها تفوق سواها من الحيوانات الأخرى، بل تكاد تقارب فى هذا قدرة الإنسان".

(1) Werner Kummer, Primate Societies (Chicago: Aldine, 1971), p. 118.

(5) لا يزال هذا الوضع بالمناسبة قائماً بالنسبة للعملة البريطانية. فثمة ملاحظة مكتوبة على العملة البريطانية من فئة عشرين جنيهاً تقول "يُدفع لحامله مبلغ عشرين جنيهاً بناء على طلبه" تحمل توقيع رئيس "بنك إنجلترا".

(6) سوف أستخدم التعبيرات (العنصر س) و (العنصر ص) و(العنصر ع) لتشير إلى موجودات فعلية لها قيمة هذه الرموز المتنوعة الثلاثة، أو تشير إلى التعبيرات الكلامية التي نستبدل بها الرموز (س) و(ص) و(ع). لقد أدركت أنه يوجد دائماً خطر الوقوع في الخلط في استخدامها. غير أنني أعتقد أن السياق سوف يوضِّح إذا ما كنت أشير إلى تعبير ما، أم إلى الشيء الذي يشير إليه هذا التعبير. وفي الحالات التي قد يكون فيها أمر ما يدعو إلى الخلط، سأجعل الفرق المميِّز واضحاً عن طريق استخدام ما يميز بين الرمز (س) والعنصر (س) مثلاً، حيث يشير أولهما إلى الرمز س بينما يشير ثانيهما إلى موجود فعلي.



الفصل الثالث

اللغة والواقع الاجتماعى

إن الهدف الأول من هذا الفصل أن يشرح زعمنا أن اللغة عنصر جوهري فى وضع أسس الواقع المرتبط بالمؤسسة ومقوماته، وأن يبرر هذا الزعم. ولقد عرضت لهذه الفرضية بعامة، غير أنى أريد الآن أن أوضح تمام الوضوح ما قد عنيته بذلك، وأن أفصل القول فيه من خلال تقديم الأدلة التى تبرهن على ما أقول. وفى نهاية الفصل سوف أذكر بعضاً من الوظائف الأخرى التى تنسب للغة فى مجال الوقائع المرتبطة بالمؤسسة.

ذكرت فى الفصل السابق أنه يبدو من المستحيل أن يكون لدينا أشكال أبنية كالنقود والزواج، والحكومات، والملكية، دون الحاجة إلى وجود بعض الصيغ اللغوية، لأنه - قد يبدو من الغريب وهذا مما لم أشرحه بعد - أن الكلمات أو الرموز الأخرى تضع جزئياً الأسس والمقومات لخلق الوقائع. غير أن هذا قد يكون أمراً محيراً خاصة لو تصورنا أن الوقائع الاجتماعية بعامة لا تحتاج إلى اللغة. فمن الممكن أن يكون لدى الحيوانات - بوصفها تمثل بدورها مرحلة ما قبل اللغة - كل أنواع السلوك المتعاون، وكذلك من الواضح أن لدى الأطفال القدرة على التفاعل الاجتماعى بطرق شديدة التعقيد دون وجود أى كلمات. أضف إلى هذا أننا لو كنا نميل إلى القول بأن الواقع يحتاج إلى اللغة، فماذا عن اللغة نفسها؟ لو أن الوقائع المرتبطة بالمؤسسة بحاجة إلى لغة، واللغة فى ذاتها مؤسسة، فسيبدو الأمر كما لو كانت اللغة نفسها بحاجة إلى لغة، وهنا لا مناص من أن نظل ندور بلا نهاية.

تتخذ مزاعمى صيغتين إحداهما أقوى من الأخرى؛ أما الصيغة الأضعف فخلاصتها أنه لكى نمتلك أى قدر من الوقائع المرتبطة بالمؤسسة لابد أن يتوفر للمجتمع -على الأقل- شكل ولو أولى من أشكال اللغة، ويعنى ذلك من ثم، أنه من المنطوقى أن تسبق

مؤسسة اللغة المؤسسات الأخرى. فاللغة بناء على هذا التصور هي المؤسسة الاجتماعية الأساسية، إلى حد أن وجود كل المؤسسات لا بد أن يسبقه وجود اللغة. بينما لا يقتضى وجود اللغة وجود المؤسسات الأخرى؛ إذ يمكن أن يكون للمرء لغة دون أن ينعم بالمال أو بالزواج، والعكس غير صحيح. وأما الصيغة الأقوى فتري أن كل مؤسسة تحتاج أن تكون العناصر اللغوية ضمن الوقائع التى تشتمل عليها كل مؤسسة. وأكبر ظنى أن الزعمين صحيحان، وسوف أناقش الصيغة الأقوى التى أرى أنها تضم فى إهابها الصيغة الأضعف.

الفكر المعتمد على اللغة، والوقائع المعتمدة على اللغة

لكى أوضح القضايا والأدلة التى سأطرحها للنقاش، أجدنى بحاجة إلى أن أقدم ولو باختصار، إيضاحات أولية بعينها، وأن أشرح بعضاً من الفروق المميزة بينها. أريد أن أبين أى سمات اللغة يتعلق بهذه القضية. ولن أسعى هنا إلى أن أعرف كلمة "اللغة". إذ لا يتعلق بهذه القضية الكثير من السمات الأساسية للغات الطبيعية التى بلغت أوج نضجها، من مثل القدرة على التوليد بلا نهاية، ووجود صيغ تشير إلى قوة اللغة التى تتجلى فيما تتركه من أثر على المتلقى وفى النسب الكمية، وفى الروابط المنطقية. والسمة اللغوية الأساسية لوضع الأسس للوقائع المرتبطة بالمؤسسة هي وجود صيغ رمزية، كالكلمات، التى تعارفنا على أن تعنى شيئاً يتجاوزها أو تمثل له أو ترمز إليه. لذلك عندما أقول إن اللغة فى جزء منها تضع الأسس لخلق الوقائع التى ترتبط بالمؤسسة، فلا أعنى بهذا أن تلك الوقائع بحاجة إلى وجود لغات طبيعية مكتملة النضج كالفرنسية والألمانية أو الإنجليزية، إنما أرى أن اللغة فى جزء منها تسهم فى بناء الوقائع المرتبطة بالمؤسسة. وهذا يتساوى مع الزعم بأن الوقائع المرتبطة بالمؤسسة تشتمل بنحو أساسى على بعض العناصر الرمزية. و"الرمزية" فى هذا السياق تعنى أنه توجد كلمات ورموز، أو صيغ أخرى اخترناها جزافاً و تعارفنا عليها. تعبر تلك الصيغ عن شئ يتجاوزها ترمز إليه وتمثله خارج ذاتها، بطريقة يتيسر للجمهور فهمها. لقد أردت أن يبدو هذا الأمر فى هذا الموضع شديد الإبهام وعمماً بقدر كبير، لأنه، حتى الآن، قد قصد منه وحسب أن يعين بالتحديد السمة اللغوية التى أزعم أنها تلعب دور وضع الأسس والمقومات التى ينبى عليها الواقع المرتبط بالمؤسسة.

واللغة على هذا النحو تشتمل بنحو أساسى على كينونات رامزة، وفى اللغة مثل تلك القدرات الخاصة بالقصد العقلى - إذا ما نظرنا إليها فى مقابل حالات القصد العقلى فى الوضع السابق على اللغة - فتلك القدرات ليست أصلية بالنسبة لتلك الكينونات، وإنما فرضها عليها - أو استمدتها - اللغة من القصد العقلى، لهذا فجملة "أنا جائع" هى جزء من اللغة، لأن العرف قد جعل لها دلالات لها القدرة على أن تعبر عن الأشياء وتمثلها، بل على أن ترمز كذلك إليها. غير أن الشعور الفعلى بالجوع ليس جزءا من اللغة، لأنه يمثل شروط الإشباع الفعلى، فلست بحاجة إلى اللغة أو إلى نوع آخر من الأعراف كي تشعر بالجوع.

نحن بحاجة أولا إلى التمييز بين الوقائع التى لا يعتمد وجودها على اللغة، من مثل تأكيدنا على واقعة أن قمة إفرست يغطيها الثلج والجليد، من جانب ، والوقائع التى يعتمد وجودها على اللغة من مثل الواقعة اللغوية التى تتمثل فى الجملة الإنجليزية "قمة إفرست يغطيها الجليد" من جانب آخر. وعلى الرغم من أنه لا شك فى وجود حالات تقع فى مناطق هامشية (تتداخل فيها الحدود) فالمبدأ من الوضوح بمكان، فلو لم يقتض وجود واقعة من الوقائع فعلا وجود عناصر لغوية شرطا لها لكانت من نوع الوقائع التى قد استغنت عن اللغة سبيلا لتعزيز وجودها. ولو نحينا كل العناصر اللغوية جانبا، لظلت قمة إفرست يغطيها الجليد والثلج، بيد أننا لو نحينا جانبا كل ما هو لغوى لأدركنا أننا قد أسقطنا كون "قمة إفرست يغطيها الجليد والثلج" عبارة صيغت باللغة الإنجليزية.

والاختلاف الثانى الذى نجدنا بحاجة لأن نوضحه يتمثل فى الفرق الذى يميز بين الأفكار التى تستقل بذاتها عن اللغة ، والأفكار التى يعتمد وجودها على اللغة. فمعنى أن بعض الأفكار ليست بحاجة إلى اللغة، يمكن أن يوضحه أن الحيوان لا يمكن أن يتأتى له مثل هذه الأفكار، مادام لا يمتلك الكلمات أو بعض الأشكال أو الصيغ اللغوية الأخرى التى تمكنه من أن يفكر على غرار هذا. بيد أن بعض الأفكار مستقلة عن اللغة؛ بمعنى أن الحيوان يمكن أن يكون لديه نوع من هذه الأفكار دون الحاجة إلى كلمات أو أى شكل آخر من أشكال الصيغ اللغوية. ومن الأمثلة الواضحة على الأفكار التى يعزز وجودها اللغة الاعتقاد بأن "قمة إفرست مغطاة بالجليد و الثلج" إن هى إلا عبارة صيغت باللغة الإنجليزية. وأى مخلوق ليس لديه لغة لن تخطر على باله هذه الفكرة.

إن النزعات الأولية البيولوجية غير المرتبطة بالمؤسسة والمدركات التى لا تتطلب أيا من الأشكال أو الصيغ اللغوية - هى - أوضح الحالات الخاصة بالفكر المستقل عن

اللغة. فالحيوان مثلا بإمكانه أن يمتلك شعورا واعيا بالجوع والعطش، وكلاهما شكل من أشكال الرغبة. فالجوع رغبة فى الأكل، والعطش رغبة فى الشرب، والرغبات حالات من القصد العقلى، وفى الاصطلاحات المعاصرة ، هى "مواقف تفيد حكما" -propositional attitudes علاوة على أن بإمكان الحيوان أن يمتلك مدركات حسية سابقة على اللغة، واعتقادات سابقة على اللغة مستمدة من هذه المدركات. فبإمكان كلبى أن يشم قطة يراها تنطلق إلى أعلى شجرة، ويكون تصوراً عن كون القطة فوق الشجرة. بل يمكنه تصحيح ما يظنه فيجنح إلى ظن آخر، عندما يشم القطة ويراهها وقد انطلقت إلى الساحة الخلفية لبيت الجيران. تعد مشاعر الغيظ والخوف حالات أخرى تمثل الأفكار السابقة على اللغة. لا بد أن تمتلكنا الدهشة لامتلاك الحيوانات أفكاراً سابقة على اللغة، وكذلك لأن بعض الأفكار التى تعتمد على اللغة لا يمكن أن تقوم لها قائمة بعيداً عنها.

بعد أن وضعنا فى اعتبارنا تلك الفروق المميزة، دعونا نبلور القضية التى نسعى لفحصها، واضعين فى الاعتبار تلك الفروق. لقد قدمت الدليل على أن بعض الوقائع - التى لا تبدو فى ظاهرها معتمدة على اللغة - من مثل الوقائع الخاصة بالمال والملكية هى فى حقيقة الأمر لا غنى لها عن اللغة. ولكن كيف تكون معتمدة على اللغة على الرغم من أن النقود والملكية - على العكس من الجمل الإنجليزية - ليست بالكلمات ولا تتألف من كلمات؟

لكى توجد واقعة تعتمد على اللغة يكفى أن يجتمع لها شرطان. الأول: لا بد لأشكال التمثيل العقلية للأشياء، كالأفكار مثلا، من أن تضع جزئياً أسس الوقائع؛ والشرط الثانى: أنه لا بد أن تكون أشكال التمثيل التى عنيناها معتمدة على اللغة. بناء على هذا يتوفر لبنية قواعد التأسيس شرطان: الشرط الأول تكفله الوقائع المرتبطة بالمؤسسة، أما الشرط الثانى فيترتب عليه أن الوظائف التى يقتضيها بلوغ المنزل التى ينص عليها العنصر ص بالتحديد لا يمكن الوفاء بها إلا بإدراكها، والاعتراف بها، وقبولها، أى بتصديقها، مما يعنى أن الواقعة المرتبطة بالمؤسسة - التى كانت موضع اهتمامنا- إنما توجد وحسب بوصفها واقعة قائمة لو عبرنا عن وجودها القائم (أى لا تكتمل تصوراتنا إلا بوجود اللغة). اسأل نفسك عما يكون عليه الحال لو صح أن قصاصة من الورق فى

يدى هي ورقة مالية من فئة عشرين دولارا، أو لو قلنا إن "توم" يمتلك منزلا، تجد أنه لا بد من وجود أشكال تمثل تصوراتنا العقلية للأشياء، فتقيم ما يؤسس جزئيا لقيام هذه الوقائع. ولا سبيل لوجود تلك الوقائع إن لم يكن لدى الناس أشكال بعينها من القناعات وأنواع أخرى من المواقف العقلية. هذا ما كنت أرمى إليه من قبل، حين قلت إن نمطا ما من الأشياء يكون نقودا وحسب إذا ما اعتقد الناس بالفعل أنه نقود، كما ينسحب الشيء نفسه على الممتلكات. وكل الوقائع المرتبطة بالمؤسسة هي بهذا المعنى ذاتية من الوجهة الأونطولوجية أى بالرغم من أنها موضوعية من الوجهة الإيستمولوجية.

ولكن ماذا عن الشرط الثانى؟ هل لا بد أن تكون أشكال تمثيل الوجود التى تحدثنا عنها معتمدة على اللغة؟ إن الوفاء بالشرط الأول لا ينطوى فى ذاته على ضرورة الوفاء بالشرط الثانى. فقد تشتمل واقعة ما على حالات عقلية تضع الأسس لقيام الواقعة، وتظل فى الوقت نفسه واقعة غير لغوية. فلنفرض مثلا أننا اختلقنا جزافا تعبير "عظمة كلب" لنعنى بها عظمة يشتهيها كلب واحد على الأقل. وبذلك نجد أن واقعة كون هذا الشيء عظمة كلب قد تأسست فى جزء منها من منظور كلابى. بيد أن الأمر لا يستدعى بالضرورة وجود تعبير لغوى يعبر عن مثل تلك الحالات العقلية؛ لأن بإمكان الكلاب أن تشتهى العظم دون أن يكون لديها بالضرورة أية لغة للتعبير عن تلك الرغبة.

إذن فما الفرق بين "عظمة الكلب" والنقود مثلا؟ لماذا يقتضى الاعتقاد فى شيء اعتقادا يجعله بالفعل نقودا، وجود اللغة، على نحو لا يقتضيه الاعتقاد فى "عظمة الكلب"؟ ما الذى لا بد أن يحدث لى كى أعتقد أن "هذه نقود"؟ لقد رأينا فى الفصل الثانى أننى لا أحتاج إلى كلمة "نقود" ذاتها، لذلك فليست الكلمة بحاجة إلى أن تتجسد فى تعريفها. فلماذا لا يزال يلح على أن يكون لدى كلمات أو ما يشبهها كى أفكر بها؟ ليس هذا بالسؤال الهين؛ إذ لا يجيب عن هذا السؤال سوى طبيعة الانتقال من العنصر س إلى العنصر ص. عندما نعد س ذات وظيفة تقوم بها بمقتضى بلوغ منزلة تجعلها بمثابة وضع يخصها به ويحددها على أساسه العنصر ص. لا بد أن تتولد الإجابة باختصار عن فهم طبيعة الوظائف التى تؤدى بمقتضى بلوغ منزلة ما وهى - دون استباق للأحداث - هى أن الانتقال من س إلى ص هو فى ذاته فى الحقيقة فعل لغوى، حتى فى الحالات التى لا تعتمد فى الظاهر على اللغة.

لماذا تعتمد أية فكرة من الأفكار على اللغة؟

إن فرضيتنا الأصلية - فرضية أن الوقائع المرتبطة بالمؤسسة تعتمد على اللغة - يمكن أن تختزل إلى افتراض أن الأفكار التي تضع الأسس لقيام وقائع ترتبط بالمؤسسة إنما تعتمد على اللغة. ولكن لماذا؟ وما الدليل؟ لنبدأ بطرح السؤال التالي: لماذا تعتمد أية فكرة- ناهيك عن الأفكار المهمة بالعناصر اللغوية نفسها- على اللغة؟ وهناك نماذج متنوعة من الأمثلة.

أولا : بعض الأفكار على قدر من التعقيد بحيث يكاد يستحيل فحصها دون أن تقع في قبضة الرموز. فالأفكار الخاصة بالمسائل الرياضية مثلا تحتاج إلى منظومة من الرموز، وسوف يتعسر- بل يكاد يكون من المستحيل - لحيوان لم يمتلك اللغة بعد أن يفكر في العمليات الحسابية البسيطة من مثل

$$619 = 248 + 371$$

غير أن إخضاع تلك الحالات للفحص المدقق من الأمور العسيرة؛ بسبب الطريقة التي نشأنا عليها؛ فالأفكار المعقدة المجردة تحتاج إلى كلمات ورموز. ولا أرى أنه من المستحيل أن نفكر في هذه المسألة بشكل منطقي بدون لغة. فمن السهل أن نتصور أن مسار الارتقاء سوف يؤدي إلى وجود مخلوقات يمكنها أن تفكر في علاقات رياضية معقدة بدون استخدام الرموز.

يوجد مثل آخر على نوع من الحالات التي تتطلب وجود اللغة، بوصفها مسألة ضرورة منطقية، لأن التعبير اللغوي عن الفكرة أساسى لوجودها. ففكرة "اليوم الثلاثاء السادس والعشرين من أكتوبر" مثلا بحاجة إلى مجموعة محددة من الكلمات أو من مرادفاتها في اللغة الإنجليزية وفي اللغات الأخرى، لأن مضمون الفكرة يحدد موضع اليوم في علاقته بمنظومة كلامية بعينها لتعريف الأيام والشهور. من أجل هذا ليس في وسع كلبى مثلا أن يعتقد أن "اليوم الثلاثاء السادس والعشرين من أكتوبر".

يمكننا - نحن الذين نمتلك الكلمات الخاصة بالتقويم - أن نترجم عبارة " اليوم الثلاثاء السادس والعشرين من أكتوبر" إلى الفرنسية، وليس إلى تقويم مختلف اختلافا جذريا مثل أبناء حضارة المايا Mayan المكسيكية. قد يكون بإمكانهم باستخدام نظام التقويم الخاص بهم تحديد يوم فعلى ندعوه نحن " الثلاثاء السادس والعشرين من أكتوبر" غير أن فكرهم لن يترجم إلى " الثلاثاء السادس والعشرين من أكتوبر" فالإشارة نفسها لها معنى مختلف.

لا غنى للفكر عن اللغة، لأن الواقعة التي تناظر هذا اليوم أو تطابقه تعتمد على اللغة. إن واقعة أو مقولة "الثلاثاء السادس والعشرين من أكتوبر" لا توجد إلا داخل منظومة كلامية. غير أن بإمكان المرء أن يقول مثلا "إن الأمر نفسه صحيح تماما بالنسبة للكلاب والقطط، فما يسمى قطة أوكلبا يكون صحيحا داخل المنظومة اللغوية، وما نطلق عليه كلبا إنما يكون له وجوده وحسب داخل منظومة خاصة بتعريف الحيوانات والأشياء بعامة". إذ يوجد فرق حاسم؛ وهو الفرق الذي يميز السمات التي يمتاز بها شيء ما بفضل كونه كلبا، بدون الاعتماد على اللغة، بل بإمكاننا أن نفكر في هذه السمات بعيدا عن الحاجة إلى اللغة. ولكن ليس بوسع السمات التي بفضلها يكون اليوم الثلاثاء السادس والعشرين من أكتوبر أن توجد خارج منظومة لغوية. وبدون نظام اللغة ما كان لمثل تلك الواقعة أن توجد، على الرغم من أن وجود ذلك اليوم يستمر بغض النظر عما يظنه أو يقوله أى شخص. باختصار، لا غنى لتلك الفكرة عن اللغة، لأن جزءا من مضمونها يستمد شرط وجوده وحسب من علاقته بالكلمات.

ليس من الوقائع المرتبطة بالمؤسسة أن اليوم هو السادس والعشرون من أكتوبر، لأنه - بالرغم من أن الأيام تتحدد في إطار المؤسسة بنحو من الأنحاء، - لا توجد وظيفة جديدة بحكم بلوغ منزلة ما، تتسم بهذا الوصف (*). لتأمل الآن الوقائع التي ترتبط بالمؤسسة. عندما أتأمل بعض الأفكار، من مثل أن هذه ورقة مالية من فئة عشرين دولارا، وأن هذا من ممتلكاتي، أجد أنها بحاجة إلى اللغة، بوصفها أمرا ضروريا لتوصيل الفكرة. كذلك أجد أن مثل هذه الأفكار شأن الأفكار الخاصة بتاريخ اليوم، إنما تعتمد على اللغة. وجدير بنا أن نسأل عن السبب.

المباريات والوقائع المرتبطة بالمؤسسة

ولكى نبرهن على صحة ما نراه نود أن نبدأ بتأمل بعض الوقائع البسيطة للغاية، أخص بالذكر المباريات، لأن من شأنها أن توضح الأفكار التي نريد أن نطرحها. نقول بالنسبة للنقاط التي يتم إحرازها في لعبة كرة القدم الأمريكية مثلا، حين يتمكن

(*) بعض أسماء التواريخ هي علامات على أوضاع وظيفية؛ مثلا "عيد الميلاد المجيد"، أو "عيد الشكر" مثل هذه التسميات تتجاوز مجرد تحديد اليوم داخل المنظومة الكلامية؛ بحيث يسند لشيء مكانة أو منزلة يقوم بمقتضاها بوظيفة.

اللاعبون من الاحتفاظ بالكرة متجاوزين بها خط مرمى الخصم (مما يعد إحراز ضربة مرمى تحتسب بست نقاط فى كرة القدم الأمريكية). والآن، لا يتيسر لأحد أن يسجل تلك النقاط دون وجود رموز لغوية. لكننا نكرر طرح السؤال: لماذا؟ لأنه ليس بالإمكان أن تحتسب ضربة المرمى إلا فى إطار منظومة لغوية تمثلها وتعبّر عنها. ولذلك لا يمكننا أن نفكر فى إحراز النقاط، إلا لو كنا نمتلك الأداة اللغوية الضرورية للتعبير عن هذه المنظومة. ولكن هذا سيعيد طرح السؤال من جديد: لماذا لا يحتسب إحراز النقاط إلا فى إطار تلك المنظومة اللغوية. والرد على هذا شديد البساطة، فلو أننا استبعدنا كل أشكال الصيغ الرمزية التى تمثل احتسابا للنقاط لما تبقى لنا شئ البتة. ولو خُلف لدينا هذا انطبعا بأن النقاط هى مجرد كلمات، لكان هذا أمرا مضللا، وغير صحيح على الإطلاق. فللكلمات نتائج تترتب عليها، تجعل اللاعبين يستميئون من أجل تسجيل النقاط، بأكثر مما يفعلون من أجل الكلمات. لأن إحراز النقاط هو الذى يميز النصر من الهزيمة، ومن ثم فهو سبيل المشاعر المتراوحة بين النشوة واليأس. يبدو أنه لا يمكن للكلمات المجردة أن تكون بؤرة تتجمع فيها تلك المشاعر العميقة. فما من فكرة تستغنى عن الكلمات، أو عن سواها من الرموز الأخرى، كى تترك الأثر الذى نستشعره عند إحراز ست نقاط. قد يعبر عن إحراز تلك النقاط بعض صيغ الأشكال الرمزية، بالإضافة إلى الكلمات الفعلية، فعلى سبيل المثال قد نحتسب النقاط بتجميع أكوام من الحجارة؛ بحيث يشير لكل نقطة حجر. غير أنه فى هذه الحال سيكون شأن الحجارة شأن الرموز اللغوية، وشأن أى نوع آخر من الرموز. إذ يتوفر فيها السمات الأساسية الثلاث الخاصة بالرموز اللغوية وهى: أن ترمز لشيء يتجاوزها هى ذاتها، وتصير عرفا عاما فى متناول الجماعة.

من غير الممكن أن يسبق إدراكنا إحراز النقاط، أو ما نعتقده بشأنها، وجود اللغة لأننا لا نفهم أو نعتقد فى وجود شئ دون الاستعانة بالأشكال الرمزية. فليس بوسع الحيوان مثلا أن يفهم إحراز النقاط - وهو لا يمتلك اللغة بعد ذ بالطريقة نفسها التى يدرك بها القطة فى أعلى الشجرة، ولا بوسعه أن يرغب - وهو لم يبلغ مرحلة اللغة بعد - فى أن يحرز نقاطا على النحو الذى يشتهى به الطعام.

فلماذا لم يولد الحيوان - وهو فى مرحلة لم تعرف اللغة بعد - مزودا برغبة فى إحراز نقاط فى مباريات كرة القدم، كما قد ولد مزودا برغبة فى رضاعة لبن الأم؟ لعل السبب فى هذا أنه لا معنى للرغبة فى إحراز نقاط بمعزل عن نظام يقبله المجتمع

يمثل احتساب النقاط ويعبر عن نظامها. فلو استبعدت كل الأنظمة الرمزية لاحتساب النقاط، لاستبعدت بالضرورة كل الاعتقادات الممكنة والرغبات والأفكار المتصلة بإحراز النقاط بعامّة. سوف أبرهن فيما بعد على أن ما يجرى على النقاط في مباريات كرة القدم يجرى على النقود والملكية والظواهر الأخرى المرتبطة بالمؤسسة.

إن جزءاً من الصعوبة التي تواجهنا في فهم تلك الوقائع مصدره أننا نتصور أن اللغة تعمل وفق نموذج بعينه، ينطبق على عدد كبير من الحالات، لذلك نظن أنه لا بد أن ينطبق على كل الحالات. وهذا النموذج هو: أن للكلمات والتعبيرات مغزى تحيل بفضلها إلى أشياء مشار إليها. فعبارة "نجمة المساء" مثلاً ذات مغزى، حيث نشير عندما ننطق بها أو نفكر فيها إلى شيء خارج اللغة هو "نجمة المساء". فلو أمكننا أن نفهم معنى ذلك النموذج أو مغزاه بدون الكلمات، لأمكننا أن نفهم المشار إليه بدون الكلمات كذلك. وكل ما علينا أن نفعله هو أن نحزر المعنى أو المغزى من وثاق التعبير ثم نفكر فيهما وحسب. ويبدو أنه لا بد لنا دائماً من أن نتمكن من أن نحزر المعنى من وثاق التعبير؛ لأنه بمقدورنا أن نترجم التعبير إلى لغات أخرى. ويبدو أن قابلية الترجمة تبرهن على أنه من الممكن أن ننشغل بالتفكير في ذلك المعنى الذي من الممكن أن نحزره من وثاق التعبير، ثم نعقد الصلة من جديد بينه وبين الكلمات الإنجليزية حيناً والكلمات الألمانية حيناً آخر. إلخ. ويؤدّد لدينا هذا النموذج انطباعاً بأنه لا توجد أفكار تعتمد على اللغة بالضرورة، لأنه يبدو أن أي تعبير في أية لغة من الممكن أن يترجم إلى لغات أخرى، ويبدو أن هذا ينطوي على أن المعنى الذي يمكن أن نفكر فيه ليس بينه وبين العبارات المكتوبة أو المنطوقة دائماً رباط وثيق.

مهما كانت أوجه القصور الأخرى، فإن ذلك النموذج لا ينطبق على الوقائع المرتبطة بالمؤسسة. يمكننا أن نرى بوضوح سبب عدم انطباق هذا النموذج على حالة إحراز نقاط في المباريات الرياضية. ذلك أنه حتى لو لم يكن لدينا كلمات تدل على "رجل" و"خط" و"كرة"... إلخ يمكننا أن نرى ذلك الرجل يعبر الخط حاملاً تلك الكرة، ومن ثم نفكر بدون كلمات، في الفكرة التي تصفها الكلمات "عبر الرجل الخط حاملاً الكرة". غير أننا لا يمكن أن نرى، إضافة لذلك، هذا الرجل يحرز ست نقاط عن طريق الرؤية البصرية. فالتعبير "ست نقاط أو ضربة مرمى" لا يحيل على أشياء لا تعتمد على اللغة، على النحو الذي تشير به تعبيرات "الرجل" و"الكرة" و"الخط" و"نجمة المساء" حين تعود على

أشياء لا تعتمد على اللغة . فوجود النقاط (التي يحرزها اللاعبون) يختلف عن وجود الكواكب والرجال والكرات والخطوط (التي لا يد لنا في وجودها ولم نصنعها).

لعل القارئ يشاركنى حتى الآن ما أجده بديها، لأنى أريد الآن أن أنص على المبدأ العام الذى يكمن فى ما أرى من بديهيات. فى المستوى الأدنى نرى الانتقال من (س) إلى (ص) الذى يؤدى إلى خلق وقائع ترتبط بالمؤسسة، إنما هو انتقال من المستوى الفطرى الخالص إلى مستوى يرتبط بالمؤسسة. ذلك الانتقال كما كنت قد أكدت مرارا وتكرارا، يمكن أن يوجد وحسب لو صورناه قائما، غير أنه لا توجد طريقة تسبق اللغة تمثل العنصر ص، لأنه قبل أن نمتلك اللغة ليس بمقدورنا أن ندرك الأشياء، أو أن يستهونا شىء فىكون هدفا لرغبتنا بالإضافة للعنصر (س) . يمكننا بدون اللغة أن نرى الرجل يعبر خطا أبيض حاملا كرة، بيد أنه لا يمكننا أن نرى رجلا يحرز ضربة مرمى، أو أن نود أن يحرز رجل ضربة مرمى دون لغة، لأن النقاط ليست أمرا يمكن أن يوجد بدون الكلمات أو بدون أى نوع آخر من أنواع العلامات. وما يسرى على النقاط يسرى على النقود والحكومات والممتلكات الخاصة... إلخ، كما سوف نرى.

إن الدروس المستفادة من ذلك المثل يمكن أن تمتد إلى الوقائع المرتبطة بالمؤسسة بعامه، إن الصيغة الفعلية للوظائف التى يقتضيها بلوغ منزلة ما تتسم بأنها تتألف فى جزء منها من أفكار، والأشكال التى تتخذها الأفكار قبل أن تبلغ مرحلة اللغة قاصرة عن القيام بهذا الدور، ولا توجد مراتب بمقتضاها تؤدى الوظائف إلا فى ظل اتفاق الجماعة على قبولها. قد لا يكون هناك سبيل لصياغة مضمون ذلك الاتفاق قبل أن ندرك اللغة، لأنه ليس فى الوجود (خارج ما تنتجه) ظاهرة طبيعية فى مرحلة ما قبل اللغة. فالعنصر (ص) يحقق للعنصر (س) منزلة تضاف إلى السمات الفيزيائية للعنصر (س)، وعلى هذه المنزلة أن تهين أسباب الفعل، فتلك الأسباب لا تعتمد على ميولنا الطبيعية.

ولا توجد منزلة إلا لو اعتقد الناس فى وجودها، ولا تكون الأسباب فعالة إلا لو قبلها الناس، وبناء على ذلك فإنه لا بد من سبيل لتمثل الوضع الجديد ونعبر عنه؛ إذ لا يمكن القيام بذلك وفقا لسمات الرمز س الصريحة أو الحقائق العارية فى مرحلة ما قبل اللغة، ولا يمكن أن يرتبط ما يمثل الوضع الجديد "النقود" - مثلا - بالتصورات

الخامسة بلون ورقة مالية من فئة الدولار وشكلها وحسب، ولا يتعدى ذلك التصورات التي ترتبط باندفاع لاعب يحمل الكرة يبلغ وضع "إحراز ضربة مرمى". لأن المراتب الجديدة لا توجد إلا عن طريق العرف، فلا بد من طريقة أو أخرى تعبر بها الجماعة عن قبولها العرفى لتلك المنزلة واتفاقها عليها، وإلا تعطل النسق. "ولكن لماذا يتعسر على العنصر (س) نفسه أن يكون السبيل الذى تتعارف عليه الجماعة وتتفق عليه ليمثل المنزلة الجديدة؟". والإجابة عن هذا السؤال هي أنه بإمكانه ذلك، بيد أنه لكى نساعد إلى العنصر (س) أمر القيام بذلك الدور يعنى بالتحديد أن نفرض عليه منزلة لغوية أو رامزة.

لاحظ أن الوظائف التى تقتضيه المراتب تختلف عن الوظائف التى يسند أمر القيام بها بدافع من علة مسببة، وذلك بسبب اعتمادها على اللغة. فقد يعتقد المرء أن هذا مفك بدون وجود أى من الكلمات أو صيغ الأشكال اللغوية الأخرى، وذلك وحسب لأنه يمكن للمرء أن يعتقد أن ذلك الشئ يستعان به على فك أشياء أخرى. ولا حاجة بنا على الإطلاق من الناحية المنطقية إلى كلمات لكى نتعامل مع المفك أو نستخدمه بهذه الطريقة، لأن قدرته على القيام بهذا العمل إنما تصدر عن تركيب بنيته المادية الصريحة أو حقيقته العارية. ولكن فى حالة الوظائف التى تؤدى بحكم بلوغ منزلة ما، فلا نجد فى بنية العنصر (س) سمة تجعله يتلاءم مع ما يحدده له العنصر (ص) من وظيفة. ومن الناحية الفيزيائية نجد أن العنصر (س) يتطابق تماما مع العنصر (ص). والفرق الوحيد هو أننا نفرض على العنصر (س) وظيفة يكون عليه القيام بها بحكم بلوغه منزلة جديدة، هى نفسها بحاجة إلى علامات تدل عليها وتميزها، ولو اصطبغ كلامنا بطابع تجريبى لقلنا ولا شئ سوى ذلك هناك.

والخلاصة أنه: لأنه لا وجود للمستوى (ص) - عند خلق وقائع مرتبطة بالمؤسسة عن طريق الانتقال من العنصر (س) إلى العنصر (ص) - بمعزل عما يمثله ويعبر عنه، لذلك نكون فى أمس الحاجة إلى طريقة ما للتعبير عن العنصر (ص) وتمثيله. لكن كيف تتأتى لنا الوسيلة الطبيعية لتمثيله والتعبير عنه، فى مرحلة لم تبلغ اللغة، ذلك لأن العنصر (ص) لا تتوفر له السمات الطبيعية للمرحلة السابقة على اللغة. بالإضافة إلى أنه من شأن العنصر (س) أن يوفر وسائل تمثيل الأشياء والتعبير عنها. لذلك يجب أن تتوفر لنا الكلمات أو الأشكال الرمزية الأخرى لإتمام تحول العنصر (س) إلى القيام بالوظيفة التى يقتضيه بلوغ المنزلة (ص).

أعتقد أنه من الممكن أن نجعل هذه الأفكار أوضح بأن نلفت النظر إلى المكانة الأخلاقية للظواهر المرتبطة بالمؤسسة. إن الحيوانات التي تنتقل على شكل قطعان بإمكانها أن يكون لديها كل ما تحتاجه من الوعي ومن التوجه الجماعى. بل يمكن أن يكون لديها تدرج فى المراتب، وذكر مهيم؛ فيمكنها أن تتعاون فى الصيد، وتشارك فى الطعام، إلى حد أنها من الممكن أن تتوالف. لكنه من غير الممكن أن يكون لديها مؤسسة كمؤسسة الزواج أو الملكية أو النقود. فما المانع يا ترى ؟ لأن من شأن كل هذه الأمور أن تصنع أشكالاً تتمتع بسلطات، وأن يكون لها حقوق، وعليها التزامات (يحددها القانون) وكذلك واجبات (تحددها الأخلاق) و.... إلخ. مما تتميز به هذه الظواهر أنها تولد دوافع وعللاً أخرى لل فعل بعيدة عن أهوائنا. لنفترض أنى أدرب كلبى على أن يلتقط الأوراق المالية ويعيدها إلى فى مقابل الطعام، فلا يعنى هذا أنه يشتري الطعام، أولاً يعنى أن الأوراق المالية هى نقود بالنسبة له. فما المانع إذن ؟ لأنه ليس بإمكان الكلب أن يتمثل أو يعبر عن البعد الأخلاقى (الأدبى) المتصل بالظواهر. قد يكون بإمكانه أن يقول لنفسه " لو أعطيته هذا سيعطينى ذلك الطعام " ، غير أنه ليس بإمكانه مثلاً أن يقول لنفسه " الآن لدى الحق فى شراء أشياء ". ولو تمكن شخص آخر من أن يفكر على هذا النحو لصار له الحق كذلك فى شراء الأشياء .

بالإضافة إلى أنه ليس من الممكن اختزال مثل تلك الظواهر الأخلاقية إلى شىء أولى أبسط، فإنه لا يمكننا أن نحللها أو نستبعدنا بسبب مخاوفنا أو رغبتنا فى تجنب العواقب السلبية المترتبة على الإحجام عن عمل شىء. من المشهور أن هيوم Hume وكثيرين سواه قد حاولوا هذا غير أنهم لم يحالفهم التوفيق.

لقد برهنت فى هذا الفصل على أن وجود الوقائع المرتبطة بالمؤسسة بعامة تقتضى بالضرورة وجود اللغة، لأن اللغة مما يضع الأسس والمقومات الخاصة بالوقائع. دعونا نصح السؤال بطريقة أخرى : هل من وقائع ترتبط بالمؤسسة لا تعتمد على اللغة ؟ وقائع أصلية تنطبق عليها الصيغة الرمزية س تعد بمثابة ص، حيث يفرض القصد العقلى الجماعى المنزلة ص الجديدة التى بحكمها يقوم العنصر س بالوظيفة، بل حيث لا يعتمد القصد العقلى الجماعى إلى الأشياء على اللغة ؟ حسناً، ماذا عن المثل الذى ضربناه أولاً للشكل الفيزيائى للحدود (الجغرافية) والحائط الذى يتوَل به الأمر إلى أن يصير حدوداً رمزية خالصة، أو لمجرد خط من الحجارة؟ أليس هذا مثلاً على واقعة

استغنت عن اللغة؟ يعتمد هذا على الطريقة التي تنتظر بها القبيلة إلى خط الحجارة ؛ إن كانت في حقيقة الأمر لا تميل لعبور الخط، أم كانت تتجنبه بحكم العادة، عندها لن يكون هذا التصرف بحاجة إلى اللغة. يمكن على سبيل المثال تدريب الحيوانات - وهي مخلوقات لم تبلغ مرحلة اللغة - على عدم عبور حدود بعينها، ومن شأن الكثير من أنواع الحيوانات امتلاك وسائل طبيعية مدهشة التنوع لتعيين علامات الحدود. لقد كتب بروم Broom قائلاً: " إن تعيين حدود منطقة بعينها يمكن أن يتم عن طريق وجود علامة لدى الأسماك التي تنظف البيئة البحرية وغيرها من أسماك الشعاب المرجانية، أو يكون عن طريق إصدار أصوات يصدرها الكثير من الطيور، أو يكون عن طريق إفراز روائح يعلم بها كثير من الثدييات مناطق حدودها، أو يكون عن طريق إصدار نبضات كهربية تعين بها الأسماك المضيئة مناطق حدودها⁽¹⁾. لو أن القبيلة التي تخيلناها لم ترغب في عبور الحدود وحسب بدافع من ميول أبنائها، لما كان بالنسبة لديها - بالمعنى الذي قد أشرنا إليه - واقعة من الوقائع المرتبطة بالمؤسسة، وإنما كان هذا ببساطة نزوعاً للتصرف بطرق بعينها. ويشبه سلوكها وحسب حال الحيوانات التي تعلم حدود منطقتها. مثل هذا التحديد عن طريق العلامات لا صلة له بالأخلاقيات. فالحيوانات تتصرف في سلوكها على ذلك النحو أو سواه، وكلمة تتصرف هنا إنما تعنى أنها تحرك ببساطة أجسادها بطريقة بعينها.

لكن لو افترضنا أن أعضاء القبيلة أدركوا أن خط الحجارة يمنح حقوقاً ويفرض التزامات تحظر عليهم عبور الخط الذي من غير المفترض لهم أن يعبروه، لصار هذا فعلاً من أفعال الترميز. فالحجارة ترمز الآن إلى شيء يتجاوزها ؛ إنها تقوم بوظيفة الكلمات. ولا أظن أن هناك خطأ فاصلاً بين ما يرتبط بالمؤسسة وما لا يرتبط بها، أو بين ما هو لغوي وما لم يبلغ بعد حد اللغة. غير أننا لا بد أن نرى في اللغة سبيلاً لوضع الأسس لإقامة الظواهر، في حدود ما نعتقده في أن الظواهر في حقيقتها هي وقائع مرتبطة بالمؤسسة، وليست مجرد أشكال مشروطة للسلوك المعتاد. لأن الخطوة التي نقوم بها حين نفرض الوظيفة ص على الموضوع س هي فعل من أفعال الترميز.

هل اللغة بحاجة إلى لغة؟

بالرغم مما قدمنا يبدو أن نقاشنا قد بلغ طريقا مسدودا. لقد ذكرت أن وجود الوقائع المرتبطة بالمؤسسة يقتضى بالضرورة وجود اللغة، لأن اللغة تضع أسس إقامة الوقائع. بيد أن الوقائع اللغوية بدورها من الوقائع المرتبطة بالمؤسسة. مما يجعل الأمر يبدو كأنما تحتاج اللغة إلى لغة. ألا يؤدي بنا ذلك إلى أن نظل نعود من حيث بدأنا بلا نهاية ؟ لقد برئنا من الاتهام الأولد بما يبدو ظاهريا شكلا من أشكال الدوائر المفرغة عند تحديد مفاهيم كالمفاهيم الخاصة بالنقود، مما استدعى اللجوء إلى ذكر تلك المفاهيم نفسها بوصفها جزءا من التعريف ذ وذلك بأن وسَّعنا الدائرة لتشتمل على مفاهيم أخرى ترتبط بالمؤسسة. فكيف تم لنا ذلك ؟

قد لا تبدو الإجابة المختصرة عن هذا السؤال إجابة شافية، فاللغة ليست بحاجة إلى لغة لأنها هي في ذاتها بالفعل لغة. والآن دعوني أشرح ما يعنيه ذلك. تتساوى الحاجة إلى وجود علامات لغوية تدل على الوقائع المرتبطة بالمؤسسة مع الحاجة إلى وجود طريقة يتعارف عليها أعضاء المؤسسة للإشارة إلى أن العنصر س يعد الآن بمثابة ص. وما دام ليس من خصائص العنصر س الفيزيائية ما يؤهله للقيام بالوظيفة التي يتيحها له بلوغ المنزلة ص، وما دام قد اكتسب تلك المنزلة بناء على اتفاق الجماعة على قبوله، وما دام لتلك المنزلة خصائص أخلاقية أدبية ليست من باب الخصائص الفيزيائية، فليس بوسع تلك المنزلة أن توجد دون علامات دالة عليها. من هذه العلامات ما يضع الآن الأسس لبلوغ المنزلة. أى إنه من الضروري أن توجد علامة ما تدل على أن اللاعب الممسك بالكرة قد اخترق خط مرمى الفريق الخصم، وأن هذا الاختراق يعد ضربة مرمى أى بمثابة إحراز ست نقاط. وبدون هذه العلامة لا نجد فى خصائص هذا الوضع الفيزيائية ما يشير إلى ذلك. وليست هذه مسألة إبستمولوجية بل مسألة أونطولوجية . ومن الواضح أنه ليس فى التركيب الكيميائى لقطعة من الأرض ما يجعل لها وظيفة استمدتها من مكانتها بوصفها من ممتلكاتى. ولا شىء فى التركيب الكيميائى لتلك القطعة من الورق ما يجعلها ورقة مالية من فئة عشرين دولارا. لذلك لا بد لنا من بعض الأشكال الرمزية كى تشير إلى تلك الوقائع التى تربطها بالمؤسسة. ولكن ماذا عن تلك الأشكال الرمزية نفسها؟ كيف تتخذ الطابع الرمضى ؟ لو كان صحيحا، كما هو بالتأكيد، أنه لا شىء فى تركيب قطعة الورق الفيزيائى ما يجعلها ورقة مالية فئة خمسة دولارات ، كما أنه لا شىء كذلك فى تركيب قطعة الأرض الفيزيائى يجعلها من

ممتلكاتي، فإنه من الصحيح كذلك أنه لا شيء مما ينتسب إلى الطبيعة السمعية للصوت الذي أنطق به، أو من الطبيعة الفيزيائية للعلامات التي أضعها على الورق يجعل منها كلمات، أو أي نوع آخر من أنواع الرموز.

ولا سبيل لحل هذا اللغز سوى أن نرى أن اللغة قد وضعت لتعبر عن صنف من الوقائع المرتبطة بالمؤسسة يدل على ذاته. فالطفلة تنشأ داخل ثقافة تتعلم فيها أن تتعامل مع الأصوات الصادرة من فمها ومن أفواه الآخرين بوصفها تعنى شيئاً أو تمثله. وهذا ما كنت أرمى إليه عندما قلت إن اللغة لا تحتاج إلى لغة كي تكون لغة لأنها لغة بالفعل. لكن ألا يدفع بنا هذا السؤال إلى أن نتراجع عن أفكارنا؟ لماذا ليس بإمكان كل الوقائع المرتبطة بالمؤسسة أن يكون لها ما للغة من خاصية تدل بها على ذاتها؟ لماذا ليس بإمكان الطفلة أن تنشأ على تصور أن هذا وذاك ملكية خاصة لكذا وكذا، أو على تصور أن ذلك الشيء المادى نقود؟ والحقيقة أن بإمكانها أن تفعل ذلك. ولكنها بقدر ما تفعل ذلك بالتحديد، يكون تعاملها مع الأشياء مرتبطاً برؤيتها هذه الأشياء بوصفها ترمز لأمر تتجاوزها لما هو أبعد منها؛ أي إن الطفلة تتعامل معها على الأقل بوصفها في جزء منها ذات طبيعة لغوية.

إن الانتقال من الفطري الخالص إلى بلوغ المنزل التي ترتبط بالمؤسسة هو في حد ذاته انتقال لغوي، لأن العنصر س الآن يرمز إلى شيء يتجاوزه هو ذاته إلى شيء أبعد منه. بيد أن ذلك الانتقال الرمزي بحاجة إلى الأفكار. فلا بد من وجود وسيلة للتفكير تنتقل بها من العنصر س إلى الوظيفة التي يمكن القيام بها بمقتضى بلوغ المنزل ص. أي لا بد لنا من شيء تفكر به. فالسمات الفيزيائية للعنصر س لا تكافئ مضمون الفكرة، بينما يمكن أن يكون أي شيء يتعارف الناس على استخدامه في التفكير أداة من أدوات التفكير. والكلمات أفضل ما يستعان به في التفكير، لأن مهمة التفكير جزء مما وضعت له اللغة. فمن شروط الكلمات أن تعيننا على التفكير عن طريقها. لكن في مقدورنا قطعاً أن نقول إن أية علامة يتعارف عليها الناس بإمكانها أن تقوم بهذا الدور. وبالرغم من أنه يتيسر لنا التفكير عن طريق اللغة، فإنه يشق علينا أن نتخذ الناس أو الجبال وما سواها وسائل تفكر بها، ذلك لأنه يتعلق بها كثير جداً مما لا صلة له بالتفكير، كما أنه يتعسر علينا للغاية أن نتحكم فيها. من أجل هذا نستخدم الكلمات الحقيقية، أو نستعين بما يشبه الكلمات من علامات لتكون وسائل للتفكير. عن طريق الكلمات بمقدورى أن أقول " ذلك العقار ملكي" و"هو رئيس الجلسة"... إلخ، بيد أن كلمات من مثل "ملكية" و"رئيس" لا تمثل أشياء تنتمي لمرحلة ما قبل اللغة، على غرار تعبير "نجمة

المساء" حين يمثل نجمة المساء. فى بعض الأحيان نضع علامات أو رموزا تدل على العنصر (س) نفسه؛ كأن تقول إحدى العلامات مثلا "هذه الورقة المالية التزام قانونى بسداد كل أنواع الديون العامة و الخاصة". ولكن هذا المثال على الأقل يمثل فى جزء منه إعلانا أو تصريحاً ينص على أنه: يخلق منزلة ترتبط بالمؤسسة من خلال تصويرها فى وضع قائم يدل على وجودها. فهو لا يمثل ظاهرة طبيعية بوسائل لم تبلغ بعد مرحلة اللغة. يمكننا أن نتناول الشئ الذى ينطبق عليه العنصر (س) نفسه بوصفه شيئاً قد أكسبه العرف ووظيفة بمقتضى بلوغه المنزلة (ص)، على غرار ما نفعل مع العملات حين يكون بمقدورنا أن نتخذها نقودا، أو خط الحجارة حين نتخذه حدودا. ولو سلمنا بهذا فإنه يعنى بالفعل أن نجعل لها وضعاً لغوياً يعهد إليها بأمر القيام بوظيفة أو دور ويجعل منها رموزاً تعارف عليها الناس لترمز إلى أشياء تتجاوزها لما هو أبعد منها؛ فهى ترمز إلى وضع أدبى أخلاقى يتجاوز طبيعتها الفيزيائية. وكل الحالات التى يمكننى التفكير فيها حيث يحيل الرمز (س) إلى ذاته، لها نفس السمات الأصلية للكلمات: سواء أكان ينطبق عليها ما يميز نمط العلامة الرمزية البديلة التى تحل محل علامة أخرى، أم كانت العناصر (س) من الممكن التعرف عليها على الفور، ومن السهل أن ينصرف الذهن إليها، وقد تعارفنا على أن ترمز إلى وظيفة تؤدى بمقتضى بلوغ المنزلة (ص).

إلى جانب الكلمات، هناك الكثير من العلامات التى تعمل عمل الكلمات تماما، قد تعارف عليها الناس من قبل أن توجد اللغة حتى وقتنا الحاضر. وأمامنا أمثلة كثيرة على ذلك نذكر سِتاً منها: فقد كانت راحة الكف اليمنى للمجرمين فى العصور الوسطى تحمل علامة تكوى بالنار لكى يمكن تمييزهم ببسر، ولعل هذا يفسر تقليد رفع الكف اليمنى عند أداء القسم فى ساحة القضاء، كى يثبت من يؤدى القسم طهارة ذيله (أو يده) للحضور. ويحلق الرهبان دائرة من شعر أعلى الرأس علامة على كونهم رهبانا. والملوك يلبسون تيجانا، والمتزوجون يلبسون خواتم الزواج، وقطعان الماشية تختم جلودها، وكذلك يلبس كثير من الناس أزياء يعينها علامة على منزلتهم الاجتماعية.

لقد أسفر النقاش فى هذا الفصل برمته عن نتيجة غريبة، لا أرتاح تماما إليها، وهى أن الانتقال من (س) إلى (ص) هو بالفعل انتقال ذو طبيعة لغوية، لأنه بمجرد أن نفرض وظيفة على العنصر (س) ترمز إلى شئ آخر؛ هو الوظيفة (ص). ولا يحدث

ذلك الانتقال إلا إذا تصورته الجماعة وعبرت عنه. فالتعبير عن الوظيفة وتمثيلها بشكل جمعى يجعلها عامة وعرفا، يحتاج إلى وسيلة ما للإشارة إليها. ومجرد إنعام النظر فى الخصائص التى يتسم بها العنصر (س) وتخيلها لن يضى بالغرض. لذلك نحن نحتاج إلى كلمات من مثل "نقود" و"ملكية"... إلخ، أو إلى رموز تشبه الكلمات على غرار ما قد فرغنا توا من الإشارة إليه. وفى أضيق الحدود، نحن بحاجة إلى أن نتناول حالات تعارف عليها الناس تعبر فيها العناصر س نفسها عن الوظيفة. ولكى يكون بمقدورنا أن نحقق ذلك لابد من وجود الكلمات أو الرموز نفسها، أو ما يشبه الكلمات، بالقدر الذى تعد فيه العناصر (س) أشكالا تمثل صوراً عرفية للوظيفة ص من جانب، و تمثل كذلك الانتقال من (س) إلى (ص) من جانب آخر.

ونخلص إلى أن القدرة على إدراك معنى، أى وظيفة رمزية، لشيء لم يكن له ذلك المعنى أصلا هو شرط أساسى للغة، بل لإقامة سائر أشكال الوقائع المرتبطة بالمؤسسة. فالقدرة على الترميز فى المراحل السابقة على المؤسسة هى شرط إمكان إقامة كل المؤسسات الإنسانية. وفى سياقات بعينها تتألف من النطق بمجموع أصوات "ال ق ط ة ف و ق ال ب س ا ط" عبارة "القطعة على العتبة". وفى سياقات بعينها يعد عبور خط مرمى الفريق الخصم حال الإمساك بالكرة تسجيلاً لضربة مرمى تحتسب بست نقاط فى هذا النوع من مباريات الكرة. وكلاهما من الحالات التى تخلق فيها الوقائع المرتبطة بالمؤسسة بناء على الصيغة الرمزية المذكورة. والفرق بين الحالين يكمن فى أن إنشاء فعل كلام يعنى خلق شيء له طاقات أرحب على التعبير والتمثيل، غير أن إحراز ضربة المرمى فى المباريات لا يمثل أو يعبر عن أمر يتجاوزها هى ذاتها لما هو أبعد منها. من الممكن أن تكون العبارات صادقة أو كاذبة، وضربة المرمى ليس لها خصائص دلالية semantic properties.

كذلك تقتضى علاقة التمثيل التى تربط بين شيئين وجود موضوع مستقل عن الرمز الذى يمثله. غير أن الربط بين معنى ما وموضوع ما- بناء على وجود القواعد التى تضع الأسس كما لمسنا فى حالة الواقع المرتبط بالمؤسسة فى أبسط صورته - هو السبيل إلى إيجاد الفئة الملائمة من الموضوعات، من بين ما يمكن أن يشتمل عليه المشار إليه من الموضوعات الممكنة. فلا تصنع الرموز القطط والكلاب، ولا نجمة المساء؛ ولكن تتيح المجال وحسب لإمكان الإحالة على القطط والكلاب ونجمة المساء، على النحو الذى

يسر للعامة فهمها. لكن الترميز يمنحنا أصنافا متناوثة من الموجودات- كالنقود، والممتلكات، والنقاط المسجلة فى المباريات، والمناصب السياسية. إضافة إلى طائفة أخرى من مثل الكلمات، وأفعال الكلام. وبمجرد إيجاد صنف ما على غرار تلك الأصناف تتضح لنا الفروق المميزة الخاصة بالمعنى أو الإشارة نفسها، تلك التى ميزت نجمة المساء.. إلخ. ومن ثم يمكن أن نفلح أو نخفق فى أن نشير إلى " ضربة المرمى التى قام بها اللاعب المسك بالكرة حين اخترق خط مرمى الفريق الخصم محرزا ست نقاط فى نهاية الشوط الرابع "أو إلى" رئيس الولايات المتحدة الأمريكية" بالطريقة نفسها التى يمكن بها أن نتجح أو نخفق فى الإشارة إلى " نجمة المساء ". غير أن الفرق يكمن فى أن إيجاد هذه الفئة من مثل" تسجيل ضربات المرمى " أو" رؤساء الدول" قد تميز بالفعل عن طريق وجود أبنية أو تراكيب ربطنا على أساسها بين العنصر س وأداء وظيفة بمقتضى بلوغ منزلة ما، لأن تلك الخصائص إنما توجد على صلة بهذه المنزلة وما يترتب عليها من وظائف.

ولنتأمل الأمر على النحو التالى : المعنى الذى يمثله ويعبر عنه الصوت (ق- ط- ة) "قطة" هو ما تصوره قطعة من الورق وظيفتها أن تمثل قيمة الدولار. وعلى الرغم من ذلك فلهذه الأصوات وظيفة إشارية لا تحظى بها تلك القطعة من الورق ؛ إذ يمكن أن تقع هذه الأصوات فى جمل يشير فيها المتحدث حين ينطق بها إلى قطة، بينما لا تشير القطع الورقية- حتى لو كانت أوراقا مالية من فئة الدولار- بالطريقة نفسها. غير أن تداول قطع ورقية بوصفها عملة من فئة الدولار يبعث على وجود صنف من الأشياء ما كان ليوجد لولا هذا الاستخدام. ولكى يوجد هذا الاستخدام لأبد من أن يرى الناس فى تلك القطعة الورقية" ورقة مالية من فئة الدولار " ولا يمكنهم التفكير فى ذلك دون وجود كلمات أو رموز أخرى، حتى إن كان الرمز الوحيد المطروح هو الشئ نفسه.

وظائف أخرى للغة فى إطار الوقائع المرتبطة بالمؤسسة

لقد بلغ نقاشنا درجة عالية من التجريد، وقد وجه عنايته إلى شروط إمكان خلق واقع لغوى أو غير لغوى. فلو تأملنا بعضا من اللغات الطبيعية بالفعل كالفرنسية أو الألمانية ، ولو شهدنا التعقيد الفعلى الذى بلغته المؤسسات الاجتماعية، لأمكننا أن نلمس عدة أسباب أخرى توضح لماذا يقتضى وجود الوقائع المرتبطة بالمؤسسة بالضرورة وجود اللغة؟

أولاً : من وجهة النظر الإستمولوجية لا غنى لنا عن اللغة

لقد ذكرنا عن بنية الوقائع المرتبطة بالمؤسسة أننا نفرض على س وظيفة جديدة تؤديها بمقتضى بلوغها المنزلة ص، ولا تقوم س بما يسند إليها من وظائف بفضل من بنائها الفيزيائي وحسب.

ولكن كيف يتأتى لنا أن نقول أى الموجودات قد فرض عليها القيام بتلك الوظيفة التى اقتضاها بلوغ تلك المنزلة؟ من بين الكثير من الوظائف المفروضة، لعله من السهل أن نعرف أى الأشياء كراس، وأيها موائد، وأيها شواكيش، وأيها مفكات، لأنه من الممكن أن تستنتج الوظيفة من البنية الفيزيائية. لكن عندما نتقل للنقود، والأزواج، و أساتذة الجامعة، والممتلكات الخاصة، نجد أنه ليس بمقدورنا أن نعرف المنزلة التى قد بلغت من التركيب الفيزيائي. إذ يقتضى أن نتخذ قصاصه ورقية ما عملة مالية وجود لغة أو رمز يعبر عنها. وفى الفصل التالى سيكون لدينا الكثير مما نقوله عن تلك السمات عندما نناقش ما يسمى " المؤشرات الدالة على بلوغ المنزلة".

ثانياً: لأن الوقائع المرتبطة بالمؤسسة فى الأصل وقائع اجتماعية لا بد أن يكون من الممكن تناقلها والإبلاغ بها

لكى تقوم الأنظمة بوظيفتها لا بد أن تكون الوقائع حديثة العهد قابلة لأن يتناقلها الأشخاص، حتى لو كانت تخفى على العين المجردة. لكى يتمكن النظام من القيام بوظيفته لا بد من أن يكون بمقدورك أن تبلغ الناس أنك متزوج، و أنك رئيس الجلسة، وأن الجلسة قد رفعت. حتى فى النماذج البسيطة من الوقائع المرتبطة بالمؤسسة، يقتضى ذلك التواصل أن تتوفر وسيلة اتصال جماهيرية، أى يقتضى وجود لغة.

ثالثاً : يقتضى وجود هذه الظواهر باللغة التعقيد فى عالم الواقع، والرغبة فى تمثيل تلك المعلومات المعقدة وجود اللغة.

نجد أبسط أفعال الشراء والبيع على درجة عالية من التعقيد، كما قد رأينا فى المثل الذى ضربناه لطلب البيرة فى المقهى فى أول الكتاب، لأن بنية الوقائع لا تتجلى إلا

بشدر ما نمثلها ونعبر عنها، فوجود وقائع معقدة يقتضى وجود نظام معتد يمثلها ويعبر عنها؛ واللغات هى ذلك النظام.

رابعاً: لهذه الوقائع من الاستمرار، على مر الزمن، ما يجعلها بمعزل عن دوافع أعضاء المؤسسة ومواقفهم.

إن استمرار وجود تلك الوقائع يقتضى بالضرورة وجود وسيلة تعبر عنها وتمثلها، بمعزل عن الحالات النفسية لأعضاء الجماعة البدائية المرتبطة بما قبل اللغة، وهذه الأشكال من التعبير التى تمثل بها الجماعة هذه الوقائع هى أشكال لغوية.

هوامش الفصل الثالث

- (1) Donald M. Broom, *The Biology of Behavior: Mechanisms, Functions and Applications* (Cambridge: Cambridge University Press, 1981), p. 196-197.

الفصل الرابع

النظرية العامة للوقائع المرتبطة بالمؤسسة

أولاً: تكرار الترتاب، والتفاعل، والبنية المنطقية

تعميم التحليلات

قدمت فيما سبق عرضاً تمهيدياً للوقائع المرتبطة بالمؤسسة، استعنت فيه بنموذج النقود مثلاً أكثر مما استعنت فيه بسواها من الأمثلة، مؤكداً الدور الذى تلعبه اللغة، خاصة فى الواقع المرتبط بالمؤسسة. وسوف أستخدم الأدوات التى قد أجمعتها لأقدم معالجة لا تتناول النقود فحسب، بل تتناول كذلك أمثلة أخرى كالزواج، والملكية، والإلحاق بالوظائف والفصل منها، والحروب، والثورات، وحفلات الكوكيتل، والحكومات، والاجتماعات، والاتحادات، والنقابات، والبرلمانات، والقوانين، والمطاعم، والإجازات، والمحامين، وأساتذة الجامعة، والأطباء، وفرسان العصور الوسطى، والضرائب. ولا أدرى كيف أحكى قصة كل واحد منها ببساطة كما حكيت قصة المال. غير أنى قد ألجأ بهدف التعميم إلى انتهاج ما قد انتهجته من قبل، مع إضافة قدر من النظر الثاقب المتعمق على الأقل، فى أمرين أساسيين للمادة التى قدمناها فى الفصول السابقة

أولاً : يمكن أن تتكرر الصيغة الرمزية " (س) تعد بمثابة ص فى السياق أو بشرط (ع) " تكراراً متراتباً.

بمقدورنا أن نفرض وظائف تؤدي بمقتضى مراتب أو أوضاع على موجودات قد فرض عليها بالفعل من قبل ذ وظائف تؤدي بمقتضى بلوغ منزلة ما . من هنا يكون العنصر س فى مستوى ما هو ما كان يعد بمثابة ص فى مستوى آخر سابق عليه. أى إن مواطناً من مواطنى الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً يمثل العنصر س بمقدوره فحسب أن يصير رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية أى يعد بمثابة ص، غير أنه لكى يكون مواطناً أمريكياً، عليه أن يحظى أولاً بوظيفة تؤدي بمقتضى بلوغ منزلة فى مستوى

سابق يعد عن طريقها بمثابة مواطن أمريكي أولا. ويمكننا ان ندرس هذه الوظائف المستمدة من المراتب : حيث يحدد العنصر سياقا يقتضى بلوغ المنزلة ووظائفها، التي كانت قد فرضت بالفعل من قبل. وهنا يمكن للعنصر ع - فى مستوى أعلى - أن يكون العنصر ص من مستوى أدنى أسبق. وبناء عليه فإن أى حفل زفاف مثلا يقتضى بالضرورة حضور شخصية رسمية تترأسه بوصفها السياق أو الشرط ع، غير أنه لكي يكون لهذه الشخصية تلك السلطة وذلك النفوذ لابد لها أولا من أن تكون قد حظيت من قبل بمنزلة بحكمها تؤدي الوظيفة الخاصة ب ص. علاوة على أنه يمكننا أن نفرض أوضاعا تقتضى أداء وظائف على أشياء كان من وظيفتها أن تعبر عن فرض تلك الأوضاع وما لها من وظائف، أى أن نفرضها على أفعال الكلام. فمثلا نجد أنه لكي يكون س تعد بمثابة تعهد بالقيام ب ص وعدا لابد له من أن يكون قد حظى من قبل فعلا بالمنزلة وبوظيفتها التي تجعل العنصر س يعد بمثابة ص فى مستوى أدنى. بالإمكان أن نقول بلا مبالغة إن تلك التكرارات iterations المترتبة تجعل من بنية المجتمعات المعقدة بنية ذات تركيب منطقي.

ثانيا: لهذه الأبنية التي يتخذ تكرارها بمرور الزمن طابع بنية مترتبة أنظمة متواشجة.

إن تكرار بنية الوظائف ومعاودتها تكرارا مترابعا يؤدي بحكم بلوغ منزلة ما، لا يحدث فحسب بمرور الزمن؛ ذلك أن أداء الوظائف يستدعى تفاعلا مستمرا بين هذه الوظائف بعضها مع البعض الآخر على مدى فترات زمنية ممتدة. إذ لا يكون فى حوزتى مثلا مبلغ من المال فحسب، بل يكون فى رصيد حسابى بالبنك من المال ما أنفقه عن طريق كتابة شيك لدفع ما على من الضرائب القومية والمحلية، بوصفى مواطنا من مواطنى الولايات المتحدة الأمريكية، وبوصفى موظفا أقيم إقامة متصلة بولاية كاليفورنيا. إن كل الحروف المسودة فى العبارات السابقة تعبر عن مفاهيم مرتبطة بالمؤسسة والوقائع التي أصفها يقتضى جميعها وجود أنظمة من القواعد التأسيسية التي تضع الأسس وتوفر المقومات التي تكتسب فعاليتها بمرور الزمن.

لكي نأخذ فى التحليل، دعونا نحك قصة عن الزواج والملكية على غرار قصتنا عن النقود. فقد صدرت تلك المؤسسات وسواها عن وقائع مادية محضة وعن وقائع قصد فيها الوعى إلى الربط بينها والمعاشة والامتلاك الواحد تلو الآخر. تبدأ مسألة

الامتلاك بآنى قد حصلت على هذا، وأنه قد صار منسوباً إلى. أما الزواج ببساطة فيبدأ بأناس يعيش الواحد منهم مع الآخر، وفي حالة الزواج بزوجة واحدة أو بامرأة واحدة طول العمر، يستأثر الواحد منهما بمعاشرة الآخر. فلم لا نقنع بتسويق الأوضاع على هذا النحو؟ لم لا يكفى أن أمتلك هذا بمعنى أن أتحكم فيه جسدياً، ولماذا لا يكفى أننا نعيش معاً فحسب؟ حسناً، قد يكفى هذا بعض الناس، وبعض المجتمعات البسيطة؛ غير أن الكثيرين منا يعتقدون أنه من الأفضل لو وجد نظام يعترف اعترافاً جمعياً بالواجبات والحقوق والمسئوليات والالتزامات والسلطات، بالإضافة إلى - أو فى آخر الأمر الاستعاضة بـ - الامتلاك الجسدى والمعاشرة الجسدية المحضة brute physical possession لأمر ما : يمكن أن يكون لدينا نظام من التوقعات أكثر استقراراً، لو أضفنا إليه تلك الوسائل الألاقية. ولأمر آخر، ليس علينا أن نعتد على قدرة المادة الفطرية المحضة على أن تعزز أشكال تنظيمها، ولأمر ثالث ، يمكننا أن نحتفظ بأشكال التنظيم، حتى لو غاب عنا التركيب المادى الطبيعى الأسمى. فالناس على سبيل المثال يمكن أن يستمروا فى الزواج على الرغم من أنهم لا يعيش بعضهم مع البعض الآخر لسنوات، كما يمكنهم أن يحتفظوا بممتلكاتهم على الرغم من ابتعاد ممتلكاتهم عنهم.

وأياً كانت المزايا والمساوىء، فأشد أشكال التنظيم الأولية المنطقية قد استحالت إلى تراكيب أبنية ترتبط بالمؤسسة، لها وظائف مستمدة من مراتب تعترف بها الجماعة، تماماً كما حدث بالنسبة للنقود عندما فرض وعينا الجمعى الموجه والقاصد وظائف جديدة بناء على بلوغ منزلة جديدة، على أشياء ما كان بمقدورها القيام بتلك الوظائف دون أن تفرضها عليها الجماعة. وعلى الرغم من ذلك فمن السمات الخاصة بهذه الحالات أن الوظيفة غالباً ما يفرضها أداء فعل كلام صريح. وفى مثل تلك الحالات يعد فعل الكلام نفسه شاهداً على فرض وظيفة تؤدي بناء على بلوغ منزلة، على وظيفة سابقة تؤدي بمقتضى بلوغ منزلة أخرى. وقد استخدم هذا الفعل لإيجاد وظيفة جديدة تؤدي بمقتضى بلوغ المنزلة أو لاستبدال الوظيفة الجديدة بوظيفة قديمة كانت تؤدي بمقتضى بلوغ منزلة قديمة. ومن ثم يتألف حفل الزفاف مثلاً من سلسلة من أفعال الكلام، غير أن الاحتفال فى هذا السياق يصنع كيانه جديداً ندعوه الزواج، ووجود الزواج بدوره يفرض وظائف جديدة - بمقتضى ما له من منزلة - على عناصره الأساسية التى ندعوها "الزوج" و"الزوجة". وللقيام بذلك لابد أن يكون لأفعال الكلام

وظائف مستمدة من بلوغ منزلة، تتجاوز المعنى الحرفي للكلمات، التي لها في ذاتها وظيفة، مستمدة مما تحظى به الكلمات نفسها من منزلة.

دعونا نستكشف أبعاد هذه المسألة فيما يخص حالة الزواج، ونتناولها بشيء من التفصيل. والخطوة التالية في استخراج وقائع يتدرج ارتباطها بالمؤسسة من ظواهر بيولوجية أولية عن طريق فرض وظائف تؤدي بمقتضى بلوغ منزلة ما، لا على الأشياء التي لا تتصل مادتها الطبيعية بأدائها الوظيفية فحسب، بل بفرضها على أشياء لها بالفعل ووظائف قد فرضت من قبل عليها، وأخص بالذكر منها أفعال الكلام. إذ تستخدم أفعال الكلام تلك في فرض وظائف جديدة بمقتضى مراتب جديدة على أشياء ليست من صنف أفعال الكلام، كأن تفرض مثلا على الناس. ومن ثم فالعناصر في الصيغة الرمزية "س تعد بمثابة ص في السياق أو بشرط ع" يمكن أن يكون حقا فعلا من أفعال الكلام. تأمل مثلا نوع أفعال الكلام التي يؤديها الناس في حفل الزفاف. فإدعاء هذا من أفعال الكلام (العنصر س) أمام شخصية رسمية تترأس الحفل (العنصر ع) يعد بمثابة عقد قران (العنصر ص). وترديد هذه الكلمات نفسها في سياق آخر؛ عند ممارسة الحب مثلا، لا يتوفر فيه العنصر المؤسس للزواج. إن العنصر ص الآن يسند لأفعال الكلام تلك وظيفة جديدة بحكم هذه المنزلة (تحقيق عقد القران). فالوعود التي يتطعمها الحاضرون على أنفسهم في حفل الزفاف توجد حقيقة جديدة ترتبط بالمؤسسة هي حقيقة الزواج، لأنه في هذا السياق يعد قطع هذه الوعود بمثابة "عقد القران". علاوة على ذلك فمسألة الشخصية الرسمية التي تترأس القران تحدد سياقاً بعينه هو السياق ع، الذي قد نتج بدوره عن وظيفة كانت قد فرضت بالفعل من قبل. إن فكرة الشخصية الرسمية في مجملها هي مسألة خاصة ببلوغ المنزلة المرتبطة بالمؤسسة، التي بمقتضاها كان قد أسند إلى فئة بعينها من الناس أمر القيام بهذه الوظيفة، وذلك بناءً على الصيغة الرمزية س تعد بمثابة ص في السياق أو بشرط ع. وفي هذه الحال فإن الشخصية الرسمية التي تترأس حفل الزفاف (وبدونها لا يتم عقد القران) هي العنصر ع، غير أنها هي نفسها (في الوقت نفسه) إحدى نتائج عنصر ص سابق، وإنما فرض عليه وظيفة بمقتضى بلوغه منزلة جديدة أو بديلة.

لو صح اعتقادنا بالتطابق بين مؤسسة الزواج وعدة مؤسسات أخرى، لكان إيجاد عدد كبير من الوقائع المرتبطة بالمؤسسة بالضرورة ذا تركيب متدرج. لذلك نجد - من

خلال عرضنا الشاهد الخاص بنموذج الزواج أن إصدار نوع بعينه من الجلبة ، يعد بمثابة النطق بجملة إنجليزية، والنطق بجملة إنجليزية بعينها فى ظروف بعينها يعد بمثابة قطع عهد على النفس، وقطع عهد على النفس فى ظروف بعينها يعد بمثابة تعاهد، و التعاهد من نوع بعينه يعد زواجا. ومن هنا نجد أن حفل الزفاف يفضى بنا إلى إيجاد واقعة ترتبط بالمؤسسة هى الزواج، ويتم هذا عن طريق فرض وظيفة على مجموعة من أفعال الكلام. بيد أن الزواج يفرض على طرفيه منزلة جديد ومن ثم وظيفة جديدة ؛ إذ يصير طرفاه الآن زوجا وزوجة، وهذا - شأن الزواج نفسه - بوصفه إحدى الوقائع المرتبطة بالمؤسسة.

أرجو أن تكون هذه الأمثلة قد أوضحت لنا طبيعة النموذج الآخذ فى التشكل. والأسئلة الحاسمة التى تلح علينا فى هذا الموضع هى : ما هى بالتحديد الوظائف التى يتم فرضها بحكم بلوغ منزلة ما ؟ وعلى أى شىء تفرض؟ فى مجال اللغة والنقود نجد الإجابة بسيطة نسبيا، فبالنسبة للغة نجد المراتب اللغوية تفرض على أنماط من الأصوات والعلامات المميزة، وبالرغم من أن وظائف اللغة متعددة، يتصدر الوظائف الأولية الوظائف الخاصة بتمثيل الوجود ووصفه من خلال أنماط أفعال الكلام المتنوعة⁽¹⁾.

أما بالنسبة للنقود ، فعلى هذا النحو تماما تُفرض مراتب على قطع ورقية ومعدنية، نسند إليها أن تقوم بوظيفة وسيط للتبادل، ومستودع للاحتفاظ بالقيمة... إلخ. نلاحظ أن الوضع فى حالة الزواج يعد نسبيا أكثر تعقيدا ؛ فالمنزلة قد فُرضت من قبل على مجموعة من أفعال الكلام تحقق عقد القران، غير أن أفعال الكلام تلك تودى إلى إيجاد واقعة جديدة، هى الزواج. ومرة أخرى نجد أن الزواج نفسه يفرض وظائف ترتبط ببلوغ طرفيه منزلة تجعل منهما زوجا وزوجة، لهما مجموعة من الحقوق وعليهما مجموعة من الواجبات والالتزامات. يعد هذا النموذج الذى نقدمه الآن ؛ نموذج إيجاد واقعة جديدة ترتبط بالمؤسسة يتم عادة من خلال أداء أفعال الكلام؛ حيث يفرض فعل الكلام نفسه وظيفة على الناس وعلى المبانى وعلى السيارات و.... إلخ، يعد من الخصائص التى تميز عددا كبيرا من المؤسسات الاجتماعية. كما نجده ينطبق كذلك على نموذج الملكية، والمواطنة، ورخص القيادة، والكاتدرائيات، وإعلان الحروب، وجلسات البرلمان. فى هذا النموذج ببساطة: نحن نوجد واقعة جديدة ترتبط بالمؤسسة كالزواج مثلا،

الممتلكات ومنزلتها)، كما نلمس في حالة السيارات. على أية حال، من الصعب أن نرى كيف يمكن أن يوجد نظام من الملكية الحقيقية المعقدة، دون وجود وثائق تدل عليه.

وعلى رأس أشكال الامتلاك المادى الخالص للأشياء المادية بما فيها ملكية الأرض نضع الشراء والبيع، والتوريث بوصية. إلخ ونقل الملكية نقلا جزئيا عن طريق الرهان وغيرها. والوسائل المميزة التى نستعين بها على ذلك هى أفعال الكلام، و صكوك نقل الملكية، وفواتير البيع، وأوراق التسجيل، والوصايا وغيرها . وليس من المصادفة أن نطلق عليها " وثائق قانونية". وكلها نماذج لوظائف فُرضت على أفعال الكلام بحكم بلوغها منزلة ما. وفعل الكلام الأسمى بالطبع هو بالفعل حالة من حالات فرض وظيفة بناء على بلوغ منزلة ما . لذلك ففاتورة البيع، على سبيل المثال، تسجل ببساطة (واقعة) "انى قد بعته سيارتى" مثلا. إنها فعل كلام مؤكد، لكن السيارة تعد الآن بمثابة إحدى ممتلكاتك المعلقة على صدور أوراق تسجيل جديدة تعلن عن انتقال ملكيتها لشخص آخر.

وبمجرد امتلاك المجتمع مؤسسة خاصة بشئون الملكية تنشأ معها عادة حقوق جديدة خاصة بالملكية عن طريق أفعال الكلام، تماما كما يحدث عندما أعطى شخصا شيئا، أو عندما تكون هناك أفعال كلام تصاحبها أفعال من أنواع أخرى، كأن أعطى أحدا شيئا فى مقابل المال . افرض أنى أعطى لابنى ساعتى، يمكننى أن أفعل ذلك بعدة طرق: منها مثلا أن أقول "إنها ملك لك" أو "يمكن أن تأخذها لك" أو أن أقول بنغمة أدائية عالية النبرة (لها شكل رسمى يجعلها سارية المفعول بمجرد النطق بها) "بموجب هذا أعطيك ساعتى". هكذا أكون قد فرضت على تلك الأفعال من أفعال الكلام وظيفة أسندتها إليها بمقتضى بلوغها منزلة بموجبها تنتقل إليه الملكية. وتفرض أفعال الكلام تلك بدورها وظيفة على الساعة بمقتضى أنها الآن بمنزلة المملوك لابنى .

لقد ذكرت أن الأبنية المرتبطة بالمؤسسة تمكّن من إزاحة الامتلاك المادى الخالص، سواء فى حالة الأشياء المملوكة، أو فى حالة التقارب الجسدى الخالص عن طريق المصاهرة ، ليحل محله مجموعة من المؤشرات المعروفة، التى يمكن للناس بمقتضاها أن يتزوجوا حتى لو كان الواحد منهم بعيدا عن الآخر، وكذلك أن يمتلكوا الأشياء بالرغم من بعد ممتلكاتهم عنهم. وإنجاز هذا العمل الفكرى الفذ لابد من أن يكون لدينا ما قد أطلقنا عليه المؤشرات الدالة على بلوغ المنزلة، تماما شأن أى وثيقة تشير إلى بلوغ

منزلة خاصة بالقيمة، تجعل بمقدورنا أن نسترد ما يساوى تلك القيمة ذهباً. لهذا فلدينا نظام معترف به (للزواج)، ولدينا كذلك سندات أو وثائق للملكية. ولدينا مؤشرات دالة على بلوغ منزلة ما على غرار قسيمة الزواج مثلاً، وخاتم الزواج، وأسماء عدة لسندات الملكية.. ولو كنت بعيداً جداً عن بيتي وزوجتي فإن البنية المرتبطة بالمؤسسة تمكنني من أظل زوجاً وأظل مالكا. ولو استدعى الأمر، يمكن إثبات ذلك للأخريين باستخدام المؤشرات الدالة على بلوغ المنزلة (ممثلة فى الأوراق الرسمية). وفى مثل تلك الحالات تحل المؤشرات الدالة على بلوغ المنزلة أو القيمة محل الامتلاك المادى المحض، والتقارب الجسدى (بالمصاهرة)، هذه المؤشرات تجعل الوقائع المرتبطة بالمؤسسة جلية واضحة للعيان.

وفى مستوى أشد تعقيداً من مستوى النقود والزواج والملكية، نجد الحكومات تضرب بجذورها فى أعماق سلسلة من الظواهر البيولوجية الأولية، من مثل ميل معظم جماعات الحيوانات الثديية إلى توزيع المراتب على نحو متدرج. وكذلك تميل هذه الجماعات إلى قبول أن يقودها حيوان آخر، وفى بعض الحالات تخضع للقوة الجسدية المحضة التى تمارسها بعض الحيوانات على سواها. ولا أفترض أن تلك القائمة تستغرق كل جوانب القصة الخاصة بأصول الحكومات، غير أنه يبدو لى أن عناصر رئاسة الجماعة البيولوجية أمر أساسى لفهم الفلسفة السياسية، والسمات التى كانت قد تعرضت لها بعض المعالجات التقليدية كالعقد الاجتماعى مثلاً.

إن الأشكال التى تبلورت من بعد أن كانت قد أرسيت دعائمها، من مثل تركيب المواطنة والحقوق والمسئوليات، والمناصب والسلطات والانتخابات، والنيابات الإدارية، ووسائل أخرى لاختيار الحكام وتنحيهم عن السلطة، وغيرها، كل هذا قد انطوى داخل أبنية وهياكل ترتبط بالمؤسسات، عن طريق فرض الجماعة وظائف يستوجبها بلوغ منزلة ما تعلق على العلاقات الأولية.

يوجد سلم متدرج - بالنسبة للأصناف التى اخترناها من بين الوظائف التى تؤدى بموجب بلوغ منزلة ما - ينطلق من الحرية متجها نحو الضرورة، ومن الجرافية نحو العلة المسببة. وعلى قمة الطرف الخاص بالحرية و الجرافية تقع النقود. وكل أنواع المواد يمكن أن تلعب دور النقود بشرط أن يتوفر فيها الحد الأدنى من شروط التحمل، وإمكان التداول، وقابلية النقل، وتعسر التزيف. قد يكون هناك بعض من شروط

أخرى كى تقوم هذه المواد بوظائف النقود. وعلى الطرف الآخر حيث الضرورة والعللة المسببة، نجد النموذج القياسى للمتر، الذى تحتفظ به الحكومة الفرنسية فى سراى بريتي Breuil فى مدينة سيفر Sevres وبطبيعة الحال، نجد أن الأشياء التى تُفرض عليها هذه الوظائف محدودة بدرجة كبيرة، فليس بإمكان أى مادة قديمة، ولا بإمكان أى مقياس للمتر أن يؤدي هذه الوظيفة. ويتوسط بين هذين الطرفين - مستوفيا الشروط الخاصة بالعنصر س - كل من الوعود التى نبذلها عند عقد القران، والاختبارات التى على المرء أن يجتازها لكى يصير فارسا من الفرسان فى العصور الوسطى. ولا يتحقق ارتباط كل منها بالوظائف الجديدة مصادفة أو جزافا مقارنة بقدر المصادفة فى ارتباط الأوراق بوظيفة النقود، ولا هى فى الوقت نفسه من باب الضرورة. يمكن للمرء أن يتخيل بل أن يختار كل الأنواع المقبولة تماما من أشكال الزواج أو من الأشكال التى يصير بها فارسا. وبسبب هذا التراخى الذى يقع بين الشروط التى يحددها العنصر س من جانب والوظيفة التى يحددها العنصر ص من جانب آخر، تختلف الثقافات فى المؤهلات التى تمكنها من أداء الوظائف نفسها أو الوظائف المشابهة. فمثلا فى أغلب الولايات الأمريكية تقتضى منزلة من يتقلد منصب المحامى الحصول على شهادة جامعية فى القانون، واجتياز امتحان الدولة فى الدفوع القانونية، وحلف اليمين. بينما لا يتحتم فى بريطانيا الحصول على شهادة جامعية فى القانون للتسجيل فى العمل بالاستشارات القانونية لفترة من الزمن، أو التردد الدائم على قاعات المحاكم للتدريب واكتساب الخبرة. ولا يتضح على الإطلاق إلى أى مدى يفترض أن تمكن هاتان المجموعتان من الشروط من امتلاكها من أداء الوظيفة نفسها، وظيفه الهيئة القضائية. وعلى الرغم من ذلك يبدو أن المكاتب القانونية المختصة تعتق هذا الرأى.

هذان المكونان الأساسيان لفرض وظيفة بناء على بلوغ منزلة ما، أى كل من العنصر س والعنصر ص، قد أسفرا عن نتائج تهم بحثنا : أولها: أن التعبيرات الخاصة بالوظائف التى يفرض القيام بها بموجب بلوغ منزلة، تفسح المجال لتعريفين: أحدهما يعتمد على المقوم الخاص بالعنصر س، والآخر هو المقوم الخاص بالعنصر ص، أى المقوم الخاص بالوظيفة المسندة. وبناء على ذلك يمكن للعملة أن تتحدد وفقا لأصلها أو مصدرها، كما يمكن أن تتحدد كذلك وفقا لتركيب مادتها. إن أنواعا بعينها من الأوراق المالية تصدرها مصلحة سك العملة (العنصر س) هى بمثابة عملة الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن العملات المتداولة يمكن أن تتحدد فى جزء منها، بل من الممكن

بالفعل أن تعد في مقابل عملة الولايات المتحدة الأمريكية بمناوبة "تعهد قانونى بالوفاء بكل أنواع الديون الشخصية والعامية" (العنصر ص). وإحراز هدف يتحقق باختراق اللاعب حامل الكرة خط مرمى الخصم فى أثناء المباراة (العنصر س) يسجل ضربة مرمى تكافئ إحراز ست نقاط (العنصر ص).

حصر القواعد وتصنيفها

يعتمد فحص مجموعة من الوقائع الأصلية المرتبطة بالمؤسسة، على قدرتنا على أن نجتمع القواعد ونصنفها تصنيفا واضحا صريحا على هيئة سلم متدرج. إن الكثير من الوقائع المرتبطة بالمؤسسة - كمؤسسات الملكية والزواج والنقود - قد جمعت قواعدها وصنفت بالفعل فى قوانين واضحة صريحة. بينما لم يخضع غيرها كالصداقة، واللقاءات، وحفلات الكوكتيل للتصنيف، وإن كان من الممكن القيام بذلك. ولو رأى الناس أن مجموعة من العلاقات التى تربط بينهم تتدرج تحت بند الصداقة واللقاءات وحفلات الكوكتيل، لكان لكل منها منزلة تعتمد على أساس الاعتقاد بأن الصداقة، واللقاءات، وحفلات الكوكتيل فى واقع الأمر لها هذه المنزلة أو هذه القيمة التى تقتضى منها أن تقوم بوظائف بعينها. هذا ما يتضح من توقعات بعينها يشترك فيها أصحابها، ويكون لها من الأسباب ما يبررها. على خلاف مجموعات أخرى متسقة من العلاقات التى تطابقها أو تناظرها، لكنها ليست مما يرى الناس أنه من صنف اللقاءات أو الصداقة أو حفلات الكوكتيل.

تلك النماذج من الوقائع المرتبطة بالمؤسسة يمكن تصنيفها وتبويبها، ذلك لو كان أمر التمييز مثلا بين حفل الكوكتيل وحفل الشاي قد صار فعلا أمراً ذا بال، ومن الأهمية بمكان. ولو أن أمر الحقوق والواجبات الخاصة بالصداقة قد صار فجأة مسألة تتبنى على أسس بالغة الأهمية ومسألة أخلاقية، لكان حتما علينا أن نتخيل تلك المؤسسات غير الرسمية وقد صارت مقننة بوضوح، بالرغم من أن التقنين الصريح أمر له ضربيته؛ إذ يحرمانا لتقائية الشكل غير المقنن من المعاملات ومرونته.

لا بد أن يكون قد اتضح لنا من هذه الأمثلة أن هناك انتقالا تدريجيا - وليس خطأ فاصلا - بين الوقائع الاجتماعية بعامية، وما تفرع عنها من الوقائع المرتبطة بالمؤسسة خاصة. فى مجتمعى يعد الخروج للتريض مع شخص واقعة اجتماعية لا واقعة ترتبط

بالمؤسسة. لأن هذا الوصف لا يضع علامة تتعين بها وظيفة جديدة بناء على بلوغ منزلة، وإنما يحدد الطريقة التي ينتبه بها الوعى إلى الأشياء وبأى طريقة يمثلها ويعبر عنها. ومع ذلك فالتحول نحو المؤسسة يتميز بأنه ينطلق من القصد العقلى الجماعى؛ إذ يلتفت إلى الأشياء ويمثلها، أو يعبر عنها تعبيراً جمعياً، يعتمد فى أساسه على القبول وفهم الظاهرة إلخ، بوصفها ظاهرة تدل على ما هو أعلى، أى على ما فرضته عليها من وظيفة مناظرة لها. والوظيفة فى باطنها متعلقة ببلوغ المنزلة، بمعنى أنه ما كان للظاهرة أن تحظى بهذه المنزلة لو لم تكن لها هذه الوظيفة. لقد ارتبط المعيار دائماً بالقدر الذى يقترن به تمييز شىء ما بما نسندة إليه من وظيفة جديدة، كأشكال الحقوق والواجبات التى لا يمكن أن تتوفر لها إلا إذا حظيت هذه الوظيفة بالقبول الجماعى مثلاً. ووفقاً لهذا المعيار تشير كلمات من مثل "زوج" و"قائد" و"مدرّس" إلى وظائف تؤدى بمقتضى مراتب، غير أن كلمات مثل "سكران" و"شخص مُنكبّ على العلم" و"مثقف" و"مشهور" ليست من هذا المعين. ولنكرر مؤكدين أنه لا يوجد خط يفصل بشكل حاسم بين النوعين.

من النماذج الباهرة فى هذه الدراسة المثل الخاص بحالة الحرب. فالحرب دائماً شكل من أشكال القصد العقلى الجماعى، ومن ثم فهى لا تقع إلا لو اعتقد الناس أنها حرب بمعنى الكلمة. فى الحروب الحقيقية يعد مجرد وقوع الأحداث بمثابة وضع قانونى أو شبه قانونى يقتضى أن يُفرض على المشاركين فيها مسئوليات وواجبات يعينها تجعل من الإحرب واقعة ترتبط بالمؤسسة، وليست مجرد واقعة اجتماعية وحسب. علاوة على ذلك نجد - كما رأينا فى مؤسسة الزواج - أن هناك طرقاً لفرض أوضاع ترتبط بالمؤسسة. ففى حالة الحرب فى كوريا مثلاً كانت الولايات المتحدة الأمريكية حريصة فى ذلك الوقت على ألا يطلق عليها "الحرب الكورية"، ولهذا سميت "النزاع الكورى"، لأنها لم تتوفر فيها المقومات الأساسية للحروب، التى ترى فى إعلان الحرب مقوماً أساسياً لقيامها. وبناء على ذلك كان الخيار بين أمرين: أنه لو أُطلق عليها حرب لكانت حرباً تفتقر للمقومات، لذلك لم يطلق عليها "الحرب"، وإنما كانت تحركات من قبَل قوات الولايات المتحدة الأمريكية، مما ينسب له وظيفة بناء على وضع مختلف تماماً. ولما كانت الظاهرة لا ينطبق عليها العنصر س الخاص بفرض وظيفة بموجب بلوغ منزلة ما، فإن العنصر ص أى "الحرب" لا تنطبق عليها كذلك. وإبان حرب فيتنام أمكن تجنب إطلاق هذا النوع من التسميات المراوغة على الغزو، وكان فى الوقائع الطبيعية المحضة

والقصد العقلى فى التفاته إليها وطريقته فى التعبير عنها ، ما يسمح بإطلاق كلمة "الحرب" ، حتى بالرغم من أن الوضع القانونى بالنسبة لإعلان الحرب لم يكن يختلف كثيرا عما كان عليه الحال بالنسبة لـ"كوريا".

تتأرجح كلمة "الحرب" بين تسمية نمط من الوقائع الاجتماعية المنتشرة على نطاق واسع، ونمط من الوقائع المرتبطة بالمؤسسة. فهل "الحرب" علامة على مجموعة مستقرة من العلاقات، وهل تتضمن عواقب أخرى، يسفر عنها وضع الحرب المعروف الذى نطلق عليه هذه التسمية "الحرب"؟. فالحرب بوصفها واقعة اجتماعية يمكن أن تحدث بغض النظر عن كيفية وقوعها. غير أنها تحدث بوصفها واقعة من الوقائع المرتبطة بالمؤسسة وحسب، تحت إمرة الدستور الأمريكى، وبفعل نوع من أفعال الكلام يدعى "إعلاننا" من الكونجرس. وقد نقيم بعد "حرب فيتنام" و" حرب الخليج" مؤسسة خاصة بأعراف الحرب على غرار " الزواج المدنى".

بعض المسائل المهمة المطروحة للتحليل

نطرح فى هذا الفصل واحدا من أصعب الأسئلة على الإطلاق، يدور حول تركيب البنية المنطقية الضرورية لإيجاد وقائع ترتبط بالمؤسسة. ويتصل بهذا السؤال مجموعة أخرى من الأسئلة على غرار : ما نوع الوقائع التى نستطيع ببساطة أن ننشئها عن طريق الاتفاق الجماعى، حيث تعدس بمثابة ص أى لها وظيفة تؤديها بموجب بلوغها منزلة ما ؟ وما هى الإمكانيات المتاحة لها والحدود التى تتقيد بها الوقائع المرتبطة بالمؤسسة؟ ولأن النظام كله يعمل بدافع القبول الجماعى فسوف ندرك قبل ذلك أن ليس بوسعنا أن نفعل الكثير حياله. إذ تبدو الأمور كلها هشة، كما لو كان النظام كله قد يتهاوى فى أية لحظة . ومع ذلك فبنية المجتمع المرتبطة بالمؤسسة لها هذا الشكل بالتحديد، لذلك نحن بحاجة إلى أن نعرف مدى قدرة هذا الشكل على أن يكون مرنا (تتسع به إمكانياته أو تضيق به حدوده).

ولأننا نحاول وصف البنية المنطقية لمجتمع منظم، فقد يكون من المستحسن أن نثريث قليلا عندما نشرح هذه الفكرة حتى نجعلها أو نجعل جزءا منها على الأقل واضحا. والسؤال الذى يراودنا الآن هو: كيف يتوفر لـ "مجتمع منظم بنية منطقية؟ على

كل حال، ليس المجتمع مجموعة من الفرضيات ولا هو محض نظرية. فلم هذا الحديث عن البنية المنطقية؟ بناء على دراستي، تعد الأشكال التي تمثل العالم عن طريقها ونعبر بها عنه، من أسس إقامة كل من الواقع المرتبط بالمؤسسة والواقع الاجتماعي . فمن العناصر التي تشتمل عليها أشكال التمثيل هذه ما هو عقلي وكذلك منها ما هو لغوي، ومنها كذلك ما يعد مقومات تضع الأسس لإقامة هذا الواقع. ونحن نبذل وسعنا لنعرض أهم عناصر الأبنية المنطقية.

فما هو موطن الخلاف؟ نميل إلى الأخذ بأن تلك الأبنية المرتبطة بالمؤسسة، من مثل الملكية، بل الدولة نفسها، تحافظ على وجودها واستمرارها عن طريق قواتها العسكرية وشرطتها المسلحة، وقد يفرض قبول تلك التشكيلات والخضوع لها بالقوة إذا لزم الأمر. بينما تتمتع القوة العسكرية لعدد من الدول الديموقراطية من بينها الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد ما على قبول الأنظمة والقواعد التي تضع الأسس، لا يعتمد قبول الأنظمة والقوانين والتشريعات على قوة الدولة العسكرية. وقد بدا هذا واضحا في أحداث الشغب التي وقعت في لوس أنجلوس عام ١٩٩٢. فقد شرع الناس في أعمال السلب والنهب، حاملين من المتاجر الأشياء القيمة، بينما كانت شرطة الولاية تصوب بنادقها إليهم أمرة إياهم بالتوقف. وقد تجاهلت جموع المشاغبين الشرطة دون أن يترتب على هذا أية عواقب. وقد سأل أحد الصحفيين: "لماذا تفعلون ذلك؟" فأجاب أحدهم "لأنها مجانية". ولقد شاهد الملايين هذا على شاشات التلفزيون. يعنى هذا أن قوة الشرطة التي تنتمى للحكومة قابلة لأن تستخدم ضد عدد محدود وحسب، وحتى عند حدوث ذلك على فرض أن كل من عداهم إنما يقبل الوظائف التي تقتضيها الأوضاع والمراتب الخاصة بالأنظمة. فبمجرد أن يتجاوز من يخرقون القانون حد الشرذمة القليلة، كما حدث في لوس أنجلوس، تتسحب الشرطة تماما إلى داخل قسم الشرطة، أو يتظاهر فريقها بالقيام (بتمثيلية استعراضية) يتصرف فيها كما لو كان ينفذ القانون، فيقبض على المواطنين المطيعين للقانون. ففى بيركلى فى فترة الشغب والسلب نفسها قبض على مالك أحد المتاجر لأنه تسلم بقصد الدفاع عن متجره. ولقد قبض عليه فى أثناء سرقة متجر مجاور لم ينبر رجال الشرطة ليحولوا دون سرقة. وفى دول ديموقراطية عدة بمجرد أن يبلغ الخارجون على القانون درجة تبلغ حد

التهديد لا يملك رجال الشرطة سوى أن يظهروا وحسب دون مواجهة حشيشية بالفعل (*) .
يهدف نقاشنا هذا إلى توضيح أنه لا يمكننا أن نقول بأن نظام القبول يعززه نظام
من القوة موثوق فيه. ويرجع ذلك وحسب إلى أن نظام القوة فى ذاته هو نظام من
أنظمة القبول (أو الخضوع)؛ فقوات الشرطة والجيش مثلا هى أنظمة لها وظائف
تؤديها بموجب بلوغها منزلة بعينها. غير أن الأهم بالنسبة لما نهدف إليه هنا هو أن
نظام القوة يقتضى بالضرورة وجود أنظمة الوظائف المحكومة بالمراتب الأخرى. ولا
يمكننا أن نفترض أن الدولة ذات النظام الديكتاتورى (كما نطالع فى كتاب Leviathan
للكتاب توماس هوبز، فى العلوم السياسية، فى كيفية مواجهة المجتمع للقوى الجامحة)
سوف تهب لمساعدتنا فى الأوقات العصيبة، بل على العكس من ذلك. مع ملاحظة أن
المجتمعات فى الظروف الطبيعية غالبا ما تلتزم بالمقومات والأسس المنظمة.

من الأمثلة الأخرى التى قد نلمس فيها قدرا أكبر من الاستعراضية انهيار
الإمبراطورية السوفيتية المشهور عام ١٩٨٩. وبإمكان أى شخص قد زار الأقاليم
السوفيتية خلال الفترة السابقة على عام ١٩٨٩ أن يرى أن السبب الذى أبقى على
الوضع كله هو نظام من أنظمة الإرهاب. ثم كف معظم الناس عن الاعتقاد فى أن نظام
الوظائف التى تعتمد على بلوغ منزلة ما من الممكن قبوله من الناحية الأخلاقية، ولم
يعد مقدار الرغبة الاجتماعية فيه كافيا. غير أنه ليس بإمكان أى شخص أن يفعل حياله
شيئا، لأن النظام كله كان قد أبقى عليه وحافظ على استمراره جهاز البوليس السرى،
تدعمه قوة عسكرية تشكلت من قوات الجيش المسلحة. لقد سحقت قوات الجيش
العسكرية بمساعدة البوليس السياسى المحلى جهود الإصلاح بوحشية، كما فعلت مع
تشيكوسلوفاكيا فى أحداث "ربيع براج" عام ١٩٦٨. لقد جُند عُشر سكان
تشيكوسلوفاكيا للتجسس على مواطنيهم لإبلاغ البوليس السياسى عن أى بادرة سخط
أو استياء. كذلك كان نظام المراقبة البوليسية فى ألمانيا الشرقية ذا قبضة حديدية أشد
قسوة، إلى الحد الذى كان فيه الزوج يُكره على التجسس على زوجته، والزوجة على

(*) نشأ اهتمامى بهذا الأمر خلال الفصل الدراسى الأول من دراستى فى أوكسفورد. عندما شهدت
annual Guy Fawkes riots الاحتفال السنوى بعيد العرفان (فى الخاس من نوفمبر، يصاحبه
الصخب والألعاب النارية) فى هذه الفترة كانت قوات المراقبة بكلابها البوليسية قد أُلقت القبض
على أنا المتفرج السلبى، دون أن تواجه من شاركوا فى الصخب بالفعل، أولئك الذين كانوا أشد
خطورة.

زوجها، وعلى تقديم تقارير، كل منهما عن الآخر. ولم يخطر أمر الانهيار المفاجئ للنظام كله، فى غضون سنوات قليلة إبان الثمانينيات، ببال أى خبير محنك فى شئون نظام الحكم السوفيتى، أو أى دبلوماسى أو صحفى أو سائح. لقد انهار الحكم السوفيتى عندما لم يعد نظام الوظائف التى تؤدى بموجب منزلة ما مقبولا. لم يعد خوف التدخل بالقوة معقولا، كما لم تعد قوات البوليس المحلى ولا قوات الجيش العسكرية راغبة فى السعى للحفاظ على النظام. وفى ألمانيا الشرقية رفض الجيش إطلاق النار على المعارضين رغم صدور الأمر له بذلك.

ولا أعتقد فى وجود دافع واحد لاستمرار التسليم بالوقائع المرتبطة بالمؤسسة. قد يميل البعض إلى الاعتقاد فى لزوم وجود بعض الأسس العقلية لهذا التسليم، فالمشاركون يستفيدون من بعض مزايا اللعبة نظريا أو يبلغون درجة عالية من اللامبالاة. غير أن الملمح البارز واللافت من ملامح الوقائع المرتبط بالمؤسسة هو أن من ينتمون إليها يستمرون فى الأخذ بالقواعد واتباعها حتى لو بدا واضحا أنه لم يعد من مصلحتهم أن يلتزموا بها. عندما يكون استمرار المؤسسات فى الغالب بحكم العادة، فليس من الغريب أن تنهار كذلك فجأة، على غير توقع، مثلما يحدث عندما تنهار ثقة الناس بعمليتهم، أو عندما يسحبون الثقة من الحكومة ويكفون عن الاعتراف بها.

قال ماركس - إيماننا منه بأن المصالح الأساسية هى مصالح الطبقات- إن التاريخ كله هو تاريخ الكفاح الطبقي. لكنه من غريب الأمر أن قدرا ضئيلا من التاريخ كان مداره الصراع الطبقي. فى القرن العشرين الذى تميز بزخم وتدمير عظيمين أثبت الولاء القومى أنه أقوى من التضامن الطبقي، والتفاف الطبقات حول فكرة قومية بحماس وتعاطف شديدين استل من الطبقات عداوتها. ولم يعد التضامن الطبقي الدولى يساوى فيما بعد شيئا. ولم يحدث فى أغلب حالات الجيشان المتدمر أن تخلى الناس عن أنظمة القواعد التى تضع المقومات الأساسية، التى كانت تعزز التمايز الطبقي. حتى بالرغم من حدوث كل التغيرات الأخرى المرتبطة بالمؤسسة ؛ حيث انهارت البنية المرتبطة بالمؤسسة التى تعزز الأبنية التطبيقية، يمثل ذلك روسيا فى الحرب العالمية الأولى، والصين بعد الحرب العالمية الثانية ؛ فإسقاطهما لم يكن أحد أهداف أعدائهما من وراء الحرب. ولم يكن من أهداف ألمانيا القيصرية أن تقيم دولة بلشفية Bolshevik فى روسيا (دولة الحكم فيها فى يد الأغلبية)، ولا كان من هدف الماوية Maoism تحقيق ازدهار جماعى

بشرق آسيا العظمى . إنما أسعى إلى أن أوضح عدم وجود مجموعة بسيطة من العلاقات من بين التحريض و المصلحة الشخصية والبنية المرتبطة بالمؤسسة وكذلك التغير المرتبط بها.

قد يكون أروع شكل من أشكال الأوضاع الوظيفية هو ما تمثله حقوق الإنسان. أما الشكل السابق على عصر التتوير فقد انطبق فيه ذلك التصور لحقوق الإنسان - فى حدوده الضيقة- على بعض الأبنية المرتبطة بالمؤسسة من مثل مفهوم حق الملكية، وحق الزواج، وحق كبار السن...إلخ. وبنحو ما حظيت فكرة ضرورة وجود وظيفة للإنسان - يودها بحكم بلوغه منزلة- بالقبول الجماعى، لا لشيء سوى كونه كائنا إنسانيا . وهنا نجد أن العنصر س كان "إنسانا" و العنصر ص كان " له حقوق لا تسلب منه". وليس من قبيل المصادفة أن القبول الجماعى تلك الخطوة قبولا جمعيا قد أعان عليه فكرة السلطة الإلهية: " لقد منحهم خالقهم مجموعة من الحقوق لا تنتزع منهم من بينها حق الحياة وحق الحرية وحق السعى وراء السعادة". وقد شهدت فكرة الحقوق الإنسانية أفعال العقيدة الدينية بل اتخذ هذا صبغة دولية. وقد ظل إعلان هلسنكى لحقوق الإنسان ينادى على الدوام- وبدرجات تنوع تأثيرها - بالتصدى للأنظمة الدكتاتورية. وقد ظهرت مؤخرا حركة للاعتراف بحقوق الحيوان. والمناداة بحقوق الإنسان وحقوق الحيوان، كلاهما يعد فرضا لوظيفة عن طريق القصد العقلى الجماعى.

سيبتين لنا من خلال هذا الفصل أن الوظائف التى تؤدى بمقتضى بلوغ منزلة بعامة هى مسألة من مسائل السلطة. فبنية الوقائع المرتبطة بالمؤسسة هى بنية علاقات ذات نفوذ، بما فى ذلك النفوذ الإيجابى والسلبى، والمقيد والمطلق ، والفردى والجماعى. لشد ما كانت السلطة فى تقاليدنا الفكرية منذ عصر التتوير، فكرة تُوْرَق على الدوام الوعى الليبرالى. ولربما ودت طائفة بعينها من المفكرين لو لم توجد تلك السلطة على الإطلاق (لو كان عليها أن توجد فإنهم يودون لو حظيت القلة المفضلة لديهم والفئة المقهورة منها بقدر أكبر، أما من هم سواهم فليكن نصيبهم منها أقل القليل) . والدرس الذى يجب ألا نغفل عنه من دراسة الوقائع المرتبطة بالمؤسسة هو: أن كل ما نُقدِّره فى الحضارة يقتضى إقامة علاقات ترتبط بقوة ذات نفوذ، والحفاظ عليها عن طريق ما تفرضه الجماعة من وظائف محكومة بمراتب لها منزلتها. و يتخنى هذا بالضرورة مراجعة وتعديلا مستمرين للحفاظ على فعاليتها ومرونتها واتساقها وإبداعيتها ناهيك عن تلك

القيم الموروثة في تقاليدنا كالحرية والعدالة والكرامة. إن علاقات النفوذ والقوة المرتبطة بالمؤسسة موجودة في كل مكان وكل زمان، فهي مسألة جوهرية. إن القوة المرتبطة بالمؤسسة الهائلة الغالبة المستترة تماما - تنفذ في الشقوق والأركان وتتشرّبها مسام حياتنا الاجتماعية وبذلك لا تتهدد القيم الليبرالية بل هي من شروط وجودها ذاته.

بعض أنماط فرض وظائف تؤدي بموجب بلوغ منزلة ما

لكي نبحث أمر البنية المنطقية الخاصة بالواقع المرتبط بالمؤسسة، أود أولاً أن أسأل عن نوع الوقائع الجديدة، والقوى الجديدة، والأبنية التي يرتبط وجودها بالأسباب التي بمقدور الناس أن يوجدوها عن طريق فرض وظائف تؤدي بموجب أوضاع أو مراتب، عندما يكون الاعتقاد في وجود الوظائف المفروضة التي تؤدي بموجب بلوغ منزلة ما السبب الأوحد لوجودها؟ وعندما يخص الأمر أمر الوظائف الفيزيائية فإن القيود الوحيدة تفرضها الإمكانيات الفيزيائية المحضة. إن تاريخ التكنولوجيا هو تاريخ تراكم المعرفة، وتنظيم الرغبات، وكيفية تسخير الإمكانيات التقنية. أما في مجال الوقائع المرتبطة بالمؤسسة، فلا نجد للتطور التكنولوجي القدرة على تغيير الاحتمالات الممكنة؛ إذ ليس بإمكاننا أن نفرض شحنة كهربية بمجرد أن نقرر أن نعد شيئاً ما بمثابة شحنة كهربية، بينما يمكننا أن نفرض الرئاسة كوظيفة تؤدي بناء على بلوغ منزلة، أو نسند الاضطلاع بأمرها إلى من نقرر أن يصير رئيساً للجمهورية، عندما نجد من بين الناس من تنطبق عليه الشروط، فنقرر توليته الرئاسة. إن عدم إمكان إحلال إشارة محل أخرى *intensionality* في الصيغة الرمزية "س تعد بمثابة ص في السياق أو بشرط ع" هي مفتاح *intentionality* القصد العقلي. لأنه لا العنصر س ولا العنصر ص يسمحان بأن نستبدل بما يشير إليه كل منهما تعبيراً يكافئه *coreferring* دون أن نفقد أو نغير من قيمة صدق العبارة كلها. لدينا من الأسباب القوية ما يجعلنا نفترض أن "يعد بمثابة" فعل نطق *locution* يحدد شكلاً بعينه من أشكال القصد العقلي والتفاته إلى ما يمثله أو يعبر عنه من الظواهر. إن إمكان إنشاء وقائع مرتبطة بالمؤسسة عن طريق الاستعانة بهذه الصيغة الرمزية أمر تحد منه الاحتمالات الممكنة لفرض سمات جديدة على أشياء

بدافع من الاتفاق الجماعى الذى ارتضى لها تلك السمات وحسب. والان نسال عن الأشكال التى يتخذها فرض وظائف مرتبطة بالمؤسسة وعن الحدود التى تقيدها.

للهولة الأولى يبدو تنوع الوقائع المرتبطة بالمؤسسة مذهلا بمعنى الكلمة؛ إذ يمكننا أن نبذل وعودا، ونحرز أهدافا، ونمتلك أراضى، ونتولى سلطات الرئاسة، ونؤجل اجتماعات، وندفع فواتيرنا، ونفصل موظفينا، كل هذا عن طريق الوقائع المرتبطة بالمؤسسة. غير أنه من بين هذا التنوع الهائل فى الموضوعات هناك بالفعل قدر ضئيل جدا من الخصائص الشكلية الخاصة بالوقائع المرتبطة بالمؤسسة عامة.

وحيث إن إيجاد وقائع ترتبط بالمؤسسة يتعلق بفرض وظيفة على شىء لم تكن له من قبل بناء على بلوغه منزلة ترتبط بها، لذلك فإن هذا الفرض بعامة هو نوع من أنواع منح بعض من نفوذ أو من سلطة جديدة. إن لم يكتسب العنصر (س) بعضا من السلطة الجديدة فلن يكون هناك الكثير مما يشير إلى فرض تلك الوظيفة بناء على بلوغ المنزلة التى يحددها العنصر ص. يتعلق معظم عمليات إيجاد وقائع مرتبطة بالمؤسسة ذ وليس كلها بالتحديد - بمنح العنصر (س) نوعا من النفوذ أو السلطة، أو القيام بإجراء وظيفى يحظى بالمصادقية، كأن تنفى مثلا، أو أن تضع شروطا على امتلاك السلطة وبسط النفوذ. وفى أبسط الحالات نجد أن العنصر (ص) وصف يطلق على نفوذ أو سلطة، ما كان لـ س أن تحظى بها بذاتها، بفضل من بنيتها فحسب. وفى حالة انطباق العنصر س على شخص، فإن ذلك الشخص يمتلك سلطات لم تكن له أو لها من قبل. أما إذا كان العنصر (س) شيئا فإن من يستعمل ذلك الشىء بإمكانه أن يعمل به أشياء ما كان له أن يعملها بفضل من محض طبيعة العنصر (س) الفيزيائى وحسب. لهذا فالنقود، وجوازات السفر، ورخص القيادة، وعبارات اللغة، تمكّن حاملها أو من يستخدمها من عمل أشياء لم يكن من المتاح له القيام بها من دونها، من مثل شراء الأشياء، والسفر عبر البلدان، وقيادة السيارات بناء على حمل رخصة للقيادة، والقيام بأفعال كلام عن طريق النطق بالعبارات. يقتضى قبول العنصر (ص) فى تلك النماذج شكلا من أشكال امتلاك السلطة وبسط النفوذ، من مثل تخويل السلطة أو التصريح بها. وفى نماذج أخرى كما سوف نرى يرتبط الأمر ببعض من وظيفة التخيير (إما أو) بين هذه الأشكال من أشكال القوة، من مثل النهى أو التقييد بشروط.

لذلك فالسؤال عن عدد أنماط الوقائع المرتبطة بالمؤسسة يمكن أن يُختزل إلى السؤال عن أنواع القوى التى يمكن أن ننشئها، عن طريق القبول الجماعى وحسب،

فالقوة الفيزيائية المحضة لا تتأثر بالقبول الجماعي. ولا يمكننا أن نزيد من وزننا أو من قوتنا العضلية عن طريق الاتفاق الجماعي . غير أن بوسعنا أن نزيد من ثروة الناس، أو أن نجعل لهم القدرة على التحكم فى حياتنا أو فى موتنا عن طريق الاتفاق الجماعي. قد نجيب بأن الشكل العام للإجابة عن هذا السؤال لابد أن يتلخص فى أنه بمقدورنا عن طريق هذه الآلية وحسب أن نوجد كل تلك الأشكال الخاصة بالقوة والنفوذ، التى تتخذ من الاعتراف والقبول الجماعيين شرطا تتوفر به أسس قيامها . لو أن هذا هو الشكل الذى تتخذه بنية تلك الآلية لصار لدينا تلقائيا سمتان قد تثيران ارتباكنا وتوقعاننا فى الحيرة ؛ السمة الأولى: أن تلك الآلية لا تضع على الأمر أية قيود، ومن هنا لا يصير مربكا أن نجد أن الواقع المرتبط بالمؤسسة على قدر هائل من التنوع ؛ يتراوح بين الزوجات وشئون الحرب، أو يتراوح بين حفلات الكوكتيل ومجلس الشيوخ. والسمة الثانية : هى أن الآلية التى وصفناها لا تقتضى أن يُعنى من يسهمون فيها أنفسهم بما يحدث فعلا. فقد يظنون أن رجلا ما هو الملك، لا لشيء إلا لأنه قد مسح بالزيت المقدس، غير أنه يظل له وضع الملك الوظيفى (أى مكانته ومنزلته وصلاحياته ونفوذه وسلطاته وحقوقه وواجباته... إلخ) ما داموا يعترفون بسلطته، أى بغض النظر عن صدق معتقداتهم أو عدم صدقها.

هناك طائفة هامة من التوقعات نستثنىها من دعوانا أن كل الوقائع المرتبطة بالمؤسسة ترتبط بالقوة أو النفوذ، فبعض الوقائع المرتبطة بالمؤسسة تتعلق بمرتبة مجردة لا يقترن بها القيام بوظيفة. ذلك هو الحال عندما تكون المنزلة منزلة شرفية خالصة، فلو فزت بميدالية، أو منحت درجة شرفية، أو انتخبت الطالب المثالى فى فرقتك الدراسية، أو لو صرت ملكة جمال إقليم الأميديا، فليس لك بعامه حقوق أو سلطات تقترن بهذه المنزلة، لأن هذه المنزلة منزلة شرفية للتكريم وحسب . والعكس من هذا أوضاع إلغاء التشريف (أو بعبارة أخرى ما ينتقص من قدر المرء) كأن يكون المرء مثلا موضوعا تحت المراقبة لسوء سلوكه، أو أن يوبخه رئيسه، أو يوجه إليه لوما أو لفت نظر رسميا، أو أن تُجمع أصوات الطلاب فى فرقة دراسية على أن شخصا ما هو أقل الطلاب شعبية. كل هذه الأوضاع هى أشكال يسلب فيها التشريف أو ينتقص من قدر المرء، ولا حاجة بنا للتطبيق على أشكال أخرى من أشكال النفوذ السلبية والإيجابية.

كان سؤالنا عن عدد الأنماط التى يمكن أن تنطبق عليها الصيغة الرمزية " س تعد بمثابة ص فى السياق أو بشرط ع" ؟ علينا أن نجيب عن هذا السؤال لأن الوقائع

المرتبطة بالمؤسسة تتبنى على القصد العقلى الجماعى، ولأن هناك هيودا صارمة على إمكان إقامة وقائع ترتبط بالمؤسسة. دعونا نبدأ ببساطة بحصر بعض السمات الخاصة بأشكال الواقع المرتبط بالمؤسسة.

بمقدورنا أن نفرض الوضع ص على عدة طوائف مختلفة من الظواهر الأونطولوجية، كالظواهر الخاصة بالناس (من مثل رؤساء الجلسات، والزوجات، والرهبان، وأساتذة الجامعة)، والظواهر الخاصة بالأشياء (من مثل العبارات اللغوية، والأوراق المالية من فئة عشرة دولارات، وشهادات الميلاد، ورخص القيادة)، والظواهر الخاصة بالأحداث (من مثل الانتخابات، والأعراس، وحفلات الكوكتيل، والحروب، وإحراز النقاط فى المباريات)، فالأشخاص والأشياء والأحداث كلها تتفاعل داخل منظومة تربط بينها علاقات تجعل منها مجموعة واحدة متماسكة (من مثل المجالس النقابية، والجامعات، والجيش، والكنائس). وعادة ما يُفرض الوضع ص على الأفراد وجماعات الناس بفضل مجموعة من العلاقات القائمة فيما بينهم سلفا، قبل أن توجد المؤسسة . لذلك قد يؤلف مجموعة من الناس دولة أو دويلة مدنية، كما أن رجلا وامرأة قد يصنعان أسرة من زوج وزوجة، غير أن هذه الأبنية لا تتكون ببساطة بفضل اجتماع مجموعة من الناس ذات حجم مناسب ، بل بفضل العلاقات التى تربط الأفراد بعضهم بالبعض الآخر داخل هذه الجماعة .

فما هى السمات التى تتوفر فى الموضوعات والأشخاص والأحداث التى تتعلق بفرض وظائف تؤدي بحكم بلوغ منزلة قد جدت عليهم ؟ أول فرضياتى ترى أن نعد طائفة من الناس، بل من الجماعات طائفة أساسية. أعنى أن فرض وظيفة تؤدي بحكم بلوغ منزلة ما على الأشياء وعلى الأحداث لا يكون ذا جدوى، ولا قيمة له إلا إذا كان متصلا بالناس. ويجب ألا يدهشنا ذلك مادامت هذه سمة من السمات العامة للوظائف المسندة .فلا يهمنى الورقة المالية فئة خمسة دولارات نفسها، بل يهمنى أن من يمتلكها الآن سيكون له من النفوذ ما لم يكن له قبل امتلاكها . وهكذا، لا يهمنى المفك نفسه، بل يهمنى أن من يمتلكه الآن له قدرة لم يكن ليمتلكها بدونها. يثبت هذا سلامة فرضيتى التى تقول بأن القصد العقلى الجماعى حين يفرض وظيفة تؤدي بحكم بلوغ منزلة جديدة - يتطابق تماما مع وضع الذات الإنسانية، فردية كانت أم جماعية، فيما تمتلك فى يدها من نفوذ أو قوة : سلبية كانت أم إيجابية، مقيدة كانت أم مطلقة . ينطبق هذا

مباشرة على فرض منزلة مباشرة على ذات فاعلة على غرار الشاهد الخاص بكون: جون رئيس جمهورية. وينطبق بشكل غير مباشر على فرض منزلة على موضوع ما، كما قد رأينا فى الشاهد الخاص بواقعة أن هذه ورقة مالية من فئة خمسة دولارات.

علينا أن ننتبه إلى سمة شكلية أخرى ، تتصل بالفرق الذى اعتدنا أن يميز بين وجهات النظر الداخلية ووجهات النظر الخارجية التى تنطبق على الوقائع المرتبطة بالمؤسسة. وقد عُنينا فى هذا الكتاب فى المقام الأول بوجهة النظر الداخلية، لأن المؤسسة لا يمكن أن توجد على الإطلاق إلا باعتقاد يصدر عن المشاركين فيها ومن وجهة نظرهم. على سبيل المثال، قد يرى عالم الأنثروبولوجيا - من خارج المؤسسة مثلا - أن مهرجان الشتاء potlatch لتوزيع الهدايا عند الهنود الحمر Kwakiutl يؤدي وظائف قد يكون المشاركون فيها غافلين عنها، غير أن العيد كله هو مهرجان فى المقام الأول، وهو لم يصر مهرجانا إلا بسبب توجه وعى الجماعة وبسبب فرضهم وظائف تؤدي بموجب مراتب أو أوضاع جديدة. وسواء اتخذ هذا الفرض شكلا واعيا أم اتخذ شكلا غير واع، ففرضه الوظائف لا يكون إلا من وجهة نظر الذات بضمير المتكلم (أنا أو نحن).

حتى فى إطار وجهة النظر الداخلية (أى التى لا تُفرض على الذات من آخرين من الخارج بل تختارها الذات بنفسها)، نجد أن هناك بعض الفروق الشكلية التى علينا أن نميزها وننتبه إليها. على النطاق الأصغر (نطاق الفرد أو الأسرة) نجد المرء يرى فى النقود وسيطا للتبادل ومستودعا للحفاظ على القيمة. كما يرى كل من الزوج والزوجة فى الزواج وعدا من الطرفين بالمشاركة مدى الحياة. لكن على النطاق الأكبر (نطاق الجماعة أو المجتمع) يرى المخططون والمنسقون - من وجهة نظر داخلية - أن المؤسسات ذات وظائف تختلف باختلاف الوظائف المسندة إلى الأفراد. فالأسقف يرى أن من وظيفة الزواج أن يؤدي إلى حياة اجتماعية مستقرة، كما أنه مظهر من مظاهر تمجيد الرب. ويرى البنك المركزى فى إصدار النقود سبيلا للتحكم فى الاقتصاد. والجدير بالذكر أن أونطولوجيا عالم الفرد الأصغر- حين نراه بعين داخلية - هى الأسبق. من غير الممكن أن يكون للأسقف أو لوزير الخزانة، أو لعالم الأنثروبولوجيا من رأى أو من وجهة نظر بدون أدنى حد ممكن من أشكال توجه وعى من يشاركون فى كل مجال يتصل بالنقود أو بالزواج (مما يضع الأسس التى تقوم على أساسها أبنية الوقائع

المرتبطة بالمؤسسة). وعلاوة على ذلك فالمشاركون في عالم الفرد الأصغر قد يكون لديهم كل أنواع الوظائف الأخرى التي يريدون من الأشياء المرتبطة بها القيام بها لهم، والتي لا تتعلق بالأونطولوجيا الأساسية. ولهذا فكثير من الناس يريد النقود من أجل القوة أو النفوذ والوجاهة الاجتماعية ؛ تلك الأمور التي تعد بالنسبة لهم الوظيفة الأساسية للنقود. لقد كان الزواج من بين الوسائل التي استخدمتها الأسر الحاكمة الأوربية لتدعيم مكانتها (النمسا السعيدة تدعم مكانتها عن طريق الزواج بينما تعد دول أخرى إلى أن تدعم مكانتها عن طريق الحرب)، (Alii bella gerunt, tu felix Austriua nube) وقد مثل الزواج الحد الأقصى من الوظائف حتى من بين المتواضع منها. والفكرة التي أريد طرحها هي أن هذه الأفعال تكتسب أونطولوجيا أساسية بالنسبة للقصد العقلي الجماعي لدى رجل الشارع العادي .، أى بالنسبة لفرض وظائف تؤدي بناء على مراتب وأوضاع تعتمد على صيغة الرمزية التي طرحناه (س تعد بمثابة ص في السياق أو بشرط ع).

لو وضعنا في اعتبارنا هذه النقاط، ونحن ننظر إلى الوقائع المرتبطة بالمؤسسة، يبدو لي أن الوظائف التي تؤدي بموجب بلوغ مرتبة تدرج تحت نطاق عريض من نوع بعينه من الفئات. وفي محاولة أولى منا للتصنيف ذ وسوف نحاول أن نطور هذا التصنيف فيما بعد- سوف نقسم هذه الطوائف مؤقتا إلى أربع طوائف كبرى أطلق عليها : الوظائف التي تؤدي بموجب بلوغ وضع أو مرتبة ، فمنها ما له وضع رمزي، ومنها ما له وضع أخلاقي، ومنها ما له وضع شرفي، ومنها ما له وضع مرحلي إجرائي.

١ . القوى الرمزية وإيجاد المعنى

إن الغاية من امتلاك قوى رمزية هي أن تعيننا على أن نمثل عالم الواقع ونعبر عنه، في واحد أو أكثر من أشكال المعنى المرتبطة بتأثير ما يستنتج من الكلام على المتلقي وما يسوقه إليه. وفي هذه الأحوال نفرض على الوعي التوجه والالتفات إلى الموجودات التي لم تكن في جوهرها مما يلتفت إليه. ولكي نفعّل هذا علينا أن نوجد لغة ومعنى في كل الأشكال الممكنة. إن فرض التوجه بالوعي نحو نمط بعينه من التراكيب الفيزيائية، يحدد شكلا ومضمونا ذا معنى، أي دلالة. ولهذا فالنموذج الكتابي والصوتي لجملة " إنها تمطر" باللغة الفرنسية مثلا، يجعلها جملة من اللغة الفرنسية، ونفس

النموذج بالألمانية يجعلها جملة من اللغة الألمانية. لقد فرض على الأصوات والعلامات المادية وضع الكلمة والجملة والنحو بعامية. كما فرض على مكونات نحوية مختلفة فى تلك الحالات المضمون الدلالى نفسه. والجملةتان (بالفرنسية وبالألمانية) تعنيان " إنها تمطر". فالترميز أساسى للأشكال الأخرى الخاصة بفرض الوظيفة المرتبطة بالمؤسسة، للأسباب التى سعت إلى شرحها فى الفصل الثالث؛ إذ لا يمكننا أن نفرض حقوقا وواجبات. إلخ بدون وجود كلمات أو رموز.

٢- القوى الأخلاقية: سلطة منح حقوق وفرض واجبات

إن الغاية من امتلاك سلطة العرف هى تنظيم العلاقات بين الناس. فى إطار هذه الطائفة من الأوضاع تمنح حقوقا، ونفرض مسئوليات، والتزامات، وواجبات، ونمنح امتيازات، وتفويضات، ونعاقب بجزاءات، ونمنح سلطات، وتصاريح، وغيرها من ظواهر العرف الأخلاقية. عندما عرضنا من قبل للعنصر ص بعامية ذكرنا أن وضعه يمنح قوة أو يسلبها ، وبناء على هذا يتضح لنا أن هناك فئتين كبيرين تندرج تحتها الوظائف المرتبطة ببلوغ منزلة أو مرتبة ما. فى الفئة الأولى تكتسب الذات الفاعلة نوعا من النفوذ الجديد عن طريق شهادة، أو سلطة، أو بإمكانها تفويض، أو حق، أو تصريح، أو خاصية تمنحها القدرة على فعل شئ لم يكن بإمكانه أو بإمكانها فعله بدونها. والفئة الثانية يفرض فيها على الشخص التزام، أو يكلف بأداء واجب، أو يعاقب، أو يحظر عليه، أو يضطر لسبب ما للتعرض لشئ ما كان ليتعرض له بدون هذا الفرض، أو يمنع من شئ ما كان ليمنع منه لولاه. هاتان بالتقريب هما الفئتان الكبيرتان من السلطة : السالب منها والموجب. ولكى نجعل الأمر أوضح يمكن أن نقول إن كل الأمور الخاصة بالوظائف المبنية على بلوغ منزلة ترتبط بالأخلاق هى أمور ترتبط بسلطة العرف. يعيننا هذا الاصطلاح على أن نميز قوة العرف من قوة المادة الفيزيائية (الخام)، هذا على الرغم من أنهما بالطبع تسيران جنبا إلى جنب، لأن الغاية من منح سلطة العرف عادة هو التصريح باستخدام قوة المادة الفيزيائية الخالصة، وقوة الشرطة ونفوذها من الأمثلة الواضحة على ما نقول.

لو لم نتخذ الموضوعات الاجتماعية من مثل النقود والحكومات والجامعات هدفا أساسيا لتحليلنا، بل الأشخاص الذين بإمكانهم أن يؤثروا ويتفاعلوا مع هذه الموضوعات،

لتحول التصنيف إلى وجهة أخرى، ترى الفئتين الكبيرين إنما تتعاملان هي أمرين : إما إمكان الشخص القيام بأمر ما، وإما إلزامه القيام به (أو عدم القيام به)، أى ما يمكن للشخص أن يفعله، وما يكون عليه أن يفعله بناء على ما أسند إليه من وظيفة تؤدي بحكم بلوغ منزلة بعينها، أى ما يندرج تحت العنصر ص. و لدينا على هذا بعض الأمثلة :

لدى جون ألف دولار فى البنك .

توم مواطن من مواطنى الولايات المتحدة الأمريكية.

كلينتون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

سالى محامية.

سام يمتلك مطعما .

كل جملة تخول حقوقا وتفرض مسئوليات؛ فالجملة الأولى تخول لجون - بما لديه من المال - الحق فى شراء الأشياء أو ابتياع خدمات الناس، كما أنها توجب عليه دفع الضرائب عن الأرباح التى كسبها عن النقود. والجملة الثانية تخول لتوم الحق - شأنه شأن الكثيرين - فى التصويت فى الانتخابات، كما تفرض عليه التزامات شأن غيره من الناس، فتلزمه بحمل رقم خاص بالتأمينات الاجتماعية. والجملة الثالثة تخول لكلينتون حق الاعتراض القانونى، وتحمله مسئولية توجيه خطاب الاتحاد لمجلس الشيوخ، إلخ. لاحظ كذلك أن الوقائع المرتبطة بالمؤسسة التى تفرض المسئوليات على الناس، ليس من العسير عليهم أن يتخلصوا منها أو يلغوها بطرق عدة، من الأمثلة على ذلك :

آن فقدت كل نقودها.

صارت ثروة إيفان من الروبلات عديمة القيمة فى فترة التضخم.

استقال نيكسون من منصبه.

انقضت فترة رئاسة كوليدج.

حصل سام على الطلاق.

مات زوج سالى.

٣. المرتبة الشرفية: التكريم منزلة لذاتها

إن الغاية من التشريف (أو عدم التشريف) هي الحصول على أوضاع تكريم (أو انتقاص) في ذاتها. وليس الهدف منها الحصول على شيء من ورائها. من الأمثلة على ذلك الفوز أو الهزيمة في المباريات، وأشكال الجزاء المرتبطة بالمؤسسة؛ كأن يكرم شخص على ملاء أو يُوبَّخ شخص على ملاء. من الأمثلة على ذلك:

فاز مارك ببطولة الغرب الأقصى للتزلج.

وجه مجلس الشيوخ اللوم لمكارثي.

منحت الكلية الفرنسية بيل ميدالياتها.

بالإضافة إلى هذه الأنماط الثلاثة الخاصة بفئات الوظائف التي تؤدي بحكم بلوغ منزلة بعينها، نرى أننا بحاجة إلى أن نحدد السمات الإجرائية التي تعد من شروط سلطة العرف ومراتب الشرف.

٤- الخطوات الإجرائية في سبيل الحصول على القوة والتكريم

يمكن في إطار المؤسسات أن نفرض خطوات مرحلية إجرائية تؤدي إلى الحصول على حقوق و تفويض في الاضطلاع بمسئوليات، أو تكسب تشريفا أو تجر إلى خزاية. من الأمثلة على ذلك:

صوّت بيل لصالح ريجان.

رشح الديموقراطيون كلينتون للرئاسة.

أيّد القاضى الاعتراض.

في النموذج الأول الخاص بالتصويت لا يؤدي الاقتراع في حد ذاته - على الرغم من أن التصويت حق من حقوق المواطن - إلى الحصول على أية حقوق، أو إلى تفويض المرشح في الاضطلاع بمسئوليات جديدة. إنما يفضى تجمع الأصوات، والحصول على الأغلبية، إلى الحصول على حقوق، والتفويض في الاضطلاع بمسئوليات جديدة. فالحصول على ستة أصوات يشبه الحصول على ست نقاط في مباراة كرة القدم، ولا يشبه الحصول على ستة دولارات. فستة أصوات مثل ست نقاط، كلاهما خطوة من مجموع خطوات على طريق الفوز، وليس بالإمكان فعل شيء آخر بهما. لكن بستة

دولارات يمكن في الحقيقة شراء شيء ما. ونكرر أنه عندما يُعلن المرشح رئيسا أو رئيسة للجمهورية فإنه ينال حقوقا ويفوز في الاضطلاع بمسئوليات بوصفه منتخبا، غير أنه يُفترض أن الغاية من الترشيح أن يكون خطوة على الطريق للرئاسة.

يمكن لهذه السمات الأربع السابقة أن تنطبق على أية واقعة من الوقائع المرتبطة بالمؤسسة. فوضع المرشح الديمقراطي يخول له حقوقا، ويفوضه في الاضطلاع بمسئوليات، وهذا في حد ذاته شرف عظيم، كما أن هذا يعد خطوة مرحلية على طريق رئاسة الجمهورية. والأمر كله لا غنى لوجوده عن الكلمات، وعن أنواع أخرى من الرموز، كما قد شرحت في الفصل الثالث.

أود أن أوضح كيف تنطبق هذه الأفكار على المثل الخاص "بالمباريات"، لأنها من النماذج المفيدة بوجه خاص للدراسة المتصلة بتحليلنا هذا، ذلك أنها ترسم صورة مصغرة لعالم الظواهر الاجتماعية الأكبر. من المشهور أن فيتجنشتين Wittgenstein قد برهن على أن كلمة "مباراة" لا تشير إلى أمر جوهري. ومع ذلك فثمة سمات بعينها تشترك فيها مع ما يندرج تحت صنف المباريات. نشهد هذه السمات في مباريات البيسبول والتنس وكرة القدم... إلخ، وفي كل منها نجد المباراة تتكون من سلسلة من المحاولات لقهر عقبات بعينها أقيمت لتحفزنا للتغلب عليها. وفي الوقت الذي يحاول فيه كل فريق من الفريقين أن يتغلب على هذه العقبات نراه يحاول كذلك أن يعوق الطرف الآخر عن التغلب عليها (*).

وتحدد قواعد اللعبة نوع العقبات وكيفية التغلب عليها، كما تحدد ما لا بد أن يقوم به اللاعبون، وما يلزم عليهم أن يتجنبوه. لذلك فقواعد لعبة البيسبول تسمح لضارب الكرة أن يسدد ضربة (مطوحا) ولكنها لا تقتضى منه أن يطوح بالكرة. ومع ذلك فبعد أن يستنفد ثلاث ضربات عليه أن يترك مربع التصويب للاعب آخر. معظم قواعد اللعبة يرتبط بالحقوق والواجبات (السمة ٢) لكن الهدف النهائي هو الفوز (السمة ٣) والكثير من الخطوات التي تتخلل اللعبة هي خطوات مرحلية إجرائية على طريق الفوز (السمة ٤). فكثير من الحقوق والواجبات مشروطة، ولذلك فلو أن ضارب الكرة أحرز هدفه بتسديد ثلاث كرات مثلا فإن هذا لا يتيح له - حتى هذه اللحظة - صلاحيات

(*) لم أبتكر هذا الرد على فيتجنشتين فيما يخص المباريات، ولا اعرف من فكر فيه أولا، ولا أين سمعته أول مرة، غير أنه قد صار جزءا من التقليد الشفاهي.

أكثر، أو يلقي عليه بأية تبعات. وإنما يتّيد بعضا من حقوقه ويلزمه ببعض الواجبات : فتصويبتان أخريان تخرجانه، وتصويبة واحدة ترده لخط الانطلاق. تتطابق هذه الحقوق المشروطة والمسئوليات مع الأبنية المرتبطة بالمؤسسة. فعلى سبيل المثال، فى الجامعات الأمريكية، بعد سنوات طويلة من الخدمة بالجامعة يكون عضو هيئة التدريس قد صار مؤهلا لأن يثبت فى وظيفته.

سلطة العرف وما لها من بنية منطقية

للمزيد من بسط المسألة -التي طرحنا من أجلها فى عرضنا السابق تصنيفا عاما لا يزال موضع الاختبار - أريد الآن أن أختبر بنية القصد العقلى بالوقائع المرتبطة بالمؤسسة ، كى أحدد بالنص الشكل العام لمضمون الوظيفة التى تؤدى بموجب بلوغ منزلة ص . عندما تنتقل من (س) إلى (ص) فى الصيغة الرمزية " (س) تعد بمثابة ص فى السياق أو بشرط ع". لأن مضمون ص قد فُرض على العنصر س عن طريق الاتفاق الجماعى، فلا بد أن يكون لهذا الاتفاق الجماعى مضمونا ما (كالاعترافات، والمعتقدات... إلخ). نحن نفترض أنه فى طائفة كبيرة من النماذج يقتضى المضمون وجود صيغة من الصيغ المستمدة من سلطة العرف، حيث ترتبط الذات بنمط من الأحداث أو بمسار الأحداث. علاوة على ذلك فبسبب وجود قيود صارمة على أنواع السلطة التى من الممكن إيجادها عن طريق القبول الجماعى، لا بد أن يكون بمقدورنا أن نحصر الأشكال العامة لمضمون العنصر ص داخل عدد محدود للغاية من الصيغ. لأن السلطة دائما تتضمن القدرة على فعل شىء أو منع شخص آخر من فعل شىء، يشبه مضمون عباراتنا التى تصور بها سلطة الوظائف - التى قد فرضت بموجب بلوغ منزلة ما - فى جزء منه الصيغة :

(ث تفعل أ)

حيث يحل محل "ث" ما يعبر عن شخص أو مجموعة من الأشخاص، ويحل محل "أ" اسم لفعل أو حركة أو نشاط، بما فى ذلك الأشكال السلبية منها كالإحجام أو المنع.

لو أخذنا فى التفكير على هذا النحو لوجدنا أن الشكل الأولى للقصد العقلى الجماعى عند فرض هذه البنية على العنصر (س)، فى الصيغة الرمزية " (س) تعد بمثابة (ص) فى السياق أو بشرط (ع) " هو:

نحن نقبل أن (ث لها سلطة «ث تقوم بـ أ»)

وبأسلوب تقليدي نقول إنه بإمكان المرء أن يقوم بعدد من الخطوات العملية مستندا إلى تلك البنية الأساسية، وتلك العمليات تضرب مثلا على عدة فروق مميزة، كنت قد أوضحتها من قبل؛ فلقد ذكرت سابقا، أن هناك فرقا بين سلطة العرف السلبية وسلطة العرف الإيجابية، هو الفرق بين الممكنات و الضرورات. وهناك فرق يميز كذلك بين جعل العرف له سلطة وتحطيم هذه السلطة أو إلغائها والتخلص منها. من الأمثلة على ذلك الفروق التي تميز بين الزواج والطلاق، وبين تعيين شخص ما في وظيفة وإقالته أو إقالته منها. هذا علاوة على وجود فرق آخر يميز بين سلطة العرف في خطواتها المرحلية الإجرائية وسلطته بعد أن تكتمل مراحلها. يتمثل ذلك في الفرق المميز بين الحصول على عدد بعينه من الأصوات عند الاقتراع، والفوز في الانتخابات. فالحصول على الأصوات هو خطوة مرحلية على طريق الفوز، والفوز هو النهاية التي بها تكتمل عملية الانتخاب. يتبقى أمامنا الفرق الذي يميز بين إيجاد وقائع مرتبطة بالمؤسسة بداءة، وما يعقب ذلك من الحفاظ على استمرارها، وسوف أناقش هذا الفرق في الفصل التالي.

لكي نبدأ فحوص شكل تلك الخطوات المرحلية علينا أن نبدأ بفحص الصيغتين الأساسيتين، أعني صيغتي الإمكان والضرورة اللتين تتمثلان في الأمثلة التالية :

نحن نقبل أن (بمقدور ث «أن تفعل ث أ»)

نحن نقبل أن (ث يقتضيها الأمر أن «تفعل ث أ»)

في الحالة الأولى الخاصة بالتمكين من أمر ما نخول - (نحن) بوصفنا جماعة - فردا أو جماعة سلطة ما، أما في الحالة الثانية حالة الإلزام؛ فنحن - بوصفنا جماعة - نقيده سلطة جماعة أو شخص ما.

نجد - بناء على الفرضية التي أتتبعها - أنه لو وضعنا كل تلك العناصر معا فإن صيغة النموذج الكامن داخل سلطة العرف حين يكون لها فاعلية الإمكان، تكون على غرار النموذج " (س)، تلك القطعة من الورق، تعد بمثابة (س)، خمسة دولارات"، هذا النموذج في جزء منه يعنى :

نحن نقبل أن (ث) حاملة س، بمقدورها أن تشتري (ث ب س) «ما يمكن أن تبلغ قيمته» (خمس دولارات) (*).

أما في حالة سلطة العرف السلبية؛ حين تقتضى منا الضرورة (أن نفعل أو لا نفعل)، يمكن أن نضرب لها المثل ب" (س)، تلك القطعة من الورق، تعد بمثابة ص، تذكرة جراج"، وهذا يفضى بنا إلى أن صيغة النموذج الكامن لتوجه وعى الجماعة سوف تعنى في جزء منها :

نحن نقبل أن (ث)، الشخص الذى من أجله أصدرت س، من يلزم عليه أن «ث يدفع غرامة في غضون فترة زمنية محددة».

لقد وصفنا حتى الآن شكل الوقائع المرتبطة بالمؤسسة التى لها طابع الاستمرار. حيث يكون قد صار لدينا مثلا ورقة مالية من فئة خمسة دولارات بالفعل، أو تذكرة جراج. لكن تلك القوى الخاصة بالعرف إما أن تكون هى نفسها قد أنشئت وإما أن تكون قد أزيحت. وأفعال الإنشاء أو الإزاحة هذه قد تكون من ممارسات سلطة العرف. كالزواج والطلاق مثلا، أو قد تأخذ سلطة العرف فى النمو ببساطة شيئا فشيئا، كأن تقبل مجموعة من الناس شخصا ما وتتخذ بالتدريج قائدا لها دون انتخاب رسمى أو دون تعيين. عندما يكون الفعل هو فعل إنشاء سلطة من سلطات العرف أو إزاحتها فإن هذا الفعل نفسه هو ممارسة تامة لسلطة عرفية أخرى قادرة على إيجاد نفوذ أو إزاحته. لنفترض أن جهة ما لها القدرة على إنشاء سلطة عرفية - من مثل قسم موتورات وسائل النقل - تلك الجهة الرسمية تصدر رخصة قيادة لأحد الراغبين ث ممن تقدموا بطلب ذلك. فما هو نوع القصد العقلى الجماعى فى هذه الحال ؟ نحن فعلا بحاجة للتمييز بين وعى تلك الجهة الرسمية ووعى المجتمع المحيط الذى يجعل من النظام كله نظاما فعالا فى المقام الأول. من وجهة نظر المجتمع المحيط فإن الصيغة التى يتخذها جعل المؤسسة ذات سلطة هى :

نحن نقبل أن (الجهة الرسمية المعنية تجعل (ث بمقدورها أن «تقود ث سيارة»).

(* تذكر، ألا يؤرقك ما قد يبدو من السير فى حركة دائرية تعود لنقطة البداية من جديد، حين نستخدم الأفكار المرتبطة بالمؤسسة من مثل (يشترى) أو (قيمة خمسة دولارات)، عندما نضع فى الاعتبار مضمون القصد العقلى، مادامت هذه الأفكار قد فسرت بعدة طرق حاولت أن أشرحها فى الفصل الثانى، وقد فسرناها عن طريق توسيع الدائرة بدلا من استبعادها.

عندما تتحطم سلطنة من سلطات العرف، يبدو لى أن السلب يؤثر على القبول الجماعى لا على مضمون ما يجتمع عليه هذا القبول. لذلك فلو أن أواصر الزواج بين ثا و ثب مثلا قد تقطعت لترتب على ذلك أننا

لم نعد نقبل أن (ثا و ثب زوجان).

قد نميل إلى أن نعتقد أن على المرء أن يكون قادرا على أن يحدد كل سلطات العرف بناء على إضافة كل ما هو مبدئى لكل ما ينفيه. وما أحرزناه من نجاح فى فروع أخرى من المنطق يشجعنا على ذلك، لهذا ففى أنموذج alethic modal logic منطق الضرورة والاحتمالات نجد أنه:

لا يمكن ل ب بالضرورة أن تكون سوى ب

وفى المنطق (الكمى) الحملى quantificational logic نجد أن :

(كل ما هو س يتسم بالخاصية ف بشرط ألا يكون هناك س لا تتسم بالخاصية ف)

وحتى فى بعض أنساق منطق الواجب الأخلاقى نجد أنه :

(يقتضى أمر ب ألا يسمح لها بأن تكون سوى ب)

فلم لا يكون هناك بنية موازية فى المنطق الخاص بالمؤسسة؟ لم لا يكون بمقدور (ث)

أن (ث تؤدي الفعل أ) هذا وحسب، بشرط ألا تكون (ث) ملزمة ب (ألا تقوم ث ب أ)؟

لأول وهلة يبدو أن تلك البنية الموازية لن تجدى، لأن غياب الإلزام بعدم القيام بشيء (أى ترك حرية القيام به أمرا غير مشروط) لا يشكل فى ذاته أمرا تمكننا المؤسسة من أن نقوم به. فى المنطق الأخلاقى الكلاسيكى يتساوى غياب الإلزام بعدم فعل شيء ما ، مع السماح بفعله، غير أنه لا يوجد مثل هذا التساوى فيما يخص سلطة العرف، لأن هناك أشياء كثيرة لا يطلب منا ألا نفعلها (أى إنها غير ممنوعة)، ومع ذلك فالمؤسسة لا تخولنى الحق فى فعلها ولا تعيننى على القيام بذلك. فمثلا لا تعيننى المؤسسة على أن أستيقظ وأتجول حول الغرفة، أو أن أتمخط، أو أن أهرش رأسى على الرغم من أننى غير ملزم بألا أفعل هذا.

ورغم ذلك فلو فكرنا بعمق فى هذه الأمور لأمكننا أن نرى أن التوازى أمر ممكن تماما، والمشكلة تتحصر فى مجال من المجالات؛ إذ لا توجد سلطة العرف إلا حيث نضع الأساس لإيجاد أو لإقامة كيان ما، أو لتتخذ عملية ذات طابع إجرائى مرحلى خطوات تمامها. علينا أن نفكر فى الأمرين : فيما تمكنا منه المؤسسة، وفيما تقتضى منا أن نفعله، داخل إطار عملية الإنشاء التى تمارسها سلطة الجماعة. إن السبيل إلى فهم ركنى الشرط اللذين قد ذكرناهما آنفا، هو أن نفهم كل جملة (من جمل الشرط) بوصفها تقع فى إطار عملية إنشاء سلطة، وبذلك نكون قد فهمنا مذهب التوازى القائم على قانون التبادل فيما بين المنطق المشروط والمنطق الأخلاقى من جانب، والمنطق الكمى من جانب آخر، هذا التوازى الذى يعمل تماما لصالح المؤسسة. لذلك نجد أن

(ث) تتمكن من أن (تفعل أ) وحسب بشرط ألا يقتضى الأمر أن (ت لا تفعل أ).

هذه الصيغة الرمزية تعنى فى الحقيقة أنه عن طريق القبول الجماعى (تتمكن ت من «ت تقوم ب أ» إذا لم يكن القبول الجماعى يقتضى أن (ت لا تفعل أ).

وسوف تزيد الأمثلة الفكرة وضوحا: عندما نضرب مثلاً سلطة رفض الموافقة على تشريع أو قانون يصدره مجلس الشيوخ من بين سلطات رئيس الجمهورية، هنا نجعل الرئيس غير ملزم بالآلا يعترض على مثل هذا التشريع. وبالمثل عندما أستصدر رخصة قيادة تخولنى حق القيادة يعنى هذا أننى قد اكتسبت منزلة تجعلنى غير ملزم بالآلا أقود.

هناك غاية بعيدة تنطوى عليها طبيعة سلطة العرف: فهى توجد . وحسب . عندما يكون ثمة فعل تأسيس. لذلك فلا يتساوى مجرد غياب سلطة العرف التى تتميز السالبة، مع حضور بعض أنواع سلطات العرف الأخرى، لكن مازال بإمكاننا أن نجد نموذجى سلطة المؤسسة على أساس من سلطة + سلب (سلطة مانعة)، مما يبين أن كليهما قد فهم بوصفه يقيم سلطة على غرار الصيغة (التى قد طرحناها بداءة). هذان النموذجان لسلطة العرف نخول فيهما الحق لشخص أو لجهة بالفعل، و كلاهما يمكن أن نحدده فى إطار علاقته بالسلب (أى كل واحد منهما + سلب).

ونضيف إلى ما سبق أنه بمقدورنا أن نحدد التخلص من سلطة ما وفقا لإلغاء سلطة عرفية كانت موجودة من قبل، كأن يفصل موظف من عمله مثلا، أو كأن تقتضى المحكمة بالتطليق، وفى كلتا الحالتين تزول سلطة العرف عندما يكف الناس عن قبولها. وبهذا

تكون عبارة " أنت مفصول " مساوية للتخلص من سلطة العرف.

نحن نحول بينك وسلطة (أنك موظف)

وهذا يتساوى مع أننا

لم نعد نقبل أن (ث لها حقوق وعليها التزامات أن «ث تقوم بدور موظف»).

إن الدليل على أن الشكل المنطقي للتخلص من سلطة عرفية ما هو سلبها القبول الجماعي وليس نفي مضمون القبول، هو أن التخلص من سلطة العرف لا تقتضى منا الحفاظ على استمرارية الوضع الوظيفى على النحو الذى تقتضيه منا إقامة سلطة من سلطات العرف. لهذا فالزواج مثلا يقتضى منا الحفاظ على استمرارية هذا الوضع على خلاف الطلاق.

والآن فى ضوء هذه المناقشة التى عرضنا فيها الشكل المنطقي لبنية واقع المؤسسة، حرى بنا أن نتساءل عما قد بلغناه فى التصنيف التمهيدى للوقائع المرتبطة بالمؤسسة إلى فئات أو طوائف : منها وقائع رمزية، ومنها وقائع عرفية أخلاقية، ومنها وقائع شرفية للتكريم وحسب، ومنها وقائع إجرائية تمثل خطوات مرحلية. أظن أنه قد تبين أن التصنيف لا يبدو فعالا بالقدر الكافى. لأن كل شىء تقريبا يستحيل إلى وقائع أخلاقية عرفية. لو تأملنا النماذج الإجرائية فى كل الأمثلة التى طرحناها لوجدنا أن تلك النماذج كانت تمثل خطوات مترتبة فى سبيل بلوغ منزلة أخلاقية أو منزلة شرفية تقتضى بحكمهما أن تؤدى بعض الوظائف. ولهذا يعد وضع علامة x مثلا فى ورقة اقتراع تصويتا لصالح مرشح، كما يعد الحصول على أغلبية الأصوات فوزا فى الانتخابات. والتطويح تجاه الكرة مع عدم إصابتها يعد ضربة، واستنفاد ثلاث ضربات يعد خروجا. وفى هذه الحالات نجد أن الوظائف الإجرائية المرحلية التى تؤدى بموجب بلوغ منزلة هى وظائف عرفية أخلاقية مشروطة. وعندما يتحقق العنصر الشرطى السالف تكون النتيجة خطوة لأعلى فى تراتب واقع المؤسسة. لهذا تعد إصابة الكرة بضربة مثلا ذات منزلة أخلاقية عرفية مشروطة. ولها سلطة أن تخرجك لو استنفدت ضربتين أخريين. لكن عندما تحقق ضربتين أخريين بالفعل وتخرج فإن هذا بدوره يبلغ بك منزلة أخلاقية عرفية جديدة، على أساسها ترتقى سلم تدرج الوقائع المرتبطة بالمؤسسة. لكن لو أختزلت الوظائف المرحلية الإجرائية التى تؤدى بموجب بلوغ المنزلة إلى وظائف أخلاقية عرفية مشروطة وأخرى شرفية، وأمكن تفسيرها وفقا لتراتبها

على أساس موقعها على سلم التدرج في وظائف المراتب، لما تبقى لدينا موضع لفئة مستقلة خاصة بالوظائف الإجرائية.

والآن ماذا عن الحالات الشرفية؟ من الأفضل أن نتناولها بوصفها تضييق من دائرة النماذج الأخلاقية . فالمنزلة التي تنال التقدير في ذاتها لا للسلطة التي تقترن بها هي من النماذج التي تحُد من نفوذ الوظائف التي تؤدي بموجب بلوغ منزلة ما . فالحالات الشرفية هي- بمعنى ما حالات يتراجع فيها النموذج الأخلاقي، لأن الحقوق والالتزامات التي تقترن تماما بهذه الوظائف قد تقلصت إلى الحد الذي صارت فيه المكانة تُقدر أو لا تقدر لذاتها. والسؤال الآن هل الحالات الشرفية هي حالات فعلا أخلاقية؟ وهل الصفر فعلا رقم؟ وهل الفئة الفارغة هي بالفعل فئة؟ ولا يُطرح السؤال بحثا عن حقيقة واقعة، بل يطرح كي نتخذ قرارا. وأقترح أن يكون أفضل قرار نتخذه هو ألا نتناول الوضع الشرفي بوصفه فئة منفصلة.

وفئة الوقائع الرمزية هي كذلك حالة خاصة مما تنطوي عليه الحالات الأخلاقية، لأن اقتران الجمل بمعنى عرُفي يجعل للمتحدث سلطة القيام بفعل كلام عن طريق هذه الجمل. لذلك لا نجد في النهاية لدينا أربع فئات منفصلة. لكن لو استحال كل شيء إلى وظيفة تؤدي بموجب بلوغ منزلة أخلاقية، لما عاد مصطلح أخلاقي ملائما، لأنه كان قد وضع للتعبير عن تعارض، وقد تلاشى الآن. والنتيجة أنه، ليس بمقدورنا من وجهة نظر البنية المنطقية أن نحتفظ بطائفة الوقائع الرمزية، والأخلاقية والعرفية، والوقائع الإجرائية المرحلية؛ إذ نجد لدينا ببساطة أمرين : إنشاء سلطات العرف وتحطيمها . بعض هذه السلطات رمزي وبعضها شرفي تماما، وبعضها سالب، وبعضها شرفي. وعلاوة على ذلك، فبعضها جمعي وبعضها فردي، وبعضها مفروض في أساسه على ظواهر الوقائع الصريحة والحقائق العارية، والبعض الآخر قد فرض على أشياء تتمتع بالفعل بسلطة العرف. في النهاية نجد أمامنا فئتين كبيرين : الفئة اللغوية التي تتشكل على نحو ضيق وفقا لوجود جمل بالفعل وأفعال كلام، وفئة غير لغوية، تشتمل على النقود والممتلكات، والزواج، وما سوى ذلك مما ينطوي عليه واقع المؤسسة .

الخلاصة

تعزز مناقشتنا البنية المنطقية الخاصة بواقع المؤسسة الفرضية التالية، لا أعرف إن كانت هذه الفرضية صحيحة، ولم أعمد بالتأكيد إلى طرح هذا السؤال، لكنه جدير بأن يكون موضع بحث : إذ يفسر ما كنا قد طرحناه قدمنا من معطيات حتى الآن :

فهناك بالتحديد إجراء منطقي أولى واحد، يوفر لواقع المؤسسة المنومات التي يبنى على أساسها ويقوم عليها. يمكن صياغة هذا الإجراء على النحو التالي :

نحن كجماعة نقبل وندرك ونعترف بـ. وما على غرار ذلك من أفعال يمكن أن تختزل إلى الصيغة الرمزية.

(ث لها سلطة أن «ث تفعل أ»)

دعونا ندع هذه الصيغة الرمزية " البنية الأساسية ". ومن الحالات الأخرى الخاصة بالوظائف المترتبة على بلوغ منزلة ما، الحالات التي تتأسس فيها إجراءات التخيير (إما/أو) Boolean على صيغة البنية الأساسية الرمزية، والحالات التي تنشأ فيها تلك الأبنية بوصفها جزءا من نظام الأبنية المترتبة iterated والحالات التي تكون فيها السلطة المسندة سلطة شرفية خالصة. لذلك فالإزامى بأن أدفع ضرائبي يتحدد وفقا لسلب (حرمان من سلطة أو كبح أو منع أو تقييد) يقع على صيغة البنية الأساسية ؛يمكن أن تعبر عنه الصيغة الرمزية :

نحن نقبل (أن) (ث يلزم عليها أن «ث تدفع الضرائب) هذا وحسب بشرط أن نقبل (ن) «ث لا تملك سلطة أن(ث لاتدفع الضرائب»).

وحق ضارب الكرة في لعبة البيسبول في ضرب الكرة لمرة واحدة، مسألة شرطية، مسألة تراتب يخضع له شكل البنية الأساسية.

فنحن نقبل (أن) (ث لها الحق في ضربة واحدة) هذا وحسب بشرط أن نقبل أنه

«لو أن ث ضرب ضربتين أخريين فسوف يخرج (من المربع ويحل آخرون محله)).

واستيفاء الشروط السابقة في هذه النماذج يرفع البنية بنحو آلى إلى المستوى المتراتب الأعلى من هذه الوظائف، بناء على المستوى الأعلى من المنزلة التي قد بلغها التراتيب، حيث تتجلى سلطة العرف بوضوح.

نحن نقبل أن «ث يخرج (من المربع) هذا وحسب بشرط أن نقبل أن «ث ملزمة بـ» أن «ث تترك اللاعب».

يختزل الطرف الأيمن إلى البنية الأساسية + نفي

في الصيغة الرمزية

نحن نقبل (أن) (ث لا تمتلك سلطة «أن ث لا تترك الملعب»).

بالطبع قد بالغت فى التبسيط لكى أجعل البنية المنطقية الكامنة واضحة، وهناك ملامح أخرى كثيرة ترتبط بالخروج من لعبة البيسبول غير مجرد ضرورة ترك الملعب. فمثلا ثلاث ضربات طائشة ويخرج هذا الجانب كله (الفريق من مربع التصويب، ليحل الفريق الآخر محله). لكن الفكرة التى أحاول أن أوضحها أنه فى النهاية كل هذه السمات هى تكرارات - بناء على سلطة العرف - وتنويعات على شكل البنية الأساسية. أعتقد أن البحث الذى أدرناه حول السمات المنطقية لمضمون ومعنى القصد العقلى نحو الوضع الوظيفى ص فى الصيغة الرمزية "س تعد بمثابة ص"، قد بدأ يكشف عن أن التعقيد الهائل فى كيان الواقع المرتبط بالمؤسسة يقف من ورائه بنية هيكلية بسيطة. ولا يدهشنا ذلك بعد طرح المسألة الأولية التى كان علينا أن نتناولها ؛ فليس لدينا سوى القدرة على فرض منزلة، ويحكم المنزلة تؤدى الوظيفة التى يعززها الاتفاق والقبول الجماعيان. غير أنى لا أود أن أعطى انطبعا بأنى أعتقد أنى قد سبرت غور هذه الأمور، وحتى لو كنت قد أصبت، فهذه المناقشة حتى الآن هى مجرد بداية.

هوامش الفصل الرابع

(١) لمزيد من النقاش التفصيلي انظر:

John R. Searle, *Speech Acts: An Essay in the Philosophy of Language* (Cambridge: Cambridge University Press, 1969),

John R. Searle, *Expression and Meaning: Study in the Theory of Speech Acts* (Cambridge: Cambridge University Press, 1979).

الفصل الخامس

النظرية العامة للوقائع المرتبطة بالمؤسسة

ثانياً: إيجاد الوقائع المرتبطة بالمؤسسة، وتدرجها،

والحفاظ على استمرارها

فى الفصل الرابع استكشفنا أبعاد شكل البنية المنطقية الخاصة بالوقائع المرتبطة بالمؤسسة. ولقد توفر بين أيدينا عن طريق هذا التناول مادة كافية تتيح لنا أن نرسى دعائم نظرية عامة لإيجاد الوقائع المرتبطة بالمؤسسة : تعريفها، والحفاظ على استمرارها. عندما أعرض تلك النظرية العامة، سوف أخص بعضاً من مادة الفصول السابقة، لكى أستفيض فى شرحها. فى هذه المعالجة نحتاج إلى أن نميز بين عناصر أربعة : المؤسسة، ودورها فى إيجاد الوقائع، واستمرار وجود هذه الوقائع، وما تدل عليه.

أولاً : هناك المؤسسة

وهى التى تتيح الفرصة لإيجاد وقائع ترتبط بها، تخرج من عباءة الوقائع الاجتماعية، والوقائع الصريحة أو الحقائق العارية. تتألف مثل هذه الوقائع المرتبطة بالمؤسسة من قواعد تضع الأسس والمقومآت على شكل (ممارسات وإجراءات) تحتذى الصيغة الرمزية.

"(س) تعد بمثابة (ص) فى السياق". ولا شئ فى هذه الصيغة عجيب أو سحرى، ولا أريد أن نصير مولعين بها ولعا مرضيا. ما أرمى إليه هو أن أبين أن القصد العقلى الجماعى يفرض منزلة بعينها على ظاهرة ما، ومع هذا الوضع تأتى الوظيفة، وأجدنى بحاجة إلى صيغة رمزية تمثل بنية فرض تلك المنزلة، فالعنصر (ص) يفرض منزلة جديدة على الظاهرة التى يشير إليها العنصر س، ومع تلك المنزلة الجديدة تأتى وظيفة لا يمكن القيام بها بفضل السمات الفيزيائية الجوهرية التى يرمز إليها بالعنصر (س) فحسب. لأنه بدون المنزلة لا يتأتى القيام بالوظيفة، والمنزلة بحاجة لاتجاه وعى

الجماعة بالضرورة، ولاستمرار قبول تلك المنزلة وما ينادرهما من وظيفة، والاسم الذى يطلق على الوظيفة مستمد من المنزلة؛ لذلك فمنزلة "النقود" مثلا تنطوى بالفعل على وظيفتها بوصفها وسيطا للتبادل من بين عدة وظائف أخرى . أحيانا ما تكون الوظيفة التى نعيها تتحدد بعامة وحسب، أو يتضمنها التعبير عن المنزلة، وأحيانا أخرى تنطوى المنزلة على نطاق كامل من الوظائف، لا على وظيفة واحدة بعينها . لذلك نجد أن منزلة شخص ما يعد زوجا أو مواطنا مثلا قد اختصت كل واحد منهما بنطاق كامل من الوظائف. والمجتمعات المختلفة قد تختلف اختلافا جوهريا فيما يخوله كون الرجل زوجا أو مواطنا له من الحقوق وعليه ما يُلزم به من واجبات. ومع ذلك، وحتى فى هذه الحالات ثمة إلماح ضمنى يتعلق بالوظيفة يحمله وصف موضوع يحظى بمنزلة ترتبط بالمؤسسة. يوضح هذا مثلا أن تكون بعض عناصر التقدير ملائمة لمنزلة دون سواها، فإن يكون الشخص زوجا أو مواطنا يعنى أن الصفات التى توصف بها هذه المنزلة من المحتمل أن تتوفر فى هذا الشخص الذى يتأهب للقيام بهذه الوظيفة فيكون زوجا أو مواطنا صالحا أو غير صالح.

قد يكون من المفيد أن نلفت النظر إلى أننا حين نستخدم فكرة الوظيفة لا نرمى بالتأكيد إلى أن نصادق على نوع بعينه من أنواع "التحليلات الوظيفية" أو "التفسيرات الوظيفية" فى البحث الاجتماعى. إن الوظائف التى نناقشها تتصل فيما بينها بمنزلة تناظرها، ومن ثم فإن التعبير عن منزلة بعامة ينطوى بطريقة ساذجة على الوظيفة التى تناظره. فحين نقول إن شيئا ما نقود ينطوى هذا فى أساسه على أنها تقوم بدور وسيط للتبادل، أى النقود - من بين أشياء أخرى بإمكانها القيام بها .

نحن بحاجة إلى أن نميز ثلاثة عناصر داخل إطار المؤسسة : مبدئيا إيجاد الوقائع المرتبطة بالمؤسسة ، ثم استمرار وجودها، والتعبير عنها تعبيرا رسميا (يتخذ فى العادة شكل تعبير لغوى) تمثله مؤشرات تدل على المنزلة .

من الأحداث التى ينطبق عليها إيجاد وقائع مرتبطة بالمؤسسة لها طابع الاستمرار (الأوكازيونات) مواسم تخفيض أسعار المبيعات، والانتخابات، وحفلات الزفاف، ولحظات إعلان الحرب، وجلسات البرلمان الافتتاحية، وكذلك التصديق على القوانين وإجازة التشريعات. يرتبط هذا غالبا - وليس دائما - بإعلان واضح وصريح من مثل "أعلن افتتاح جلسة البرلمان" أو " هكذا نعلن الحرب" و" أشهر زواجكما" تصف استمرار هذه الوقائع المرتبطة بالمؤسسة عبارات من مثل " هذه زوجتى" و" البرلمان منعقد"

و"هناك حرب مشتعلة" و"أمتلك ذلك الشيء" و"أنا خريج جامعة أوكسفورد". ومن أشكال التعبير اللغوي التي تمثل الوقائع المرتبطة بالمؤسسة كذلك قسيمة الزواج، وسندات الملكية، وشهادات الحصول على الدرجات العلمية الجامعية، والزي الرسمي، والميداليات، ورخص القيادة .

علينا أن نتوقف عند كل عنصر من العناصر الثلاثة كل على حدة، الواحد تلو الآخر.

ثانياً: إيجاد الوقائع المرتبطة بالمؤسسة

أبسط الحالات الخاصة بإيجاد وقائع ترتبط بالمؤسسة هي الحالات التي تكون فيها الأبنية المرتبطة بالمؤسسة قد ضمنت بالفعل أن أفعالاً من مستوى أدنى بعينه تكون بمثابة ظواهر ترتبط بالمؤسسة من مستوى أعلى . ومن أوضح الأمثلة على ذلك المباريات وأفعال الكلام. إن تحريك قطعة خشب بعينها يكون بمثابة تحريك الفارس إلى البيدق الخامس في إحدى مباريات الشطرنج . وفي سياق بعينه قد يعد كذلك بمثابة أن تضع الملك الخاص بك (الشاه) في موضع يهدد بإسقاطه. وفي الظروف الملائمة يكون القول بوعى قاصد " أعدك أن آتى لرؤيتك" بمثابة وعد بالحضور لرؤيتك. واختراق خط مرمى الفريق الخصم حاملاً الكرة في أثناء المباراة يعد إحرازاً لضربة مرمى بست نقاط. وهكذا بالنسبة لعدد كبير من الحالات. أما الحالات المعقدة فتقتضى وجود نمط بعينه من الوقائع المرتبطة بالمؤسسة عن طريق القيام بأفعال يعد القيام بها نفسه نوعاً من الوقائع المرتبطة بالمؤسسة . لذلك فممنح حقوق جديدة للملكية مثلاً يقتضى بالضرورة وجود فعل بيع وشراء أو فعل منح . في كل هذه النماذج تفرض وظائف يرتبط القيام بها بمنزلة جديدة على ظواهر كان لها بالفعل وظائف مفروضة عليها من قبل . من الأمثلة الخاصة على هذا النمط من إيجاد الوقائع المرتبطة بالمؤسسة نمط استخدام عبارات أدائية صريحة يسرى مفعولها بمجرد النطق بها performatives . في مثل تلك الحالات يفرض على فعل من أفعال الكلام وظيفة تؤدي بموجب منزلة جديدة وظيفته فرض وظيفة بمقتضى منزلة جديدة. لذلك عندما يقول رئيس البرلمان " أعلن افتتاح الجلسة" فإنه يفرض وظيفة بمقتضى منزلة على فعل من أفعال الكلام، وظيفته افتتاح جلسة البرلمان. ونتيجة لذلك نجد بالفعل هذا الحشد من الناس قد فرض عليه الآن وظيفة ترتبط بمنزلة، منزلة وجوده في جلسة برلمانية، ومن هنا يكون له سلطة التصديق على القوانين.

من حيث المبدأ لا يبدو أن هناك حداً أعلى لهذا النمط، من تكرار تراتب iteration فرض وظائف بمقتضى منزلة على وظيفة تؤدي بموجب منزلة سابقة كانت قد فرضت عليها من قبل. لذلك يعد تعبير الناخبين في أحد الانتخابات عن اختيارهم من يفضلون من المرشحين تصويتاً. إن سلسلة من أفعال الكلام كهذه عندما تعتمد السلطات تعد بمثابة انتخاب. والحصول على عدد كافٍ من الأصوات يعد بمثابة فوز. والفوز وحلف اليمين يقلدان شخصاً ما منصب عمدة المدينة.

من المبادئ العامة: أنه بقدر ما تكون المنزلة المرتبطة بالمؤسسة الجديدة على أعلى قدر من الأهمية نكون أشد ميلاً إلى أن يتخذ إعلانها شكل فعل من أفعال كلام صريحة تؤدي وفقاً لقواعد صارمة. وأفعال الكلام من هذا النوع هي نفسها وقائع مرتبطة بالمؤسسة. لذلك فالحرب تدور رحاها لأنها أعلنت، ونحن نصير زوجاً وزوجة لأننا قد تزوجنا وكلينتون رئيس الجمهورية لأنه انتخب وحلف اليمين وتقلد منصبه.

بعض الوقائع المرتبطة بالمؤسسة التي يستلزم تحققها وجود أفعال الكلام قد توجد دون أي فعل من أفعال الكلام، وذلك ببساطة لوجود واقعة اجتماعية قد حافظت على بقائها على مدى فترة من الزمن.

لذلك فلو أن هناك قوانين يتم عن طريقها "الزواج المدني" فقد يوجد زواج بدون حفل زفاف، وحقوق الملكية كذلك قد تنتقل بالامتلاك المقابل بدون أي بيع أو إهداء (أي عن طريق اقتران طرف بطرف آخر).

ثالثاً: استمرار وجود الوقائع المرتبطة بالمؤسسة

إن سر (فهم) استمرار وجود الوقائع المرتبطة بالمؤسسة يكمن ببساطة في أن الأفراد المرتبطين مباشرة بالجماعة، وعدداً كافياً من أعضاء المجتمع المعنيين لا بد من أن يستمروا في قبول وجود تلك الوقائع والاعتراف بها. لأن وجود منزلة ما تنبئ على أساس من قبول الجماعة لها، ولأن القيام بالوظيفة يحتاج بالضرورة إلى المنزلة. ومن الأمور الأساسية للقيام بالوظيفة أن يستمر قبول المنزلة، لأنه في اللحظة التي يرفض فيها كل أعضاء المجتمع أو معظم أفرادها الاعتراف بحقوق الملكية مثلاً كما يحدث عند قيام ثورة أو حركة جيشان متدمر يتوقف سريان حقوق الملكية في ذلك المجتمع وتسقط.

يعد التراجع المطرد فى قبول نطاق كبير من أبنية المؤسسة حول العالم من السمات الرائعة والمروعة التى تتسم بها هذه الفترة التى أكتب فيها كتابى هذا. إن انهيار الهوية القومية لصالح العرقية القبلىة يحدث فى بقاع متنوعة من العالم مثل البوسنة، وكندا، وتشيكوسلوفاكيا السابقة، وتركيا، وفى غير قليل من الجماعات الأمريكية. وفى عدة دول إفريقية ليس بإمكاننا أن نحدد أين ينتهى الجيش وتبدأ الجماعات المسلحة، أو من هو " القائد العسكرى " ومن هو " القائد الأعلى للقوات المسلحة ". عدم الاستقرار فى روسيا قد بلغ مبلغه لدرجة أن أى شىء قد يقوله المرء بثقة الآن - عن العلاقات بين الجمهوريات، وعن القوى العسكرية، وعن البوليس السرى، وعن الجريمة المنظمة على سبيل المثال - سيكون على الأرجح قد مضى زمنه عند قراءة هذا الكتاب. تغرينا كل هذه الأمثلة بأن نعتقد أنها كلها تعتمد فى النهاية على من له أكبر قدر ممكن من القوة العسكرية، تلك الحقيقة العارية سوف يكون لها الغلبة على الوقائع المرتبطة بالمؤسسة. غير أن هذا فى الحقيقة ليس صحيحا. فالأسلحة عديمة الجدوى إلا بالنسبة لمن تأهلوا لاستخدامها بمساعدة آخرين وداخل تشكيلات - مهما كانت غير رسمية - فى إطار حدود تعترف بها السلطة والقيادة، وهذا كله يقتضى توجه وعى الجماعة ووقائع ترتبط بالمؤسسة .

من أكبر أوهام هذه الفترة أن " القوة صارت أكبر من فوهة السلاح التى فجرتها " تلك القوة فى الحقيقة تتفاقم حتى تفوق طاقة المنظمات التى نشأت فى كنفها، أى المجموعات المتسقة والمطرده من الوظائف المرتبطة بالمراتب والأوضاع. وفى مثل هذه المنظمات يكون حامل السلاح سيئ الحظ على الأرجح من أضعف الأشخاص وأكثرهم عرضة للخطر. إن القوة الحقيقية تكون فى يد الشخص الذى يجلس على المكتب، ويتفوه بالأصوات، ويوقع على الأوراق. مثل هؤلاء الأشخاص ليس لديهم من الأسلحة إلا مسدس للحفلات، أو سيف لزى التشريعات، على أفضل تقدير.

لأن المؤسسات تحيا على القبول، فإنه فى حالات كثيرة تبعث وسائل مشاعر الهيبة وتضفى معانى الشرف، وتضمن الحفاظ على الاعتراف والقبول . إن سلوك شارل ديغول فيما يخص فرنسا فى أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها كان يعكس هذه الأمور باستمرار، ساعد ديغول على إحياء مفهوم الدولة القومية الفرنسية والحفاظ على استمرارها، بالإصرار المستمر على الحفاظ على شرف فرنسا وعظيم قدرها،

وبالتظاهر بأن حكومة فرنسا المستقلة ظلت موجودة في أثناء الحرب وبعدها، وبالإصرار المستمر على أن قادة الأمم الأخرى يعترفون بها ندا لهم. والفكرة عامة تماما، عندما تحتاج المؤسسة من المشاركين فيها إلى أكثر مما بمقدورها أن تستخرجه بالقوة، عندما يكون القبول عنصرا أساسيا، يكون الاهتمام الشديد بإحداث فرقة، واحتفالية، وجعجة razzmataz (كلمة من العامية، ويقابلها في العامية المصرية: هيصة وزمبليطة) إنما نفترض أن شيئا هاما يحدث، أكبر من مجرد قبول بسيط للصيغة الرمزية"س تعد بمثابة ص في السياق ع". تستخدم الجيوش وساحات المحاكم - وكذا الجامعات وإن كان بدرجة أقل - الاحتفالات، والشارات، والأرواب الجامعية، والتشريفات، والرتب، وحتى الموسيقى، لتشجيع استمرار قبول الأبنية المرتبطة بالمؤسسة. لا تجد الزنانات ضرورة كبيرة لتلك الأشكال لأن لها قوة فطرية خاصة .

ثمة طريقة لإيجاد وقائع مؤسسية - حيث لا توجد مؤسسة - وذلك ببساطة بالتصرف كأنها موجودة بالفعل. والمثل الكلاسيكي على هذا هو إعلان الاستقلال عام ١٧٧٦، فلم يكن هناك بنية ترتبط بمؤسسة على غرار الصيغة الرمزية "س) تعد بمثابة ص) في السياق ع" عندما كان بمقدور مجموعة من رعايا الملوك في مستعمرة تتبع التاج البريطاني تحقيق استقلالها عن طريق أداء أفعال كلام يسرى مفعولها بمجرد النطق بها. غير أن الآباء المؤسسين قد تصرفوا كما لو كان اجتماعهم في فيلادلفيا هو السياق ع) الذي مكنهم عن طريق القيام في إطاره بفعل النطق بكلام بعينه من إيجاد واقعة الاستقلال ص). لقد انصرفوا وقد أوجدوا وقائع مؤسسية وعززوا قبولها، لأن المجتمع المحلي دعمته القوة العسكرية التي كانت قد بلغت أوجها في استسلام كورنويلز في مدينة يورك .

إن الصيغة الرمزية "س) تعد بمثابة ص) تنطبق على كل من إيجاد الظاهرة والحفاظ على استمرارها، لأن القاعدة التي تضع الأسس وتوفر المقومات هي وسيلة من وسائل إيجاد الوقائع. وبعامة بالإمكان أن نقول إن وجود الواقعة يستند إلى كونها قد وجدت ولم تتحطم بعد، لذلك فالشروع في عقد القران يعد بمثابة التزوج، والتزوج وليس بالتالي الموت، أو فسخ الزواج، يعد بمثابة أن يصير المرء متزوجا. فقول "أعلن افتتاح البرلمان" يعد بمثابة افتتاح للبرلمان، وأن يكون البرلمان مفتتحا وليس بالتالي مختتما يعد بمثابة كونه منعقدا .

لما كانت الوقائع المرتبطة بالمؤسسة توجد فحسب عن طريق الاتفاق الجماعي نجدها فى حالات كثيرة تستلزم تمثيلها والتعبير عنها بشكل رسمى، أى عن طريق ما قد أسميته من قبل المؤشرات الدالة على المنزلة، لأن وجود وقائع ترتبط بالمؤسسة لا يمكن أن يستخلص من الوقائع الفيزيائية الصريحة الخالصة الخاصة بمنزلة ما . وتمثل واقعة الحرب إستثناءً لأنه من الواضح أن الوقائع الصريحة الخالصة كقتل الناس بعضهم البعض - بشكل جماعى - عادة ما تجعل المؤشرات الرسمية الدالة (على هذا الوضع) غير ضرورية . فالنقود مثلا لا تستلزم وجود وثائق إضافية تشير إلى أنها نقود، لأنها هى فى ذاتها شكل من أشكال الوثائق . فالورقة المالية مكتوب عليها " دولار واحد " أو " عشرة جنيهاً " . إلخ، وهذا حد النقود . حتى فى المجتمعات السابقة على الكتابة كان من السهل معرفة العملة بوصفها عملة، حيث كانت سماتها من حيث الشكل والحجم تشير إلى واقعة عرفية ترى فى هذا الشيء عملة . وبالمثل تشير السندات إلى ذاتها، وكذلك بطاقات الائتمان، والشيكات. وبالمثل نجد فى أفعال الكلام ذاتها ما يعرفها بالنسبة لأولئك الذين يعرفون اللغة .

فى المجتمعات ذات البنية المعقدة نجد جوازات السفر ورخص القيادة من المؤشرات المألوفة الدالة على المكانة، وهى تشير إلى منزلة حاملها ممن لهم الحق القانونى فى السفر من وإلى البلدان الأجنبية، وممن لديهم رخصة تؤهلهم للقيادة . ومن أكثر المؤشرات الدالة على المنزلة شيوعا التوقيع الخطى، فالتوقيع على الوثيقة قد يوجد واقعة مؤسسية جديدة؛ إذ يشير استمرار وجود التوقيع المكتوب، وما على غراره من الصيغ، إلى استمرار وجود الواقعة. وهذا الدور قد لا يلعبه الفعل الأدائى الحيوى لأنه لا يحظى بما للتوقيع الخطى من استمرارية، كما يعد مؤشرا على ما قد جد من منزلة. إن وظيفة المؤشرات الدالة على المنزلة هى دائما وظيفة إستمولوجية . نحن بحاجة إلى أن نميز دور اللغة فى تشكيل الواقعة المرتبطة بالمؤسسة، وهو الدور الذى قد وصفته فى الفصل الثالث، والذى يميزه من دور اللغة بوصفها تتطابق مع ما قد تأسس بالفعل. بالرغم من أن الكلمة نفسها أو الرمز قد يلعب الدورين كليهما . وأنا أصف هذا الدور الأخير عندما أتكلم عن المؤشرات الدالة على المنزلة. (هناك دور للغة تقييم وضعها

وظيفيا عن طريق التعبير، والمنطوق اللغوي، وأفعال الكلام سارية المفعول بمجرد النطق بها هذا من جانب، وهناك دور آخر للغة من جانب آخر حين تتطابق مع واقعة مؤسسية قد وجدت بالفعل) .

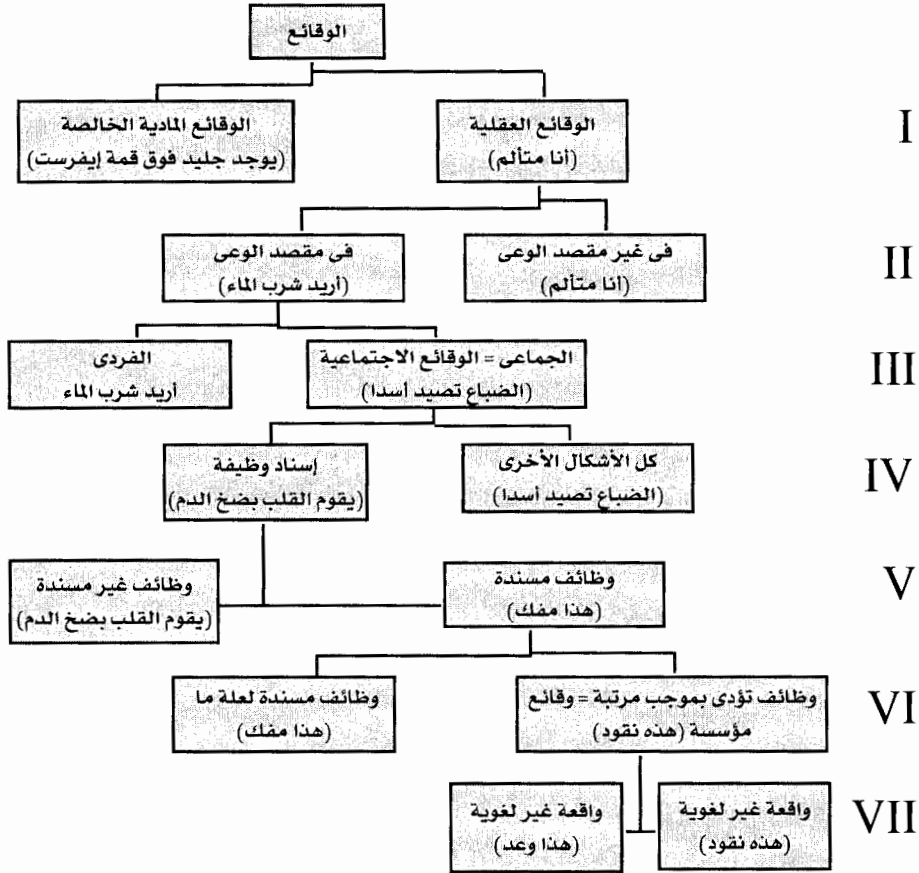
بعض المؤشرات الدالة على المكانة ليست بحاجة إلى أن تكون علامات لغوية صريحة، أى إنه من غير الضروري أن تكون كلمات بالفعل. وأكثر الأمثلة وضوحا (فى هذا السياق) خاتم الزواج، والزى الرسمى. ومع ذلك فكلاهما له دور رمزى كاللغة. فلبس خاتم الزواج أو الزى الرسمى يشكل نمطا من أنماط أفعال الكلام. فالمؤشرات الدالة على منزلة ما لا تقوم بدور إيستمولوجى فحسب، وإنما تقوم بوظائف أخرى كالوظائف التعبيرية، والاحتفالية والجمالية كذلك . والأهم من ذلك كله أنها تقوم بوظيفة جوهرية هي توفير الأسس والمقومات التى على أساسها تقوم الواقعة . بالطبع ليس الزى هو ما يجعل من شخص ما رجل شرطة، غير أنه يسهم فى إقامة واقعة أن الرجل رجل شرطة فى الواقع؛ إذ يرمز لوظيفته بناء على تلك المنزلة التى قد حظى بها، وهذه الوظيفة الرمزية هى بشكل أو بآخر من الأمور الأساسية لوجود هذه المنزلة وما قد ارتبط بها من وظيفة . لقد حاولت خلال صفحات هذا الكتاب أن أؤكد أن اللغة بالنسبة للوقائع المرتبطة بالمؤسسة ليست لغة وصفية وحسب، بل هى من العوامل التى تسهم فى تكوين الواقع وقيامه .

تدرج الوقائع هرميا: من الوقائع الصريحة الخالصة أو الحقائق العارية إلى
الوقائع المرتبطة بالمؤسسة

تتطوى المعالجة التى كنت أطرحها على تصنيف متدرج، أود الآن أن أجعله واضحا صريحا. إن عالم الواقع الذى تصدر فيه قرارات المحكمة العليا، والذى انهارت فيه الشيوعية، هو العالم الذى تتخذ فيه الكواكب أشكالها، وتتعطل وظيفة الموجة فى ميكانيكا الكم. من أهداف ذلك الكتاب أن يبين لنا كيف يمكن لهذا أن يقع على هذا النحو: [أى] كيف يمكن لعالم المؤسسات أن يكون جزءا من العالم "الفيزيائى" . سوف يعيننا هذا التصنيف الذى تدرج فيه المراتب على أن نتبين موضع الواقع الاجتماعى، والواقع المرتبط بالمؤسسة، والواقع العقلى داخل واقع فيزيائى مفرد.

ومع ذلك فإقامة مثل هذا التصنيف ليس أمرا هينا، لأن هناك عدة تمييزات متقاطعة مختلفة نحتاج إلى أن نفهمها. بشيء من التردد أقدم صيغة مبسطة للعلاقات المتدرجة التي تربط الأنماط المختلفة من الوقائع (*).

لقد تم تجاوز الفارق الأساسي الذي نراه يميز بين الوقائع الصريحة الخالصة أو الحقائق العارية والوقائع المرتبطة بالمؤسسة، ولا بد من استيعابه داخل مجموعة الفروق المميزة الإضافية التالية.



الشكل ٥ - ١ تدرج أنماط الوقائع.

(*) يسند أمر القيام بالوظائف تماما وعلى الدوام لظواهر فطرية خالصة، لهذا فقد رسمنا ههنا يتبع من إسناد الوظائف إلى الوقائع الفيزيائية.

هى الشكل السابق نجد أنه :

على المستوى الأول: من بين أنواع كثيرة مختلفة من الوقائع، نميز بين مثل تلك الوقائع غير العقلية الصريحة الخالصة، من مثل أنه يوجد جليد وثلج فوق قمة إفريست، والوقائع العقلية من كل الأنواع، من مثل أنا متألم، وأريد شربة ماء. نحن لا نفضل المصطلحات الديكارتية القديمة، لأنه يبدو أنها تنطوى على تعارض بين العقلى والفيزيائى، لكن لو أمكننا أن نشيح عن الميتافيزيقا الديكارتية، بمقدورنا أن ندعو ذلك الفرق المميز بين الوقائع غير العقلية الفيزيائية الصريحة الخالصة من جانب، والوقائع العقلية ، من جانب آخر. ولا نعى أن نلمح إلى أن هذا الفئات تستغرق كل أنواع الوقائع . فلو أن هناك وقائع خاصة بعلم الرياضيات مثلا فلن يشتمل عليها ذلك التصنيف .

وعلى المستوى الثانى : نميز داخل طائفة الوقائع المرتبطة بالمؤسسة بين الوقائع التى تتصل بالقصد العقلى فيما يعبر عنه ويمثله من مظاهر الوجود، من مثل إنى الآن أريد شربة ماء، والوقائع التى لا تتصل بالقصد العقلى، من مثل أنى متألم.

وعلى المستوى الثالث: نميز داخل فئة الوقائع المتعلقة بالقصد العقلى، بين الوقائع المفردة التى تتصل بالقصد العقلى، من مثل إنى الآن بحاجة إلى شربة ماء، من جانب، والوقائع التى تتعلق بتوجه وعى الجماعة من جانب آخر، من مثل أن تلك الضباع تهاجم أسدا . لقد استخدمنا تعبير " الوقائع الاجتماعية" بشىء من التحفظ يجعل كل الوقائع التى تتصل بتوجه وعى الجماعة وحسب وقائع اجتماعية ؛ وبناء على ذلك تكون الوقائع المرتبطة بالمؤسسة صنفا بعينه مما يتفرع من الوقائع الاجتماعية . وما يشغلنا هو تحديد السمات التى تميز هذه الطائفة الفرعية من سواها بخاصة .

من الآن فصاعداً سوف نعى فى أغلب الأمر بالوقائع الاجتماعية، على الرغم من أن بعض الثنائيات المتقابلة تنطبق على الحالات المفردة كذلك. فمثلا يمكن أن يقوم بفرض الوظيفة على الأشياء فرد أو جماعة على السواء .

على المستوى الرابع: نميز- داخل إطار القصد العقلى بصنفيه الخاص بالفرد أو الجماعة - بين تلك الأشكال من القصد العقلى التى تسند أمر القيام بوظيفة لشيء ما، كما قد ذكرنا آنفا فى المثل "هذا مفك" من جانب، وكل الأمثلة الأخرى من مثل " أريد شربة ماء " من جانب آخر. فحين نسند أمر القيام بالوظيفة لشيء ما فنحن نوجد وقائع وظيفية.

نعرف أنه يبدو من الغريب أن يكون القول بأن هذا مفك من صنف الوقائع العقلية، لأنه من الناحية الأونطولوجية أمر ذاتي، بالرغم من أنه من الناحية الإبيستمولوجية أمر موضوعي. غير أن هذا قد ترتب على طابع التعلق بالمدركين الذي تتميز به الخصائص الوظيفية. بل لأن كل وظيفة مفروضة إنما يسند أمر القيام بها إلى وقائع فطرية خالصة، فإن هذه السمة من سمات التصنيف ترجع إلى وجود وقائع فيزيائية فطرية خالصة في تصنيفنا على المستوى الأول. يمكن أحيانا أن نفرض وظائف على وظائف أخرى غير أن مثل هذه التدرجات في المراتب لا بد أن تنهض تماما على ظواهر فطرية خالصة (انظر الشكل ٥-١). ينهض تدرج المراتب بعامة على الوظائف المسندة إلى ظواهر فيزيائية فطرية خالصة؛ غير أنه من حيث المبدأ ليس ثمة ما يبرر لعدم نهوضها على ظواهر عقلية بعينها. قد نقرر مثلا أن نعد حدوث حالات عقلية بعينها من مقومات حدوث أنماط بعينها من الخلل العقلي. في مثل هذه الحالة تعدس بمثابة ص، غير أن التعبير عن العنصر س يحيل على ظاهرة عقلية.

على المستوى الخامس: نميز داخل طائفة الوقائع الوظيفية بين الوقائع الوظيفية غير المسندة functional nonagentive من مثل أن وظيفة القلب أن يضخ الدم، والوقائع الوظيفية المسندة agentive functional من مثل أن وظيفة المفك أن يفك ويربط المسامير. إن الوظائف المسندة لا تفرض على المواد المصنعة فحسب، بل تفرض كذلك على الظواهر الطبيعية كذلك، فكلا التعبيرين "هذا الحجر مثقلة ورق جيدة" و"هذا غروب جميل" يمثل لحقيقة تسجل فرض وظائف على ظواهر طبيعية وتقدر قيمتها.

بمجرد أن يكون بمقدور المرء - إضافة لما سبق - أن يفرض "وظائف مسندة على ظواهر طبيعية من مثل غروب الشمس مثلا، بصير بإمكانه كذلك أن "يكتشف" وظائف غير مسندة بين وظائف الأشياء المصنوعة. فلو أنك مثلا قد قبلت التمييز بين الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة، واعتقدت أن الوظائف الكامنة هي وظائف عضوية، لكان اكتشاف وظائف كامنة ترتبط بالمؤسسات هو اكتشاف لوظائف غير مسندة لشيء مصطنع. ولهذا فلو اعتقدت مثلا أن وظيفة النقود الكامنة العضوية هي الإبقاء على أحد أنظمة الاضطهاد، فسوف تزعم أنك اكتشفت للنقود وظيفة غير مسندة بين الوظائف المسندة التي تقوم بها النقود بناء على ما لها من منزلة .

على المستوى السادس: نميز داخل طائفة الوظائف المسندة بين وظائف تؤدي وحسب بفضل وجود علة ما، وبفضل وجود سمات فطرية خالصة أخرى من جانب، ووظائف تؤدي وحسب بفضل قبول الجماعة لها من جانب آخر. والعنصر الأساسي الذي يعد السبيل لتطور الوظائف المسندة حتى تصير وقائع مرتبطة بالمؤسسة يتوفر عندما تفرض الجماعة وظيفة ما على ظاهرة ليس لها من التكوين الفيزيائي ما يضمن قيامها بتلك الوظيفة. وعندئذ لا يمكن أن تتمكن من القيام بالوظيفة إلا عن طريق الاعتراف والقبول الجماعيين. تلك الوظائف التي تؤدي بموجب منزلة ما تشكل صنفا فرعيًا من الوظائف المسندة. هكذا تتطابق فئة الوظائف القائمة المرتبط أداؤها بصلتها بمنزلة ما، مع فئة الوقائع المرتبطة بالمؤسسة.

من أمثلة الوظائف المسندة التي يمكن القيام بها بفضل العناصر الجوهرية لتركيبها الفيزيائي ما قد ضربناه من قبل في الأمثلة: "هذا حوض استحمام" و"هذا مفك". أما أمثلة الوظائف التي تؤدي بموجب منزلة بعينها (الوقائع المرتبطة بالمؤسسة) فقد ضربنا لها الأمثلة "هذه ورقة مالية من فئة عشرين دولارًا" و"هو محام".

على المستوى السابع: يوجد داخل طائفة الوظائف التي تؤدي بموجب منزلة بعينها أكثر من طريقة لتصنيف الوقائع المرتبطة بالمؤسسة، وهي مجموعة من المعايير تشترك وتتقاطع لتمييز بين كل نوع وسواه. وليس بمقدورنا أن نضع كل هذا على الشكل التوضيحي المتدرج هرميًا. لكننا نقدم هنا قائمة نحصى فيها بعضًا من هذه الأنواع:

أ- بمقدورنا أن نقسم الوقائع المرتبطة بالمؤسسة وفقا للموضوع. أي أن نميز في الوقائع المرتبطة بالمؤسسة بين ما هو لغوي، وما هو اقتصادي، وما هو سياسي، وما هو ديني... إلخ. وأهم عنصر مميز بالنسبة لنا هو أن نميز بين ما هو لغوي وما ليس بلغوي، بين الجملة الألمانية *Es regent* "إنها تمطر" من جانب، وانتخاب بيل كلينتون رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية، من جانب آخر.

ب- يمكن أن نميز الوقائع المرتبطة بالمؤسسة بما لها من مراتب مؤقتة: فبمقدورنا أن نميز بين أن نقيم بداية واقعة ترتبط بالمؤسسة (مثل صار كلينتون رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٢) والمثل على استمرار تلك الواقعة (كان كلينتون رئيسًا لعام ١٩٩٢ كله، مدة دورة انعقاد البرلمان... إلخ) من جانب، والانقطاع الطارئ الذي يحدث عن طريق الانتهاء أو الانحسار أو الانهيار الكامل (مثل، سقوط الإمبراطورية البيزنطية عام ١٤٥٣)، من جانب آخر.

ج - يمكن أن نميز الوقائع المرتبطة بالمؤسسة عن طريق العمليات العقلية . لقد أشرنا فى الفصل الرابع إلى أن الأبنية الأساسية كان لها شكل من أشكال فرض السلطة بناء على الصيغة الرمزية نحن نقبل [أن] (لـ س سلطة [أن] «س تفعل أ» .

مثل تلك الصيغة الرمزية الأساسية نضرب لها مثلا " لدى سالى عشرون دولارا" أو "جون قائدنا"، غير أن ثمة عمليات منطقية من مثل السلب [أو النفي] والشرطية التى خضعت لها الصيغة الرمزية الأساسية . فسلب السلطة من مضمون الواقعة المرتبطة بالمؤسسة فى المثال الأول سوف يتول إلى : "سالى مدينة لى بعشرين دولارا" و سلب القبول فى المثال الثانى سوف يتول إلى " جون أقيـل من القيادة" .

على المستوى الثامن: بمجرد أن يكون لدينا وظائف لغوية وأخرى غير لغوية يصير بمقدورنا أن نكرر تراتب إقامة وظائف فوق وظائف . فالعنصر ص من مستوى يمكن أن يصير العنصر س أو العنصر ع من المستوى التالى الذى يعلوه، أو من المستويات التى تتدرج فى العلو . لذلك فهذا وذاك من التعبيرات الكلامية المنطوقة بوصفها العنصر س ١ تعد بمثابة وعد ب ص ١ فى السياق ع ١، لكن فى ظروف بعينها [فى] السياق ع ٢ نجد ذلك الوعد بحق ص ١ = س ٢ يعد بمثابة ارتباط قانونى يتعاهد فيه الطرفان [بنحو ملزم]، ص ٢ . وباتخاذ هذا التعاهد سياقاً ص ٢ = ع ٢ يمكن لفعل بعينه من مثل س ٣ أن يعد بمثابة خرق لهذا التعاهد ص ٣ . فى سياق هذا الخرق ص ٣ = ع ٤ . قد تعد سلسلة من الأفعال القانونية من مثل س ٤ بمثابة دعوة قضائية ناجحة ص ٤، ومن ثم يكون لها وظيفة راب الصدع أو التعويض عنه . وهذا التكرار المتراتب يفضى إلى أعلى مستوى من مستويات الوقائع المؤسسية .

الوقائع المرتبطة بالمؤسسة وما للخلفية من قدرات

كنا نتحدث أحيانا كما لو كان فرض الوظائف فرضا جمعيا هو على الدوام موضوع فعل عمدى أو مجموعة من الأفعال . لكن فيما عدا حالات بعينها حيث يصدق على التشريع أو تغيير السلطة، فإن قواعد أى لعبة وإقامة وقائع ترتبط بالمؤسسة إنما هو مسألة تطور طبيعى تماما، ولا حاجة فى هذه الحال إلى الوعى الصريح بفرض

الوظائف على ظواهر هي في المرتبة من مستوى أدنى - سواء، أكانت الوظائف تؤدي بموجب منزلة بعينها أم كانت أنماطا أخرى من الوظائف - توضح القصة التي ذكرناها عن النقود هذه الفكرة.. فارباط النقود بنا قد يتخذ طرقا لا ننتبه إليها أو تنال اهتمامنا. فلم يحدث أننا في يوم من الأيام الطيبة قررنا كلنا أن نعد قطعة من الورق نقودا ؛ إنما تمثل الشكل الذي اتخذه القصد العقلي الجماعي، عندما بدأنا كلنا نعد تلك العبارات الواعدة وسيطا للتبادل، وعندما استمر قبولنا الجماعي لها. قد تستدعي بعض الحالات هذا القصد العقلي الجماعي، غير أن هذا يبدو لنا نمطا واحدا فحسب من الأنماط . فمن سبل فرض وظيفة على موضوع ما أن نبدأ فحسب باستخدام هذا الموضوع ليؤدي تلك الوظيفة؛ فالقيام بوظيفة ما يعتمد على مجموعة من الظواهر تشكل خلفية ضرورية وسياقا تستند إليه، يجعل من استخدامه ببساطة أمرا مسلما به .

وإضافة إلى هذا، حتى في الحالات التي تفرض فيها الجماعة الوظائف على الظواهر فرضا جمعيا واعيا، لا نجد هذا يستلزم أن يصحب هذا الاستخدام نفس القصد العقلي الأصلي الذي صاحب فرض الوظيفة . فعندما يبتكر شخص ما- وربما مجموعة ما من الأشخاص - أدوات كالمفك أو الشاكوش مثلا، فهم يصنعون نمطا من الأدوات تفرض عليه وظيفة بعينها عن طريق القصد العقلي الجماعي . لكن الأجيال التالية من هذا المنتج تدخل مجال الثقافة ببساطة حاملة اسم هذه الأدوات كالمفكات والشواكيش، دون التفكير في وعى الجماعة الذي فرضها، وتأخذها في الاعتبار أمرا مسلما به، بوصفها ببساطة أدوات مفيدة. فما قد عد مرة فرضا صريحا لوظيفة من الوظائف عن طريق فعل يتميز بتوجه وعى الجماعة والتفاته يفترض الآن أن يكون جزءا من الخلفية [أو السياق أو البيئة المحيطة] . في الفصل السادس سوف نستكشف أبعاد الخلفية وصلتها بالتفسيرات التي تعلق وجود الظواهر الاجتماعية.

الفصل السادس

قدرات الخلفية وتفسير الظواهر الاجتماعية

لقد ذكرنا فيما سبق أن أبنية المؤسسات الإنسانية تتخذ شكل أبنية القواعد التي توفر المقومات وتضع الأسس. كما قد ذكرنا كذلك أن الذين يشاركون في المؤسسات قد يكونون غير واعين تماما بهذه القواعد، فغالبا ما يكون لديهم معتقدات خاطئة عن طبيعة المؤسسة، بل إن الأشخاص الذين صنعوا المؤسسة بالفعل قد يكونون غافلين عن بنية المؤسسة إلا أن تلك المجموعة من المزايم تطرح علينا سؤالاً هاماً: ما هو الدور الذي بإمكان تلك القواعد أن تلعبه والذي يعد سببا يفسر وجود هذه القواعد، ويجعل بإمكانها أن تؤثر في السلوك الفعلي لمن يشاركون في المؤسسة في ظل هذه الشروط؟ لو كان المشاركون في المؤسسة غير واعين بالقواعد، ولا يبدو أنهم يحاولون اتباعها بوعي أو بغير وعي، ولو أن من أقاموا المؤسسة في الحقيقة أو شاركوا في تطورها بالفعل كانوا هم أنفسهم يجهلون تماما نظام القواعد، فما هو الدور الذي صنعتته مجموعة من الأسباب، الدور الذي يمكن لهذه القواعد أن تلعبه؟

لم يتم حصر القواعد وتصنيفها، بعامة، وحتى في حالة كحالة اللغات الطبيعية، وحالة الملكية حيث صنف اللغويون والمشرعون والمحامون الكثير من القواعد، نجد أن الكثيرين منا قد يغفلون عن هذا الحصر والتصنيف. وحتى لو كنا ندرك هذه التصنيفات، فإنها لا تفسر نفسها. وإنما علينا أن نعرف كيف نفسر القواعد المصنفة المنظمة لها وكيف نستخدمها.

ثمة إجابة مثلى عن هذا السؤال نجدها فيما خلفه لنا مبحث الإدراك العقلي - cog- nitive science وعلوم اللغة من آراء. وعلى مدار هذا الفصل سوف نرفض هذه الإجابة. بينما نرى الإجابة في: أننا بالطبع نتبع تلك القواعد لكن عن غير وعي بذلك. في حالات كثيرة في الواقع لا تكون القواعد من النوع الذي بالإمكان أن نغفله. يقول

تشومسكى Chomsky) مثلا عند تناوله فكرة النحو الشامل universal grammar إن الطفل بمقدوره أن يتعلم نحو لغة طبيعية بعينها لأنه (أو لأنها) يمتلك بالسليقة قواعد نحو جامع، وهذه القواعد فى عمق من اللاوعى، بحيث لا يكون بمقدور الطفل أن يعى إجراءاتها^(١). وطريقتها فى العمل مألوفة فى مبحث الإدراك العقلى . يقول فودور Fodor إنه لى نفهم أى لغة علينا كلنا أن نعرف لغة الفكر^(٢). وهذه اللغة فى عمق من اللاوعى، بحيث يتعذر علينا تماما أن نكون على وعى بعملياتها. ولا ترضينا أبدا هذه الأساليب من التناول. وجدنا منذ فرويد Freud أنه من المفيد و الملائم أن نتحدث ببساطة وبلا تكلف عن اللاوعى، دون أن نتحمل تبعه أن نفسر ما نعنى بالتحديد. إن الصورة التى نتصور بها حالات اللاوعى تشبه تماما صورة حالات الوعى، وإن كانت سالبة. ولكن ماذا يُفترض أن يعنى هذا بالتحديد؟ لم نجد إجابة شافية عن هذا السؤال. ولا نظن لدى تشومسكى ولا لدى فودور Fodor ولا حتى لدى فرويد مثل هذه الإجابة. تتلخص فكرتنا بالتقريب فى أننا نعتقد أنه فى أغلب الحالات التى نلجأ فيها إلى اللاوعى فى مبحث الإدراك العقلى لا يكون لدينا بالفعل فكرة واضحة عما نتصدى له بالحديث^(٣).

وعلى الرغم من ذلك، وفى هذا الفصل لا أجدنى معنيا فى المقام الأول بالحدود الضيقة التى تنحصر فيها أنماط التفسير التى بين أيدينا، بل تتجه عنايتنا إلى طرح شكل آخر بديل لأنماط التفسير. لى نشرح كيف يمكننا أن نتعلق بقواعد الأبنية، كأبنية اللغة والنقود والممتلكات والزواج وغيرها حيث لا نعرف القواعد ولا نتبعها بوعى أو بغير وعى، لا بد أن ألجأ إلى ما أسميته فى موضع آخر "الخلفية"^(٤). يشتمل هذا الفصل على جزأين : فى الجزء الأول سوف أسجل مجموعة من الملاحظات العامة عن هذه الخلفية وكيف تعمل، وفى الجزء الثانى سأطبق المبادئ التى ذكرتها وأرسيت دعائمها فى الجزء الأول سبيلا لفهم الواقع المرتبط بالمؤسسة.

ماذا تعنى الخلفية ؟ وكيف تعمل ؟

أثبت فى مؤلفاتى فى قضايا فلسفة العقل، وفلسفة اللغة ، الأطروحة الخاصة بما أطلقنا عليه "الخلفية"؛ فحالات القصد العقلى ترسى دعائم وظيفة تعمل وحسب حالة توفر مجموعة من طاقات الخلفية التى لا تتوقف هى نفسها على الظواهر. لذلك

فالمعتقدات والرغبات والقواعد مثلا هي وحدها التي تحدد مدى انطباق شروط صدق المعتقدات وإشباع الرغبات... إلخ عليها حين يتوفر لها مجموعة من القدرات التي لا تتوقف هي في ذاتها على تلك الظواهر التي قد التفت إليها الوعى. من أجل هذا حددت للخلفية مفهوما يرى فيها مجموعة الطاقات غير الموجهة، أو السابقة على القصد العقلى التي تمكن لحالات الوظائف المرتبطة بالثفات الوعى والقصد عقلية نحو التعبير عن ظواهر الوجود. غير أن هذا التعريف يشتمل على أربعة مفاهيم على درجة من الصعوبة هي: الطاقات capacities والتمكين من enabling وحالات القصد العقلى in tentional states و الوظائف.functions.

نعنى بالطاقات: القدرات أو الإمكانيات abilities والميل إلى التصرفات dis-positions والاتجاهات أو المواقف tendencies والأبنية المترتبة على وجود الأسباب بصفة عامة. causal structures. من الضروري أن ندرك أننا عندما نتحدث عن الخلفية إنما نتحدث عن طائفة بعينها من المقولات التي تتسبب في قيام الأعضاء بوظائفها الفسيولوجية العصبية، ولأننا لا نعرف كيف تعمل هذه الأبنية على مستوى وظائف الأعضاء العصبية فنحن مضطرون إلى أن نتناولها على مستوى أعلى بكثير (من مستوى وظائف الأعضاء العصبية). ولا شيء في هذا مما يشين في هذا أو يزيى، فعندما أقول مثلا إنه بمقدورى أن أتحدث الإنجليزية فأنا أتحدث عن كفاءة يتسبب فيها مخى، ولا اعتراض على أن أعرف هذه الكفاءة بوصفها "القدرة على أن أتكلم الإنجليزية" دون أن نتعرض لتفاصيل فهم الوظائف العصبية للأعضاء ودورها في ذلك.

من هنا نعنى بالتمكين الاعتقاد في فكرة تتعلق بسبب. نحن لا نتحدث عن شروط منطقية للإمكان possibility بل عن أبنية الوظائف العصبية التي تعمل بناء على أسباب تؤدي إلى إنتاج أنواع بعينها من الظواهر التي تنبئ إليها الوعى فمثلها وعبر عنها.

حالات القصد العقلى: لصالح نقاشنا الحالى سوف نزعج أن القصد العقلى لامراء فيه، على الرغم من أننا ندرك أنه يحتمل الكثير من الجدل. سوف نفترض تحديدا أن حججنا arguments لإثبات أن كل حالات القصد العقلى إما أن تكون واعية بالقوة وإما أن تكون واعية بالفعل، هي أدلة صحيحة⁽⁵⁾. ولهذا سوف يقتصر نقاشنا على أشكال القصد عقلى الواعية.

وأخيرا، الوظائف: سرعان ما ندرك وجود نخبة من الأنماط المتنوعة لقيام الخلفية بوظائفها. وسنسعى إلى تفسير هذه الأنماط تحت العناوين الكبرى العامة، لأشكال التمكين المتنوعة.

أبسط حجة تثبت بها الفرضية الخاصة بالخلفية أنه ليس بمقدور المعنى الحرفى لأى جملة أن يحدد شروط صدقها أو شروط سلامتها إلا فى مقابل طاقات الخلفية، والخصائص السلوكية، وأسرار التركيب إلخ، وهى أمور ليست فى ذاتها جزءا من مضمون الجملة. بالإمكان أن ندرك هذا بالنسبة إلى أية جملة على الإطلاق، غير أنه ربما يكون أشد وضوحا فى حالة الجمل التى تشتمل على الأفعال الإنجليزية البسيطة من مثل الفعل "قطع" أو "فتح" أو "كبر - نما". علينا أن نتأمل مثلا وقوع كلمة "قطع" فى جمل من مثل "سالى قطعت الكعكة"، أو مثل "قطع بيل العشب"، أو من مثل "قطع الترزى القماش"، وعندما نتأمل كذلك وقوع الفعل "كبر - نما" فى جمل من مثل "ينمو الاقتصاد الأمريكى" أو من مثل "ابنى ينمو" أو من مثل "ينمو العشب". لكل فعل فى هذه الجمل عندما نطق به النطق الحرفى المعتاد معنى مستقر. فلا يوجد التباس معجمى ولا استخدام استعارى. غير أنه فى كل جملة نجد أن كل فعل يعين شروط صدقه وملاءمته بعامة. لأن ما يعد قاطعا أو نموا يتنوع وفقا للسياق الذى يرد فيه. فلو تأملت عبارة "قطع العشب" لعرفت أنها تؤخذ مأخذا يتميز من "قطع الكعكة" ولو أن أحدا طلب منى أن أقطع الكعكة فحششتها بالمنجل، أو طلب منى أن أقطع العشب فشطرته بالسكين، لساد شعور بأنى لم أفعل على الإطلاق ما طلب منى. ومع ذلك فلا يوجد فى هذه الجمل ما ينص حرفيا على ما يحول دون هذا التفسير الخاطئ. فى كل حالة نفهم الفعل بطريقة مختلفة بالرغم من أن معناه الحرفى لم يتغير، لأنه فى كل حالة يعتمد تفسيرنا على الإمكانيات التى تتيحها الخلفية.

لا نود الآن أن نشرع فى عرض محاجتنا للبرهنة على الخلفية، لكننا نود أن نوضح أن هذه الظاهرة مهيمنة ومتغلغلة. دعونا نتأمل مثلا من الأمثلة التى ضربناها للجمل التى ناقشنا بها أوضاع تداول الوحدات اللغوية: *linguistic pragmatics* على غرار "هى أعطته مفتاحها، وفتح الباب". قد يدور نقاش طويل حول ما إذا كان المتحدث عندما نطق هذه الجملة قد قال بالفعل (أو قال ضمنا) إنه قد فتح الباب بذلك المفتاح، أو إنه يقول بالفعل إنها أعطته أولا المفتاح، ثم فتح الباب فيما بعد، غير أنه من المتفق عليه بعامة أن ما يقوله المعنى الحرفى للجملة غير قطعى *undetermination*⁽¹⁾. نود

أن نلقت النظر إلى عدم وجود قطع حاسم بما يقوله المعنى الحرفى للجملة. فلا شيء فى المعنى الحرفى للجملة " أعطته مفتاحها، وفتح الباب" يحول دون فهم حطم الباب بالمفتاح، وأن المفتاح يزن مائتى رطلٍ وأنه على شكل فأس. أو يحول دون أن يكون قد (فتح الباب بمفتاحها بعد أن) ابتلع الباب والمفتاح ، ثم دفع بالمفتاح فى قفل الباب بحركة أمعائه.

سنترك لك أن تتخيل مدى لا نهائية التفسيرات البلهاء، بالرغم من أنها لا تزال تعد من التفسيرات الحرفية لهذه الجملة أو لسواها من الجمل. ما نرمى إليه هو أن المضمون الدلالى ليس الشيء الوحيد الذى يحول دون الوقوع فى هذه التفسيرات، وإنما يحول دون الوقوع فى هذه التفسيرات ببساطة ما لدينا من معرفة بالطريقة التى تجرى بها الأمور فى عالم الواقع. ولدينا كذلك مجموعة من الإمكانيات التى تهيئنا للتكيف مع عالم الواقع، تلك الإمكانيات ليست مما يشتمل عليه المعنى الحرفى للجملة، ومن غير الممكن أن تكون جزءاً منه.

من الممكن أن تتسع أطروحة الخلفية للكثير من المضامين الدلالية حتى تشمل المضامين الخاصة بالقصد العقلى بعامه. فأى حالة من حالات القصد العقلى تحدد شروط الملاءمة فى إطار ما تشتمل عليه الخلفية من طاقات، وقدرات، وخصائص للتصرفات، وميول واتجاهات، مما لا يعد جزءاً من معنى القصد العقلى نفسه ، ولا هو جزء من مكوناته.

يتعلق مبحثى الذى أناقش فيه ما أطلقت عليه الخلفية بمباحث أخرى فى الفلسفة المعاصرة، أذكر منها بخاصة ما كتبه فتجنشتين مؤخرًا Wittgenstein، وهو فيما أعتقد - إن كنت قد أصبت الفهم - يدور على نفس الظواهر التى يدور حولها ما كتبه بيير بورديو Pierre Bourdieu عن الاعتياد habitus. أعتقد أن هيوم Hume كان أول فيلسوف يدرك الدور المحورى للخلفية فى تفسير الإدراك العقلى المعرفى، وقد كان نييتشه Nietzsche من أشد من تأثروا بتكامله الفذ، حين حث على ألا تكون على ما هى عليه.

كيف تعمل الخلفية ؟ بودنا أن نستشعر معا كيف تشكل كفاءة الخلفية التى تتسع لطاقات هائلة - بالرغم من أنها ليست جزءاً من مضمون القصد العقلى ، وليس بمقدورها أن تكون جزءاً من مضمون القصد العقلى - كيف تشكل المقتضيات الضرورية

التي تحتاجها المضامين الخاصة بالقصد العقلي كي تكون فعالة وتقوم بوظائفها. والسبيل الوحيد لتحقيق هذا هو أن نرصد بضعة أنماط للوظائف التي تقوم بها الخلفية.

أولاً: تفسح الخلفية الطريق- كما قد أثبتنا من قبل - للتفسيرات اللغوية

لقد زعمت أن معنى أية جملة لا يقطع قطعاً فاصلاً بشروط صحتها لأن المعنى الحرفي للجملة يرسخ مجموعة من شروط الصحة توفرها لها كفاءات بعينها مما تشتمل عليه الخلفية. لاحظ أن الكلمات في الأمثلة لها مضمون دلالي معتاد. فكلمة قطع في الأمثلة تحتفظ بمعنى معتاد، غير أننا لا نفسر الجمل على مستوى المضمون الدلالي الصريح، وإنما يرتفع التفسير إلى مدى ما تشتمل عليه خلفيتنا من طاقات. فنحن نفسر على الفور وبلا عناء تلك الجمل بالطريقة النمطية الملائمة stereotypical appropriate way التي اتخذت شكل قوالب لها صفة الثبات.

ثانياً : تفسح الخلفية الطريق للتفسير المبنى على الإدراك الحسي

perceptual interpretation

ما يجرى على الدلالات يجرى على الإدراك الحسي، فمن المؤلف أنه حين يتوفر لنا مجموعة من المهارات التي تتطوى داخل سياق الخلفية، يصير بمقدورنا أن نرى الأشياء بوصفها تخضع لتصنيفات بعينها. ولننتذكر الشكل الذي ضربته فتجنشتين مثلاً على إمكان أن نرى في الشكل من زاوية بطة تنظر إلى اليسار ومن زاوية أخرى أرنباً ينظر إلى أعلى(*)^(V).

حيث يمكننا أن نرى في الشكل بطة أو أرنباً، لأننا نميل فيما يحفز إدراكاتنا الحسية إلى أن نعلم على مجموعة من المهارات التي تشتمل عليها الخلفية ؛ فتتشط القدرة في هذه الحال على تحديد طوائف بعينها. وما يسرى على هذا المثال يسرى على الإدراك

(الترجمة)

(*) هذا الرسم هو الذي ضربته فيتجنشتين مثلاً:



الحسى بعمامة. فأننا أرى فى هذا كرسيا، وفى هذا منضدة، وفى هذا زجاجة، فى الحقيقة كل حالة من حالات الإدراك السليم نرى فيها فى موضوع ما شيئاً ما، حيث يستوعب المدرك ما يدركه بنحو ما فى إطار صنف ما من الأصناف.

هاتانوظيفتان المتغلغلتان، أعنى الدور الذى تلعبه الخلفية فى تيسير التفسير اللغوى، وكذلك الدور الذى تلعبه فى تيسير تفسير الإدراك الحسى، كلاهما يمتد حتى يبلغ الوعى بعمامة.

ثالثا : الوعى وأبنية الخلفية

مما يشوقنا عن الوعى أن خبراتنا الواعية تأتينا فى صحبة ما قد ندعوه مظهرا من مظاهر الألفة. حتى لو كنت فى موقع غريب، فى غابة من غابات المكسيك أو أفريقيا، بالرغم من أن المساكن و الملابس تبدو مختلفة عما لدى الأوربيين أو فى الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها بالرغم من ذلك تظل مألوفة بالنسبة لى بوصفها بيوتا وملابس وأناسا وسماء وأرضا. فكل مظاهر الوعى غير المرضية (الباثولوجية) نعايشها ونمارسها بوصفها تندرج تحت مظهر نألفه. وهذه وظيفة بوسع خلفيتنا أن تقوم بها؛ لأن كل قصد عقلى للوعى من طبيعته أن يتجلى فى مظهر ما ومن زاوية ما. aspectual. وإمكان الإدراك الحسى، أى إمكان العيش فى ظل مجموعة ما من المظاهر يستدعى الألفة بمجموعة من التصنيفات التى يستشعر الواحد منا خلال ممارستها أو معاشتها تلك المظاهر. إن إمكان تطبيق هذه التصنيفات على مظاهر الحياة التى نعيشها مما بوسع الخلفية وبمقدورها أن تقوم به.

نبلغ هذا الملمح الثالث من ملامح الخلفية حين نوسع نطاق الملمحين السابقين أعنى كون الخلفية أمرا أساسيا بالنسبة إلى تفسير الدلالة اللغوية وتفسير الإدراك. ولا نجذب استخدام كلمة "تفسير" لأنها توحى بأمر غير صحيح بالتأكيد، فاستخدام هذه الكلمة يفترض القيام بفعل التفسير كلما فهمنا أو أدركنا شيئاً، ونحن لا نريد أن نقول هذا بالطبع. إنما نريد أن نقول إننا نرى شيئاً أو نفهم جملة ما فهمنا سليما وحسب، وهذا يحدث دون القيام بأى فعل تفسير. إن القيام بفعل التفسير قيام بفعل فكرى خاص للغاية. لعلنا نوافق ايتجنشتين^(٨) فى الرغبة فى أن نحفظ بكلمة تفسير للحالات التى نقوم فيها بالفعل عن عمد بفعل واع من أفعال التفسير، كما نفعل مثلا عندما نستبدل بتعبير تعبيرا آخر. مع هذا التحرز نود أن نقول إن فهم ما ننطق به من الأقوال وما

نعاشه من حالات الوعي المعتاد في حاجة بالضرورة إلى الشدات أو الطاقات التي بوسع الخلفية أن تتيحها وتحتويها.

دعونا نتأمل الجهد الثقافي الذي ننفته في محاولة الإفلات من الخلفية أو اختراقها. كم حاول الرسامون السيربياليون هذا، لكنه حتى في اللوحة السيربيالية تظل المرأة ذات الرعوس الثلاث امرأة، والساعة المتمعجة تظل ساعة، وتلك الأشياء المجنونة تظل أشياء تقع في أفق، وفضاء له سماء ومقدمة.

اعتذر عن السرعة التي أنتقل بها داخل تلك المنطقة الخطرة. وأحاول بأسرع ما يمكن العودة إلى السؤال الرئيسي الخاص بشرح أسباب وجود الوقائع المرتبطة بالمؤسسة. وغايتي الآن أن أطور الأدوات التي أحتاجها في هذا المبحث. يفضى هذا إلى المظهر التالي من المظاهر التي تتجلى فيها وظائف الخلفية:

رابعا: توسيع نطاق النتائج المترتبة على الخبرة متخذة الشكل السردى أو الدرامى،
بنحو مؤقت

إنها تأتينا مندرجة تحت ما سوف نسميه - بغرض البحث عن كلمة أفضل- المقولات "الدرامية". dramatic categories. عندما تحدث لنا بعض الخبرات، تتخذ بعض الوقائع التي تصنع خبراتنا مظهرا بعينه بالإمكان إدراكه. إن تعاقب هذه الخبرات لا يأتى متقطعا بل يتخذ طابعا سرديا. فالخلفية ليس لها طابع متقطع وحسب، كما في الأمثلة التي كنا نعرض لها حتى الآن، بل إن لها كذلك ما قد ندعوه بعدا ديناميكيا، يحدث تأثيرا على سلسلة متعاقبة من الأحداث. وأوضح الأمثلة على ذلك نجدها عندما تمتد الفئات التي تتسم بطابع الإدراك الحسى، وكذلك الفئات التي تتسم بالطابع اللغوى، لتشمل سلاسل متعاقبة ممتدة من الأحداث. فنحن لا ندرك الأشياء على هيئة بيوت وسيارات وأناس، بل نحن نصنع لها سيناريوهات بعينها، نصف بها الطريقة التي تتفاعل بها البيوت والسيارات والناس، أو نصف بها كيف تجرى الأمور مثلا عندما أدخل مطعما أو أقوم بالشراء من متجر كبير (سوبر ماركت). والأكثر من ذلك، أننا نجد لدى الناس سلسلة من التوقعات حول أمور تندرج تحت فئات أكبر من رعوس الموضوعات في حياتهم؛ من مثل الوقوع في الحب، أو الزواج وإنشاء أسرة، أو دخول الجامعة والحصول على درجة علمية. يقول لاروشفوكو La Rochefoucauld إن قلة قليلة من الناس- بنحو ما- قد تقع في الحب ولو لم تقرأ عنه أبدا، ويمكن أن نضيف

فى أيامنا هذه (إلى هذا القول) ولو لم تشاهده فى الأفلام السينمائية أو فى التلفزيون. فما تخرج به من القراءة ومن مشاهدة التلفزيون ومشاهدة الأفلام هو بالطبع فى جزء منه مجموعة من المعتقدات، والرغبات. نريد أن نلفت الانتباه الآن إلى أن المعتقدات والرغبات تستوفى شروطها فى مقابل ما تستوعبه الخلفية من طاقات وقدرات ليست هى نفسها من المعتقدات أو الرغبات. لذلك فمن المظاهر التى تتجلى فيها الخلفية ما نطلق عليه المقولات الدرامية التى تتسع حتى تشتمل على أبنية وأحداث متعاقبة ذات أشكال سردية .

خامسا: كل منا لديه مجموعة من البواعث للتصرف بطريقة ما، تنبنى عليها خبراتنا لو افترضنا أنك مغرم بالسجاجيد الشرقية، وبالسيارات الرياضية، وبالخمور المعتقدة الفاخرة، لو كنت كذلك لكان لك خبرة بشوارع باريس ونيويورك، وهى خبرة تختلف عن خبرة شخص مغرم بأشكال السحب وصبار أريزونا. ثمة فرص كثيرة أمام هواة جمع السجاجيد الشرقية والخمور المعتقدة الفاخرة، لا تتوفر لهواة صبار أريزونا. بالطبع إن هواة جمع السجاجيد الشرقية على وعى بمعتقدات ورغبات تجعل السجاد الشرقى يستهويننا. أعتقد مثلا أن السجاد الكاكاز Kakas يفوق ثمنه بكثير ثمن الحمدانى، كما أعتقد أن تحف السجاد فى الوقت الحاضر باهظة الثمن. أود لو أمتلك Chi-Chi التحف الصينية المنمة. إن هذه القناعات و الرغبات وغيرها تسهم فى تشكيل بنية خبراتى، لكن ما يهم مبحثنا الحالى أن ما يكسبها معنى- بالإضافة إلى تلك المعتقدات والرغبات - هو مجموعة من البواعث على القيام بتصرفات بعينها.

سادسا: تيسر لنا الخلفية أن تنتهيا بأنواع بعينها من الاستعدادات فى لحظة ما أكون مستعدا ومتهيئا لأشياء بعينها دون سواها : ففى المدن الكبيرة أكون مستعدا لمواجهة ضوضاء الشوارع ، وأصوات السيارات، ورؤية ازدحام الناس والمرور، والمتاجر. وعندما ألبس الزلاجات للترحلق على الجليد أكون متهيئا لرؤية متزلقين يعبروننى منطلقين كالقذائف. لكن عندما ألقى محاضرة لا أكون متهيئا على الإطلاق لأن أرى متزلقا قادما نحوى فى قاعة المحاضرة، ولسوف يدهشنى تماما لو ظهر متزلق فجأة، أو لو دخل فيل ببساطة القاعة. غير أنى أكون مستعدا تماما لسماع الضوضاء والاستجابات التى من المؤلف سماعها فى قاعات المحاضرات.إن الطاقات

التي يكون بوسع الخلفية أن تتيحها لي وتهيئني لها تحدد لي مجموعة من الاستعدادات وتتبنى وفقها طبيعة خبرتي. فعندما أتزحلق على الجليد أتهدأ لوجود متزحلقين آخرين يكونون مصدرا للخطر عندما يتدافع الناس أمامي إلى مصعد المتزحلقين ليتعلموا تقنيات التزحلق السليم، أو بسبب وجود أشخاص جذابين من الجنس الآخر، أو للبس زلاجات جيدة أو رديئة، أو لكونهم أصدقاء قدامى ألتقى بهم في حلبة التزحلق. وفي السمينار أكون مهياً لوجود أناس يرفعون أيديهم يتهمونني بالتراجع المطلق عما كنت قد قدمت من أدلة وبراهين، أو يتهمونني بإيراد مغالطات في كتاباتي. ولا يكون لدى استعداد لشيء خلاف ذلك. فلو أني أوغلت بعيدا فوق جليد قمة "الكلب الأحمر" Red Dog Ridge فالتقيت بمجموعة من الناس يجلسون على مقاعد المدرجات الجامعية يرفعون أيديهم ويرددون " لقد تراجعنا تماما عن واحد من براهينك" لهالني ذلك. مثل هذه الأشياء قد تحدث لكنها ليست من النوع الذي تهيئني له خلفيتي على الإطلاق. كثير من الكوميديا يبنى على مجرد وجود مثل هذا التناظر الذي يبنى على المفارقات.

سابعاً: تجعلنا الخلفية نميل نحو سلوك أنواع بعينها من التصرفات

قد نميل للضحك على أنواع بعينها من النكات دون سواها، ونميل إلى التحدث بمستوى من ارتفاع الصوت دون سواها، ونميل إلى الوقوف على مسافة بعينها من الناس عند التحدث إليهم دون سواها. ونسمى هذا مظهراً من مظاهر تجلي الخلفية. هذه سبع طرق تتجلى بها الإمكانيات التي تشتمل عليها الخلفية، وتكشف عن نفسها بالفعل في أشكال من القصد العقلي واقعة بالفعل. ولا أوحى ولو للحظة بأن هذه هي كل الطرق التي تتجلى على غرارها الخلفية، بل هي على الأقل الطرق التي أشعر بالثقة في أنها تتلاءم بشكل معقول مع نظرية الخلفية التي كنت أسعى حتى الآن إلى إرساء دعائمها.

الخلفية: العلة والمعلول Background Causation

نتحول الآن إلى موضوع دراستنا الأساسي: " كيف تلعب القواعد الخاصة بالمؤسسة دوراً في تعاملاتنا مع المؤسسة (نفسها)، حتى عندما لا نتبع القواعد، عن وعي أو عن غير وعي؟" بالطبع في بعض الحالات نتبع القواعد بالفعل. فقد أعلمك لعبة جديدة من

العاب الورق وقد تتذكر قواعد اللعبة وتتبعها. لكن بالنسبة لمؤسسات كثيرة، خاصة بعد أن صرتُ خبيراً بطريقة العمل داخل المؤسسة، أجدنى أعرف وحسب ماذا أفعل. أعرف ما هو السلوك الملائم، دون الرجوع إلى القواعد.

دعنا نضرب مثلين لما يبعث فينا شعوراً بالحيرة. لنتأمل لاعب البيسبول المحترف بعد أن يضرب الكرة بجرى إلى المربع الأول؛ ولو سألنا الآن عن السبب الذى يدفعه لأن يفعل ذلك، لقلنا إنه يريد أن يصيب الكرة، ويريد أن يبلغ الموقع الأول، وهو يفعل ذلك لأنه يريد أن يحرز - عن طريق الجرى (الذى يبلغه موقعه) - هدفاً، وهو يفعل ذلك لكى يفوز فريقه. لكن ما الدور الذى تلعبه قواعد البيسبول فى هذا الشرح؟ هل نريد أن نقول كذلك إنه يريد أن يتبع قواعد البيسبول؟ هذا يبدو غريباً بعض الشيء وإن كان يلائم المبتدئين. إن لم يقع بعض الجدل لما عنت قواعد البيسبول الخبير بها على الإطلاق؛ لأنه قد صار من المحترفين الذين قطعوا شوطاً بعيداً ينأى بهم عن إعارة قواعد البيسبول كبير اهتمام. ولنتأمل مثلاً آخر حين تأخذ امرأة قائمة مشتريات إلى المتجر. تلك القائمة هى إعلان صريح عن قائمة رغبات، وفى أثناء عملية الشراء تتعامل المرأة مع النقود والمشتريات. يعنى هذا أنها بالإضافة إلى الرغبة فى أصناف المشتريات لديها الرغبة فى اتباع القواعد التى تضع مقومات تداول النقود، فهل تتبع تلك القواعد عن وعى؟ هذه افتراضات بعيدة مما يدفعنى إلى أن أطرح الآن مجموعة من الأسئلة.

لو نظرنا إلى تاريخ العلوم الاجتماعية المعاصر لوجدنا بالتقريب أنها قد قبلت نوعين من العلل. الأول منها عقلى، على أساسه تتصرف الذات الفاعلة بوعى أو بغير وعى من خلال مجموعة من الخطوات الإجرائية التى يقصد فيها العقل بشكل أو بآخر مجموعة من الحالات التى يفضل فيها جدولة القواعد وتعميمها. هناك نماذج كثيرة يتلاءم معها هذا النوع من تفسير القصد العقلى، حيث يكون علينا مثلاً أن نتخذ قراراً عقلياً يترجم إلى سلوك. يحدث هذا على سبيل المثال عندما يحاول الحكام أن ينتهجوا سياسة اقتصادية من شأنها أن تحقق قدراً أكبر من التوازن بين المدفوعات ومعدل النمو الاقتصادى. هذه إحدى حالات اتخاذ قرار عقلى أو استخدام مبادئ تعين على اتخاذ قرار عقلى. غير أن هناك حالات كثيرة يبدو فيها هذا النمط بالغ الغرابة. افترض أنى أقود السيارة ذاهباً إلى العمل، أو افترض أنى أجلس فى مطعم أقرأ قائمة الطعام،

وأحاول أن أقرر ماذا اكل. فى هذه الأمثلة يبدو من غير المعقول اننى حين طرح على مجموعة من العناصر السابقة الصالحة للمفاضلة بينها إذا بى أشرع فى إجراء بعض الإحصائيات بلا مبالاة أو تحيز.

فى الحقيقة لو تأملنا بالفعل عن قرب النماذج التى نعد على أساسها اتخاذ قرار ما - من الناحية النظرية ذ أمرا عقلانيا، لن نجد لها مقنعة على الإطلاق. هاكم نموذجا على ذلك. إحدى النتائج التى ترتبت على نظرية اتخاذ القرار لـ Bayes De-cision Theory أننا لو قيّمنا شيئين سيكون هناك أفضلية يفضل أحدهما بسببها الآخر. لذلك فلو فاضلت بين عشرة سنتات وحياتك فلا بد أن يكون هناك بعض الفروق التى على أساسها ترجح كفة حياتك فى مقابل السنوات العشرة. يجب أن أقول الآن إنه لا منفعة تجعلنى أراهن على حياة ابنى بعشرة سنتات، ولو حدث وراهننت فلن أراهن بالتأكيد على حياة ابنى فى مقابل عشرة سنتات. لقد أشرت إلى هذا لأذكر غير قليل من المشهورين الذين نظروا لاتخاذ القرار، فهم عادة ما يقولون بعد نقاش يستمر لنصف الساعة " ببساطة أنت غير عقلانى" و لا أوافقهم على ذلك، بل أظن أنهم هم الذين يفتقرون إلى العقلانية. ليس هذا هو الموضوع الملائم للمضى فى المحاجة، غير أنى أفترض أنه من غير الملائم أن نرى فى العقلانية مجموعة محددة بعينها من العمليات المرسومة الموصوفة بدقة التى يخضع لها مضمون القصد العقلى.

من أشكال تفسير العلل الأخرى ما قد شاع فى العلوم الاجتماعية من شكل لا يميل إلى المضامين المتعلقة بالقصد العقلى، بل يميل إلى العلة الفيزيائية الخالصة. كانت العلوم السلوكية - فى الولايات المتحدة الأمريكية - هى أبرز شكل اتخذ هذا النوع من التفسير. كنا قد اعتقدنا أن السلوكية قد قضت نحبها، لكن ثمة جهود مؤخرا لإحيائها.

كيف يتعين علينا إذن أن نتصور الأسباب التى تبرر وجود الخلفية؟ لو أننا اعتقدنا فى وجود هذين النموذجين من مبررات السلوك؛ أحدهما يبرر السلوك على أساس من القصد العقلى، والآخر يبرره على أساس ما قد نطلق عليه علة كرة البليارد-billiard ball causation، فأيهما النموذج الملائم لوصف الخلفية؟ سوف أبرهن فى النهاية أن كليهما غير ملائم. نحن بحاجة إلى نموذج مختلف يشرح لنا كيف تمكنا قدرات الخلفية من الارتباط بالمؤسسات.

إن القراء الذين أحاطوا علما بما يجرى من مناظرات وحجاج فى مجال علم الإدراك المعرفى سوف يدركون بعض المشاكل اللصيقة. و المشكلة التى تواجهنا الآن هى الإجابة عن

السؤال: بم نميز الدور الذى يلعبه ما بوسع الخلفية من طاقات فى التعامل مع المؤسسة؟ فالطريقة التى نميز بها بين القواعد التى تصف السلوك والقواعد التى تحكم السلوك من المشاكل التى تتصل بهذا الموضوع، وهى مشكلة ظلت تطرح للنقاش لعدة عقود . كيف يجب علينا مثلا أن نفكر فى قواعد اللغة : قواعد الإعراب مثلا؟ قد ترى وجهة نظر ما أن علينا أن نقول إن القواعد ليس لها من واقع إلا بوصفها جزءا من وصف نظرى للظواهر. من هنا كانت القواعد صيغة يلجأ إليها اللغوى ليميز الظواهر ، غير أنها تصف السلوك وحسب دون أن تلعب أى دور يجعلها تتسبب فيه. ومن جهات النظر ما يعد أكثر ميلا للمغامرة ؛ إذ يرى أن السلوك ليس وصفا للقاعدة وحسب، بل هو سبيل للتحكم فى القاعدة، أو فنقل توجيهها. وهنا علينا أن نتأمل مضمون القاعدة الدلالى بوصفها تلعب بالفعل دورا يتسبب فى تحديد السلوك ؛ أى على أى نحو نتصرف. لذلك فعندما تصوغ الذات الفاعلة جملة بالإنجليزية مثلا، فإن الطريقة غير الواعية التى تجعل بها الذات القواعد مسألة داخلية إنما تجعلها فى الحقيقة هى فعل يتسبب فى إنتاج تلك البنية الإعرابية بعينها. وعندما يقوم الشخص البالغ بأداء أفعال الكلام، فى أية لغة ؛ عندما تبذل (هى) وعدا، أو تصدر أمرا، فعلى أن نتذكر قواعد أفعال الكلام بوصفها السبب الذى يدفعنا بطريقة غير واعية إلى أن نسلك سلوكا بعينه.

حرى بنا أن نسأل الآن : أى وجهتى النظر هى الأصوب لفهم الخلفية ؟ لست قانعا بأى من هاتين الطريقتين. أرى أن المشكلة تكمن فى أننا لو فهمنا الخلفية من حيث ارتباطها بالقصد العقلى نكون قد تخلينا عن أطروحة الخلفية. لقد توصلنا إلى هذه الفرضية فى المقام الأول وحسب لأننا وجدنا مسألة القصد العقلى مسألة قد أصابها المبالغة، فالقصد العقلى لا يفسر نفسه بنفسه، لكن من ناحية أخرى لو قلنا إن القواعد لا تلعب دورا يتسبب فى السلوك على الإطلاق، لكان من الواجب علينا عندئذ أن نقول إن الخلفية هى ما يحدد أنه هكذا يفعل أى شخص وحسب، وعلى هذا النحو يتصرف. فهو يصوغ مثلا هذا النوع من الجمل دون سواه. وهو ببساطة يفعل ما يفعله بالطريقة التى يختارها، وهكذا تنتهى الحكاية. اعتاد فتجنشتين أن يتحدث على هذا النحو الذى ذكرناه مؤخرا؛ فهو يقول هناك وحسب طريقة فى التصرف^(٩) لا أساس لها، إنما نجد أنفسنا نتصرف تصرفا ما وحسب. نحن نتحدث بهذه الطريقة وليس بتلك الطريقة، ونقبل هذا ولا نقبل ذلك. غير أننا لا نجد ما يراه فتجنشتين مقنعا، لأنه لا يقول لنا ما هو الدور الذى تلعبه بنية القواعد. نريد أن نقول إن المؤسسات من مثل مؤسسة النقود،

والملكية، والإعراب، وأفعال الكلام، هي أنظمة قواعد توفر الأسس والمتومات، ونريد أن نعرف الدور الذى تلعبه بنية تلك القواعد فى الكشف عن العلل التى تتسبب فى أن يسلك الإنسان مسلكا ما أو يتصرف بنحو ما. فنحن نتحدث وندفع نقودا لنشتري أشياء، وكذلك نمشى، نفعل كل هذا بشكل طبيعى، غير أنه يبدو لنا أن التحدث والنقود كليهما له بنية من القواعد، يبدو أنها لا تتوفر لفعل المشى.

من المسائل التى ترتبط بالتنافس بين أنموذجين إرشاديين يتنافسان فى مجال مبحث الإدراك العقلى فى حياتنا الفكرية المعاصرة نشهد طريقة أخرى للمقاربة : الأنموذج الإرشادى الأول: هو الأنموذج التقليدى، أو أنموذج فون نيومان Von Neu-mann الخاص بعملية تشغيل المعلومات المتتابعة، حيث ينفذ الكومبيوتر مجموعة من الخطوات المتتابعة لبرنامج ما. والأنموذج الإرشادى الثانى يتعلق بالتطور الأحدث الخاص بتشغيل نسق من التوزيع المتوازى، للعمليات، أو بنموذج على غرار شبكة الخلايا العصبية، حيث تحمل البيانات المدخلة معنى، وتحمل البيانات المخرجة معنى كذلك. لكن فيما بين هاتين العمليتين ليس هناك رموز لخطوات العمليات التنفيذية، بل هناك سلسلة متوالية من العقد أو نقاط التقاطع nodes يصل بينها قوى ومقاومات ربط مختلفة، وتنتقل الإشارات فيما بينها من نقطة تقاطع لأخرى ، والتغيرات الفعلية فى قوى شحنات الربط تفتح الطريق أمام مدخلات ومخرجات دون وجود أى مجموعة من القواعد التى تجمع بينها أو من الأسس المنطقية. قد يقول المرء إن كل هذا الحديث عن الخلفية هو بالتأكيد أكثر تناغما، وتعاطفا مع نموذج الإدراك المعرفى الرابطة -connec-tionist model of cognition، أظن ذلك صحيحا، غير أنه لا يزال يضعنا أمام تحد يقيمه من يعارضون نزعة الربط الفلسفية؛ أعنى ما هى سمات البنية الداخلية التى تمكن النظام من أن ينتج مجموعة من البيانات المخرجة التى تتجلى فى شكل منظومة ذات خصائص تركيبية وأخرى منطقية ؟

تلك هى المفارقة : نحن نريد تفسيراً يوضح السبب الذى يجعل سلوكنا يتميز بالتركيب والتعقيد وسرعة التأثر ، كما يفسر كذلك ما يتميز به من تلقائية وابتكار وأصالة. لا نملك إلا الأنموذجين الإرشاديين اللذين نستعين بهما على تفسير العلل، غير أنه لا يبدو أحدهما ملائما أو لشرح العلاقات التى تربط بين الفرد كفرد والأبنية الاجتماعية. أحدهما الأنموذج الإرشادى الخاص باتخاذ قرار عقلانى بناء على قواعد وأسس أو مبادئ وما شابه ذلك. والأنموذج الإرشادى الثانى الخاص بالعلة الخاصة

بالحقائق العارية والوقائع الصريحة أى العلة المفارقة للعقلانى وللقصء العقلى على حد سواء. وسواء أكانت متعلقة بنزعة الربط الفلسفية (أى ربط المخرجات بخصائص البنية التركيبية والمنطقية) أم كانت على صلة بالنزعة السلوكية. فهذا النمط من التعليل ليس له بنية عقلانية.

إن السبيل لفهم العلاقات السببية التى تربط بنية الخلفية وبنية المؤسسات الاجتماعية، هو أن ندرك أن هناك علة تبرر أن تكون الخلفية سريعة التأثر بأشكال بعينها من القواعد التى توفر المقومات لقيام المؤسسات، دون أن تشتمل بالفعل على أى معتقدات أو رغبات أو صور تمثل تلك القواعد وتعبّر عنها. ولكى ندرك ذلك دعونا نبدأ بضرب مثل بسيط. لنفرض أن أحد الناشئين يتعلم كيف يلعب البيسبول. فى البداية نجده يتعلم بالفعل مجموعة من القواعد، والأسس أو المبادئ، والاستراتيجيات. لكنه بعد أن يصبح لاعبا ماهرا يصير سلوكه أكثر سلاسة وانطلاقا، وأكثر تناغما واستجابة لما يقتضيه الموقف. عندئذ يبدو لى أنه لا يطبق القواعد ببراعة أكثر من ذى قبل، بل يبدو أنه قد اكتسب مجموعة من المهارات وحسن التصرف الذى يجعله يستجيب الاستجابة الملائمة. والملاءمة تتحدد بالفعل من خلال منظومة متسقة فى بنية تمثل قواعد البيسبول، واستراتيجياتها وأسسها. والفكرة الأساسية التى نحاول أن نشرحها الآن هى أنه بإمكان المرء أن يطور، وأن يبرع فى مجموعة من القدرات التى لها حساسية خاصة تجاه أشكال بعينها من القصد العقلى دون أن تكون هذه القدرات بالفعل وليدة هذا القصد عقلى. بإمكان المرء مثلا أن يبرع فى أن يطور مهارات وقدرات يمكن أن يقال عنها إن لها وظيفة تكافئ نظام القواعد، دون أن تشتمل بالفعل على أية أشكال تمثل لتلك القواعد أو تعبّر عنها، أو دون دمج تلك القواعد فى الشخصية.

بإمكاننا أن نتأمل مثلا يفوق تعقيده لعبة البيسبول بقدر طفيف، هو المثل الخاص بالنقود. لقد حاولت أن أصف بعضا من القواعد التى وضعت الأسس ووفرت المقومات لنظام النقود. فكيف تعمل هذه القواعد عندما تكون جزءا من سلوكنا فى الحياة بالفعل؟ إن من يستخدمون النقود لا يعلمون هذه القواعد، ونحن نبرهن بشكل عام على أنهم لا يطبقون هذه القواعد عن وعى أو عن غير وعى، بل لقد برعوا فى الاسترشاد بمجموعة من أساليب التصرف الحساسة التى تستجيب للمعنى الذى تتضمنه هذه القواعد. لذلك فلا بد أن يكون لديهم القدرة على استخدام النقود وسيطا للتبادل، ولا بد أن يستجيبوا

للمفروق التي تميز بين النقود المزيفة والنقود الحقيقية، حتى إن كانوا غير قادرين على أن يميزوا الفرق دون مساعدة خبير. يجب أن يستجيب سلوكهم لإدراك أن النقود ذات قيمة لا بسبب من الورق الذي طبعت عليه، بل لأنها تعد وسيطا للتبادل. تلك الأنواع من القدرات وهذه المعرفة بأسس التركيب التي تصير متأصلة في النفوس، هي في حقيقة الأمر انعكاس لمجموعة القواعد التي تضع الأسس والمقومات، والتي تفرض عن طريقها على بعض الأشياء أمر القيام بوظائف، ما كان لها أن تقوم بها بسبب من بنيتها الفيزيائية، وإنما نراها قد اكتسبت وظيفتها وحسب عن طريق اتفاق الجماعة وقبولها.

يتوازي تركيب بنية الخلفية على هذا النحو كي تقوم بوظيفتها من ناحية، وبنية القصد العقلي الخاص الظواهر بالاجتماعية التي يرتبط بها ما تتسع له هذه الخلفية من طاقات من ناحية أخرى. هذا التوازي الدقيق يجعلنا نتوهم أن الشخص القادر على التعامل مع النقود، والتكيف مع المجتمع، والتحدث باللغة، لا بد أن يكون قد اتبع القواعد عن غير وعى. وأرد على هذا قائلًا: هناك دائما قواعد نتبعها، عن وعى وعن غير وعى، وبالرغم من ذلك نجد أن :

١ - القواعد لا تفسر نفسها على الإطلاق.

٢ - ولا يمكن أن تستنفذ أبدا.

٣ - ونحن في الحقيقة في كثير من المواقف لا نعرف إلا ما نعمل، وكيف نعالج الموقف، نحن لا نطبق القواعد عن وعى أو عن غير وعى.

نحن لا نتوقف ونتفكر بوعى أو عن غير وعى. " آه ها! النقود هي إحدى حالات فرض وظيفة عن طريق القصد العقلي الجماعي بناء على القاعدة المتمثلة في صيغة المعادلة "س تعد بمثابة ص في السياق ع"، و يقتضى هذا أن تقبلها الجماعة وتعترف بها " بل نحن نطور مهارات تستجيب لشكل تلك المنظومة بعينها من أشكال الأبنية الموصولة بالمؤسسة.

يمكننا أن نفهم تلك الأفكار فهما أفضل لو تأملنا بعض الاستراتيجيات المفسرة التطابق. فهناك تطابق واضح بين ما كنا نقول ومشكلات بعينها في التطور البيولوجي. أروع ما في نظرية التطور البيولوجي الدارونية من وجهة النظر الفلسفية، لا يكمن وحسب في أنها لم تجعل التفسير البيولوجي لأصل الأجناس يرتبط بالغاية منها، ولكنها

كذلك تمنحنا نوعا جديدا من التفسير، وشكلا منه يعكس ترتيب أدوات التفسير. فقد كنا نقول قبل البيولوجيا الدارونية مثلا إن " للسمكة هذا الشكل كي تعيش فى الماء ". أما فى البيولوجيا التطورية فنحن نعكس الصيغة التى تقصد من التفسير الكشف عما تريد أن تبلغ من غاية ونحل محلها مستويين من التفسير. الأول المستوى التعليلى : فنقول إن للسمكة ما لها من شكل بسبب من تركيبها الجينى الوراثى ، وبسبب الطريقة التى يستجيب بها النمط الوراثى genotype لظروف البيئة فينتج نمطا بعينه من الظواهر phenotype. والثانى المستوى الوظيفى : حيث نقول إن السمك الذى له هذا الشكل أقدر على الحياة من السمك الذى ليس له هذا الشكل. هكذا نكون قد عكسنا نسق التفسير، كان النسق الأسمى يعتمد على أن للسمكة هذا الشكل ليكون لها القدرة على البقاء، أما الآن وقد عكسنا الصيغة : فالسمكة ستتخذ هذا الشكل على أية حال، غير أن السمك الذى له ذلك الشكل من المرجح أن يكون له القدرة على البقاء أكثر من غيره من السمك، الذى ليس له هذا الشكل. لاحظ ما قد فعلناه حين عكسنا نسق التفسير. فالبقاء مازال يعد جزءا من التفسير لكنه الآن يدخل مجال شرح التعاقب diachronically ، إنه يمارس فعله على مدى أجيال عدة، وقد انعكس الآن دوره التعليلى، لأن الغائية الآن قد نُحيت جانبا، فالبقاء ليس هدفا نقصده، بل هو ببساطة النتيجة التى تسمح لآليات التوالد بالاستمرار.

على غرار هذا ما قمنا به حين عكسنا نسق التفسير علينا أن نعكس ما تتسع له الخلفية الإنسانية من طاقات على التكيف مع الظواهر الاجتماعية. فبدلا من أن نقول إن المرء يتصرف على هذا النحو لأنه يتبع قواعد المؤسسة، يكون علينا وحسب أن نقول **أولا** : (على مستوى العلة المسببة) إنه يسلك هذا المسلك لأن لديه منظومة تجعله يميل للسلوك على هذا النحو؛ وثانيا: (على المستوى الوظيفى) لقد صار ميالا للتصرف على هذا النحو لأن هذه هى الطريقة التى تتفق مع قواعد المؤسسة وتتكيف معها.

وبعبارة أخرى يمكن أن نقول إن الإنسان ليس بحاجة إلى أن يعرف قواعد المؤسسة ويتبعها، لكى يتلاءم مع القواعد، بل نقول إنه يميل وحسب لأن يسلك سلوكا بعينه، لكنه قد اكتسب تلك الكفاءات والخصائص التى جعلته يتصرف على هذا النحو عن غير وعى غير مما جعل منه إنسانا سريع التأثير بهذا النسق من القواعد الخاصة بالمؤسسة. ولكى نربط هذا بنموذج ملموس، علينا ألا نقول إن لاعب البيسبول ذا الخبرة يجرى

للمربع الأول، لأنه يريد أن يتبع قواعد البيسبول، بل علينا أن نقول لأن القواعد تتطلب منه أن يجرى للمربع الأول فقد اكتسب مجموعة من العادات والمهارات والتصرفات التي تشكل جزءا من الخلفية، والتي تجعله عندما يضرب الكرة يجرى إلى المربع الأول.

دعنا نطرح فكرة من الأفكار التجريبية التي من شأنها أن توضح المسار الذي نفترض أن يتخذه التفسير. لنفرض أن هناك قبيلة يشب فيها الأطفال وهم يلعبون البيسبول. إنهم لا يتعلمون القواعد أبدا، بوصفها نظاما من القواعد المرتبة المصنفة، وإنما يقون التشجيع عندما يفعلون الصواب أو اللوم والتقريع عندما يفعلون الخطأ. فلو نال الطفل ثلاث تصويبات وسأل "أليس بالإمكان منحى فرصة أخرى؟" لقليل له "لا، يجب عليك الجلوس الآن لتتيح الفرصة لشخص آخر كي يأخذ الهراوة ويصوب الكرة". يمكننا أن نعتقد أن الأطفال قد حققوا قدرا عاليا جدا من المهارة فى لعب البيسبول وحسب. والآن كذلك لنفرض أن أنثروبولوجيا غريبا على القبيلة يريد أن يصف ثقافتها. إن الأنثروبولوجى الناجح سوف يدرك قواعد البيسبول بمجرد وصفه سلوك هؤلاء الناس وما يعدونه معيارا فى مواقف البيسبول المختلفة. ولن يكون من الدقة بمكان أن يصف الأنثروبولوجى أعضاء ذلك المجتمع بأنهم يتبعون تلك القواعد عن وعى أو عن غير وعى. ومع ذلك فهذه القواعد تلعب دورا حاسما فى شرح سلوكهم، إذ اكتسبوا هذه التصرفات، لأن هذه بالتحديد هى قواعد البيسبول.

كنا نقصد أن نضرب مثلا وهميا، غير أننا نكون فى عالم الواقع فى وضع مشابه تماما، خاصة عندما نستخدم قواعد النحو أو قواعد أفعال الكلام. إن عالما منظرا لأفعال الكلام وحسب - مثلى - لن يضيره أن يجمع قواعد أفعال الكلام ويصنفها. إن الطفلة التي تنشأ وقد تعلمت مثلا أن عليها إن قطعت على نفسها عهدا أن تضى به، فإن لم تفعل تواجه باللوم والتقريع، فعندما تكبر تكون قد اكتسبت معرفة بالطريقة التي تتمكن بها من أن تتكيف مع المؤسسة. وما يجرى على لعبة البيسبول يبدو لى أنه يجرى على الإعراب كذلك. لذلك نفترض أنه عندما نتعلم التكيف مع الواقع الاجتماعى نكتسب مجموعة من القدرات المعرفية التي تكون سريعة التأثير- حيثما وجدت- دوما لأشكال القصد العقلى وأبنيته، خاصة لأنظمة القواعد الخاصة بالمؤسسات غير البسيطة، دون الحاجة إلى أن تشتمل أنى وجدت على أشكال تمثل قواعد تلك المؤسسات أو تعبر عنها.

والخلاصة: أنه من الممكن أن نسلم بالقواعد التي تحكم أنظمة المؤسسات الإنسانية بالغة التعقيد، وبإمكاننا كذلك أن نسلم بأن هذه القواعد تلعب دوراً من الممكن أن يفسر غير قليل من أنماط سلوكنا، غير أننا نميل إلى أن نفترض أنه قد يكون من الخطأ أن نزعم أن سلوكنا يتوافق مع بنية القواعد لأننا نتبع القواعد عن غير وعى. بل نحن بالأحرى نشعر في الأخذ بمجموعة من التصرفات التي هي سريعة التأثير ببنية القواعد.

قد يعترض البعض قائلاً: ألا تقول حقاً إننا "كما لو" كنا نتبع القواعد؟ لكن ذلك لن يفسر بالفعل أى شيء. مادام لا يوجد أى قصد عقلى للوعى بالفعل؛ ذلك أن "كما لو" لا تفسر أى شيء، وليس لها أى قدرة على التفسير لأنها غير موجودة بالفعل "كما لو" صيغة فارغة فراغ ما أطلق عليه دانيال دينيت Daniel Dennett منطلق القصد العقلى intentional stance⁽¹⁾، إنما هذا كله نوع من السلوكية كنت تعارضه تماماً.

لا ليس هذا ما نقوله، بل نقول إننا لو فهمنا مدى تعقيد مسألة التعليل لأدركنا أن الشخص الذى يتصرف بمهارة داخل مؤسسة ما عادة ما يبدو لنا كما لو كان يتبع القواعد، ليس لأنه يتبع القواعد عن غير وعى، ولا لأن سلوكه تسببت فيه آليات لا يمكن تمييزها لأنها تبدو كما لو كانت تنبئ على قاعدة، بل لأن الآلية قد تطورت تماماً على نحو يجعلها شديدة التأثير بالقواعد. تفسر الآلية السلوك، والآلية يفسرها نظام القواعد، غير أن الآلية فى غنى عن أن تكون هى نفسها نظاماً من القواعد. نحن باختصار نلح على إضافة مستوى آخر، هو مستوى التعاقب، عند تفسير أنواع بعينها من السلوك الاجتماعى.

و الآن لدينا اعتراض أخير، قد يقول البعض "لماذا تتمسك بهذه القواعد على الإطلاق؟ ولماذا لا تأخذ بنوع من أنواع السلوكية وحسب؟ فتقول بأن هذه الأشياء تقع فحسب والناس يفعلون هذا فحسب." والرد على هذا يتلخص فى أننا نسلم بالضمنون المعيارى الذى يضعه المجتمع عندما يخص الأمر المؤسسات الإنسانية. نحن نسلم بوجود خطأ ما إذا ما صُوِّتت كرة البيسبول نحو شخص ما فأكلها ببساطة، و نسلم كذلك بأن شخصاً ما قد أخطأ إذا ما قطع عهداً على نفسه بأن يفعل شيئاً ولم ينفذ ما وعد به، ونسلم بأن شخصاً ما قد أخطأ حين يتلعثم وينطق بجمل غير سليمة نحوياً. كل هذه الأمثلة تنطوى على وجود خطأ ما يختلف عن نوع الخطأ الذى يقع عندما يتعثر

شخص فى أثناء مشيه ؛ فهناك معيار للمضمون وضعه المجتمع فى بنية المؤسسة ؛ ينسره فحسب أن البنية المرتبطة بالمؤسسة هى بنية تتألف من مجموعة من القواعد، والقواعد الفعلية التى تميزها على وجه الخصوص عندما نصف المؤسسة سوف تحدد تلك المظاهر التى تجعل النظام الذى يندرج تحتها نظاما معياريا. والسبب فى هذا بالتحديد أن هناك قاعدة ترى أن قطع عهد يعد التزاما يأخذه المرء على عاتقه، ونحن نفهم هذا السلوك فى إطار مؤسسة الوعود التى تجعلنا نرى فى سلوك ما أمرا مقبولا، وفى سلوك آخر أمرا غير مقبول. لذلك نجد هناك قواعد تضع الأسس وتوفر المقومات التى تقوم فى الحقيقة بدور الأسباب، ونحن فى الحقيقة نكتشف تلك القواعد على مدار تحليلنا. غير أنه لا يترتب على هذا أن يصير المرء قادرا على أن يكون عضوا عاملا فى المجتمع بمجرد أن يتعلم القواعد ويتذكرها بالفعل، ويتبعها عن وعى أو عن غير وعى. ولا يعنى هذا كذلك أن المرء قادر على أن يكون عضوا عاملا بالمجتمع وحسب لو استوعب القواعد بوصفها جزءا من ممارسته وتكوينه. ما نرمى إليه هو أن نبرهن على أننا يجب ألا نقول إن الرجل الذى قد استرخى واستشعر الراحة والألفة داخل بيته، داخل مجتمعه أى "الرجل الذى على أرضه" chez lui داخل المؤسسات الاجتماعية، قد صار رب البيت، لأنه قد صار حاذقا متمكنا من قواعد المجتمع، بل لأنه قد تمكن من الارتقاء بمجموعة من الكفاءات والقدرات التى تجعله يستشعر الراحة داخل مجتمعه. ونجده قد برع فى تلك القدرات لأن تلك هى قواعد مجتمعه. فالرجل فى بيته موطنه مجتمعه كما أن موطن الأسماك الماء، مستقر استقرار مقلة العين فى محجرها، وليس علينا أن نفسر السلوك بأكمله، وفقا للقواعد فى أى من هذه الحالات الثلاث.

هوامش الفصل السادس

- (١) N. Chomsky, Reflections on Language (New York: Pantheon, 1975)
- J. A. Fodor, The Language of Thought (New York: Crowell, 1975).
- (٢) J. A. Fodor, The Language of Thought : ولمزيد من النقاش انظر :
(New York: Crowell, 1975).
- (٣) John R. Searle, The Rediscovery of the : ولمزيد من النقاش انظر :
Mind, (Cambridge, Mass MIT Press, Cambridge MA and London, 1992),
الفصل السابع
- (٤) John R. Searle, Intentionality: An Essay in the Philosophy of (٤)
Mind (New York: Cambridge University Press, 1983), والمرجع السابق,
والمرجع السابق.
- (٥) John R. Searle, The Rediscovery of the Mind, الفصل السابع
- (٦) أعتقد أن المثال يعزى في الأصل إلى:
- Robyn Carston, "Implicature, Explicature and Truth-Theoretic Semantics",
in S. Davis, ed., Pragmatics: A Reader (Oxford: Oxford University Press,
1991), pp. 33-51.

- Ludwig Wittgenstein, *Philosophical Investigations* (Oxford: Basil Blackwell, 1953), part II, sec.xi. (V)
- Ibid.*, Part I, para. 201. (Λ)
- Ibid.*, Part I, para.324ff and passim. (Λ)
- Daniel Dennett, *The Intentional Stance* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1987). (V)

الفصل السابع

هل لعالم الواقع من وجود؟

أولا : الهجوم على نزعة الواقعية الفلسفية

حاولنا فيما عرضنا حتى الآن أن نحلل طبيعة تلك الوقائع وكيف تتبنى (نسقتها أو منظومتها)، بمعنى أننا سعينا إلى شرح الوقائع المعتمدة على الجماعة الإنسانية وقبولها. وقد استلزم التحليل بأكمله أن نميز الوقائع التي يعتمد وجودها علينا، من الوقائع التي لا يعتمد وجودها علينا. وهذا التمييز مصدره في الأصل الفرق بين الوقائع الاجتماعية والوقائع المرتبطة بالمؤسسة من جانب، والحقائق العارية أو الوقائع الصريحة من جانب آخر. وقد آن وأوان الدفاع عن التباين الذي اعتمد عليه التحليل، أى الدفاع عن فكرة وجود واقع مستقل بذاته تماما عن وجودنا ولا يعتمد علينا. علاوة على أننا كنا نستصحب بعامة على مدار صفحات هذا الكتاب مسلمة ذاتية ترى أن عباراتنا عندما تكون صادقة تطابق الوقائع و تناظرها. وقد حان الوقت كذلك للدفاع عن هذه المسلمة. فقد جعلنا المشهد الفلسفى الحالى فى أمس الحاجة لهذه الدفوع ، حيث صار من المألوف إنكار وجود واقع مستقل، بمعزل عن أشكال تعبیر الناس عنه و تمثيلهم له، وبالمثل شاع إنكار أن العبارات الصادقة تطابق الوقائع و تناظرها. وهذا الفصل والفصل الذى يليه من الكتاب يدوران على النزعة الواقعية الفلسفية ، و الفصل الأخير عن نظرية اعتماد الصدق على مطابقة الوقائع و مناظرتها له the correspondence theory of truth. إن نقاشا مفصلا لهذه المشاكل قد يحتاج منا على الأقل كتابا آخر، لكن - تحقيقا للغرض من هذا الكتاب - نحن بحاجة على أقل تقدير إلى عرض يوجز افتراضات يستند إليها حسنا السليم بالنظرة العلمية المعاصرة للعالم، لأن بقية الكتاب - بغض النظر عن تلك الرؤية للعالم - تعتمد على هذه الفرضيات. و الفصول الثلاثة الأخيرة هي مجموعة من الجهود التي تحاول التخلص من فوضى البيت الفلسفى، إذا جاز التعبير.

بعض الفرضيات التي تفتضيها نظرتنا المعاصرة إلى العالم

لكى نفهم ما يجرى، نحن بحاجة لأن نطرح بصراحة بعضاً من الفرضيات، أو بأسلوب منطقي أن نطرح بعض المقدمات الخاصة برؤيتنا للعالم، لكي يكون بإمكاننا أن نمعن النظر فيها. من السمات الشكلية لرؤيتنا للعالم ذلك التمييز بين الذاتية والموضوعية الذي حاولنا أن نشرحه في الفصل الأول. بالإضافة للمشاكل المعتادة - غير العويصة - الخاصة بغموض بعض الحالات و هامشيتها ، هذا التمييز بين المعنى الإبستمولوجي والمعنى الأونطولوجي أمر غامض من الناحية النسقية. في ضوء التمييز بين الموضوعية والذاتية الإبستمولوجية، وبين الموضوعية والذاتية الأونطولوجية، بمقدورنا أن نحدد السمات البنيوية لرؤيتنا للعالم على النحو التالي :

١- يستقل وجود عالم الواقع بنفسه عن الأشكال التي نتصوره عليها أو نمثله بها. هذه الرؤية سوف نطلق عليها "الواقعية الخارجية" وسوف ننقح هذه الصيغة فيما بعد.

٢- للبشر طرق متنوعة تتواشج فيما بينها، يتناولون بها الوجود و يصورون سماته ويتمثلونه بها. منها الإدراك الحسى، والأفكار، و اللغة، و المعتقدات، والرغبات ، وكذلك الصور و الخرائط و الرسومات البيانية..إلخ. نجمعها كلها تحت تعبير عام هو التمثلات أى "أشكال التعبير التي تمثل بها الأشياء و نعبر عنها "representations مما تتسم به تلك الأشكال أنها جميعها على صلة بالقصد العقلى، سواء أكان هذا التوجه أصليا كما نشهد فى المعتقدات، و الإدراكات الحسية، أم كان له سبل يتوسل بها إليه، كما نشهد مثلا فى الخرائط و العبارات.

٣- توحى بعض أشكال التصور التي نعبر بها عن الوجود و نمثله عليها، كالمعتقدات والعبارات بأنها تمثل الكيفية التي توجد عليها الأشياء فى عالم الواقع . وعلى قدر نجاحها أو إخفاقها يحكم عليها بأنها صادقة أو غير صادقة. فالمعتقدات و العبارات تعد صادقة فحسب لو ماثلت الوقائع. هذه إحدى صيغ نظرية التطابق القائمة بين الصدق والواقع.

٤- تعد أنظمة تمثيل الأشياء و التعبير عنها بعامه من وجهة نظر بعينها من مثل المفردات اللغوية و الرسوم البيانية، ابتكارات إنسانية تبلغ هذا الحد من الجزافية. من الممكن أن يكون لدينا أى عدد من الأنظمة المختلفة التي نتصور بها عالم الواقع و نمثله

أو نعبر عنه. و هذه الفرضية نطلق عليها conceptual relativity الانطلاق من تصور أو الارتباط بمفهوم بعينه. سوف ننقح هذه الفكرة كذلك فيما بعد.

٥- تتأثر جهود الإنسان الفعلية لبلوغ أشكال تعبير نتصور بها الواقع ونمثل له بها تمثيلا صادقا بكل أنواع العوامل - الثقافي منها و الاقتصادي و النفسى و غيرها - و من العسير، بل قد يستحيل، أحيانا أن توجد موضوعية إستمولوجية تامة ، لأن البحث الفعلى يتم دائما من وجهة نظر ما، تحركها كل أنواع العوامل الشخصية، وتدفع بها داخل سياق ثقافى تاريخى بعينه .

٦- يتألف امتلاك معرفة ما من امتلاك أشكال تعبير صادقة، نتصور بها الواقع ونمثل بها لما يمكن أن نقدم له أنواعا بعينها من المبررات و الأدلة. المعرفة فى أساسها مسألة موضوعية بالمعنى الإستمولوجى ، لأن المعايير التى تتطلبها المعرفة ليست معايير جزافية، و لا هى معايير شخصية.

بالإمكان تصنيف المعرفة تصنيفا طبيعيا وفقا للموضوعات، لكن لا يوجد موضوع بعينه نطلق عليه " العلم" أو "المعرفة العلمية ". هناك معرفة فحسب، أما " العلم " فاسم ينطبق على مناطق تصير فيها المعرفة منهجية مطردة متماسكة، كما نشهد فى مجالى الفيزياء و الكيمياء .

فى ضوء الفرق الذى يميز بين المعنى الإستمولوجى و المعنى الأونطولوجى الخاص بالفرق بين الواقعية الموضوعية و الواقعية الذاتية، يمكن أن نقول :

الفرضية الأولى: (الواقعية الخارجية) شديدة القرب من وجهة النظر التى تؤمن بوجود واقع له أونطولوجيا موضوعية. و لا تتساوى الفرضيتان تماما، لأن الزعم بوجود واقع يستقل عن أشكال التعبير التى تمثله (أى الواقعية الخارجية) لا يتساوى تماما مع الزعم القائل بوجود واقع يستقل تماما عن العقل (أونطولوجيا موضوعية). ويرجع هذا التمييز إلى أن بعض الحالات العقلية، مثل مشاعر الألم، لها أونطولوجيا ذاتية، غير أنها ليست من صنف أشكال التعبير التى نعبر بها عن الأشياء ونمثل لها بها. أو هى مستقلة عن أشكال التعبير لكنها غير مستقلة عن العقل. تتطوى الأونطولوجيا الموضوعية على واقعية خارجية، لأن استقلال العقل ينطوى على استقلال القدرة على التعبير عن الوجود و تمثيله (لأن أشكال وجودها فى غنى عنا كى يكون لوجودها كيفية توجد عليها، كيف توجد أشكالها وكيفياتها، هذا أمر خاص بها وليس بتصوراتنا الذاتية) ،

والعكس غير صحيح، فمشاعر الألم مثلا من الممكن أن تكون مستوحاة من أشكال التعبير التي تمثلها (أى وجودها فى غنى عن تدخلنا)، غير أنها ليست بمعزل عن العقل (أى وجودها موضوعى فى كلفته و... لكن بإمكاننا أن نذكرها).

الفرضية الثانية: تنطوى على أن الأونطولوجيا الذاتية - ما يوجد داخلنا و حسب ونستشعره - تمنحنا فرصة بلوغ معرفة إبستمولوجية، قابلة لتقديم الدليل عليها والحجة أو البرهان الذى يثبت صدقها أو كذبها، نعرف بها كل الواقع الذى توصلنا إليه. سواء أكان ذا أونطولوجيا ذاتية أم كان ذا أونطولوجيا موضوعية، يستوى فى هذا أن تكون المعرفة به (إبستمولوجيا) ذاتية أو موضوعية.

والفرضية الخامسة قول إنه من الصعب دائما أن نبلغ إبستمولوجيا موضوعية (يمكن أن نقيم عليها الدليل و البرهان) لذلك تقول الفرضية السادسة لو كان لدينا معرفة فذة فى أساسها لصار بإمكاننا أن نحظى بإبستمولوجيا موضوعية.

لعل القارئ يجد تلك الفرضيات الست من الوضوح بمكان، على النحو الذى يفسر ما أصابه من ملل بهذه الأمور التافهة، لكن على أن أقول إنه قد أحاط بهذه الفرضيات الكثير من اللبس. فى الفرضيتين ١ و ٢ اللتين تخصان نزعة الواقعية الفلسفية لا سيما نظرية تطابق الصدق و الواقع، كثيرا ما يقع الخلط بينهما، والأسوأ وجود تصور يظن أنه قد تم تفنيدهما. يعتقد بعض الفلاسفة أن الفرضية ٤ عن الانطلاق من تصور والارتباط بمفهوم بعينه توقع النزعة الواقعية فى مشكلة، إذ يعتقد البعض أنها تؤدى إلى دحض النزعة الواقعية. و يعتقد كثير من الفلاسفة أن الفرضية ٣ الخاصة بنظرية تطابق الصدق و الواقع قد تم تفنيدها على حدة. و يعتقد بعض منظرى الأدب أن الفرضية ٥ تخلق مشكلة لمجرد احتمال وجود معرفة موضوعية من النوع الذى نصت عليه الفرضية ٦ فى ذاتها، بل ربما تفند تلك المعرفة الموضوعية النزعة الواقعية التى نصت عليها الفرضية ١.

أخشى ألا يكون بمقدورنا إلا أن نراجع بعضا من هذه الأمور مراجعة متأنية. دعونا نبدأ بطرح السؤال:

ما الواقعية ٩

ذكرنا فى التمهيد الذى قدمنا به الواقعية أنها فكرة ترى أن العالم يوجد مستقلا، بمعزل عن أشكال تعبيرنا التى ننصوّر بها الأشياء و نتمثلها بها. و يترتب على ذلك أننا

لو لم نوجد على الإطلاق، و لو لم توجد أية أشكال تعبر عن الوجود وتمثله - من عبارات، أو اعتقادات، أو إدراكات حسية، أو أفكار.. إلخ - لظل معظم هذا العالم دون أن يتأثر. إلا فيما عدا هذا الركن الضئيل من العالم الذى انبنى و تأثر بأشكال تعبيرنا التى تمثله و تعبر عنه ، و لظل العالم موجودا، و لظل تماما على النحو الذى هو عليه الآن. و يترتب على هذا كذلك ، أنه عندما نموت كلنا جميعا، و تموت معنا أشكال تعبيرنا عن هذا العالم، أن تظل معظم ملامح هذا العالم دون أن تمس أو تتأثر على الإطلاق، أى تستمر تماما على ما كانت عليه من قبل. لنفرض مثلا أن هناك قمة من قمم الهيمالايا عبرت عنها أو مثلتها لنفسى وللآخرين بوصفه "قمة إفرست"، تلك القمة إنما توجد بغض النظر عما إذا كنت أو كان أى شخص آخر قد مثل لها أو عبر عنها، وبمعزل كذلك عن الكيفية التى صورها بها أو مثل بها أى شىء آخر. يضاف إلى ذلك أن هناك سمات كثيرة من سمات قمة إفرست التى نعبر عنها، ونمثل لها: مثلا حين نقول عبارة: " يعلو قمة إفرست الثلج والجليد"، تظل دون أن تتأثر على الإطلاق لو لم يصورها أحد على الإطلاق أو يعبر عنها بأى شكل من أشكال التعبير، و لن تتأثر تلك السمات بغياب أى شكل من أشكال هذه التمثيلات أو بزوالها. قد يوضح هذه الفكرة أن نقول: هناك خصائص لغوية مستقلة، ووقائع ، وأمور وغيرها، و الكثير مما قد أدرجناه بعامة تحت اسم " أشكال التعبير التى تصور بها العالم ونمثل له بها " representations لأننا نريد أن نقول إن العالم يوجد مستقلا بمعزل عن اللغة بل فى غنى كذلك عن الفكر، و الإدراكات الحسية والمعتقدات.. إلخ. و غاية ما نرمى إليه أن نقول إن الواقع فى جزء كبير منه، لا يعتمد على القصد العقلى بأى شكل من الأشكال.

اتسع استخدام كلمة "الواقعية" فى تاريخ الفلسفة ليشتمل على مجال واسع من المعانى المتنوعة ، فى العصور الوسطى كانت الواقعية مذهباً يرى أن القضايا الكلية لها وجود حقيقى واقعى real. أما فى عصرنا الحاضر فنسمع عن "الواقعية الوصفية". modal realism و"الواقعية الأخلاقية" ethical realism و"واقعية القصد العقلى" intentional realism و"الواقعية الرياضية" mathematical realism وخلاف ذلك. لتحقيق هذه الدراسة أهدافها نتفق على أن نطلق اسم " الواقعية الخارجية" و" الواقعية" على وجهة النظر التى رسمنا إطارها فى الفقرة السابقة. ونحن نستخدم الاستعارة "خارجية" لتمييز وجهة النظر التى تتمسك بوجود واقع خارج أنظمة تعبيرنا و أشكال تمثيلنا إياه.

وقبل أن نختبر الحجج التي تؤيد الواقعية أو تعارضها نحن بحاجة إلى أن نميز الواقعية من وجهات نظر أخرى كثيرا ما تتداخل معها وتشتبك بها. و أول أنواع الخلط أن نفترض أن الواقعية تتطابق أو تتطوى على الأقل على نظرية تطابق الصدق و الواقع. غير أن الواقعية ليست نظرية من نظريات الصدق، و لا تنطوى على أية نظرية في الصدق. الواقعية بالتحديد تتسق مع أى نظرية من نظريات الصدق لأنها نظرية في الوجود (الأونطولوجى) و ليست نظرية فى معنى النعت " صادق". إنها ليست نظرية فى الدلالة على الإطلاق. لذلك فمن الممكن أن نتمسك بالواقعية الخارجية، و نتخلى عن نظرية تطابق الصدق و الواقع^(١). بناء على التفسير المعتاد تشتمل نظرية تطابق الصدق و الواقع على الواقعية، مادامت تنطوى على وجود واقع تطابقه العبارات اللغوية عندما تكون صادقة ، بيد أن الواقعية لا تشتمل بذاتها على نظرية تطابق الصدق و الواقع ، ما دامت لا تنطوى على أن " الصدق " اسم نطلقه على علاقة التطابق بين العبارات اللغوية و الواقع.

كذلك من المفاهيم الخاطئة الأخرى أن نفترض وجود أمر إبستمولوجى خاص بالواقعية. لذلك مثلا قد كتب هيلارى بونتا Hilary Puntam يقول^(٢) :

إن المضمون الكامل للواقعية يكمن فى الزعم بأنها تعطى معنى لأن نرى بنحو أفضل من اللامكان، أو من حيث تشهدنا عين الرب.

غير أن هذا ليس هو المعنى الذى ترجمت إليه الواقعية فى العادة. بل على العكس ففكرة view المشاهد أو "النظرة" بأكملها هى بالفعل مسألة إبستمولوجية، أما الواقعية الخارجية فليست مسألة إبستمولوجية. سيكون أكثر اتساقا مع الواقعية أن نفترض أن أى نوع من "النظر" إلى الواقع بوصفه مشهدا هو أمر من المستحيل تماما . من التفسيرات فى الحقيقة ما يدفعنا إلى أن نجد فى مبدأ كانط Kant الذى يعتقد فى الأشياء فى ذاتها، أحد المفاهيم الخاصة بالواقعية التى تستعصى على أن يبلغها شهود أو "نظر". لقد أدركت أنه منذ القرن السابع عشر كانت البراهين الإبستمولوجية أكثر ما شاع من الحجج ضد الواقعية - " كل ما بوسعنا بالفعل أن نعرفه على الإطلاق هو ما تدركه حواسنا " - لكن أطروحة الواقعية التى تتعرض للهجوم ليست من باب المعرفة

الإبستمولوجية على الإطلاق. و لدى الكثير مما أضيفه فيما بعد بشأن الحجج الإبستمولوجية ضد الواقعية.

الخطأ الثالث الذى تعانى منه الواقعية - وهو من الأخطاء الشائعة كذلك - أن نفترض أن الواقعية التزمت بالنظرية التى تؤمن بوجود كلمة تعدها أفضل ما يصف الواقع، لأن الواقع نفسه هو الذى يحدد كيف يجب أن يوصف. لكننا نكرر مرة أخرى القول بأن الواقعية الخارجية - على النحو الذى ذكرناه آنفا - لا توحى بأى شئ من هذا. فالرأى القائل بأن العالم يوجد مستقلا بمعزل عن أشكال تعبيرنا التى تمثله وتعبّر عنه لا ينطوى على الإشارة إلى وجود كلمة لها أفضلية التعبير عنه أو وصفه. مما يتسق مع الواقعية الخارجية أن نأخذ بالفرضية الرابعة الخاصة بالانطلاق من تصور والارتباط بمفهوم بعينه. فالكلمات المختلفة بل الكلمات التى لا نبلغها بالقياس يمكن أن تقوم على أسس تعينها على أن تصف مظاهر الواقع المختلفة خدمة لأهدافنا المتنوعة.

وخلاصة هذه الأفكار: أن الواقعية على النحو الذى استُخدم به هذا المصطلح ليست نظرية فى الحقيقة، ولا هى نظرية فى المعرفة، و لا هى نظرية فى اللغة. و لو أصررنا على تصنيفها لأمكننا أن نقول إن الواقعية نظرية أونطولوجية: تقول بوجود واقع مستقل بمعزل عن أشكال تعبيرنا التى نصوره عليها و نمثله بها.

هناك التباس آخر شاع فى الفلسفة التقليدية عن فكرة الواقعية أريد أن أوضحه وأزيله. إن الفلاسفة الذين ناقشوا هذه القضايا تناولوها تماما كما لو كانت تُعنى بالكيفية التى يكون عليها العالم فى الواقع. إنهم يظنون أن القضايا القائمة مثلا بين الواقعية و المثالية إنما تدور على وجود الأشياء أو الموضوعات فى الزمان و المكان. وهذا خطأ بالغ. إن الفهم السليم يجعلنا نقول إن الواقعية ليست أطروحة تدور على كيف يكون العالم حقا؟ قد نكون مخطئين تماما بشأن الكيفية (أو الهيئة) التى تكون عليها كل التفاصيل، و مع ذلك تظل الواقعية صحيحة. الواقعية هى رؤية ترى أن هناك سبيلا توجد بها الأشياء من الناحية المنطقية وجودا مستقلا بمعزل عن كل أشكال التعبير الإنسانية التى يصور بها البشر الوجود و يمثلون له. ولا تتحدث الواقعية عن الكيفية أو الهيئة أو الحال التى تكون عليها الأشياء، و إنما تقول فحسب إنه ثمة سبيل لوجودها. ولا تعنى كلمة "الأشياء" فى الجملتين السابقتين موضوعات مادية و لا حتى مجرد موضوعات، إنها تشبه "ها" فى عبارة "إنها تمطر"، حيث لا تعود أو تحيل على شئ.

قد يبدو اجترأ، منا ان نزع ان المسائل لا تخص فرضيات بعينها عن وجود الموضوعات المادية فى الزمان و المكان، لو كان هذا ما يظن اطراف الخلاف حقا أنهم يتنازعون حوله. لكننا نرجو أن نوضح أن المسائل قد لا تدور حول مثل هذه المزاعم بعينها. ليس بإمكان الواقعية أن تكون نظرية تجزم بوجود قمة إفرست مثلا، لأنه لو تحتم علينا فى النهاية أن نثبت أن قمة إفرست لا وجود لها على الإطلاق، فإن الواقعية تظل بمنأى عن كل هذا. وما يسرى على قمة إفرست يسرى على الموضوعات المادية بعامة. و لكن ماذا لو كان الأمر يفضى بنا بالضرورة إلى أن الموضوعات المادية - بل الزمان و المكان - كلها أمور لا وجود لها على الإطلاق. حسنا، بمعنى ما يمكن القول إن الأمر قد سار على هذا النحو. لأننا نعتقد الآن أن الموضوعات المادية هى مجموعات من "الجسيمات الدقيقة أو الذرات" التى ليست فى ذاتها أشياء مادية، بل هى على أحسن تقدير مواضع لطاقة هائلة. أما الزمان والمكان المطلقان فيتيحان الفرصة لوجود مجموعات من العلاقات التى تربط بين الأنظمة. و لا يتناقض كل ما ذكرنا مع الواقعية، إنما يفضى كله - كما سأبرهن فيما بعد ذىلى الواقعية. إنه يفترض أنه ثمة سبيل توجد بها الأشياء وجودا يستقل بها عن الطريقة التى نعبر بها عنها و نمثلها بها.

نواصل الحديث مستعينين ببعض من أفكار الخيال العلمى التجريبيية. لنفرض أن الأمر لابد بالضرورة أن يؤول إلى أن الواقع الفيزيائى الذى تعتمد أسباب وجوده على الوعى يشرف فى نهاية آخر كائن بشرى على نهايته فيما يشبه الانفجار الكونى المدمر Negative Big Bang هل يظل هذا متسقا مع الواقعية الخارجية ؟ أجل سيكون متفقا مع الواقعية الخارجية، لأن التسليم باعتماد الأمر على الوعى هو اعتماد له علة تسببت فيه شأن سواه. عندما تزعم الواقعية أن الواقع يوجد مستقلا بمعزل عن الوعى ، وفى غنى عن أشكال التعبير الأخرى التى تصوره و تمثل له ، فليس هذا مما ينطوى على وجود سبب له أو علة تبرره. بل إن الفرضية المنطقية هى أن الواقع لا ينبى على تصوراتنا و أشكال تعبيرنا التى تعبر عنه و تمثله، أى إنه لا يعتمد منطقيا عليها.

لكن ماذا لو افترضنا أن الأمر سيفضى إلى أن الأشياء الوحيدة الموجودة أو التى قد وجدت فى وقت ما إنما هى حالات من الوعى غير المتجسد . disconsciousness . بالتأكيد لن يتسق هذا مع الواقعية أو يتلاءم معها، و سوف يعد تبرئة للمثالية وإخلاء لساحتها، أو على الأقل سيعد صيغة ما من الصيغ المضادة للواقعية.

لا ليس من الضروري : لا تقول الواقعية إن العالم يجب أن يفضى إلى أمر واحد دون سواء ، بل تقول بأنه ثمة سبيل فحسب تفضى إلى وجود العالم وجودا مستقل به عن أشكال التعبير التى نصوره عليها أو نمثله بها. أشكال التمثيل شئ و الواقع الذى تصورمه أو نمثل له شئ آخر. وهذا صحيح حتى لو أفضى الأمر إلى أن الواقع الفعلى الوحيد إن هو إلا مجموعة من الحالات الذهنية. و الطريقة الوحيدة لنرى الفرق بين الواقعية و النزعة المضادة للواقعية هى : أنه لو أفضى الأمر- بناء على نظرة الواقعية الخارجية - إلى أن ما يوجد ليس إلا مجموعة من حالات الوعى فحسب، لما وجدت السفن و الأحذية و شمع الأختام الأحمر. غير أن الزعم بأنه لا توجد سفن و لا أحذية ولا شمع الأختام الأحمر، إنما هو زعم يدور على الواقع الخارجى شأن أى زعم آخر. إنه يفترض سلفا وجود الواقعية بقدر ما يفترض الزعم بوجود هذه الأشياء. و من وجهة نظر النزعة المضادة للواقعية من الضرورى لهذه الأشياء إن وجدت أن تنبنى على أساس من تصوراتنا التى تمثل لها و تعبر عنها، فما كان لها أن توجد بمعزل أو فى غنى عن تصوراتنا التى تمثلها و تعبر عنها. فلا بد أن تكون السفن و الأحذية و شمع الأختام مثلا - كما يرى باركلى Berkeley - ليست سوى مجموعة من حالات الوعى وتصورات العقل، تعد بالضرورة وجود واقع مستقل بمعزل عن العقل أمرا مستحيلا بالنسبة لأصحاب النزعة المضادة للواقعية. حتى لو لم توجد موضوعات مادية حقيقة، بالنسبة لمن يأخذون بالواقعية، سيظل هناك واقع مستقل عن أشكال تمثلاتنا التى تعبر عنه. لأن عدم وجود موضوعات مادية لن يكون إلا ملمحا واحدا من ملامح ذلك الواقع المستقل بنفسه عن أشكال تمثلاتنا التى تعبر عنه. قد يكون العالم مختلفا و متسقا مع الواقعية، غير أنه فى الواقع يئول فى النهاية إلى كونه يشتمل على ظواهر مادية فى الزمان و المكان.

(من الصيغ البديلة يمكن أن نقول : بالنسبة لمن يقول بالواقعية إنه ليس من الممكن أن يئول الأمر إلى وجود موضوعات سوى تصوراتنا وأشكال تمثلاتنا فحسب، بل هذا ما يصير إليه الأمر حقيقة. أما بالنسبة لأصحاب النزعة المضادة للواقعية فإنه من غير الممكن أن يكون الأمر قد آل إلى وجود موضوعات تستقل بذاتها عن أشكال تمثلاتنا التى تعبر عن العالم و تصورمه)

قد يبدو الأمر غريبا ، فالواقعية كمنهج له من الفلسفة و من غيرها من الأنظمة نصيب قد تعرضت مؤخرا للهجوم. لقد فسرت مواقف عدة مفكرين- على تنوع مشاربهم - (و لا أظن هذا التفسير قد حالفه دائما الصواب) بوصفهم يمثلون تحديا لافتراضنا الساذج بوجود واقع مستقل بمعزل تماما وعن أشكال تمثلنا التي تصوره وتعبّر عنه، من مثل هؤلاء : ميشيل دوميت Michael Dummett، ونيلسون جودمان Nelson Goodman وتوماس كون Thomas Kuhn، وبول فيرابيند Paul Feyerabend وهيلارى بونتام Hilary Putnam، وريتشارد رورتى Richard Rorty، وجاك دريدا، Jacques Derrida وأمبرتو ماتورانا Humberto Maturana، وفرانشيسكو فاريلّا Fran- cesco Varela، وتيرى وينوجراد Terry Winograd، بل لقد زعم بعض العلماء أن الفيزياء الحديثة لا تتسق مع الواقعية، لذلك كتب ج. ر. فييلر J.R.Wheeler:

فالعالم لا يوجد "خارجنا" بمعزل عنا، لا مفر لنا من أن يكون لنا يد فيما يبدو من أحداث. لسنا مراقبين نلاحظه فحسب، بل نحن نشارك فى صنع الماضى، و الحاضر والمستقبل كذلك^(٣).

هناك عدة أمور مؤرّقة بشأن كل هذه الهجمات على الواقعية. أولها: أن الأدلة المناقضة لفكرتنا المألوفة عن وجود واقع مستقل بذاته كانت دائما مبهمة و غامضة. لا نجد أحيانا أدلة واضحة على هذه الآراء المناقضة. وثانيها: أن الآراء البديلة التى من المفترض أن تقدم دليلا ضد الواقعية، كانت على نفس القدر من الغموض ولم تستقم بوضوح. بل إن الكثير من المناقشات الدائرة مؤخرا حول الواقعية بين فلاسفة التحليل تدل على عدم الدقة الذى ساد العقدين الأخيرين.

فما هى بالتحديد الفرضيات التى قد أكدها الفلاسفة؟ وما هى بالضبط الفرضيات التى قد أنكروها؟ وما هى بالضبط الأدلة على كل منهما ، ما يؤكد منها و ما يستبعد؟ ستبحث بلا طائل عن أجوبة لهذه الأسئلة فى معظم المناقشات التى دارت حول هذه الأمور. بل أعتقد أن هذا الإهمال بعامة لم يكن مصادفة . إنه يشبع بنحو ما رغبتنا فى القوة؛ أن نعتقد أننا نصنع العالم، فذلك الواقع نفسه ليس سوى بناء أقامه المجتمع قابل للتغيير وفقا للرغبة، و وفقا لما نراه مناسبا له فى المستقبل. و بالمثل يبدو مهينا لو لزم (وجود واقع مستقل بوقائمه الصريحة الخالصة، غفل أعمى، لا يتأثر على

الإطلاق بما يعيننا. كل هذا كان جزءاً من المناخ الفكرى العام الذى جعل الصيغ الفلسفية للنزعة المضادة للواقعية مثل "ما بعد الحداثة" - كما مثلتها التفكيكية - تبدو مقبولة فكرياً، بل تبدو مثيرة. غير أنه بمجرد أن تطرح الفرضيات المضادة للواقعية وينص عليها، وتقام عليها الأدلة صريحة عارية غير خافية أو مستترة، نجدها أميل لأن تبدو سخيفة تماماً، من هنا كان الغموض المحيط بالكثير من هذه المناقشات.

لهذا تواجهنا مشكلة ، لقد ذكرنا أننا سوف ندافع عن الواقعية ضد الهجمات التى شنت عليها، غير أننا بصراحة لا نجد من الهجمات ما يستحق التصدى له. لقد رفض ماتورانا وجود أى "واقع موضوعى" لصالح الرأى القائل بوجود أنظمة عصبية - على غرار الأنظمة autopoietic التى تعيد بناء نفسها بنفسها و تقيم واقعها بنفسها^(٤).

والدليل أنه مادامنا لا نمتلك تصوراً للواقع، و لا يتيسر لنا مشاركته إلا من خلال ما يقيمه المجتمع من أبنية متعددة لهذا الواقع تحت مظلة الاتفاق الجماعى و "هيمنة ما ترتضيه الأنظمة التى تبني نفسها، فلا وجود لواقع مستقل بمعزل عن الأنظمة البيولوجية. و فى مقابل هذه النظرة نود أن نقول : صدورا من أن ما نرسمه من صورة أو تصور للواقع، أو ما لدينا من معرفة بالواقع، قد أقامته العقول البشرية من خلال التفاعل بينها، و هذا لا يستلزم بالضرورة أن يكون هذا الواقع، الذى كونا له صورة نعرفه بها و نتصوره عن طريقها، قد أقامه المخ البشرى عن طريق التفاعل الإنسانى^(*)، مما يعد مغالطة جينية، أن نستدل - من الوظائف الجماعية للجهاز العصبى التى تكون علة وسببا فى معرفتنا بالعالم الخارجى - على عدم وجود العالم الخارجى.

ويشير وينو جراد إلى أن جملة "يوجد ماء فى الثلاجة" يمكن لها هى نفسها أن تشكل عبارة كاذبة بالنسبة لمجموعة ما من الاهتمامات التى تشتمل عليها الخلفية.بينما تمثل هذه الجملة عبارة صادقة، بالنسبة لمجموعة أخرى من هذه الاهتمامات^(٥). و يستنتج من هذا أن الواقع لا يوجد مستقلاً بمعزل عن أشكال تمثالاتنا التى تعبر عنه. و نردد ثانية - ما قلنا بالنسبة لماتورانا - هذا الاستنتاج غير صحيح. فارتباط ما نهتم له أو نعى به بأشكال تمثالتنا و تعبيرنا عن الواقع لا يفيد أن الواقع

(*) علاوة على ذلك هناك مشكلة خاصة بالمخ البشرى نفسه، والتفاعل بين البشر، هل من المفترض أن يوفر التفاعل الإنسانى الأسس والمقومات التى تبني المخ البشرى؟

الذى تصورناه فى أشكال تعبيرنا و نمثل له هو فى حد ذاته مرتبط بهذه الأشياء التى نهتم لها و نعى بأمرها . و شأن ماتورانانا شأن وينو جارد الذى يحاول أن يستخلص نتائج عن الواقع يستمدتها مما تتسم به أشكال تمثلنا وتعبيرنا عن هذا الواقع . لقد أثبت عدد من منظرى الأدب المنتمين لاتجاه " ما بعد الحداثة" أن الواقعية عرضة للتهديد لأن المعرفة تقوم على أساس اجتماعى، و تتعرض لكل ما هو جزافى، وللرغبة فى القوة التى تورثها إقامة أى بناء اجتماعى. عن هذا كتب جورج ليفين George Levine قائلاً " تعتمد النزعة الفلسفية، بل النزعة الأدبية، المضادة للواقعية، على شعور باستحالة المعرفة المباشرة"^(٦). وليس لدى دريدا - قدر ما يسعنى القول - أى دليل. فهو يعلن ببساطة أنه (لا شىء "خارج النص"). إنه يرد مفندا بعض اعتراضاتى، فيما يكشف عن تراجعته إذ يقول أن كل ما عناه بإعلانه الاستعراضى أنه "لا شىء خارج النص"، و هى فكرة مستهلكة، ترى إن كل شىء يوجد داخل سياق أو آخر.^(٧) بأى شىء نرد على هذا الكلام، أو نأبه لهذه الأدلة الضعيفة، بل لغياب الأدلة أصلا، طبيعى أن تكون النتيجة ساذجة ؟

والاستراتيجية التى سوف أتبعها هى أن أنتقى ما أراه أقوى الحجج ضد الواقعية الخارجية وأتصدى لها بالرد . لنفرض أنى كنت مقتنعا بالنزعة المضادة للواقعية ، فما الذى ربما يكون قد أقنعتنى خاصة؟ لنفرض - و إن كان هذا يبدو بعيد الاحتمال - أن مصير البشرية يعتمد على أن أقنع شخصا ما بالنزعة المضادة للواقعية، فما الحجج التى كنت سأقدمها ؟ سأعتمد على ثلاث حجج : ١- الحجة المستمدة من الانطلاق من تصور و الارتباط بمفهوم بعين conceptual relativity . و ٢- الحجة الخاصة بإثبات الصحة verification . و ٣- الحجة التى سأدعوها Ding an sich برهان الشىء فى حد ذاته .

المحاجة انطلاقا من منظور الخلاف بين الارتباط بتصور بعينه والنزعة المضادة للواقعية:

لقد طرحنا قضية الانطلاق من تصور و الارتباط بمفهوم بعينه من قبل فى الفرضية التى ذكرناها أنفا، التى تفند الفرضية ١ الخاصة بالواقعية الخارجية.

إن فكرة الانطلاق من تصور و الارتباط بمفهوم بعينه فكرة قديمة، أعتقد بصحتها. أى نسق من يصنف الموضوعات أو يفردها، و أى مجموعة من المقولات التى يوصف بها العالم، بل أى نظام فى الحقيقة تنتظم فيه أشكال التعبير تتمثل عليها العالم و نعبّر بها عنه، إنما هو أمر عرفى تماما ، شديد الجزافية. فالعالم ينقسم إلى ما نقسمه إليه. ولو كنا نميل إلى الاعتقاد بأن طريقتنا الحالية فى تقسيمه هى الطريقة السليمة أو اعتقدنا أنها أمر حتمى، لظل بمقدورنا دائما أن نتخيل أنساق تصنيف بديلة. و لكى نستوضح هذا بقدر أكبر لناخذ قطعة من الطباشير، ونرسم خطا عبر جزء من الكتاب الذى أمامنا ونمد الخط إلى المنضدة ثم نعود به إلى الكتاب صانعين دائرة، ثم لنمنح هذا الشيء المصنوع من أجزاء من سطح الكتاب و سطح المنضدة كما حددناه بالطباشير اسما. لنسمه كلارج klurge مثلا. ليس لدينا استخدام لهذا المفهوم فى لغتنا. غير أنه ليس من الصعب أن نتخيل ثقافة تحتل فيها الكلارجات أهمية دينية كبرى. حيث لا يمكن أن يصفها بدقة إلا العذارى المقدسات العاملات تحت الماء، و من يطمسها أو يمحوها يستحق الموت. لكن لو كان الكلارج يعبر عن مفهوم أو معنى لم يسمع أحد عن شروط صدقه من قبل، لكان ما يمكن أن نصوغه من المفاهيم أو المعانى الجديدة لا حدود له. لأن أى وصف صادق للوجود سوف يصنع دائما من مفردات نظام ما من أنظمة المعنى ويرتبط بمفهوم بعينه، و يترتب على هذا أن أى وصف صادق سيكون انطلاقا من تصور و الارتباط بنسق ما من المعانى التى قد وقع عليها اختيارنا جزافا لنصف بها هذا العالم.

بعد أن تميز الارتباط بمعنى بعينه على هذا النحو نجده يبدو صحيحا تماما، بل فى الحقيقة أمرا عاديا مألوفا. و مع ذلك فقد رأى عدد من الفلاسفة أنه يتعارض مع الواقعية الخارجية، و بالتالى فقبولنا فكرة الانطلاق من تصور بعينه يدفعنا إلى أن ننكر الواقعية. لكن لو كان هذا الزعم صحيحا بالفعل لكان لزاما علينا أن نكون قادرين على أن ننص على الفرضيتين بدقة تامة تجعل عدم الملاءمة بين الارتباط بتصور بعينه والواقعية من الأمور الواضحة تماما.

فلنقل إن الواقعية الخارجية هى وجهة النظر التى ترى :

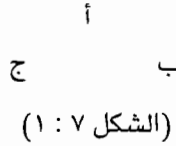
أن الواقع يوجد مستقلا بمعزل عن أشكال تعبيرنا عنه و تمثلنا له.

ولتكن الفرضية الخاصة بالارتباط بمفهوم بعينه هى فرضية ترى :

أن كل الأشكال التي نعبر بها عن الواقع ونمثله بها إنما ترتبط بمجموعة من المفاهيم أو المعانى التي وقع اختيارنا عليها جزافا.

لقد نُص على أن هاتين الرؤيتين لا تتعارضان ولو ظاهريا، فالأولى لا تقول إلا أنه يوجد شيء خارجنا، لا يد لنا فيه، بحاجة إلى أن نصفه. و الثانية تقول إن علينا أن ننتخب مجموعة من التصورات أو المعانى، و الكلمات كي نصفه بها. فلماذا يفترض البعض أن الفرضية الثانية تستلزم رفض الفرضية الأولى ؟ و الإجابة عن هذا أننا لو قبلنا فكرة الانطلاق من تصور و الارتباط بمفهوم بعينه، و حاولنا أن نقرن بينها و بين الواقعية لبدا أننا قد وقعنا فى تضارب.

لنتأمل المثل التالى الذى ضربه بونتام Putnam^(٨) لتتخيل وجود جزء من العالم كما يبدو فى الشكل ٧ : ١ .



كم موضوعا من الموضوعات فى هذا الوجود المصغر miniworld حسنا، بناء على نظام كارناب Carnap الخاص بالحساب العددي و بناء على الفهم المشترك، توجد ثلاثة موضوعات، لكن بناء على ليسنيفسكى Lesniewski وغيره من المناطقة البولنديين توجد سبعة موضوعات تُحصيها على النحو التالى:

$$أ = ١$$

$$ب = ٢$$

$$ج = ٣$$

$$ب + أ = ٤$$

$$ج + أ = ٥$$

$$ج + ب = ٦$$

$$ج + ب + أ = ٧$$

ما عدد الموضوعات فى هذا الوجود المتخيل إذن بالفعل؟ هل هى فعلا ثلاثة أم سبعة؟ لا توجد إجابة مطلقة على هذه الأسئلة. و الإجابات الوحيدة الممكنة هى إجابات ترتبط باختياراتنا الجغرافية لخرائط المعنى التى تتوزع عليها المفاهيم conceptual schemes، فجملة " توجد ثلاثة موضوعات فى الوجود " ذاتها على سبيل المثال ستكون صادقة فى شكل أو خريطة ما، و غير صادقة فى شكل أو خريطة أخرى. و خلاصة القول أن الواقعية الخارجية تؤدى إلى الوقوع فى تناقضات لأنها تسمح بتضارب ما يوصف به الواقع المفترض وجوده مستقلا بمعزل عن وجودنا.

يبرهن جودمان على حجته متصورا أننا نصنع الواقع- بنحو مميز- ، أو كما يفضل جودمان أن يقول " نحن نصنع عوالم" بأن نرسم حدودا بعينها نختارها دون سواها. فمثلا نجده يقول:

لقد صنعنا الآن مجموعات نجمية باختيار نجوم بعينها
دون سواها، فجمعنا نجوما برسم حدود بعينها دون
سواها، وضمنا بعضها للبعض الآخر. لا شئ يجزم بما
إذا كانت السماء سوف تنقسم إلى مجموعات نجمية أو
لأمور أخرى، علينا أن نصنع ما نجده سواء أكان "الدب
الأكبر" أم "الشعري اليمانية"، أم طعاما، أم وقودا، أم نظام
تكبير الصوت (ستيريو)^(٩).

رفض جودمان الواقعية الخارجية و تجنب الوقوع فى التعارض والتناقضات بأن جعل الوقائع الموصوفة ترتبط بعالم نصنعه. يقول بونتام إنه بدلا من الظن بوجود واقع خارجنا، يستقل عن العقل يجب علينا أن نقول " إن العقل و العالم يشتركان معا فى بناء كل من العقل و العالم"^(١٠).

لكن هل من المفترض أن يمثل هذا التعارض مشكلة بالفعل؟ سيقول أحد المؤيدين للنزعة الواقعية - منطلقا من تصور و الارتباط بمفهوم أو معنى بعينه- بوجود ثلاثة موضوعات بناء على التصنيف الذى وضعه معيار الإحصاء فى نسق التصنيف الأول. و هى بالفعل سبعة وفقا لمعيار التصنيف الذى وضعه نسق الإحصاء الثانى. تزيل تلك الإجابة ما يبدو من تناقض لاعن طريق وضع صيغة للواقعية الخارجية، ولا عن طريق التخلى عنها، و إنما بالإشارة ببساطة إلى أن معيار إحصاء الموضوعات قد وضع

ببطريقتين مختلفتين. و من هنا فعبارة " توجد موضوعات ثلاثة فى الوجود" ذاتها من الممكن أن تستخدم الان فى صنع عبارتين مختلفتين ومستقلتين تماما، إحداهما صادقة، و الأخرى غير صادقة. لكن العالم الحقيقى لا يآبه بالطريقة التى نصفه بها، وسيظل هو ذاته مهما تنوعت الصفات التى نصفه بها.

تبدو بعض الأمثلة التى ضربها الأدب للارتباط بتصور أو بمفهوم بعينه أشد إلغازا وتعقيدا من الأمثلة التى ضربناها، لكن المبدأ الذى تستعين به الأمثلة فى كل الأحوال واحد، ولا نرى أننا نجنى فائدة من وراء التعقيد. فالهدف من كل ما ضرب من أمثلة أن يوضح أن أنظمة المعنى التى تنطلق من تصور بعينه على اختلافها ستفضى إلى وصف "الواقع" نفسه بأوصاف مختلفة، قد تبدو متعارضة. و لا أعتقد أن فى هذه الأمثلة ما يتعارض مع الواقعية الخارجية. فما يبدو من تعارض هو مجرد وهم خادع. و لو لجأنا إلى تفسير طبيعى لوجهات النظر تلك لوجدنا أنه لا تعارض-أيا كان نوعه - فى قبول أبسط صيغة من صيغ الواقعية الخارجية، و لا فى قبول أية صيغة على الإطلاق من صيغ الارتباط بمفهوم بعينه(*) .

الأولى: تقول بأن الواقع يوجد مستقلا بمعزل عن أشكال تمثلنا التى تصوره و تعبر عنه.

الثانية: تقول بوجود خريطة واحدة صحيحة لبناء الفهم حين نريد أن نصف الواقع.

أما الأولى فهى ما كنت قد أطلقت عليه " الواقعية الخارجية" ، وأما الثانية فدعونا نطلق عليها نظرية " أميز خرائط الفهم كى نصف العالم وصفا صحيحا Conceptual Scheme "Privileged".

حالف بونتام الصواب فى رؤيته أن الانطلاق من تصور والارتباط بمفهوم أو معنى بعينه يدحض القول بوجود خرائط تتميز مما عداها لبناء المعنى نستعين بها كى نصف الواقع وصفا صحيحا. ومادام بمقدورنا دائما أن ندحض رابطة ما بين طرفين برفض طرف ما منهما، (بعبارة أخرى) لو أن الواقعية الميتافيزيقية هى ما يربط بين الواقعية الخارجية وخرائط بناء الفهم كى نصف العالم وصفا صحيحا، لكان فى هذا ما يدحض

(*) ما الخطأ؟ وما ذا جرى؟ إن نظرة متفخصة للنصوص - فى المثل الخاص ببونتام - يرى أنه يجمع على الأقل أطروحتين منطقيتين مستقلتين تحت اسم "الواقعية الميتافيزيقية" - Metaphysical Realism

الواقعية الميتافيزيقية . لكننا لا ندحض الطرفين كليهما بدحض طرف واحد منهما لذلك فبالرغم من الخطأ فى الخرائط الأميز لبناء الفهم تلك التى بها نصف العالم وصفا صحيحا تظل الواقعية الخارجية طاهرة الذيل، بريئة لا يمسها سوء. تترك كتابات بونتام انطباعا بأنه يرى أنه بتفنيد فكرة أميز خرائط بناء الفهم لوصف العالم وصفا صحيحا، يتم تفنيد الواقعية الخارجية. إنه لم يقم بذلك، ربما لم يطرأ على باله أن التفنيد يمس الواقعية الخارجية التى كان سيعود بالنفع على قارئه تأكيدها تأكيدا صريحا... لكنه - على العكس من ذلك - يتبنى موقفا متماسكا يأخذ بالرأى الذى أطلق عليه " الواقعية الداخلية" التى تقف ما بين " الواقعية الخارجية" كما قد حددتها من قبل والنزعة المضادة للواقعية" التى زعم بونتام رفضها.

دعونا نفكر فى علاقة الواقعية بالارتباط بمفهوم بعينه على هذا النحو : لنختر كنا من أركان العالم و لنقل جبال الهيمالايا مثلا، و نتصور أنها سبقت فى الوجود وجود أى مخلوق بشرى. الآن دعونا نتخيل أنه سرعان ما جاء البشر و مثلوا الوقائع و عبروا عنها بطرق متنوعة ومختلفة. فكانت لهم مفردات مختلفة، وأنظمة لصنع الخرائط مختلفة، وطرق للعد مختلفة، على غرار جبل، جبلين، الجبل نفسه... إلخ. ثم دعونا نتخيل أنه فى نهاية الأمر انقطع وجود البشر كلهم ، فماذا حدث الآن لوجود جبال الهيمالايا، ولكل الوقائع الخاصة بالهيمالايا عبر هذه التغيرات؟ لا شئ على الإطلاق. فالكثير مما توصف به الوقائع، والموضوعات و... إلخ تأتى وتروح، ولكن الوقائع، والموضوعات و... إلخ تظل كما هى دون أن تتأثر. (وهل يشك أحد بالفعل فى هذا؟)

لأن بدائل خرائط بناء الفهم تسمح بوصف الواقع الواحد بعدة أوصاف مختلفة، وبسبب عدم وجود وصف للواقع خارج كل خرائط بناء المعنى، فلا علاقة لهذا بأية حال بصحة الفرضية الخاصة بالواقعية الخارجية.

لكن ماذا عما أثاره جودمان عن احتمال تعارض الأوصاف المتصلة بخرائط مختلفة لبناء المعنى؟ لا بديل لأن تنتقل بحرص بين الأمثلة. لذلك دعونا نتأمل حالة من الحالات التى توضح كيف تتعامل الواقعية الخارجية مع المفردات البديلة ؟ دعونا نفترض أنى امرؤ ساذج تماما، يؤمن بالواقعية الخارجية، و يولى اهتمامه مسألة الأوزان، حيث يكون بمقدور الجاذبية الأرضية أن تجتذب الكتل إلى سطح الأرض. أعتقد أنى بالفعل أزن ١٦٠ رطلا، ولا شأن لما يظنه الآخرون بذلك. لكن انتظر! أنا أزن ١٦٠ رطلا لكن (فى

الوقت نفسه) أنا أزن ٧٢ كيلو جراما. فما هو وزنى حقا : ١٦٠ أم ٩٧٢ أرجو أن يكون واضحا أن الإجابتين صحيحتان، الرغم من أن كل إجابة منهما إجابة ناقصة. فما يبدو من تعارض إنما هو فى الظاهر و حسب، لأن زعمى أن وزنى يبلغ ١٦٠ رطلا لا يتعارض مع زعمى أنى أزن ٧٢ كيلوجراما . فالواقعية الخارجية تتيح الفرصة لعدد لا نهائى من الأوصاف الصحيحة التى تصدق على الواقع الواحد، وترتبط بخرائط مختلفة لبناء المعنى. " فما هو هدفى الفلسفى؟" إنما نرمى لأن نعلمك أن تحيل الهراء المستتر إلى هراء واضح^(١١)، والقول بالانطلاق من تصور و الارتباط بمعنى بعينه ينطوى ضمنا على النزعة " المضادة للواقعية" و هذا من الهراء المستتر. أما الهراء الواضح فمنه أن تقول مثلا، ليس من الممكن أن يكون وزنى ١٦٠ رطلا، و أن أزن فى الوقت نفسه ٧٢ كيلو جراما.

يمكننا أن نضيف أن استخدام فرضية الارتباط بمعنى بعينه دليل يدحض الواقعية، يفترض مسبقا وجود الواقعية، لأنه يقتضى وجود واقع مستقل لا يعتمد على اللغة ينحت و يشكل بطرق مختلفة، عن طريق مفردات مختلفة. تأمل مثلا نموذج التبادل الحسابية alternative arithmetics، يشير باتنام إلى أنه بالإمكان أن نصف الوجود المصغر miniworld بأن نقسمه إلى ثلاثة موضوعات، أو نقسمه من وجهة نظر أخرى إلى سبعة موضوعات. لكن لاحظ أن هذا الزعم بحق يقتضى وجود شئ أولا قبل أن نقوم بوصفه ، و إلا فلا سبيل لنا لفهم المثل الذى ضربناه. و عندما كتب جودمان " نحن نبتكر للنجوم مجموعات بأن نرسم حدوداً بعينها نختارها دون سواها " فلا سبيل لنا لفهم هذه الفرضية دون أن يقتضى هذا سلفا وجود شئ خارجنا يمكننا أن نرسم له حدودا. فإن لم يكن هناك منطقة ما نرسم لها حدودا لما كان بالإمكان أن نرسم تلك الحدود.

لو حاولنا اتخاذ تلك الحجج سبيلا لتفنيد الواقعية الخارجية، لارتكبنا خطأ فادحا ولوقعنا فى مغالطة بالغة؛ إذ لا يترتب على ارتباط وصف ما بمجموعة من التصنيفات اللغوية، أن توجد الوقائع أو الموضوعات أو الأشياء... إلخ الموصوفة و حسب فى نسبتها إلى مجموعة من التصنيفات والانطلاق من الارتباط بمفهوم بعينه - لوفهم فهما سليما - إنما يعنى الطريقة التى نرسخ بها استخدامنا بعض التسميات، فما اصطلاحنا على أن نسميه "قطة" أو "كيلو جراما" أو "واديا ضيقا" (أو "كلارج") أمره موكول إلينا

نحن لنقرر، أى ان امره جزافى إلى حد كبير، لكن بمجرد أن نرسخ المعنى الذى نعرّف به ما أطلقناه جزافا من تسميات، يكف الأمر عن التعلق بالارتباط أو الجزافية relativism arbitrariness سواء أنطبقت تلك التعريفات على سمات العالم المستقلة بمعزل عن أشكال تمثيلنا لها و تعبيرنا عنها أم لم توافقها. لأن خصائص العالم التى توافقها تلك التعريفات satisfy أو لا توافقها إنما توجد بمعزل عن تلك التعريفات و عن سواها. فنحن نعرّف جزافا كلمة "قطة" على هذا النحو أو ذاك، و بناء على صلتنا بهذا التعريف أو ذاك و حسب يكون بمقدورنا أن نقول "تلك قطة". لكن بمجرد أن نضع التعريفات و بمجرد أن نستخدم المفاهيم أو المعانى التى ترتبط بمنظومة التعريفات، سواء أوافق شىء ما تعريفنا أم لم يوافق، عندها عنه ما يوافق ذلك الاستعمال وينطبق عليه، هو أمر واقعة (مطلقة، جوهرية، بمعزل عن العقل) تماما. وعلى خلاف ما يراه جودمان، نحن لا يفقد تعريفنا جزافيته والصلة التى تجعله معلقا بمفهوم أو معنى. فاستخدامنا لكلمة قطة بالنحو الذى نفعله راجع إلينا. أما وجود شىء خارجنا بمعزل عن ذلك الاستعمال مستقلا بوجوده، فلا نصنع "عالم"، وإنما نبتكر أوصافا قد يتفق معها العالم الفعلى أو لا يتفق. غير أن كل هذا ينطوى على وجود واقع مستقل بمعزل عن منظومة مفاهيمنا، فلا بد من وجود شىء نتصوره و نبتكر له المعنى، سواء أكان ما نتصوره ملائما له أم غير ملائم، بدون وجود مثل هذا الواقع الخارجى لن يعود المعنى على شىء.

لكى يكون لدينا صيغة من صيغ الارتباط بمفهوم بعينه وهى فكرة تتعارض مع الواقعية الخارجية، لابد أن يكون لدينا صيغة تتضمن أن العبارة نفسها (و ليس الجملة النحوية بل العبارة نفسها)، من الممكن أن تكون صادقة بالنسبة إلى منظومة من المفاهيم، و غير صادقة بالنسبة لمنظومة أخرى. لم أجد أى مثل يكاد أن يكون معقولا على هذا. و الأمثلة القياسية تأتى على هذا النحو : لنفرض أن لدينا طرزا مختلفة تمثل مجالا من مجالات الواقع، لنقل الفيزياء الأرسطية فى مقابل فيزياء نيوتن، أو مسقط ماركيتور لسطح الكرة الأرضية فى مقابل المسقط القياسى الذى يمثل سطح الكرة الأرضية. نجد فى مسقط ماركيتور أن جرينلاند تشغل مساحة أكبر من البرازيل، لكن فى المسقط القياسى للكرة الأرضية. نجد جرينلاند تشغل مساحة أصغر من البرازيل. ألا نجد لدينا، نمطين كلاهما صادق التعبير عن الواقع نفسه، و إن كانا فى الحقيقة متعارضين ؟ و الإجابة : لا. فمسقط ماركيتور ليس دقيقا و حسب فيما يخص نسبة

مساحة البرازيل إلى مساحة جرينلاندا. من المعروف تماما أن انماطا بعينها من مثل الفيزياء الأرسطية و مسقط ماركيثور ، يخطنان فى تقدير ، او يحرفان سمات بعينها من ملامح الوجود .

كل العبارات - صادقة الإخبار- عن العالم من الممكن أن تتأكد معا دون أن تتعارض. و لو لم يكن من الممكن أن تتأكد كلها معا وهى على اتفاق لما أمكن أن تكون كلها صحيحة. بالطبع تواجهنا دائما مشاكل الغموض، و التداخل ، و تشابه المجموعات، والنص المفتوح والاعتماد على السياق، و النظريات التى يتعذر إخضاعها للقياس، والالتباس، و الطابع المثالى المرتبط ببناء النظرية، و التفسيرات البديلة، و العجز عن تأييد النظرية بالبراهين، وغير ذلك. غير أن تلك المشاكل من سمات القصور التى تتسم بها أنظمة تمثيلنا ، وليست من سمات الواقع المستقل بذاته عن أشكال هذا التمثيل الذى نستعين فيه ببعض من هذه الأنظمة لتعبر عن هذا العالم تعبيرا يتفق معه بنحو ما. كثيرا ما يمكننا أن نستخدم جملة ما لتثبت الصدق داخل إحدى خرائط بناء المعنى، بينما تستخدم نفس الجملة لتثبت عدم الصدق فى خريطة أخرى من خرائط بناء المعنى. لكن هذا كما رأينا المرة تلو المرة، لا يكشف عن تناقض أصيل.

إقامة الحجة

استهوى هاجس اللغة و المعنى فلسفة القرن العشرين، حتى لم يعد بإمكان شىء أن يفلت من قبضتهما. أما القرون الأسبق فقد أصابها هوس الخبرة و المعرفة. لذلك انتهت الفلسفة إلى أنه لا يوجد واقع مستقل بمعزل عن الخبرة و المعرفة. كانت أشهر محاجة أقيمت ضد الواقعية- فى تاريخ الفلسفة الغربية منذ القرن السابع عشر- قد خرجت من تربة الاهتمامات الإستمولوجية.

أعتقد أن الباعث الفلسفى الأساسى من وراء دليل الإثبات و التحقق-the Ver- ificationist Argument إقامة الحجة ضد الواقعية هو محاولة تحية احتمالات نزعة الشك skepticism عن طريق إزالة الفجوة بين ما يبدو ظاهريا و الواقع، تلك الفجوة التى تفسح المجال لنزعة الشك فى المقام الأول. لو أن الواقع لا يعتمد إلا على خبراتنا، و لو أن خبراتنا تضع له الأساس بنحو ما، لكان مفهوم نزعة الشك - التى ترى أنه ليس

بإمكاننا على الإطلاق التخلص من خبراتنا و تجاوزها إلى الواقع الذى يقف وراءها-
صحيحا .

إن السؤال عن وجود واقع مفارق يتجاوز خبراتنا، كان من الأسئلة التى ألحت دائما على الفلاسفة . وما مثالية "كانط" إلا طرح أكثر إحكاما ، من طرح باركلى لهذا السؤال ، وقد ظل السؤال الملح يطرح نفسه حتى أواخر القرن العشرين، متمثلا فى الجهود المتنوعة لتحليل المعنى باللغة المألوفة ، أو حتى تحليله وفقا لوجهة النظر السلوكية. لذلك لن يتبقى فى النفس شىء قد يثير الشك فيما إذا كان المرء قد فهم بالفعل ما قد عناه الآخرون عندما استخدموا تعبيراً ما.

حتى لو حالفنا التوفيق فى هذا التشخيص، فلن يعطى مع ذلك مصداقية للدليل الفعلى، لذلك سألقى الآن ما أعده أقوى الحجج ضد الواقعية، على النحو التالى :

لتسأل نفسك ماذا تعرف بالفعل؟ أعنى فعلا. حسنا، قد تقول إنك تعرف فعلا أنك تجلس على مقعد، و أن هناك مكتبا أمامك، و أنك تنظر إلى شاشة الكمبيوتر. لكن لو فكرت فى هذا كله، فسوف تجد أن ما تعرفه حقا هو أن لديك خبرات بعينها، لذلك فعندما تلقى هذه المزاعم مفترضا أنك تتحدث عن مقعد، أو مكتب، أو شاشة كومبيوتر، فإما أنك تتحدث عن خبراتك وإما أنك تتحدث عن شىء لا تعرفه بالفعل. بالإضافة إلى أنك لو حاولت أن تتحدث عن شىء آخر سوى خبراتك، فستتحدث عن شىء لا تعرفه. ولو سألت نفسك كيف تعرف ما تعرفه عن العالم، لكان من الضرورى أن تكون الإجابة: أنك تعرف من خبراتك. عندها تجد نفسك تواجه مأزقا ، فإما أن زعمك أنك تعرف إنما يصف ببساطة مضمون خبراتك ، وإما أنك تتجاوز ذلك المضمون إلى شىء يقع وراءه. فلو كانت الأولى، فلا شىء يُعرَف سوى مضمون خبراتك، و لو كانت الثانية إذن فأنت تزعم عدة مزاعم : من مثل أنه ليس

بإمكانك الإثبات، لأن كل إثبات يتكئ على خبرة، وانت بمقتضى الفرضية تزعم مزاعم تتجاوز خبرتك الشخصية إلى ما ليس بإمكانك بلوغه.

أنا أزعم مثلاً، أنى أعرف أنه يوجد أمامى الآن مكتب فماذا يعنى مثل هذا الزعم ؟ حسناً، كل ما لدى من معرفة مباشرة هو عن تلك الخبرات الليلية و البصرية، و كل ما يمكن أن يكون لى - أو لأى شخص آخر - من معرفة مباشرة هو قدر أكبر من مثل تلك الخبرات. فما قيمة زعمى الأساسى ؟ إما أنه يعنى و يعادل الزعم بوجود خبرات فعلية و ممكنة (رطانة القرن العشرين عن "معطيات الحس"، و"الانطباعات" على نحو ما عرفها القرن السابع عشر و الثامن عشر) وأما لو كان ثمة مزاعم أكثر فلا بد أن يكون منها الزعم بشئ لا يمكن معرفته، و لا يتيسر لنا فحصه بأية وسيلة من الوسائل. وهذا الزعم فارغ من الناحية التجريبية (الإمبيريقية) والنتيجة الواضحة : أن الخبرة توفر للواقع مقوماته.

طرح كثير من المؤلفين هذه القضية، وعبروا عن نتائجهم بأساليب متنوعة ، فباركلى مثلاً يقول : ليست الموضوعات إلا مجموعة من الأفكار. و يقول ميل Mill : الموضوعات من إمكانات الحس الدائمة. و تقول ظاهراتية القرن العشرين: من الممكن أن نترجم العبارات الدالة على المعطيات الإمبيريقية دون أن تحمل أثراً لمعطيات الحواس. ويلخص باركلى تلك القضية ببراعة قائلاً " لو وجد شئ ما فعلاً دون أن نتمكن من معرفته على الإطلاق، ولو لم يوجد أبداً، لما تغير فى الأمر شئ".

يبدو لى أن هذه القضية تتخذ لها أساسيين تعتمد عليهما. الأساس الأول هو : أن كل ما يمكن أن ندركه على الإطلاق إنما يقع فى إطار تجاربنا. لذلك، فلو كان من المفترض أن يوجد واقع يتجاوز حدود تجاربنا لما كان بالإمكان معرفته، و لا كان بمقدورنا أن نسبر غوره على الإطلاق. و الأساس الثانى - وهو امتداد للأول - يرى أن تجاربنا هى الأساس الوحيد لمزاعمنا عن عالم الواقع. لذلك لو تجاوزت مزاعمنا عن

عالم الواقع ما تشتمل عليه تجاربنا، لدفع بنا هذا إلى ان نفترض أمرا ليس له أى أساس إبستمولوجى.

أعتقد أن الأساسين اللذين تعتمد عليهما هذه الحاجة على خطأ. دعونا نتناول كل واحد منهما على حدة . فى الحقيقة كلما أدرك المرء بحواسه شيئا إدراكا واعيا، صار لديه خبرات بعينها. فكل إدراك بصرى مثلا يصنع خبرة بصرية مطابقة له. فى هذا النمط من أشكال الكلام ينطوى الإخبار بأنى "أرى المنضدة" على "أن بمقدورى امتلاك نوع بعينه من الخبرة البصرية". لكنه لا يترتب على أن الخبرة البصرية مكون أساسى من المكونات التى يشتمل عليها الإدراك البصرى، أن تكون هذه الخبرة هى ما قد أدركناه. باختصار، لا يترتب على هذا أن يتعذر على المرء أن يدرك عالم الواقع إدراكا مباشرا عندما يعتمد على وسائل إدراكه. فمثلا، الآن فى هذه اللحظة تماما " أرى مكتبى أمامى " عندها أدرك المكتب ببساطة. و بهذا يصير لدى خبرة إدراك حسى، غير أن تلك الخبرة ليست هى ما قد أدركته، ولا هى الدليل الذى على أساسه أستنتج وجود مكتب هناك ، فنحن لا نستنتج وجود المكتب على أساس من الدليل على وجود مكتب فى المكان ، بل نحن نراه ببساطة. لذلك فالأساس الأول الذى نقيم عليه قضيتنا - أعنى على أساس أن كل ما يتيسر لنا من خبرات الإدراك الحسى هو مضمون الإدراك نفسه - أساس خاطئ^(١٢).

وبالمثل نرى الأساس الثانى قد جانبه الصواب . دعونا نسلم- خدمة للقضية التى نشيرها و ما نريد أن نثبتته - بأن الأساس الإبستمولوجى للدعوى التى نطرحها حاليا، بوجود مكتب أمامى، هو معطى من معطيات خبراتى الحسية، و لنسلم كذلك بأن الزعم بوجود منضدة فى المكان - لو فهم الفهم المبني على الحس السليم الواقعى البسيط - فإنه ينص على أكثر من مجرد ملخص الجمل المعبرة عن خبرتى. فماذا يترتب على ذلك؟ هل يفضى هذا إلى أن الزعم بوجود منضدة فى المكان إنما ينص على وجود شىء من المتعذر معرفته؟ شىء يتجاوز أى دليل ممكن و أى أساس إبستمولوجى آخر ؟ لا ليس هذا ما يترتب على هذا الزعم. بناء على أن خبراتى الحالية هى الأساس الإبستمولوجى لمعرفتى، من غير الممكن أن تكون خبراتى هى كل ما يمكن لى أن أعرفه. بل العكس هو الصحيح ، و المثل الذى ضربناه لخبرتنا التى تيسر لنا بلوغ شىء ليس خبرة فى ذاته يشهد على ذلك.

من الأفكار المألوفة في الفلسفة أن الدعاوى العلمية (الإمبيريقية) تتجاوز بعامة الأسس الإستيمولوجية التي اعتمدت عليها ، فمثلا ، لم يعد لافتراض فرضيات علمية فعالية كبيرة، لو كانت الفرضيات مجرد تلخيص لما تيسر من البراهين المتاحة .

عندئذ سيود من يدافع عن النزعة المضادة للواقعية بالرغم من ذلك أن يقول:

إن طرح هذا النقاش الذي يرد على ما قد طرحه أصحاب النزعة المضادة للواقعية يفترض سلفا، بشكل ضمنى، أنكم تدركون بالفعل فى عالم الواقع موضوعات مستقلة، توجد بمعزل عن العقل. لكن هذا الافتراض أمر لم تتهيئوا له بالفعل. و خلاصة هذا النقاش برمته هى القول بأنه بإمكانك تماما أن تمتلك هذه الخبرات دون أن يكون هناك أى مكتب. فلو كان الأمر كذلك، فلا يهم ما إذا كنا نعتقد أن خبراتنا تمدنا "بالدليل" على "استنتاجنا" وجود مكتب فى المكان. والقصد من هذا أن الأساس الوحيد الذى تستمد منه ثقتك بوجود مكتب فى المكان هو وجود هذه المعطيات الحسية (التي تقدمها الحواس)، و لو كان من المفترض أن يكون المكتب شيئا يفوق المعطيات الحسية، فلن يكون كافيا أن تفسر تلك الثقة ، لأنه من الممكن أن تمتلك تلك الخبرات و مع ذلك تكون مخطئا تماما. إن التسليم بوجود واقع خارجى هو فى أساسه تسليم بشيء مبهم تماما وغير معروف.

فكيف نرد على هذا القول؟ لا نحاول فى هذه المناقشة أن نرد على نزعة الشك العامة. لأنها تطرح مجموعة من الأسئلة تتجاوز الهدف من هذا الكتاب. لذلك دعونا نطلق- لصالح هذا النقاش و حسب - من أنى قد أمتلك تماما تلك المعانى أو المضامين التجريبية (الإمبيريقية) ، و أن ما لدىّ ليس إلا محض هذيان. قد أقع فريسة كل ما لمبحث المعرفة التقليدية من رعب : قد أكون مخا فى بوتقة، و ربما أكون قد استزلنى الشيطان، و قد أكون فى حلم،... إلخ. لكن هذا لا يقتضى أن يكون زعمى بوجود مكتب أمامى، هو ببساطة خلاصة خبرات دفعتنى إلى إلقاء هذا الزعم. لأنه، حتى لو كانت

نزعة الشك على صواب، و كنت قد وقعت فى خطأ منهجى، فما قد أخطأت بشأنه إنما هو سمات عالم الواقع و خصائصه ، و احتمال الوقوع فى خطأ منهجى بشأن تلك السمات أو الخصائص لا يشير إلى أن دعاوى بشأنها ليست إلا خلاصة للجمل التى تعبر عن خبرات حواسى.

تلك هى ساحات المعارك القديمة، و المشهد الذى دمرته الحروب الإستمولوجية، بيد أنى أرى أن الجغرافيا الأساسية المنطقية لحقل الفلسفة بسيطة، وبمقدورنا أن نتبينها بوضوح تام :

فإقامة الحجة لإثبات صحة النزعة المضادة للواقعية قد اعتمد على الأدلة التالية:

١- إن معنى خبراتنا هو كل ما يتيح لنا إدراكنا الحسى.

٢- إن الخبرات التى نكتسبها عن طريق ما ندركه بحواسنا هى الأساس الإستمولوجى الوحيد لمزاعمنا عن العالم الخارجى.

لذلك

٣- فالواقع الوحيد الذى بمقدورنا أن نتحدث عنه حديثاً ذا مغزى هو الواقع الخاص بخبرات ما ندركه بحواسنا.

لقد برهنت على أن العبارة رقم ١ عبارة خاطئة، ونحن ندرك الأشياء والموضوعات فى عالم الواقع، إضافة إلى أنى قد أثبت أن العبارة رقم ٢ عبارة صادقة، لا يترتب على هذا بالضرورة أن تكون العبارة ٣ عبارة صادقة كذلك. فمن الخطأ أن نفترض أن المزاعم التجريبية (الإمبيريقية) لا تكون ذات مغزى، بقدر ما نرى فيها خلاصة الأسس و الإثباتات الإستمولوجية. و فى النهاية، لقد زعمت أن احتمال وقوع خطأ جوهرى - وهو الاحتمال الذى أثارته نزعة الشك - مسألة غير مطروقة. حتى لو وقعنا فى خطأ من الناحية المنهجية - فى أمر نزعة الشك التقليدي - فلا ينسحب هذا الخطأ على العبارة ٣. بل على العكس من ذلك، قد يجانبنا الصواب فى أمر عالم الواقع، لو كانت نزعة الشك على صواب.

إذن هناك صيغ أخرى للحجة التى تقيمها النزعة المضادة للواقعية كى تدعم موقفها (أى أدلة تفنيد لدحض الواقعية الخارجية)، غير أننا نعتقد أن هذه الصيغة التى طرحناها كان أكثرها غلبة على التقليد التجريبى (الإمبيريقى) منذ القرن السابع عشر

إبان ازدهار النزعة الوضعية المنطقية. كذلك نعلم أنه في هذا التنايد بأكمله كان مبحث المعرفة بعام، و محاولة الرد على الشك الديكارتي بخاصة، محور المشروع الفلسفي بأكمله. و نحن نعد هذا كله من باب الخطأ، فمبحث المعرفة يشغل موضعاً هاماً، وإن لم تكن بالتأكيد محور المشروع الفلسفي بأكمله. أما السبب الجوهرى من وراء عجز الاعتبارات الإبستمولوجية - من النوع الذى كنت قد طرحته - عن أن تقدم دليلاً معقولاً وتقييم الحجج لتثبيت النزعة المضادة للواقعية - فيمكن فى أنه لكى نجعل لهذه الاعتبارات قيمتها علينا أن نفترض سلفاً وجود الواقعية. وسوف نعود لهذه الفكرة من جديد فى الفصل القادم.

برهان الشئ فى حد ذاته

يوجد برهان آخر ضد الواقعية الخارجية جدير بنا أن نذكره، هو البرهان الخاص بالعناية بالأشياء فى حد ذاتها.

يتعذر علينا أن نجد صيغة صريحة لهذا البرهان فى الفلسفة المعاصرة، لكنه يظل يثار فى التقليد الشفهى. من الأفضل أن نعدده مزيجاً من دليل الانطلاق من تصور والارتباط بمفهوم بعينه من جانب، ودليل الإثبات من جانب آخر. وصيغة برهان الشئ فى حد ذاته تتشكل على النحو التالى:

عندما نتوجه إلى العالم بالحس والفكر والتأمل.. إلخ،
ننتقل دائماً من خريطة تتعلق بمفهوم أو بمعنى ما . فما
ندعوه " خبراتنا " ليست مطلقاً خبرات مباشرة بالواقع،
وإنما هى خبرات تنفذ فيها مفاهيمنا و تصوراتنا، ولا
تحيل فى النهاية إلا على خبرات أخرى. ليست هناك
نظرة من أعلى من خارج الزمان والمكان (من حيث
تشهدنا عين الرب)، يمكن من خلالها أن نستكشف
العلاقات بين أشكال تعبيرنا وعالم الواقع الذى تزعم أنها
تمثله، كى نرى إذا ما كانت تلائم بالفعل أم لا . لا سبيل
يعيننا على أن نرى تلك العلاقات من الخارج ، إذ نقتبع
دائماً داخل أشكال تعبيرنا التى تتمثل فى - معتقداتنا،
وخبراتنا و أقوالنا... إلخ. لأنه لا يوجد موضع خارج أشكال

تعبيرنا يمكننا منه أن نمعن النظر في عالم الواقع و نتفحصه، لأنه لا توجد نقطة استشراف خارج أشكال تعبيرنا يمكن لنا منها أن نطل إطلالة عامة على العلاقات التي تربط بين أشكال تعبيرنا و عالم الواقع. ولأنه ليس ثمة إمكانية تجزم بملاءمة أشكال تعبيرنا، بناء على قياسها على الأشياء في حد ذاتها، فالكلام عن واقع (محايت للعقل بمصطلحات كانط) ترانسندنتالي، حسبه أن يخالطه الكثير من الهراء. فكل ما يمكن أن نبلغه من الواقع و قع في متناولنا بالفعل هو الواقع الذي يقع ضمن منظومة أشكال تعبيرنا التي تمثله. ثمة واقعية ممكنة في إطار هذه المنظومة، نراها من الداخل (واقعية داخلية)، لكن فكرة وجود واقع خارجي، هي فكرة خاوية خواء فكرة كانط عن الشيء في حد ذاته، هذا الواقع ليس بمقدورنا أن نبلغه و لا بإمكان معرفتنا أو لغتنا أو فكرنا أن تدركه. ما تقدمه لنا الواقعية الخارجية هو شيء يتعذر التفكير فيه أو وصفه أو بلوغه، شيء يبدو الحديث عنه بلا معنى على الإطلاق. و المشكلة الحقيقية لهذا النوع من الواقعية لا تكمن في عدم صحتها ، بل في عدم القدرة على فهمها (هي مسألة لا تدرك إلا بالعقل).

كيف نرد على هذا البرهان؟ مرة أخرى لو حاولنا أن نتخذ دليلًا واضحًا تسبقه مجموعة من المقدمات و يفضى إلى نتيجة، لتعذر علينا أن نرى كيف يفترض أن يفضى إلى ما أفضى إليه من نتيجة.

مقدمة: أى حالة من حالات الإدراك العقلي cognitive تحدث بوصفها جزءًا من مجموعة من حالات الإدراك العقلي، وتقع داخل نظام من أنظمتها. من المفترض أن تقضى بنا هذه المقدمة إلى:

النتيجة ١: يتعذر علينا أن نقف خارج كل حالات معرفة الإدراك العقلي وأنظمتها للكشف عن العلاقات التي تربط بينها وبين الواقع الذي نستعين بها على إدراكه (عقليا).

ومن المنتزح أن يفنسى هذا بدوره إلى:

النتيجة ٢: من غير الممكن على الإطلاق أن تدرك عقولنا ما يوجد بمعزل عن الإدراك العقلى.

يبدو لى أنه من المفهوم تماما أن النتيجة ١ تترتب بالفعل على مقدمتها. فكل شكل من أشكال التعبير التى نمثل بها الوجود إنما يصدر من داخل مجموعة من أشكال التعبير، و من داخل نظام ما من أنظمته. لذلك فأى شكل يمثل العلاقة بين مجموعة من الحالات الخاصة بأشكال التعبير و أنظمته من جانب و الواقع الذى تمثله وتعبر عنه من جانب آخر، إنما يصدر كذلك عن نظام ما. لكن إلام يقودنا ذلك؟ لا يترتب ببساطة على أن كل إدراك عقلى معرفى إنما يصدر عن نظام إدراك معرفة عقلية ما، إنه لا يمكننا أن ندرك عقليا وجود واقع مستقل بمعزل عن أى إدراك عقلى معرفى مباشر على الإطلاق. أى إن النتيجة ٢ لا تترتب على ما سبقها. يبدو من الخطأ فعلا أن نعددها نتيجة صحيحة و إلا وقعنا فى نفس الخطأ الذى وقعت فيه المثالية قديما.

تشخيص المشكلة

نود أن نقدم الآن تشخيصا يفسر جزءا من السبب الذى جعل الفلاسفة يندفعون- بالرغم من تعارض تقنياتهم - إلى مهاجمة الواقعية، و يلقون فى وجهها بمثل هذه البراهين الواهية.

كان الاعتقاد بنحو أو بآخر بوجود وجود تطابق تجعل ما نعتته بالصدق مماثلا للواقع من أقدم الأفكار التى ألحت عليها الفلسفة الغربية. و لو وجد فعلا ما ندعوه الواقع والصدق واعتقدنا فيهما ما اعتدنا أن نعتقد، لكان على الصدق أن يكون بمثابة مرآة تطابق الواقع بنحو أو بآخر. ولكن من طبيعة هذا الواقع نفسه أن تطابق بنيته بنية العبارات الصادقة. فى مسائل فتجنشتين الفلسفية Tractatus نجد عبارة كلاسيكية تعبر عن هذا الوضع^(١٢). غير أننا نعتقد أن هذه الفكرة قديمة قدم أفلاطون؛ ذلك أنه عندما ييئس الفيلسوف من بلوغ التطابق الذى يطابق بين بنية الواقع و بنية أشكال التعبير التى تمثله تمثيلا صادقا، يميل إلى أن يعتقد - بنحو أو بآخر - أن أفكارنا البسيطة عن الصدق و الواقع لم تلق الترحيب الكافى، غير أن تصديق هذه الآراء لم يلقى إعراضا، ولكن ما قد لقى رفضا هو فهم العلاقة بينهما فهما خاطئا.

هناك سبب جوهري وكامن في تسوية عدم إمكان حدوث مطابقة بين الصدق والواقع ، فكثير من الفلاسفة يرون أن من يؤمن بالواقعية الخارجية بشكل ساذج عليه أن يقول بتطابقهما . ودافعه إلى ذلك أن كل تمثيل صادق يكون في ظل مظاهر بعينها دون سواها . فخاصية ارتباط الأشكال التي نمثل بها الواقع بمظاهر بعينها مستمدة من أن كل أشكال التعبير إنما تصدر دائما من داخل خريطة لمجموعة مفاهيم بعينها ومن وجهة نظر ما . لذلك، فلو وصفت مادة أمامي بأنها ماء مثلا، فإن نفس هذا الجزء من الواقع يوصف بأنه (يدّأ). لكنى حين أصفه بالماء أعبر عنه بالطبع بوصفه جزءا من مظاهر تختلف قطعاً عن سياق المظاهر الذي أعبر عنه فيه بـ (يدّأ). قطعاً هناك عدد كبير - دونما تحديد - من وجهات النظر المختلفة، و مظاهر السياقات المختلفة، وأنظمة المفاهيم أو المعنى المختلفة، التي يمكن في إطارها أن نصف أى شيء. لو صح هذا- وبالتأكيد هو صحيح - فسيكون من المحال بلوغ حد تطابق الصدق والواقع الذي كان ينشده كثير من الفلاسفة. فكل تمثيل للواقع يرتبط بمظاهر سياق ما دون سواها، و يختار مظاهر بعينها. باختصار نحن نعبر عن الواقع فقط من وجهة نظر بعينها، غير أن الواقع الموضوعى من الناحية الأونطولوجية ليس له وجهة نظر بعينها.

هوامش الفصل السابع

لمزيد من النقاش التفصيلي انظر:

(١) بيتر ستراونسون من فلاسفة الواقعية الذين رفضوا نظرية التطابق. انظر:

P. Strawson, Proceedings of the Aristotelian Society, supplementary volume 24 (1950). "Truth".

H. Putnam, Realism with a Human Face (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1990), p. 23.

(٢) الاقتباس لـ:

N. Goodman, Of Mind and Other Matters (Cambridge, Mass.: University Press, 1984), p. 36.

H. R. Maturana, F. J. Varela, Autopoiesis and Cognition, The Realization (٣)

of the Living (Dordrecht: D. Reidel, 1980).

Terry Winograd, "Three Responses to Situation Theory", Center (٤)

for the Study of Language and Information, Report No. CSLI-87-106, 1987, و Terry Winograd and Fernando Flores, Understanding Computers and Cognition (Norewood, N.J.: Ablex, 1986),

- G. Levine, "Looking for the Real: Epistemology in Science and Culture," in G. Levine, ed., *Realism and Representation: Essays on the Problem of Realism in Relation to Science, Literature and Culture*, (Madison: University of Wisconsin Press, 1993), p. 13. (٥)
- J. Derrida, *Limited Inc.* (Evanston, Ill.: Northwestern University Press, 1988), p. 136. (٦)
- Putnam, *Realism with a Human Face*, p. 96ff. H. Putnam, *The Many Faces of Realism* (LaSalle, Ill.: Open Court, 1987), p. 18ff. (٧)
- N. Goodman, *Of Mind and Other Matters*, p. 36. (٨)
- Putnam, *Reason, Truth and History* (Cambridge: Cambridge University Press, 1981), p. xi. (٩)

وقد تكررت العبارة في:

The Many Faces of Realism, p. 1.

Ludwig Wittgenstein, *Philosophical Investigations* (Oxford: Basil Blackwell, 1953), part. 1, para. 464. (من ترجمتى) (١٠)

(١١) أعتذر عن إيجاز هذا النقاش. لقد ناقشت هذه المسائل نفسها بتفصيل أكبر في الفصل الثاني من القصد العقلي. للاطلاع على أفضل حجّة ضدّ نظرية الإحساس بالزمن. انظر:

J. L. Austin, *Sense and Sensibilia* (New York: Oxford University Press, 1962).

Ludwig Wittgenstein, *Tractatus Logico-Philosophicus* (London: Routledge and Kegan Paul, 1922). (١٢)

(١٣) يصف بونتام الواقعية - في هجومه عليها - بوصفها "وجهة النظر التي ترى أن مفهوم الصدق أساسا غير إبستمولوجي".

Meaning and the Moral Sciences, London: Routledge and Kegan Paul, 1978, p. 125.

بيد أن الواقعية هي الزعم بأن الواقع في أساسه غير إبستمولوجي، ولو كان من الضروري أن يصير مفهوم الصدق في أساسه غير معرفي، لكان علينا ببساطة أن يكون لدينا تصور (بديل)، لأننا بحاجة إلى اصطلاح غير معرفي نصف به تطابق عباراتنا الصادقة وعالم الواقع غير الإبستمولوجي في أساسه.

الفصل الثامن

هل لعالم الواقع من وجود؟

ثانياً : هل يمكن أن يوجد دليل يثبت وجود الواقعية الخارجية؟

الواقعية بوصفها شرطاً من شروط الخلفية يتيسر في ظل القدرة على الضم:

لقد ذكرت أن ثمة براهين مثلى - تعزز وجود واقعية خارجية - قد أخفقت في مهمتها. فهل من براهين تثبت وجود واقعية خارجية و تعززها؟ هناك أمر محير بالنسبة للالتماس برهان يثبت وجود العالم وجوداً مستقلاً، يستغنى عن أشكال التعبير التي نتصوره بها و نمثله عن طريقها. أعرف أن كانط عد عدم وجود مثل هذا الدليل فضيحة، واعتقد مور أن بإمكانه أن يمنحنا برهاناً بمجرد أن يفتح يديه كما يفعل الساحر. لكننا نستشعر من الطريقة التي طرح بها كانط دعواه أنه لم يتمكن من أن يروى غليله. أما محاولة مور أن يضع يده على هذا الدليل بنحو من الأنحاء فقد جانبها الصواب. غير أننا نشعر في الوقت نفسه أن سؤال كانط بحاجة إلى إجابة، كما أن مور بنحو ما كان بالتأكيد على حق. فلا شك أن له يدين ، ومن ثم فالعالم الخارجى موجود، أليس كذلك ؟ فما الأمر إذن؟ (ماذا جرى؟) نحن بحاجة إلى أن نفسر الضرورة الملحة لإثبات وجود عالم خارجى، و أن نفسر كذلك ما يثيره أى برهان نظرحه من الأسئلة.

إن البحث عن دليل على وجود عالم خارجى يشبه - إلى حد ما - ما اعتدنا أن نسمعه في الستينيات عن الحاجة إلى برهان على العقلانية. فقد طرحت أسئلة من قبيل " ما دليلك على العقلانية؟. " هكذا يفترض هذا التحدى - بنحو ما - وجود موضوع يتحدها ؛ فأى محاولة لتقديم حجة أو برهان تحمل في طياتها سلفاً بعضاً من الأسس القياسية للعقلانية، لأنه بناءً على هذه المقاييس يتحدد إن كان هذا الشيء يفضى إلى وجود الحجة أو البرهان أو لا. ليس بمقدورنا أن نقدم الدليل الذى يبرهن على وجود العقلانية، لأن أى محاولة لتقديم الأدلة تقتضى سلفاً وجود العقلانية، ولأن استخدام هذه الأسس ذاته يقيم الحجة على وجودها. باختصار ليس بالإمكان البرهنة

على العقلانية بالحجة، لأن الحجج تقتضى سلماً وجود العقلانية. ثمة نطاقات ذات أطر عامة، يكون وجود مبرر لها من داخل حدودها دائماً لا معنى له. بل يبدو مع ذلك أننا مجبرون عليه بنحو ما ؛ لذلك فبالرغم من أن بإمكان المرء أن يثبت أن دليلاً بعينه يعد دليلاً عقلانياً أو دليلاً مجدياً وفقاً لمعايير العقلانية ومعايير الصلاحية، فليس بالإمكان أن نبرهن في إطار هذه المعايير على أن العقلانية عقلانية أو على أن الجدوى مجدية . كذلك بإمكان المرء أن يثبت أن تركيباً بعينه من الكلمات يشكل جملة إنجليزية سليمة أو غير سليمة من الناحية الإعرابية، بيد أنه ليس بإمكان المرء أن يثبت أن اللغة الإنجليزية نفسها سليمة أو غير سليمة إعرابياً، لأن اللغة الإنجليزية هي واطعة قواعد الإعراب المثلى لنحو هذه اللغة. و السعى لإثبات واقعية خارجية عن طريق تقديم "حجة" أو سواها سيكون من هذا القبيل. كما لو كنا نسعى إلى إثبات أن أشكال التعبير تعبر. بإمكان المرء أن يبين إن كانت فرضية ما تتطابق مع أو تخفق في أن تتطابق مع ما عليه الأشياء بالفعل في "العالم الخارجى"، غير أنه ليس بالإمكان أن يبين على هذا النحو أن الوجود المفترض لعالم خارجى مستقل يماثل أو يناظر الهيئة أو الكيفية التى يكون عليها الوجود فى العالم الخارجى، لأن أى سؤال عن تحقق التطابق أو التناظر مع العالم الخارجى أو الإخفاق أو عدم تحققه يقتضى سلفاً وجود عالم خارجى يتطابق مع ما نزعمه أو غير متطابق ؛ من هنا نجد أن الواقعية الخارجية ليست مقولة و لا هى فرضية ولكنها شرط لوجود أنواع بعينها من المقولات والفرضيات.

بإمكاننا أن ندرك وجود خطأ فى هذا النقاش فى مجمله، لو تأملنا نماذج الأدلة المعاصرة على وجود واقعية خارجية. إن وجود نقاط يلتقى عليها العلم من أمثل الأدلة - بل قد يكون الدليل الأمثل - لإثبات الواقعية الخارجية، ذلك أنه يوفر نوعاً من الدليل التجريبى (الإمبيريقى) الدال على الواقعية. لأن بحوثاً علمية عدة فى أزمنة و أماكن مختلفة تفضى بنا إلى النتائج نفسها أو تفضى إلى نتائج مشابهة. و أفضل تفسير لذلك هو وجود واقع مستقل يجعل الباحثين يلتقون على الفرضيات و النظريات نفسها. أما صعوبة إقامة هذا الدليل فتكمن فى أننا حين ندرك إمكان وجود مثل هذه الظواهر الخاصة بوجود نقطة التقاء أو عدم وجودها إنما يقتضى هذا منا بالضرورة أن نفترض سلفاً وجود الواقعية بالفعل حتى إننا لكى نطرح السؤال عما إذا كانت الأبحاث العلمية تتقارب على النحو المفترض، يكون علينا أن نقول بوجود واقع مستقل بذاته عن الباحثين المتخرفطين فى البحث. و هذه الأبحاث قد تلتقى أو لا تلتقى. و هذا يعنى أن مناقشة

هذا التقارب برمتها تقتضى وجود واقعية، لأن عبارة "تقارب العلوم أو التقاؤها على نقطة ما" - سواء أكانت صادقة أم كاذبة، صحيحة أم خاطئة - إنما تشير إلى واقع مستقل يقف بمعزل عن هذه العبارة أو عن أى عبارة سواها. وبعبارة أخرى، يمدنا إدراكنا فى المجالات التى لا يبلغ العلم فيها نقطة التقاء ما - مثلما نجد فى علم النفس الاجتماعى مثلا - بدليل على وجود الواقعية عندما لا يتحقق ذلك التقارب بالقدر نفسه الذى تمدنا به مجالات الاتفاق نفسها حين يتحقق التقارب، أى إننا بإدراكنا السبب فى حدوث التقاء أو تقارب أو عدم حدوثه إنما نكون قد سلمنا بالفعل بوجود الواقعية.

نحن نعلم أن حجة التقارب أو الالتقاء على نقطة بعينها، كانت تطرح عادة لإثبات وجود أمور وأشياء لا تخضع للملاحظة- افترضتها النظريات العلمية - و ليست دليلا عاما على وجود الواقعية الخارجية. و هنا يواجهنا مأزق: فلو كان دليل التقارب من جانب، هو دليل يثبت وجود هذا النمط أو ذاك من الأشياء أو الأمور التى لا يتيسر ملاحظتها كالأليكترونات مثلا، فإن مسألة التقارب أو الالتقاء لا تضيف شيئا للآراء الخاصة بالدليل، والإثبات، و الصحة. لأنه لو أن النظرية الذرية التى تسلم بوجود الأليكترونات قد تأكدت فى معملى و فى معاملكم، فهذا برهان إضافى يدعم صحة النظرية. و لو أن النظرية اقتضت وجود الأليكترونات لصار لدينا الدليل على وجود الأليكترونات. و لا شأن للالتقاء بكل هذا، بل يصير لدينا غير قليل من مثل هذه الحكايات عن أنماط مختلفة من الأمور أو الأشياء غير الخاضعة للملاحظة؛ وهذا لا يضيف شيئا، و لا يقدم لنا سوى قائمة من نماذج لما يمكن أن يتأكد لنا علميا أو لا يتأكد. و لكن - من ناحية أخرى- لو أن حجة التقارب كانت أمرا جوهريا لدراسة النظرية فى حد ذاتها metatheory - يفضى إلى الحديث عن سوسيولوجيا البحث العلمى- فإن النظرية فى جوهرها مفادها تقديم واقعة تقييم تجريبية إمبيريقية، يشهد عليها نزوع العلماء فى أزمنة و أماكن مختلفة إلى استخلاص نتائج متقاربة يتفقون عليها من معمل لآخر، و هذا التقارب أو الالتقاء يؤكد صحة الدليل على الواقعية. و هذا الدليل يقع بعد ذلك فى دائرة الاعتراض الذى قدمته سابقا: الذى يرى أنه لكى طرح الزعم القائل بالتقارب أو الالتقاء فهذا يقتضى منا بالضرورة بدءا أن نسلم بالواقعية.

ولكى نستفيض فى بحث جوانب هذه الفكرة نود أن نسأل: عما يعيب "الدليل" الذى قدمه مور، اعتقد مور أنه بإثبات وجود شيئين أو أكثر كالأيدى، و الأوراق، و الأحذية،

والجوارب... إلخ يكون قد برهن على وجود أشياء، لم نستعْمِها بأيدينا، و لا حيلة لنا في وجودها، ويكون في الوقت نفسه قد برهن على وجود "عالم خارجي": لأنه كما يذكر هو " يقتضى هذا وجود أشياء نلتقى بها في المكان" (*).

تجعلنا وجهة النظر تلك ندرك العلاقة بين ما طرحه من مقدمة و كيف تقتضى مباشرة ما ترتب عليها من نتيجة : فافتراض أن لى يدين يقتضى بالضرورة افتراض أن العالم الخارجى موجود، لأن وجود العالم الخارجى شرط لصحة الفرضية، و يستوى فى هذا أن يكون لى يد واحدة أو يدان اثنتان. فلو أن لى يدين لترتب على هذا على الفور "وجود أشياء تشاركنا الوجود فى المكان" (أى ثمة أشياء سوانا فى الوجود). لقد أثبت فرضيته عن طريق التجربة فقد قام بإصدار إشارة ما فأثبت وجود يديه .بيد أنه ثمة ما يثير الريبة بهذا الصدد. كان بيركلى سيوافق مور على أن له يدين، غير أنه ما كان ليسلم بالضرورة بالفرض المطروح، لذلك فالأمر يبدو كما لو كان مور يسأل:

أليست الضرورة التى تقتضى تلك النتيجة (وجود الواقع

الخارجى) هى نقطة الخلاف ؟

(*) أهم ما يقوله بهذا الصدد ما ورد فى الفقرة التالية:

أى لو أمكننى أن أبرهن فى هذه اللحظة على وجود صفحة من الورق ، و يد بشرية ، أكون قد برهنت على أنه توجد فى هذه اللحظة أشياء خارجنا، ولو أمكننى أن أبرهن على أنه يوجد فى هذه اللحظة حذاء و جورب، أكون قد برهنت فى هذه اللحظة على وجود أشياء خارجنا... إلخ ،كذلك أكون قد برهنت على ذلك ، لو أنى برهنت على وجود صفحتين من الورق فى هذه اللحظة أو يدين بشريتين ،أو زوجين من الأحذية، أو زوجين من الجوارب ... إلخ. من الواضح إذن أنه يوجد آلاف من الأشياء المختلفة ، إلى حد أنه لو أمكننى وقتما أشاء أن أبرهن على وجود أى واحدة منها لأمكننى بهذا أن أثبت وجود الأشياء خارجنا . أليس بمقدورى إذن أن أثبت وجود أى من هذه الأشياء ؟

يبدو لى أنه حتى الآن من الصحيح كما يذكر كانط أنه ثمة إمكان واحد فقط لإثبات وجود أشياء خارجنا، أعنى الرأى الذى كان قد طرحه ، وبإمكانى الآن أن أقدم عددا كبيرا من الأدلة المختلفة ، يعد كل منها دليلا قاطعا تماما. و فى أحيان أخرى كثيرة كان بالإمكان تقديم سواها من الأدلة. بإمكانى الآن مثلا أن أثبت وجود يدين بشريتين. كيف؟ بأن أرفع يديَّ الاثنتين ، وإن أقول و أنا أشير بحركة يدي اليمنى "تلك يد واحدة" وأضيف و أنا أشير بحركة يدي اليسرى "وتلك يد أخرى، ولو كنت بقيامى بهذا قد برهنت بطبيعة الحال على وجود أشياء خارجية فسوف ترون أن بإمكانى فعل هذا فى هذه اللحظة بعدة طرق، و لا حاجة بنا لأن نزيد طرح الأمثلة.

G.E. Moore, Philosophical Papers , "Proof of an External World" (London :George Allen & Unwin , 1959), pp.145 - 46.

يتوفر في الدليل الذى قدمه مور خاصيتان على الأقل تثيران القلق: الخاصية الأولى: افتراض أن الواقعية الخارجية شرط من شروط صحة الفرضية يستوى بغيره من شروط الصحة . والخاصية الثانية: هى الفرضية المتعلقة بأن الواقعية نظرية خاصة بوجود الموضوعات "فى المكان". ردا على هذه الأفكار أود أن أطرح أفكارا أخرى هى: أولا الرغم من أنه ليس ثمة حد فاصل بين الخاصيتين، أجد أننا بحاجة لأن نميز بعامة بين شروط الصدق وشروط تيسر الفهم. فهناك شروط يتيسر بها فهم الخطاب، بل فى الحقيقة هناك شروط لقيام الوعى الموجه بوظيفته بعامة ، ليست على غرار حالات البدائل الممكنة لنموذج واحد من نماذج شروط الصدق. عندما نفهم الخطاب فهما عاديا، نعد تلك الشروط أمرا مسلما به ؛ وإن لم نفعل ذلك فلن يكون بمقدورنا أن نفهم الألفاظ كما نفهمها، و لا أن يتوفر لوعينا الموجه الشروط التى تيسرله بلوغ الحالات التى نبلغها. فى الكتابات المبكرة كنت قد قسمت بعض هذه الشروط إلى حالات تمثل شبكة من المعتقدات، وحالات أخرى من توجه الوعى من جانب، وإلى طاقات وقدرات... إلخ تتعلق بالخلفية، من جانب آخر. وما أزعجه هنا هو أن الواقعية الخارجية تعمل بوصفها جزءا مسلما به من أجزاء الخلفية، وإن لم نتخذ الواقعية الخارجية أمرا مسلما به فلن يتيسر لنا فهم ما ننطق به من عبارات على النحو الذى نفهمه به عادة، علاوة على أنه علينا أن نسلم بالواقعية الخارجية كى نشارك فى أنواع الخطاب و الأفكار التى نعتنقها. إن وجود "الواقعية الخارجية" أمر ضرورى بالنسبة لقدر وافر من اللغة و الفكر. و لا يمكننا أن نتراجع عنها كما قد فعلنا منذ عدة قرون عندما تخيلنا مثلا عن ضرورة أن تكون الأرض مسطحة.

والرد الثانى على مور هو أنه بمجرد أن نرى أن ما قد عنى " بالواقعية الخارجيةس ليس فرضية تجريبية إمبيريقية بل شرطا من شروط تيسر الفهم ، وطرح أنواع ما من الفرضيات، عندها يمكننا أن ندرك أنه لا توجد صلة خاصة بالنظرية التى تقول "بوجود موضوعات فى المكان" (الوجود) كما قد ذكرت فى بداية الفصل السابع، حتى لو أفضى بنا الأمر إلى ضرورة مراجعة أفكارنا عن "الموضوعات" التى توجد فى " المكان" مراجعة جذرية، على النحو الذى راجعت به النظرية الذرية و نظرية النسبية وجود الموضوعات فى المكان (أو الوجود)، و مع ذلك فقد ظلت الواقعية الخارجية بعيدة بمأمن من ذلك. تحريا للدقة، نقول إن الواقعية الخارجية مقولة ترى أنه ثمة طريقة توجد بها الأشياء وجودا مستقل عن كل الأشكال التى نتمثلها بها و نصورها عليها.

إن مشؤلة وجود واقع يستقل بذاته عن كل ما نتمثله به و نمسوره عليه، لا تحدد ما عليه الأشياء من كينية فى الحقيقة، بل تحدد فضاء من الممكنات. ولو استعنا بأمثلة على غرار أمثلة فتجنشتين يمكن أن نقول: افرض أنى أقول "لا يوجد بمحفطتى أى نقود على الإطلاق" فى هذه الحال لا ينطوى هذا القول منطقيا على وجود نقود. ولا يمكن أن تستتج منه الصيغة الرمزية

$$\{ (XE) \text{ ("س" نقود } X \text{ ، و"س" فى محفطتى } X)$$

(ليس هذا من باب أن هناك بعضاً من س، وأن هذا الـ س نقود، و هذا الـ س موجود فى محفطتى)

لا يمكن أن نستتج منه أنه :

$$(X E \text{ نقود } X) \text{ ("س" نقود)}$$

(يوجد بعض من "س") و ("س" نقود).

ومع ذلك فاللفظ الأصى يعنى ما يدل عليه من معنى و حسب، و نحن نفهمه و حسب، كما نفهمه فى مقابل ما يقتضيه من وجود النقود. و هو يكتسب ما له من معنى فى إطار فضاء من احتمالات حيازة النقود، نفهم من هذا أن الواقعية الخارجية تجسد فضاء من الممكنات تتسع لما لا حصر له من التعبيرات.

دليل الواقعية الخارجية الترانسندنالى:

لو صحت الآراء التى تقول بأن الواقعية الخارجية أمر تستلزمه الخلفية، وتقتضى وجوده سلفا ، وليست الواقعية الخارجية نظرية تجريبية إمبيريقية، و إنما هى مسألة شكلية خالصة، لا تتعلق بمضمون أو معنى بعينه يختص مثلا بوجود موضوعات فى المكان لو كانت تلك الافتراضات صحيحة، فإن الحجة الوحيدة التى يكون بمقدورنا إقامتها لنبرهن على صحة الزعم بوجود الواقعية الخارجية ستكون طرح دليل ترانسندنالى transcendental بمعنى من المعانى التى أطلق عليها كانط هذا الوصف؛ إذ نفترض وجود شرط ملزم، ثم نعمد إلى بيان ما يستلزمه بالضرورة هذا الشرط ويقتضيه.

رغم هذا الرغم من هذا، لا بد لنا من أن نبين بالتحديد ما الذى نقوم بتفنيده. " النزعة المضادة للواقعية" ليست اعتقادا مجردا وحيدا، وإنما تتخذ صيغا مختلفة، أهمها لنقاشنا الحالى صيغتان : الأولى : الصيغة التى ترى أن الواقع بأكمله يتألف من مجموعة من الحالات يتجلى فيها على وعينا و شعورنا، و الثانية : الصيغة التى ترى الواقع بوصفه بناء يشيده المجتمع، وما نعتقد أنه "الواقع الحقيقى" إنما هو مجرد مجموعة من الأشياء وضعت الجماعة أسسها. ولكى نميز هاتين الصيغتين دعونا نطلق على الصيغة الأولى "المثالية الظاهرية" phenominalist idealism أى تجلى الواقع فى مرآة الوعى، و نطلق على الصيغة الثانية "صنع بنية اجتماعية" -social constructionism"

ثمة حجة ترانسندنتالية (محايدة للعقل) بسيطة ضد المثالية الظاهرية. لقد ذكرت أن الحجة الترانسندنتالية واحدة من الحجج التى تفترض أن شرطا بعينه له الغلبة، ثم تسعى لتوضيح ما يفترضه سلفا ذلك الشرط. و مع ذلك، فهذا "الشرط" فى هذه الحالة يتعلق بممارساتنا، و "ما يفترضه سلفا" هو ما نرى - من وجهة نظر المتكلم - أنه لا بد أن نفترضه سلفا عندما نخرط فى القيام بهذه الممارسات، هذا "الشرط" هو أننا نسعى فى الحقيقة لأن يتواصل بعضنا مع البعض الآخر عن طريق النطق ببعض الأقوال التى تشكل لغة الحياة اليومية التى يشترك فيها جميع الناس ، أما " ما يفترض بالضرورة سلفا" فهو وجود واقعية خارجية. و لكى نفصل هذا بنحو أدق نقول : نحن نفترض وجود طريقة سليمة نفهم بها الألفاظ، و عندما نصوغ أفعال الكلام فى اللغة التى يشترك فيها جميع الناس يحاول المتحدثون أن يبلغوا الفهم السليم -normal under-standing المألوف . ما أسعى إلى توضيحه بالتحديد هو أن شرط تيسر الفهم السليم لهذه الأقوال هو وجود أشياء بنحو مستقل عن طرقنا الإنسانية فى التمثيل لها والتعبير عنها. يترتب على هذا أنه عندما نحاول أن نتواصل لنبلغ فهم هذه الأنواع من الأقوال الفهم السليم لا بد أن يقتضى هذا منا بالضرورة أن نفترض سلفا وجود واقعية خارجية.

لاحظ أننا لا نحاول أن نبرهن على أن النزعة الفلسفية التى تقول بوجود واقعية خارجية صحيحة . و لا نعتقد أنه من الممكن أن نتلمص من السؤال الملح عن وجود دليل يثبت ما تقول به الواقعية الخارجية. بيد أنه بالإمكان أن نوضح أن انخراطنا فى أنواع بعينها من الحديث يفترض سلفا وجود واقعية خارجية.

ولكى نخلطو خطوة أبعد فى بسط هذا الدليل أجدرنى بحاجة إلى الاستفاضة فى شرح مسألة "الفهم السليم المؤلف". لأن معظم أفعال الكلام تتمتع بفهم معنى مشترك commonsense. وعادة ما يتم ذلك عن طريق حذف علامات التنصيص (dis- quotation ، ففهم عبارة " لى يدان" الفهم السليم المؤلف يرى مثلا أنها تؤكد أن المتحدث له يدان. و حيثما لا يقدم الشاهد على ذلك لا بد أن يكون هناك دائما وسائل أخرى لوصف الفهم السليم المؤلف، عندها مثلا لا بد أن يتوفر لنا ما (يوضح) ماهية اليد.

لو تابعنا ما يطرح من وصف الفهم السليم المؤلف، سرعان ما ندرك شروطا ليست شروط الصدق (التي نوهنا بها من قبل)، أو على الأقل هى ليست مما يفسر بوصفه شروط صدق عادة. لكى نفهم هذا علينا أن نسأل أنفسنا عن نوع الأشياء التي نسلم بها تلقائيا عندما نفهم زعم مور " لى يدان". للخلفية - كما قد رأينا فى الفصل السادس - كثير من الخصائص لا يكشف عنها المضمون الدلالى للجمله بوضوح، غير أننا نسلم بها تلقائيا . فنحن نسلم تلقائيا بأن يدى مور تتصلان بجسده مثلا. غير أننا كنا سنفهم الجملة فهما مختلفا تماما لو فهمناها بالقياس إلى عبارة " لدى قلادتان ماسيتان احتفظ بهما فى خزانة بنك فى سويسرا، و لدى يدان احتفظ بهما فى خزانة البنك نفسها".

لكن أين من الجملة ذلك الجزء الذى يقول ببساطة أو ينطوى على أن يدى مور لا يصح أن يحتفظ بهما فى خزانة بنك، أو أنهما تتصلان بجسده؟ هذا ببساطة من الأشياء التي نعتبرها أمرا مسلما به. ولا حصر لمثل هذه الأشياء التي تحفل بها الخلفية، و لا حصر لما يشكل شبكة من الأمور الافتراضية التي نفترضها سلفا لكى نفهم أبسط الأقوال، على غرار الجملة الخاصة بيدي مور. لذلك لنفرض مثلا أننا نسلم بأنه لو كان لمور يدان لكأننا متصلتين بجسده، لكنهما قد خرجتا من أذنه اليسرى. أو ربما نسلم بأنهما تتصلان بذراعيه، غير أن جسده قد انكمش إلى حجم حبة رمل، و يديه قد امتدتا لتبلغ الواحدة منهما حجم المحيط الأطلنطى. لنفرض مرة أخرى أننا افترضنا أنه لو كان للناس أيد فإنها تومض و تتطفئ مثل شعاع متقطع يلتمع و يغيب ضوءه. وفق هذا التبديل المجنون فى الخلفية سوف نفهم العبارة بطريقة تختلف تماما عن الطريقة التي نفهمها بها الفهم الجارى المعتاد. نقصد أن فهمنا السليم يشتمل على قدر كبير مما

نسلم به ، بيد أن الكثير من هذه الشروط التي يتقيد بها فهمنا السليم لا يمكننا أن نعتبرها شروط صدق تتقيد بها الألفاظ أو الأقوال دون أن يصيبها تشويه بالغ. تلك هى أنواع الشروط المفروضة التي تساعدنا على أن نرسخ شروط صدق ألفاظنا وأقوالنا. وهذه الشروط ليست فى ذاتها جزءا من تلك الشروط الخاصة بصحة هذه الألفاظ أو صدقها.

إن الدعوى التي أريد الآن أن أقيم الدليل عليها هى أن الواقعية الخارجية أمر تفترضه الخلفية سلفا و تستلزم وجوده لأننا نفهم عن طريق الواقعية الخارجية طائفة كبيرة من الألفاظ أو الأقوال الفهم السليم. غير أنها تختلف عن الكثير من الأمور الأخرى التي تفترض الخلفية وجودها سلفا ؛ فهى أساسية ومنتشرة ، بمعنى أنها تنطبق على طائفة هائلة من الأقوال، وأساسية بمعنى أنه ليس بإمكاننا أن نفهم هذه الأقوال الفهم السليم بدونها. ولكى ندرك كم هى منتشرة بمقدورنا أن نلاحظ أنها تنطبق على نطاق واسع من أنواع مختلفة تماما من الأقوال من مثل:

١ - فوق قمة إفرست جليد و ثلج.

٢ - كلبى به براغيث.

٣ - فى كل ذرة هيدروجين يوجد إلكترون واحد.

ولكى نبين أنها أساسية نحن بحاجة لأن نتذكر أن الجمل التي نفحصها جزء من لغة الحياة اليومية التي يشترك فيها جميع الناس، و من المفترض أن يفهمها بالطريقة نفسها أى متكلم أو مستمع قادر على الفهم. يتطلب الفهم السليم أن يماثل فهم المتكلم فهم المستمع، التطابق فى هذه الحالات يستدعى أن يفيد ما تحيل إليه التعبيرات المنطوقة من معنى إلى واقع عام يتيسر لنا فهمه ؛ وهذا الواقع هو واقع موضوعى من الناحية الأونطولوجية. بيد أن شرط أن تكون مثل هذه الظواهر- التي تشتمل عليها هذه الأمثلة - مما يتيسر للناس فهمه، يعنى أن الطريقة التي وجدت بها هذه الأشياء لا تعتمد على طريقتى أو طريقتك فى التعبير عنها و تمثيلها، بإمكانى و بإمكانك أن نفهم الأقوال السابقة عن قمة إفرست، و عن كلبى، وعن ذرات الهيدروجين بالطريقة نفسها؛ لأننا نسلم بأن تلك الأقوال تدل على واقع يتيسر للناس فهمه.

يظل هذا الرأي قائما حتى لو اخفشنا في بلوغ ما يحيل عليه ؛ لعدم وجود ما نحاول أن نحيل عليه أو نشير إليه من أشياء . حتى لو لم توجد قمة إفرست، ولا ذرات الهيدروجين على الإطلاق، وحتى لو لم يكن لدى كلب مطلقاً، لما اختلف الأمر، سوف نظل نفهم تلك الأقوال - بالرغم من ذلك - فهما سليما؛ يعتمد وضوحه على وجود واقعية خارجية. نريد بالتقريب أن نقول إنه " لو لم يكن ثمة جبل إفرست ولا ذرات الهيدروجين و لا كلب سيرل لظلت الواقعية الخارجية على هذا النحو : بلا جبل إفرست و لا ذرات الهيدروجين و لا الكلب "، غير أنه من الخطأ أن نعبر عما نريد أن نقوله بهذه الطريقة، لأنها تجعل الأمر يبدو كما لو كان بداخل كل قول إحالة أو إشارة خفية لكيان خاص يدعى " الواقعية الخارجية"، و هذا بالتحديد ما لا نريد أن نقوله. بل ما يجب علينا أن نقوله هو أن وجود لغة عامة يشترك فيها جميع الناس تفترض سلفا وجود عالم مشترك بين الناس public world، يشير إليه الكثير مما ننتق به من أقوال تلك اللغة التي يشترك فيها جميع الناس، ولا تشير كل أقوالنا إلى ظواهر ذات وجود موضوعي من الناحية الأونطولوجية، بحيث تنسب هذه السمات و تلك إلى هذه أو تلك من الظواهر.

بمقدورنا الآن أن نقول إنه لكي نفهم ما ننتق به من الأقوال، بوصف أنها تتوفر لها شروط الصحة أو الصدق المستمد من وجود هذه الظواهر و اتسامها بهذه السمات، يجب علينا أن نسلم بطريقة ما تجعل هذا الوجود وجودا مستقل بذاته عما نمثل له به أو نعبر به عنه. بيد أن هذا المطلب بالتحديد هو الشرط الذي يتطلبه وجود واقعية خارجية. مما يترتب على هذا أن الجهود التي تسعى إلى التواصل عن طريق تبادل لغة يشترك فيها جميع الناس تستدعي منا أن نفترض سلفا وجود عالم يشترك فيه كل الناس. كذلك يستدعي معنى عبارة " كل الناس " التي نرددها أن يكون الواقع الذي يشترك فيه كل الناس مستقلا عن الأشكال التي نعبر بها عنه و نمثله عليها.

لا نرمي إلى أن نقول إنه كي نفهم ما ننتق به من أقوال يجب علينا أن نفترض سلفا وجود أشياء بعينها تحيل إليها هذه الأقوال، من مثل جبل إفرست ، و ذرات الهيدروجين، أو الكلاب .كلا فشرط تيسر الفهم تظل قائمة حتى لو آل الأمر إلى عدم وجود أى من هذه الأشياء ؛ فوجود جبل إفرست هو أحد شروط صدق العبارة؛ غير أن وجود هذه الأشياء على هيئة ما مستقلة بمعزل عن الأشكال التي نمثلها بها أو نعبر بها

عنها، ليس شرط صدق بل شرطاً للطريقة التي تتضح بها مثل تلك العبارات و يتيسر لنا بها فهمها .

ما نرمى إليه ليس هدفاً إستمولوجياً ؛ هدفنا هو شروط تيسير الفهم وليس شروط المعرفة، لأن الفكرة التي طرحناها تظل قائمة سواء أكانت عباراتنا معروفة أم غير معروفة، وسواء أكانت صادقة أم غير صادقة، بل سواء أكانت تدل على موضوعات قد وجدت أم تفيد موضوعات غير موجودة. في اعتقادي ببساطة أنه عندما نفهم قولاً ننتقل به - من قبيل ما ذكرنا من أنواع - فإننا نفهمه بوصف أنه يفترض سلفاً وجود واقع في متناول جميع الناس .

وهناك طريقة أخرى تفضى بنا شيئاً فشيئاً للنتيجة نفسها ، فكل ما نزعمه صحيحاً يفترض سلفاً أن تكون صحته نسبة إلى مضمون ما زعمناه. وهذه الفكرة من الممكن التعبير عنها رياضياً في صيغة المعادلة الرمزية:

$$4 = 2+2$$

التي يمكننا أن نعبر عنها في عبارات تصور تجرية شخصية من مثل عبارة:

أنا متألم

بل نعبر عنها كذلك في عباراتنا عن الجبال و الكلاب و الإلكترونيات. يميز هذا النوع الأخير من العبارات بوجه خاص، أنها تفيد الإحالة إلى ظواهر و موضوعات فيزيائية يتيسر للناس فهمها. غير أننا لا نسلم في مثل هذه الحالات بوجودها على نحو مستقل بها عن أشكال تعبيرنا عنها و تمثيلنا لها، بل نحن نسلم بوجودها على نحو لا يعجزنا عن بلوغها، أى في عالم موضوعي من الوجهة الأونطولوجية . لكن أن نفترض سلفاً وجود عالم مستقل بذاته، سواء أدركه العقل أم لم يدركه، فهذا يعنى أننا قد افترضنا سلفاً بالفعل وجود عالم مستقل بذاته عن أشكال تعبيرنا عنه و تمثيلنا إياه. و لا يعنى هذا سوى الواقعية الخارجية؛ فالواقعية الخارجية تترجم إلى قيد شكلي خالص. لا تفسر كيف توجد الأشياء، بل تقول إنها موجودة وجوداً مستقل بذاته عن أشكال تمثيلنا لها و تعبيرنا عنها. و من هنا يمكننا أن نلخص المسار الذي اتخذته محاجتنا تلك في سلسلة من الخطوات على النحو التالي :

١ - يستدعى فهم ما ننطق به من أقوال في لغة يشترك في التخاطب بها جميع الناس فهما سليما، أن يستوى جميع من يتحدثون بها أو يستمعون إليها في طريقة فهمها.

٢ - إن طائفة كبيرة مما ننطق به من الكلام تفيد الإحالة إلى ظواهر توجد خارج عالم المتحدث و السامع، مستقلة بذاتها عن أشكال تعبيرهم، بل مستقلة في الحقيقة في بعض الحالات عن أى شكل من أشكال التعبير عنها و تمثيلها على الإطلاق.

٣ - تستدعى الخاصية ١ و ٢ منا أن نفهم الكثير مما ننطق به من هذه الجمل بوصف أنه يمتلك شروط صدق تستقل بذاتها عن أشكال تعبيرنا عنها و تمثيلنا لها ؛ بأن تحيل إلى ظواهر مشتركة بين الناس، هي ظواهر موضوعية ،لا من الوجهة الأونطولوجية و حسب ، بل من الوجهة الإبيستمولوجية كذلك. يفيد هذا أن نسلم بأن صدق العبارات أو عدم صدقها إنما يثبت في نسبته إلى ما عليه الوجود بذاته؛ مستقلا عن الأسلوب الذى نعبر به عنه أو نمثل له به.

٤ - هذا التسليم يكافئ الزعم بوجود يستقل بنحو ما عن أشكال تعبيرنا عنه و تمثيلنا إياه ، و ما هذا الزعم إلا صيغة من صيغ الواقعية الخارجية.

لفهم هذه الفكرة نلجأ إلى طريقة أخيرة قد تكون أبسط الطرق ، هي استخدام القوة الصريحة Brute Force. ضع عبارة صريحة تنكر الشروط التى تجعل الخلفية تتحكم في فعل الكلام نفسه و تأمل ما يحدث. و لننظر مثلا كيف تتعارض مع إنكار مقياس شروط الصدق. فلو قلت:

فوق قمة إفرست يوجد جليد و ثلج، و لا يوجد جليد فوق قمة إفرست.

يكون ما قلته مناقضا لنفسه، لأن الجملة الأولى يترتب عليها نفي الجملة الثانية. لكن لو قلت :

فوق قمة إفرست يوجد جليد و ثلج، ولا توجد واقعية خارجية على الإطلاق .

قد يكون ما أقوله حرفيا أمرا محيرا. لأننا لا نعرف كيف نفهمه على النحو السليم، لأن الجملة الثانية لا تناقض الجملة الأولى و حسب، و إنما تنكر شرطا نسلم به حين نفهم الجملة الأولى الفهم السليم.

عرف بيركلى وغيره من الفلاسفة المثاليين رأيا يشبه هذا الرأى إلى حد كبير، فقد واجه بيركلى مشكلة أنه لو أحال كلام كل متحدث إلى أفكاره أو أفكارها وحسب، لثار فى ذهننا السؤال عن الطريقة التى تضمن نجاحه فى التواصل مع الآخرين. و يجب بيركلى بأن الله كفىل بذلك. وأظن أننى أتفق مع بيركلى فى أن هذا ليس مما قد أطلقت عليه أو عنيت به حالة الفهم السليم. فعندما أقول " الثلج أبيض" أو أقول " إن كلبى به براغيث" فأنا لا أعتد على الله الاعتماد السليم، ما دام من الممكن حتى للملحد أن يسعى للتواصل عن طريق استخدام لغة يشترك فيها جميع الناس. لقد وجد بيركلى أن التخلى عن فكرة الواقعية الخارجية سيكلفه (فى المقابل) أن يتخلى عن فكرة الفهم السليم، و لم يتردد فى أن يدفع الثمن. إن من الاعتراضات التى واجهها من يتحدون الواقعية أنهم يرغبون فى التخلى عن الواقعية دون تحمل تبعات ذلك. وفى مقابل التخلى عن الواقعية عليهم التخلى عن الفهم السليم. فلو أراد شخص ما أن يتخلى عن الفهم السليم لكان عليه أن يوضح لنا نوع الفهم الذى يراه ممكنا.

الفرق الذى يميز الحقيقة العاربية أو الوقائع الصريحة من الواقع الذى صنعه المجتمع

لم تكتمل محاجتى بعد؛ فقد رددت حتى الآن- لو كان هذا الرد مجديا - على مثالية الظاهراتيين، و لم ترد بعد على "البنينة أو الصنعة الاجتماعية" Social constructionsim التى يكون فيها الواقع من صنع المجتمع؛ وضعت أسسه الجماعة، ووفرت له مقوماته. لقد بين لنا هذا النقاش- حتى الآن- أنه لكى يتيسر لنا فهم طائفة هائلة مما ننطق به من أقوال، بل فهم كل لفظة مفردة، لابد من وجود واقع مشترك بين الناس يتيسر لهم بلوغه. هذا بالإضافة إلى أن هذا الواقع لا يعتمد على أشكال تعبيرنا عنه و تمثيلنا إياه. غير أنه مازال هناك قدر من اللبس، فالحديث عن المال و الحديث عن الزواج هو حديث عن واقع نشترك فيه جميعا، فى تناول يد الناس جميعا. ومثل هذه الظواهر " لا تعتمد على أساليب تعبيرنا عنها و تمثيلنا لها" و هذا يعنى أنه: أن تكون هذه الورقة ورقة مالية من فئة عشرين دولارا، أو أن يتزوج سام وسالى، كلتاهما واقعتان لا تعتمدان على أشكال تعبيرنا عنهما وتمثيلنا لهما. و مع ذلك فإن كل العبارات الخاصة بالنقود تتوفر فيها الشروط التى تجعلها وقائع تستقل بذاتها، دون أن تعتمد على أشكال تعبيرنا عنها وتمثيلنا لها، أى لا تعتمد على فعل الكلام الذى يجعلها ملائمة

أو غير ملائمة كعبارة " أنت مدين لى بخمسة دولارات " مثلا فهي تفترض سلفا وجود واقع مستقل بذاته، بنفس القدر الذى تقتضيه عبارة " فوق قمة إفرست يوجد جليد و ثلج " ، غير أن للمال والزواج شأنًا آخر يختلف عن شأن الجبال والذرات ؛ لأن أيا من المال و الزواج لا يوجد مستقلا تماما عن كل الأشكال التى نعبر بها عنها و نمثل لها بها . وهذا الفرق المميز لا يزال بحاجة إلى توضيحه خلال هذا النقاش. قد تكون حجتنا قد اتضحت على نحو يتيح للواقع بأكمله أن يكون بناء شيده المجتمع، كما كانت النقود مثلا من صنع المجتمع. إن الوقائع الخاصة بالأموال مثلا من الممكن أن تكون موضوعية من الناحية الإستمولوجية حتى لو كان وجودها قد صنعه المجتمع، و بناء على ذلك يكون لها نفس القدر من الذاتية من الناحية الأونطولوجية.

ولكى نكمل نقاشنا نحن بحاجة إلى أن نبين أنه من ضمن أفعال الكلام التى تدل على واقع يجاوزها - أى يقع خارجها، ثمة طائفة فرعية يستدعى فهمها الفهم السليم المؤلف وجود واقع مستقل بذاته عن كل الأشكال التى نعبر عنه و نمثل له بها . وأيسر سبيل كى نوضح ذلك، أن نبين أن وجود واقع يصنعه المجتمع و يقيم بناءه يفترض بالضرورة سلفا وجود واقع مستقل، بمعزل عن كل الأبنية الاجتماعية، لأنه لا بد أن يوجد شيء يُصنع منه البناء. لكى نصنع للنقود، و الملكية، و اللغة مثلا واقعا و نقيم له هيكلًا، لا بد أن توجد المادة الخام التى تتألف مثلا من القطع المعدنية، و الأوراق، و الأرض، و الأصوات، و العلامات الرمزية أو الماركات. و لا يمكن أن تكون المواد الخام نفسها قد صنعها المجتمع بدون أن يقتضى ذلك سلفا وجود مواد أقرب للطبيعة الخام قد استغلها المجتمع فى صناعته هذه الأشكال أو الأبنية . و هكذا دواليك حتى نبلغ المادة الأولية للظاهرة الفيزيائية الصريحة أو العارية من أية صناعة، التى تستقل بذاتها تماما عن كل الأشكال التى تمثلناها فيها و صورناها عليها. و من هنا نثبت أن الواقع الذى يصنعه المجتمع و يقيم بناءه، و الذى يتميز بأونطولوجيا ذاتية، يقتضى بالضرورة من الناحية الأونطولوجية أن يُصنع من واقع موضوعى آخر سابق عليه. من هنا نضيف إلى عرضنا فى القسم السابق الدليل الترانسندنتالى - وهو أن اللغة التى يشترك فيها جميع الناس، تستلزم بالضرورة وجود عالم يشترك فيه جميع الناس كذلك و نضيف فى هذا القسم دليلا ترانسندنتاليا آخر، هو أن أى واقع يصنعه المجتمع و يقيم بناءه، يفترض سلفا وجود واقع لم يصنعه المجتمع و لا يد له فيه.

بعد طرح هذا القدر من النقاش، نرجو أن نكون قد أوضحنا فكرتنا التي يعد عرضها بالتفصيل أحد أهداف هذا الكتاب الرئيسية. ذلك أن الشكل المنطقي لبناء تكوين الواقع الاجتماعى وإقامة بنائه يتألف من تكرار الصيغة الرمزية "س تعد بمثابة ص فى السياق ع" تكرارا متراتبيا iteratio , وهذا التكرار المتراتب لهذه الصيغة الرمزية لا بد أن يتغلغل فى العنصر س الذى لا يمثل فى ذاته أحد الأبنية المرتبطة بالمؤسسة ، وإلا ظللنا ندور فى دائرة مفرغة. إنه من النتائج المنطقية التى يفضى إليها النقاش الرئيس الذى يدور عليه هذا الكتاب، أنه من غير الممكن أن توجد وقائع مؤسسية دون وجود وقائع صريحة أو حقائق عارية.

نود و نحن نختتم هذه المحاجة التى دار النقاش فيها على الواقعية، أن تكشف كذلك عن وجود تعارض بين الشروط التى تحكم فهم العبارات الخاصة بالوقائع الصريحة أو الحقائق العارية الفهم السليم، والشروط التى تحكم فهم العبارات الخاصة بالوقائع المرتبطة بالمؤسسة. لكى نوضح وجود طائفة من أفعال الكلام كى يتيسر فهمها لا بد من وجود واقع يتجاوز كل الأشكال التى تعبر عنه و تمثله، ويقع خارجها ، نستعين مرة أخرى "بالقوة الصريحة المحضة" ، و نلاحظ ما يترتب على طرح الفرضية المضادة، الخاصة برفض شرط القدرة على التمثيل ذاتها. لتأمل - على سبيل المثال - المزاعم التالية :

١ - فوق قمة إفرست جليد و ثلج .

الفرضية التى تنفيها :

٢ - ليس الأمر أن فوق قمة إفرست جليداً أو ثلجاً.

إن أفعال الكلام التى نضرب لها المثل بالفرضيتين ١ و ٢، والتى سنناقشها فيما بعد، تفيد التصريح بوقائع ذات وجود موضوعى من الوجهة الأونطولوجية " أى تستقل بوجودها عن أشكال تعبيرنا عنها أو تمثيلنا إياها، بالمعنى الذى سعيت جاهدا لتوضيحه.

وهذه الأمثلة تختلف من هذه الناحية عن الزعم المفترض فى العبارة :

٣ - أنت مدين لى بخمسة دولارات.

والفرضية التى تزعم ما ينفيها فى العبارة:

٤ . ليس الأمر أنك مدين لى بخمسة دولارات.

بمقدورنا أن ندرك الفرق، لو أن الفرضية المضادة، لم رححت المزاغم التالية :

أ - فى عالم مماثل لعالمنا ، ير أنه خال تماما من أى أشكال تمثله و تعبر عنه،
(يوجد) فوق قمة إفرست جليد .

و

ب - فى عالم مماثل لعالمنا، غير أنه خال تماما من أى شكل يمثله و يعبر عنه، ليس
الأمر أنه فوق قمة إفرست جليد و تلج .

لاحظ أنه فى النموذج أ و ب - بناء على فهمنا السليم المؤلف، البدهى،البسيط - لا
تؤثر الفرضية فى العبارة السابقة على فهم العبارة بأكملها، و هذا ما تبيناه كذلك من
نفس الفرضية فى العبارة التالية، هذا النفى الذى يترك الوضع كما هو دون مساس به
فى هذا النمط من العبارات. يعتمد صدق أو كذب كل من العبارتين أو ب تماما على
وجود أو عدم وجود جليد فوق قمة إفرست، و وجود جليد فوق قمة إفرست لا يعتمد
بحال من الأحوال على وجود أشكال التعبير الإنسانية أو غيرها.

كن لنضع هذه الحالات فى مقابل الحالات التالية :

ج - فى عالم يماثل عالمنا ، غير أنه خال على الإطلاق من أى شكل من أشكال
تمثيله أو التعبير عنه، أنت مدين لى بخمسة دولارات.

و

د - فى عالم يماثل عالمنا، غير أنه خال على الإطلاق من أى شكل من أشكال تمثيله
أو التعبير عنه، ليس الأمر أنك مدين لى بخمسة دولارات.

هناك فرق حاسم بين النموذجين (أ) و (ب) من ناحية، و النموذجين (ج) و (د)
من ناحية أخرى بناء على فهمنا السليم المؤلف لا تتأثر أ و ب بالفرضية المضادة ،
حيث لا يتأثر فهمنا لهما، و يعتمد صدقهما اعتمادا كليا على وجود جليد فوق قمة
إفرست. بيد أن النموذج ج على هذا النحو نموذج محير، يسقط نفسه بالطريقة نفسها
التي يسقط بها النموذج "فوق قمة إفرست جليد، والعالم الخارجى غير موجود بالمرّة"،
لأن احتمال أن تكون مدينا لى بالمال يشترط وجود قواعد وممارسات و مؤسسات
إنسانية بعينها. هذا ما يتبين لنا، فلو أننا نفينا الجزء الخاص بالنتيجة التى يعكسها
النموذج (ج) لحصلنا على (د)، ولو أمكننا أن نفهم ما يترتب على الجزء السابق من

النموذج بحال من الأحوال لكان علينا أن نفهمه بوصفه حقيقة تافهة غير ذات بال: فليس بإمكان أحد على الإطلاق أن يدين لأحد بشيء في عالم يخلو من أشكال التعبير التي تمثله و تعبر عنه. أن يقال إنك مدين لى بالمال - في عالم لم يخطر على بال أحد فيه أبدا فكرة، أو يقول شيئا - يشبه أن يقال إنك حصلت على ضربة البدء نحو المركز الأيسر في الشوط الثالث من تصفيات العالم، في عالم لم توجد به لعبة البيسبول على الإطلاق.

خلاصة دعواى : أن أى عبارة هى شكل من أشكال التمثيل ؛ ولذلك لا بد لكى نفهم أى عبارة أن نرى فيها - بناء على ذلك - إحدى صور التمثيل. و العبارات فى النماذج ١ و ٢ و ٣، وتشترك كلها فى هذه السمة. غير أنه ثمة فرق بين العبارتين ١ و ٢ من جانب، والعبارتين ٢ و ٤ من جانب آخر ؛ إذ تفيد العبارتان ١ و ٢ تصوير سمات للعالم مستقلة لايعتمد وجودها على إدراك العقل لها، و من هنا فلا حاجة لوجودها إلى ما يمثلها ويعبر عنها بوصفه شرطا من شروط إتاحة فهمها الفهم السليم. أما أنموذج العبارتين ٣ و ٤ من جانب آخر فيفيد وجود سمات للعالم تعتمد على الأشكال التى تمثل وجودها وتعبّر عنه ، ومن ثم تحتاج إلى أشكال التمثيل تلك بوصفها شرطا من شروط تيسر فهمها الفهم السليم. بمقدورك أن تتبين هذا إذا تأملت فهم الجمل الفهم السليم ؛ فالمنى الذى تنطوى عليه الجمل ١ و ٢، و ٣ و ٤ يعبر عن فرضية مضادة لعدم وجود أى صورة من صور التمثيل أو التصوير على النحو الذى نلفيه فى أ و ب و ج و د . فمعيار الصدق فى النماذج ١ و ٢ لم يتأثر، بينما تأثر معيار الصدق الخاص بالنماذج ٣ و ٤ قطعاً . هكذا يسقط نموذج الجملة ٣ نفسه بل يكاد يكون مناقضا لنفسه، أما أنموذج الجملة ٤ لو تيسر لنا فهمه بأى حال، فإنه يكون صادقا بلا أى مشقة. لذلك فهمنا السليم للجمل الخاصة بالنقود أو المال يتطلب وجود صور تمثلها و تعبر عنها بوصفها شرطا من الشروط التى تيسر لنا أن نفهمها الفهم السليم. أما العبارات الخاصة بالجمال فهى فى حل تماما من أى ضرورة من هذا القبيل.

مربط الفرس أن هناك تعارضا بين دور افتراض وجود واقعية خارجية بالضرورة، وكذلك دور استلزام وجود تصورات إنسانية بالضرورة تمثل للوجود و تعبر عنه، فى إتاحة الفهم السليم. فالفهم السليم عند الحديث عن شئون المال، وكذلك عند الحديث عن الجبال، بحاجة لوجود واقعية خارجية، غير أن الفهم السليم عند الحديث عن المال يقتضى بالضرورة وجود أشكال للتعبير عنه و تمثيله ،على نحو لا يحتاجه الفهم السليم

عند الحديث عن الجبال. فالمال له بنية صنعها المجتمع و أقامها، على خلاف الجبال التي لا نفهمها بوصفها بنية اجتماعية.

مواطن القوة والضعف فى النقاش السابق

كان الهدف من هذا الفصل أن نوضح أن ممارساتنا اللغوية العادية تفترض سلفا وجود واقعية خارجية، تماما كما كان الهدف من الفصل السابع أن نوضح عدم جدوى بعض الحجج التي لا تعترف بهذه الفرضية. و الآن نود فى هذا الجزء أن نذكر " أى الحجج الترانسندنتالية" قد أورد الدليل على الواقعية و أيها لم يورده .

١- لم نقم الدليل على حقيقة وجود واقعية خارجية. و إنما سعينا إلى أن نبين أنها ضرورة يقتضيها استخدام نطاق واسع من اللغة التي يشترك فيها جميع الناس. فلو تواصلت مع الآخرين بالطريقة المعتادة فى أنماط أفعال الكلام التي ضربت لها الأمثلة، لكان هذا يعنى أنك تسلم بوجود واقعية خارجية. و لم نبين أن هناك عالما للواقع (حقيقيا) و إنما بينا أنك تسلم بوجوده عندما تتحدث إلى أو إلى أى شخص آخر.

٢- و البديل دائما هو الأخذ بمبدأ الأنا الفردية solipsism (التي لا تؤمن إلا بالذات الفردية مقياسا للصواب و الخطأ)؛ أى إن حالاتنا العقلية هى الشئ الوحيد فى هذا الوجود ، (أو أنه لا وجود إلا لما يتراءى لنا) . نحن لم نفند هذا ، أى لم نفند أن ذواتنا هى مقياس كل ما فى الوجود. لنتذكر و حسب : أن انفراد ذات الآخر يكاد يدحضه وجودى، و انفراد ذاتى - الذى يفترض وجود الآخر - يكاد يدحضه وجوده.

٣- لم نبين أننا كلنا نسلم بالواقعية. بل على العكس ؛ فالواقعية جزء من الخلفية، عندما تقوم الواقعية بوظيفتها لا يعد هذا من الحالات الواعية المرتبطة بتوجه الوعى على الإطلاق.

فمن المفاتيح التي نستعين بها على فهم الخلفية أن بمقدورنا أن نأخذ بصحة الفرضية حتى فى غياب أية معتقدات أو فرضيات أو أفكار أو غيرها من "المواقف الخاصة بالتصورات"، فأخذ شئ ما أمرا مسلما به هو حالة نفسية، ليست بحاجة لأن نطلق عليها اسما لحالة نفسية . نحن نأخذ الواقعية الخارجية أمرا مسلما به حتى قبل وجود النظرية . لهذا لا نعدا اعتقادا، بل هى سابقة على أى اعتقاد.

٤ هذه البراهين ليست من باب الحجج الإستيمولوجية. و لا أقول إنه لكى نعرف صدق فرضياتنا علينا أن نرى فى وجود الواقعية أمرا لازما. فحجتى لا صلة لها على الإطلاق بالأسئلة الخاصة بالمعرفة أو حتى بالصدق. فى اعتقادى أن غير الحقيقى بحاجة للعالم الواقعى قدر حاجة الحقيقى له، لذلك نردد أن محور فرضيتنا كان الشروط التى تيسر الفهم، لا الشروط الخاصة بالمعرفة.

٥- ما قدمنا من براهين ينطبق و حسب على الألفاظ أو الأقوال التى تنعم بالفهم السليم. من المعروف أن الفهم السليم لا يستوعب الميكانيكا الكمية- مثلا - ولا مجموعة المفارقات النظرية. إن تكبد المشقة من أجل بلوغ تفسير للميكانيكا الكمية هو سعى - ولو فى جزء منه- لفهم هذه الفرضيات فهما سليما. لأنه من غير الممكن أن تفهم كل فرضية نفترضها عن العالم الفهم المؤلف.

٦- لا يوجد ضمان ذاتى للفهم السليم المؤلف، إذ تدفعنا اكتشافاتنا الحديثة أحيانا إلى مراجعة فهمنا السليم. لقد حدث هذا بالنسبة لنماذج الجمل الخاصة بالألوان. قبل أن توضع النظرية كنا نعتقد أن الألوان خاصة من الخواص الأساسية فى الأشياء، لكن الفيزياء علمتنا أن ما هو جوهرى بالنسبة للألوان هو أن المرئى يمتص موجات الضوء متنوعة الأطوال و يعكسها بدرجات متفاوتة. هذا التفاعل بين الأشياء و الضوء يتتبعه جهازنا العصبى مولدا خبرات نفسرها بالألوان. فى هذه الحال نستبدل بفهم سليم فهما سليما آخر. جدير بنا أن نلاحظ أن إحلال فهم سليم (يفترض صحته) محل فهم سليم آخر (يفترض خطؤه). كلاهما يقتضى وجود واقعية خارجية بالقدر نفسه. ببساطة نقول : إن اكتشاف أن الألوان فى حد ذاتها ليست جزءا من العالم الخارجى، لا يتهدد احتفاظنا بافتراض يستلزم سلفا وجود العالم الخارجى ؛ لأننا لا نزال نعتمد على وجود العالم الخارجى بوصفه يعكس صورة تسجل قيمة أو هامنا الذاتية الخاصة بالألوان. مثل هذه الملاحظات يمكن أن تقال كذلك عن المتانة. يبدو أن احتمالات تفنيد الواقعية الخارجية بالركون إلى تاريخ العلم أمر محكوم عليه بالفشل، لأن حركة التاريخ هى حركة إحلال الاهتمام بظواهر يفترض أن تكون بالفعل موضوعية محل فهم سليم آخر ثبت خطؤه ؛ حيث نكتشف أن ظاهرة ما- من الظواهر التى كانت تبدو لنا فى ظاهرها موضوعية من الوجهة الأونتولوجية - هى بالفعل ظاهرة ذاتية. بناء على أن نضع فى الاعتبار أن الواقع من المفترض أن يتألف من ظواهر موضوعية.

٧ لو كانت حجتنا صحيحة، فسوف تكون قد فطمنا شوطا نحو تفسير حرجنا في مواجهة كل من الحاجة إلى إثبات وجود عالم الواقع، و عدم توفر الأدلة الكافية. وأكبر الظن أن حجتنا قد سدت هذه الحاجة. فبمجرد أن نشرع في الحديث إلى محاورنا نكون قد افترضنا سلفا وجود عالم الواقع ، و يصيبنا الحرج لو حاولنا أن نثبت الضرورة الملحة بالفعل للأدلة التي شرعنا في تقديمها.

نود أن نختم هذا الفصل بالإجابة عن السؤال التالي: ما قيمة هذا ؟ و ما الذى يضيفه؟ من الممكن برغم ذلك- كما يقول فتجنشتين - أن نعد هذه المناظرات الكبرى بين الواقعية والنزعة المضادة للواقعية، و بين المثالية و المادية أصداء معارك و حسب. إن الواحد ممن يأخذون بالنزعة المضادة للواقعية- بالرغم من ذلك - يذهب بسيارته إلى الميكانيكى لإصلاحها، و يغسل أسنانه، تماما كما لو كان يعتقد أن هذه أمور تنتمى للعالم الخارجى. فماذا يضيف الأمر لو قلنا إن شخصا ما يأخذ بالنزعة الواقعية أو بالنزعة المضادة للواقعية؟

نعقد أن النظريات الفلسفية تضيف - فى الحقيقة - إضافة هائلة لكل مظهر من مظاهر حياتنا. لقد وجدت أن رفض الواقعية، أى إنكار الموضوعية الأونطولوجية، هو مكون أساسى من مكونات الهجمات على الموضوعية الإبيستمولوجية ، و العقلانية، ومفهوم الصدق و الحقيقة فى حياتنا الفكرية المعاصرة و ليس من باب المصادفة أن نظريات مختلفة- من نظريات اللغة، و الأدب، بل التعليم ، تلك التى تسعى لأن تقوض المفاهيم التقليدية الخاصة بالحقيقة، و بالموضوعية الإبيستمولوجية ، و بالعقلانية - تعتمد بشدة على الحجج المقامة ضد النزعة الواقعية الخارجية. و الخطوة الأولى للدفاع عن اللاعقلانية - وليست الخطوة الوحيدة - هى تنفيذ الحجج المقامة ضد الواقعية الخارجية، و الدفاع عن الواقعية الخارجية بوصفها إحدى الضرورات التى تستلزمها بالضرورة مجالات كثيرة من مجالات الخطاب.

الفصل التاسع

الصدق والتطابق مع الواقع

تصدّر بحثنا فى طبيعة الواقع الاجتماعى بحث حالة الوقائع التى بفضلها تكون عباراتنا عن الواقع الاجتماعى صادقة. أما هذه الخطوة فهى الخطوة التى نضع بها اللمسات الأخيرة فى هذا المشروع الفلسفى، إذ ندافع فى هذا الفصل عن أن معيار الصدق يعتمد على التطابق مع الوقائع. لقد طرحنا فى الفصول السابقة أسئلة عن طبيعة مثل هذه الوقائع و بنيتها (شكلها و مم تتركب)، من مثل أن هذه عملة ورقية من فئة خمسة دولارات، أو من مثل أنى مواطن من مواطنى الولايات المتحدة الأمريكية. لو كانت حجج الشك *skeptical* ضد وجود الوقائع، أو ضد التطابق مع الجمل الصادقة للوقائع، لو كانت تلك الحجج ذات جدوى بالفعل لكان هذا الوجه من مشروعنا - على أقل تقدير- بحاجة لأن نعيد صياغته. إن مفهوم الواقع الاجتماعى لدينا ليس بحاجة من الوجهة المنطقية إلى نظرية تطابق الصدق مع الواقع، فبمقدور أى شخص أن يرفض نظرية التطابق، ومع ذلك يظل يأخذ بتحليلنا و يقبله، غير أن الصورة التى نساندها حقيقة فى مجملها تمضى بها الواقعية الخارجية قدما- عن طريق نظرية التطابق - نحو بنية الواقع الاجتماعى.

والآن سنعرض هذه الصورة.

نحن ندرك أن التحليل الكامل "للصدق" و "للوقائق" و "للتطابق" بينهما، أمر يستحق مساحة أكبر مما سوف نخصصه له هنا، غير أننا لا نعتمد هنا أن نقدم تحليلا عاما، و إنما نهدف إلى أن نفسر إحدى صيغ "نظرية التطابق"، بوصفها سبيلا من سبل بحث الوقائع الاجتماعية بحثا منهجيا. و بالرغم من ذلك فعلينا لكى نقوم بذلك أن نقدم ما يمكن أن يدعى- مع بعض التحرزات - نظرية فى الصدق، مما يستدعى منا الرد على بعض النظريات المضادة.

يتألف هذا الفصل من ثلاثة أجزاء: في الأول، نقدم فكرة مبسطة عن الصدق القائم على التطابق مع الوقائع. وفي الجزء الثاني نرد على مجموعة من الاعتراضات التي تواجهها هذه النظرية، من قبل ستراوسون وآخرين. أما في الجزء الثالث فنتناول بعامة الصلات التي تربط بين الصدق، والواقعة، والتطابق وحذف علامات التنصيص، التي نستعين بها بعد ذلك في الرد على أسلوب اعتراضات ستراوسون. وفي النهاية في ملحق لهذا الفصل نتصدى بالرد لبرهان "ضربة المقلاع القاضية" الموجهة ضد نظرية التطابق.

الفكرة المبسطة عن تطابق الصدق مع الواقع

العبارات بعامة هي محاولات تصف الموجودات في عالم مستقل بذاته عن هذه العبارات⁽¹⁾. وتوصف العبارة بالصدق بناء على ما إذا كانت الموجودات في هذا العالم هي بالفعل على النحو الذي تصورها به العبارات، فالحقيقة أو فلنقل صدق أمر ما إنما هو باختصار مسألة ترتبط بدقة تمثيل نوع بعينه من أشكال التعبير اللغوي هذا العالم. لذلك فالعبارات التي تعبر عن أن ذرات الهيدروجين ذات إلكترون واحد مثلاً، وتعبر عن المسافة بين الأرض والشمس بوصفها تبلغ ثلاثة ملايين ميل، وتعبر عن وجود كلبى الآن في المطبخ، هذه العبارات إنما تكتسب صحتها أو خطأها - صدقها أو كذبها - بناء على ما عليه بالفعل ذرات الهيدروجين، والنظام الشمسي، وشئون الكلاب المنزلية، وكيف تصف العبارات حالة وجودها. هكذا يمكن أن نقول إن للصدق درجات؛ فالعبارة الخاصة بالشمس مثلاً صادقة على وجه التقريب. يطلق البعض على هذه الفكرة نظرية "تطابق الصدق مع الواقع" - the correspondence theory of truth إنها تقدم دائماً بوصفها نظرية تقييم ما هو صادق ولذلك:

تكون العبارة صادقة فقط إذا ماثلت الوقائع.

لكن إذا كان هذا ما نفترض أن تعنيه كلمة "صادق" (أو حقيقي أو صحيح)، فنحن مازلنا بحاجة إلى أن نعرف المزيد عما تعنيه كلمة "تطابق مع" وكذلك كلمة "واقعة".

نعتقد أن أفضل طريقة للبدء في فهم هذه الأفكار هي البدء بفكرة طالما عدت مأخذاً على نظرية التطابق؛ فكثيراً ما تردد أنه لا بد لأي عبارة تتسم بالصدق أن يتوفر فيها شرط أن ينطبق على (ث) الصيغة الرمزية التالية:

ث تكون صحيحة فحسب لو ب

حيث نرمز ب (ث) إلى بعض ما يجعل لعبارة ما بعض السمات التي تحددها بخصائص بعينها ؛ كأن نضع علامات تنصيب مثلًا تسيج جملة " الثلج أبيض"، و نرمز ب ب للجملة نفسها، فيكون حاصل ما عندنا هو البديل للصيغة الرمزية السابقة ممثلاً في الشاهد :

" الثلج أبيض" (عبارة) صادقة، فحسب لو أن الثلج أبيض(واقعة) .

نطلق على معيار الصدق هذا أحياناً معيار "حذف علامات التنصيب"^(٢). لأن العبارة الواقعة بين علامات التنصيب على الناحية اليمنى تقع كذلك على الناحية اليسرى بعد إسقاط علامات التنصيب. هذا الإبدال قد أطلق عليه " الجمل ت". يتطلب معيار "حذف علامات التنصيب" شيئاً من الصياغة التي تعيننا على التعامل مع الجمل بين علامات التنصيب من مثل " أنا جائع". كما سيميل من ينزعون إلى تنقية اللغة purists إلى التمييز بعناية بين الجمل ، و العبارات، و أبنية المعنى، تمييزاً يضع أيديهم على فروق مميزة غير ظاهرية بالنسبة لمعيار حذف علامات التنصيب على النحو الذي ذكرناه. علاوة على ذلك نحن بحاجة إلى أن نصوغ مفهوم حذف علامات التنصيب بحيث يسمح لمن يتأمل اللغة بأن يجد جملاً ينسب فيها الصدق إلى جمل تتحدث فيها لغة عن لغة أخرى object langue مما لا يشتمل عليه البحث المتأمل في اللغة-meta language من مثل :

الثلج أبيض (بالألمانية) " Schnee ist weiss جملة صادقة لو أن الثلج أبيض.

غير أنه بالإمكان جعل أساليب هذه الصياغة قادرة على معالجة كل هذه المشاكل، أما عن جمل الوصف التي تتميز بوقوعها بين علامات التنصيب indexical من مثل جملة " أنا جائع" مثلاً، فيمكن أن نقول :

إن جملة " أنا جائع " التي يقولها المتحدث (ث) في اللحظة (ز) ، تكون صادقة وحسب لو أن (ث) كان جائعاً في اللحظة (ز).

أما عن الحالات التي لا يشتمل فيها اتخاذ الالف، فهو ما المتأمل على وصف لغة للغة أخرى تتخذها موضوعا لها فبالإمكان أن نتول : إن العبارة على الطرف الأيسر لا بد أن تعرب عن نفس الفرضية التي تفترضها الجملة بين علامات التنصيص على الطرف الأيمن. والفروق المميزة بين الجمل و العبارات وأبنية المعنى، من الممكن أن تظل قائمة فى نطاق معيار حذف علامات التنصيص. لذلك فسوف نغضى - لصالح هذا النقاش- عن الجمل بين علامات التنصيص، والفروق المميزة إلا ما كانت الحاجة إليه ماسة، و تعد أمرا جوهريا.

فى المثل الذى ضربناه حددت الجملة بين علامات التنصيص على الطرف الأيمن "الثلج أبيض" نوع الجملة الشاهد، و على الطرف الأيسر طرحت شرطا لا بد من توفره كى تكون الجملة صادقة ؛ حيث إنها تشير على وجه التحديد إلى ما يفضله تكون الجملة صادقة- و إلى المحصلة نفسها- أى ما يجعل الجملة صادقة ، إن كانت صادقة، و هى تقوم بذلك ببساطة عن طريق تكرار الجملة ذاتها. قد يجعل هذا حذف علامات التنصيص يبدو أمرا ساذجا، لكننا نهدف من ورائه إلى أمرين هامين على الأقل، يفيدان نقاشنا الحالى، يتصلان بمعيار حذف علامات التنصيص. الأمر الأول أن الجمل تكون صادقة حين يتوفر لها شرط يقع خارجها يجعلها صادقة. والأمر الثانى أن الشرط الذى يجعل الجملة صادقة يتوفر لنطاق واسع من الجمل، عن طريق تكرار الجملة فحسب.

نحن بحاجة إلى اسم أو إلى عبارة اسمية phrase noun لكى نسمى كل هذه الشروط التى تجعل من الجمل جملا صادقة. كل ما يضافى على الجمل صفة الصدق ويكسبها طابع الحقيقة يتعين عن طريق ما بالطرف الأيسر من الجمل المرموز لها بالجملة، التى بفضلها تصير الجمل جملا صادقة - لو كانت صادقة - أما كلمة "واقعة" - شأنها شأن بعض "المواقف" أو "الأوضاع" - فقد صارت تسمية عامة، اصطلاحنا على أن نطلقها على تلك العوامل التى تضافى على الجمل سمة الصدق. وال فعل "تطابق" هو مجرد مصطلح عام أطلقناه على كل الأساليب المتنوعة التى تجعل الجمل صادقة بفضل هذه الوقائع. ويمكن أن نشرح هذا الأمر فنقول إن معيار الصدق المبني على حذف علامات التنصيص، بالإضافة إلى الفهم الملائم لفكرة " الواقعة" وفكرة "التطابق" ينطويان على نظرية التطابق ؛ لأنه لو كانت الجملة الواقعة بين علامات التنصيص على الجانب الأيمن من الجملة التى رمزنا لها بالرمز ت صادقة

بالفعل ، لكان حتما أن تطابق الواقعة التي ينص عليها ما على الجانب الأيسر. من أهداف هذا الفصل أن نشرح معنى " الفهم الملائم". appropriate understanding.

لو أن نظرية ينطبق عليها معيار حذف علامات التنصيص، فمن المفروض أن يكون بإمكاننا أن نعبر بوضوح عما تشير إليه ضمنا. سنقيم الحجة فيما بعد على الخطوات المتنوعة لتطبيق هذا المعيار، بيد أننا نقول تمهيدا لذلك إننا :

١-نفترض جدلا بلا علامات تنصيص أنه:

بالنسبة لأي ث، ت تكون صادقة و حسب بشرط ب

٢- لو استبدلنا برموز الصيغة الرمزية السابقة (ث، و ب) بدائل مناسبة لكان الطرف الأيسر الخاص بالجملة ت يحدد الشرط الذي لو توفر فحسب تكون الجملة على الطرف الأيمن صادقة.

٣- نحن بحاجة إلى اسم عام نطلقه على توفر هذه الشروط، و هذا الاسم الذي وقع عليه الاختيار - من بين سواء - هو "الواقعة".

٤ - نحن بحاجة إلى فعل نطلقه على الأساليب المتنوعة التي عن طريقها ترتبط الجمل- عندما تكون صادقة - بالوقائع ، ارتباطا يجعلها تكتسب صفة الصدق، و هذا الفعل، دون سواء، هو الفعل "تتطابق مع".

٥ - أما وقد تهيأنا بذلك الفهم، فبمقدورنا أن نستعين بمعيار حذف علامات التنصيص على بلوغ صيغة رمزية "لنظرية التطابق" وهي:

بالنسبة لأي ث، تكون ت صادقة و حسب لو أن ت تطابق الواقعة ب

سوف نوضح على الفور أن "نظرية التطابق" ليست محاولة تسعى إلى تعريف ما يعد "صادقا" دون اللجوء إلى الاستعانة بتصورات دلالية semantic notions أخرى. فلو حاولنا أن نتخذ هذا تعريفا للوصف ب"صادق"، وفقا لمصطلحات غير دلالية، فسندور في دائرة مفرغة؛ لأن نظرية التطابق تستعين بمثل هذه الأفكار المحملة بالدلالة من مثل "واقعة" و "يتطابق مع".

لعل كل ما قلناه حتى الآن يبدو واضحا، لأننا نعتقد بالفعل أنه واضح. وبالرغم من ذلك، فإن علينا أن نذكر أن تلك التصورات لا تلقى الترحيب مرارا، بل عادة ما تواجه

بالإنكار. و يعتقد كثير من الفلاسفة أن حذف علامات الترميز يؤثر بنحو ما تأثيراً سلبياً على "نظرية التطابق". في داخل كل هذا ثمة فحنايا فلسفية جوهرية لأنه لأنه ثمة دوافع فلسفية عميقة- سوف نشرحها فيما بعد- تدفع لسوء فهم كل هذه الأفكار. وسنعود لاحقاً إلى هذه المسائل.

اعتراضات ستراوسن على نظرية التطابق.

على مدى أربعين سنة مضت جرت مناظرة مشهورة بين أوستين و ستراوسن دارت حول "الصدق" و "الوقائع"^(٢). وقد لقي فوز ستراوسن في هذه المناظرة قبولا عام، كما انصب الكثير من اعتراضات ستراوسن على تفاصيل بعينها من الصيغة التي قدمها أوستن لنظرية "التطابق"، بل إن الاعتراضات التي قدمها هي اعتراضات عامة، من الممكن أن تنطبق على صيغ أخرى من النظرية؛ و قد خلاص إلى القول بأننا "لسنا بحاجة إلى تقيح نظرية "التطابق"، إنما الأجدر بنا أن نتخلى عنها "تماماً"^(٤). و هو لا يزعم أنه من الخطأ أن نقول إن العبارة الصادقة هي التي تطابق الوقائع، بل إنه يرى أن نظرية التطابق تقضى إلى رسم صورة مضللة للحكم "بالصدق" و لطبيعة الوقائع... في هذه الصورة نجد أن الوقائع هي أنواع من الأشياء المركبة، أو الأحداث، أو مجموعة من الأشياء، ونجد أننا نطلق صفة "الصدق" على علاقة بعينها من علاقات التطابق بين العبارات و هذه الموجودات غير اللغوية. يقول ستراوسن "إن المشكلة تكمن في إساءة وصف التطابق بين العبارة والواقعة، بوصفها تمثل أى نوع من أنواع العلاقات التي يمكن إقامتها بين الأحداث أو الأشياء، أو مجموعة من الأشياء"^(٥).

نحن نتفق مع ستراوسن في كثير من سمات معالجته. في الحقيقة لقد ظللنا سنوات عدة مقتنعين بأنه يقدم اعتراضات قاطعة على "نظرية التطابق". و سنسعى فيما يلي إلى تلخيص هذا، مضيفين إليه بعض ما يدعمه من الآراء من نفس المضمار. ومع ذلك فسوف نبرهن في القسم التالي على أن محاجة ستراوسن رغم أن لها ما يدعمها، لا تبرهن على ضرورة التخلي عن "نظرية التطابق".

يبرهن ستراوسن على أن نظرية التطابق تخلف في نفوسنا بشكل طبيعي صورة خاطئة، لأننا عندما نتحقق من صدق عبارة كعبارة "القطعة على العتبة" يكون لدينا العبارة نفسها من جانب، و على الجانب الآخر يكون لدينا شيء مركب أو مجموعة من الأشياء، تتصل بوجود القطعة على العتبة. و لكي نتحقق من صدق العبارة نقارن بين

العبارة و الواقعة، كى نرى ما إذا كانتا متطابقتين بالفعل. بناء على هذا المفهوم نجد أن الوقائع هى أنواع من الموضوعات المركبة أو الأحداث، وأن التطابق يضارع العلاقة التى تربط بين عناصر العبارة و عناصر الواقعة.

ليس من المصادفة أن نظرية تطابق الصدق للواقع قد سارت - تاريخيا - جنبا إلى جنب مع صورة من صور نظرية المعنى. و هى نظرية ترى أن للجمل ما لها من معنى لأنها صور للوقائع اتفق عليها العرف. يذكر فتجنشتين فى كتابه "المسائل الفلسفية" التصور الكلاسيكى لهذا المفهوم^(٦). هذا التصور لنظرية التطابق قد أسفر عن مشكلات عويصة من مثل أنه: حتى لو كان من المعقول أن نعتقد أن الواقعة الخاصة بوجود القطعة على العتبة مركب يتألف من القطعة، و العتبة، و العلاقة بينهما، فماذا عن واقعة عدم وجود القطعة على العتبة؟ أو عن واقعة عدم وجود ققط ذات ثلاثة رعوس؟ أو عن واقعة يشترط فيها أنه لو كانت القطعة على العتبة لكان على الكلب أن يكون فى المطبخ؟ فى رسالة أرسلها الفيلسوف راسل Russell إلى الشاب فتجنشتين يسأل: "هل هناك وقائع سالبة (تفيد النفى)؟" و يرد عليه الأخير بأنه: "بالطبع لا".

من العبث أن نأخذ بتلك الصورة التى تولدت عن نظرية التطابق، الصورة التى ترى أن الوقائع موضوعات مركبة أو أحداث، و أن الصدق يتألف من نوع من التناظر أوالمشاكلة isomorphism بين عناصر العبارة و عناصر الواقعة. فبمجرد أن نطابق بين العبارة و الواقعة، لا يتبقى ما نجنيه من وراء مقارنتهما، لأن الطريقة الوحيدة لتعريف واقعة ما هو أن نقيم عبارة صادقة. فبمجرد أن نجيب عن السؤال "أى واقعة؟" نكون بالفعل قد برهنا على "الصدق" لأن العبارة الصادقة والواقعة - بناء على ستراسن - لا يستقل أحدهما بذاته عن الآخر. "فالعبارات عندما تكون صادقة لا(تتحدث) عن واقعة بل تنشئها و تنص عليها^(٧). إن الوقائع ليست موجودات فى عالم الواقع مستقلة بذاتها، بمعزل عن اللغة، بل إن كلمة "واقعة" شأنها شأن كلمات من مثل "عبارة" و"صادقة" هى ذاتها تنتمى إلى نمط بعينه من أنماط تركيب الخطاب، يربط بين الكلمات و عالم الواقع. ليست الوقائع باختصار أشياء خارج النظام اللغوى extralinguistics تنضاف إليها بل إن تركيب بنيتها ينطوى بالفعل على فكرتى العبارة و الصدق ؛ لأنه لكى نعين واقعة بالتحديد، علينا أن نقيم عبارة صادقة^(٨).

ظن فريجه Frege أن الوقائع هي مجرد فرضيات مسيحية (أى يتسم مضمونها وما لها من معنى بالصدق)^(٩). و أن الرابط المنطقي الذى يجمع بين العبارات الصادقة، أو فنقل بين الفرضيات الصادقة من جانب و الوقائع من جانب آخر، يجعل لهذا الرأى بالتأكيد وجاهته. و بالرغم من ذلك، فالصلة المنطقية التى تربط بين الفوز و النصر تكشف عن أنهما ليسا نمطين منفصلين من الأحداث، بل إنه أيما امرؤ يفوز، يحقق نصرا، لأن النصر فوز بنحو من الأنحاء. و على غرار هذا (يطرح السؤال) هل بالإمكان أن نقول إن الرابط المنطقي الذى يجمع بين العبارات الصادقة و الوقائع يكشف عن أنهما ليسا نمطين من الظواهر، بل إنه أيما امرؤ يصرح صادقا، فإنه يصرح بواقعة، لأن الوقائع ليست سوى عبارات صادقة ؟ غير أن هذا خطأ تجنب ستراوسن الوقوع فيه. فهو يقول " سيكون من الخطأ- لكن ليس للأسباب التى ذكرها أوستن - أن نمثل بين " الواقعة و" العبارة الصادقة" ؛ لأن هذه التعبيرات لها وظائف مختلفة فى لغتنا^(١٠) لم يطور ستراوسن النقاش، لكنه على أية حال قد يجانبنا الصواب لو قلنا إن الوقائع هي مجرد عبارات صادقة، لأن الوقائع مثلا تحركها دوافع تبرر لها و تتسبب فيها بنحو يختلف عن العبارات الصادقة. كأن (تكون واقعة)" فشل نابليون فى أن يدرك أن الخطر الذى تعرض له جناح الجيش الأيمن كان سببا فى هزيمته"^(١١) " ذات مغزى، بينما تكون العبارة الصادقة التى تقول بأن نابليون قد فشل فى أن يدرك أن الخطر الذى تعرض له جناح الجيش الأيمن كان سببا فى هزيمته " غير ذات مغزى على الإطلاق، أو تعنى شيئا مختلفا تماما.

لكن ستراوسن يصر على وجود علاقة داخلية تربط بين الوقائع و العبارات الصادقة؛ و يصر على أن هذه العلاقة لا يمكن أن تكون علاقة - حقيقية - تطابق بين كيانيين منفصلين. ما نعهده نموذجا دالا على وجود عبارة تربطها (بالواقعة) علاقة حقيقية سيكون على غرار :

سياتل تقع شمال بورتلاند.

ولكى يتضح لنا إن كانت هذه العلاقة من العلاقات الشائعة، لابد لنا أولا من أن نحدد موقع سياتل، ثم نحدد موقع بورتلاند، ثم نرى بعد ذلك إن كانت العلاقة فيما بينهما بالفعل تجعل الأولى تقع شمال الثانية. غير أنه ليس بمقدورنا أن نفعّل ذلك اعتمادا على العلاقة المفترضة، أى علاقة التطابق بين العبارات و الوقائع، لأنه لكى

نعرف الواقعة لا بد لنا بالنعل من أن نكون قد أقمنا العبارة الصادقة التي تطابقها.
ف"علاقة" واقعة ما بعبارة صادقة هي علاقة داخلية، على غرار العلاقة بين موجودات
تحيل إليها أسماء، تلك الأسماء هي مفاعيل لأفعال مطابقة
عبارة "القطعة على العتبة"، التي تطابق واقعة وجود القطعة على العتبة، لا بد أن تفهم
لا في صلتها الحقيقية بنموذج العلاقة المتمثلة في الشاهد:

سياتل تقع في شمال بورتلاند

بل في صلتها بالنموذج المتمثل في الجمل التي تشتمل في داخلها على رابطة خاطئة
تتعلق بوجود مفعول داخلها من مثل:

حقق سام النصر.

أو ضربت سالي ضربة.

(في هذه الجمل) من الوجهة النحوية، نجد أن "الواقعة" هي ما وقع مفعولا لتصريح
صادق، تماما مثلما أن "النصر" يقع مفعولا داخل الجملة (للفعل) "حقق"، و"الضربة" تقع
مفعولا للفعل "يضرب". لا توجد علاقة حقيقية في أية حالة من هذه الحالات تربط بين
الشيء الذي نطلق عليه فاعل الجملة، و الوجود الكاذب pseudo الذي يحيل إليه
المفعول به المباشر.

يمكننا أن نضيف علاوة على ذلك، أنه لو كانت نظرية التطابق صحيحة، لبدا مما
يترتب على ذلك أنه: بعد أن حددنا موضع "واقعة" وجود القطعة على العتبة، و موضع
"الجملة" التي تخبر بوجود القطعة على العتبة، سيظل علينا، لكي نثبت أن العبارة
صادقة، أن نقارن العبارة بالواقعة، كي نرى إذا ما كانت العبارة فعلا تطابق الواقعة. لكن
الفكرة عبثية، فبمجرد أن نعرف واقعة ما نكون قد عرفنا بالفعل عبارة صادقة.
و خلاصة القول، أن ستراوسن لا يخلص إلى أن عبارة "العبارات الصادقة تطابق
الوقائع"، عبارة كاذبة، بل يخلص إلى أن النظرية الفلسفية التي رددت هذا نظرية
خاطئة. لأن هذه النظرية على وجه التحديد تزعم كذبا أن الوقائع موجودات غير لغوية،
و أن "الصدق" كلمة نطلقها على علاقة التطابق بين طرف لغوي و طرف غير لغوي.

في القسم التالي سوف نقيم الحجة على أن ستراوسن كان على صواب حين لفت
أنظارنا إلى الصلة التي تربط بين الواقعة و العبارة الصادقة، غير أن هذا لا يعنى بأية
حال أن الوقائع موجودات لغوية على الإطلاق، و لا يعنى هذا كذلك عدم وجود علاقة
تطابق بين العبارات الصادقة و الوقائع.

الصدق، والوقائع، وحذف علامات التنصيص، والتطابق

نود أن نبدأ بملاحظة سمة غريبة يتسم بها الأدب الحالى: فلم يعد الكثير منه يُعنى بأحكام الصدق والكذب بوصفهما معيارى تقييم يستخدمان لوصف ضروب بعينها من النجاح والإخفاق. إنهما يستخدمان لتقدير مدى نجاح عبارات ما (و معتقدات ما) أو إخفاقها فى تحقيق ما أدعوه اتجاه الكلمات أو العقل نحو ما يتلاءم مع الوجود. لو قرأت الكثير من الأدب، بالرغم من ثرائه الفنى لتولد فى نفسك سؤال "وماذا بعد؟" ولماذا يجب أن نهتم بالصدق، لو كان هذا هو كل ما يرمى إليه؟. لا تفسر لنا أمثل المعالجات لماذا يعنى الصدق كل هذا بالنسبة لنا ؟ و أود لو أدلى بدلوى فأقدم تفسيراً سوف يوضح السبب فى تلك الأهمية، و لو فى جزء منها على الأقل.

رسمنا فى القسم الأول باختصار خريطة لنظرية التطابق بين الصدق والوقائع، عن طريق توضيح كيف يمكن أن يفضى إليها بنحو طبيعى معيار الصدق الذى يقوم على "حذف علامات التنصيص". بناء على نظرية التطابق تكون عبارة ما (ب) صادقة فحسب لو تطابقت العبارة مع (ب) واقعة ما. وبناء على نظرية حذف علامات التنصيص، نجد أنه بالنسبة لأية جملة، تستخدم ث فى إقامة العبارة ب، و تكون ث صادقة فحسب لو ب. و قد افترضت أن معيارى الصدق هذين هما فى صميمهما شئ واحد ، لأنه لو كانت الجملة الواقعة بين علامات التنصيص على يمين الجملة ت صادقة، لكانت صادقة فحسب لأنها تتطابق مع الواقعة التى تقررت على الجانب الأيسر.

غير أن كل الفلاسفة لا يتفقون معنا فى هذا. فبالنسبة للكثيرين منهم يبدو أن هذين المعيارين للصدق لا يؤديان دائماً إلى النتائج نفسها. فمعيار حذف علامات التنصيص يجعل الأمر يبدو كما لو كانت كلمة " صادق " لا تضيف بالفعل شيئاً للعبارة الأصلية، إذ يبدو أن قول العبارة " صحيح أن القطة على العتبة " هو طريقة أخرى لقول العبارة "القطة على العتبة"، ومن ثم تبدو كلمة "صحيح - صادق" هنا فضل زيادة. ولهذا فإن معيار حذف علامات التنصيص قد يعد ضرباً مما تنطوى عليه نظرية الإسهاب الخاصة بالصدق Truth Theory of Redundancy التى ترى أن قول "عبارة صادقة"، هو ضرب من الإطناب، لا يصف شيئاً. لقد أشار عدة فلاسفة ممن قد تأثروا بحجة الإطناب إلى أن الحكم بالصدق ليس إسهاباً تاماً، لأننا مازلنا بحاجة إليه بوصفه

اختزالاً لتقرير مجموعة لا حصر لها مما يحذف منه علامات التنصيص، من مثل أن نقول مثلاً "النتائج الصحيحة يصلح أن تستنبط فحسب من المقدمات الصحيحة". لكنهم بالرغم من ذلك يشايعون تقليص نظرية الصدق أو تحجيمها؛ تلك النظرية التي تشير إلى عدم وجود شيء أو علاقة نحكم عليها بأنها صادقة. فمضمون نظرية الصدق بأكمله قد عبر عنه "حذف علامات التنصيص"^(١٢) والمعيار الأول، معيار التطابق، يجعل الأمر يبدو كما لو كان ثمة علاقة حقيقية أصلية بين كيانين موجودين قد تعرفنا إلى كل واحد منهما في وجوده المستقل: "العبارة"، و"الواقعة"، وكلمة "صادقة" تعبر عن هذه العلاقة. يبدو أن حذف علامات التنصيص ينطوى على نظرية الإسهاب redundancy theory، أو على الأقل على نظرية الاختزال deflationary، من المفترض عادة أن تخالف نظرية التطابق نظريات الإسهاب، ونظريات الاختزال. وهكذا نكون قد وضعنا أيدينا - في نقاشنا آراء ستراوسن - على اعتراضات على نظرية التطابق بالغة الأهمية.

لقد وجد المدافعون عن نظرية التطابق أنفسهم في مواجهة مجموعتين من الأسئلة: المجموعة الأولى من الأسئلة تدور حول إمكان تقديم مفهوم لجوهر نظرية التطابق، يتفق مع معيار حذف علامات التنصيص، وأعنى بهذا "المفهوم الجوهرى" مفهوماً يبنى عليه بالفعل وجود وقائع غير لغوية و عبارات صادقة، لأنها ترتبط بالفعل بتلك الوقائع. من الممكن أن نصفها على أساس هذا الارتباط بأنها تناسب الوقائع، وتطابقها، وتقررهما، أما المجموعة الثانية من الأسئلة فتدور حول إمكان الرد على اعتراضات ستراوسن على نظرية التطابق؟

للإجابة عن هذه الأسئلة سوف نطرح بعض الملاحظات العامة عن الاستخدام المألوف لكل من التعبيرين: "صادق" و"واقعة"، وكيف تطور معناهما حتى بلغ ما هو عليه في الوقت الحالى. هنا ننحو نحو فتجنشتين في أسلوب إقدامه على الدخول في ألعاب لغوية؛ فنحن نلعب بهذه الكلمات، بهدف التخلص من الصور الخاطئة التي تتولد عن سوء فهمنا الألعاب اللغوية. نريد في بضع من الفقرات التالية أن نطرح ملاحظات عن استخدام الكلمات متأملين أصولها اللغوية و تاريخ نشأتها و تطور استخدامها.

تأتى كلمة صادق (فى الإنجليزية) من نفس الجذر اللغوى الذى صدرت منه كلمة ثقة trust، و جدير بالثقة و الاعتماد عليه trustworthy، وكلها قد أتى من الجذر deru

فى الهنداورية بمعنى "شجرة"، بما يحيل على الاستقامة (الأخلاقية) *uprightness* والجدير بالاعتماد عليه بعامية *reliability*، فلا توجد عبارات صادقة فقط، بل يوجد أصدقاء حقيقيون (صادقون غير مزيفين)، و مشاعر صادقة (يشعر بها المرء بإخلاص دونما زيف أو افتعال)، و ثمة ورثة (حقيقيون مستحقون من الناحية القانونية أو الشرعية)، كذلك يوجد شمال حقيقى، (تميزا له من الشمال المغناطيسى الذى تشير إليه البوصلة) ويوجد سمك سالمون (حقيقى بحرى؛ فأسمك الغدران الشرقية ليست أسماك سالمون حقيقية، بل هى نوع ما يشبه السالمون البحرى)، و هناك سكاكين (حقيقية) قاطعة، و مؤمنون حقيقيون (مخلصون صادقون).

تلك المجموعة من المعانى المتنوعة لكلمة حقيقى (صادق) ، تكشف عن تشابه بين أفرادها، تشابه أفراد الأسرة الواحدة، فلو كان للصدق ما يربطه عامة بالجدارة والثقة، لدفعنا هذا إلى أن نسأل عن الشروط التى تتيح لنا أن نجد عبارة يوثق بها و يعول عليها. من الواضح أنه عندما تفعل هذه العبارة ما تعنيه، أى عندما تصرح وتنص بدقة على ما عليه الأشياء فى الواقع و تقرره، عندما تقول إن الأشياء على شاكلة أو أخرى، فإنه من الممكن أن يعول عليها وحسب، لو كانت الأشياء بالفعل على هذه الشاكلة أو سواها. هكذا نحصل على معيار الصدق الخاص بحذف علامات التنصيص. إن معيار حذف علامات التنصيص يمنحنا معيارا عاما للصدق يتفق مع استشعارنا أن الصدق ينطوى على معانى الدقة، والجدارة، والثقة، وإمكان الاعتماد على الشيء. لقد عبر أرسطو عن هذا المفهوم عندما قال: أن تقول الحقيقة يعنى أن تقول من أى ضرب يكون هذا الشيء، أو لا يكون. باختصار إن "صدق" العبارات (حد) يطلق على مقدار ما تنطوى عليه العبارات أو يكتنفها من ثقة ، و حذف علامات التنصيص يمنحنا معيارا لمدى جدارتها بهذه الثقة.

والآن - بعد أن ناقشنا مفهوم الصدق - نناقش مفهوم "الواقعة". نحن نعرف بالتأكيد أن هذه الكلمة قد اشتقت من الكلمة اللاتينية *factum* فى صيغة الماضى المحايد *neutral past participle of the verb* التصريف الثالث) المحايد "للفعل يفعل" *to do facere* أو "يعمل" (أو يجعل) *to make* وبمزج ثلاث لغات يمكن أن نقول إن "الواقعة" باللاتينية تعنى ما قد تم عمله أو تحقق *fait accompli* لكن الصلة بين العبارات الصادقة والواقعة لا تزال غير واضحة. سنقوم بتوضيح تلك الصلة، تماما كما

كنا بحاجة عامة لكلمة "صادقة"، نستخدم عليها ونطلقها على سمة الثقة التي نكتنف العبارات. نحن بحاجة كذلك لمصطلح عام نطلقه على ما يجعل العبارات جديرة بالثقة. لو كان صحيحا أن القطة على العتبة، فلا بد أن يكون هناك شيء (يصير) بفضل هذا صحيحا. يخبرنا معيار حذف علامات التنصيص عما هو هذا الشيء فى كل حالة من الحالات. هذا الشيء الذى يجعل من وجود القطة على العتبة أمرا حقيقيا، هو كون القطة على العتبة فحسب. وهذا شأن أية عبارة صادقة. فما يجعل من "الحشيش أخضر" عبارة صادقة سوى كون الحشيش أخضر.... وهكذا إلخ. لكننا لا نزال بحاجة إلى مصطلح عام يطلق على هذا وذاك من الأشياء، فما يجعل منها الحقيقية و يكسبها سمة الصدق، أن يكون الحشيش أخضر، و الثلج أبيض، و $2+2=4$... إلخ. لقد حدثت "واقعة" fact يتحقق بها مطلبنا هذا، ثم صارت كلمة "واقعة" fact (بالإنجليزية) تعنى ما بفضلها تكون العبارات الصادقة صادقة. لأجل هذا كان ستراوسن على صواب حين رأى أنه لكى نحدد بدقة واقعة ما، و لكى نجيب عن السؤال عن "أية واقعة؟" علينا أن نقيم عبارة صادقة. و عندما نقوم بتحديد جوهر الوقائع يمكن للوقائع و حسب أن تصير عيانا دون أن نعلنها.

غير أنه لا يترتب على ما سبق أن تكون الوقائع فى أساسها وقائع لغوية بنحو ما، و إنما تنطوى بنية الوقائع إلى حد ما على مفهوم العبارة. و على العكس من ذلك - بناء على المعالجة التى كنا قد قدمناها - نجد أن الوقائع بالتحديد هى مكونات غير لغوية (إلا بالطبع فى تلك الطائفة الضئيلة الهامة التى تمثلها الوقائع اللغوية)، لأن الغرض من مفهوم الواقعة فى مجمله أن يكون لدينا تصور عما يقع خارج العبارة، و إن كان يجعل منها عبارة صادقة، أو فننقل بفضل من وجوده تكون العبارة عبارة صادقة، إن كانت صادقة. ليست الوقائع بناء على هذه المعالجة موضوعات مركبة، و لا هى تكوينات لغوية، بل هى بالأحرى شروط، شروط فى عالم الواقع، تتوفر فيها - على وجه التحديد - شروط الصدق (أو الصحة) التى أوضحتهما العبارات. و كلمة "شرط" تعانى مما تفضى إليه فى العادة من اللبس، حيث يقع اللبس فى هذه الحالة بين الضرورة والشئ الذى تقتضيه هذه الضرورة. فالعبارة تتطلب بالضرورة وجود شرط أساسى تحده لصدقها، و إذا توفر هذا الشرط الأساسى سيتوفر فى عالم الواقع هذا الشئ المطلوب الذى تقتضيه الضرورة^(١٢). فعبارة "القطة على العتبة" مثلا تعبر عن شرط من الضروري توفره كى تكون العبارة صادقة. فلو كانت العبارة صادقة لكان من

الضرورى أن يتوفر فى عالم الواقع هذا الشرط المطلوب، وهو واقعة وجود القطة على العتبة. و بناء على هذا فليس لدينا للواقعة، مفهوم ميتافيزيقى مطلق، ولا نحن بحاجة إليه. إنما يكفى لإقامة عبارة صادقة أن توجد واقعة. فعدم وجود ققط بثلاثة رعوس واقعة، شأنها شأن الواقعة الخاصة بوجود القطة على العتبة. لنتأمل مرة أخرى عالم (الواقع) المصغر الذى وصفناه فى الفصل السابع الذى يتكون من عدد من الموضوعات الدائعة. فهل من وقائع هذا العالم عدم وجود ققط؟ بالطبع، من وقائع هذا العالم عدم وجود ققط. هذه طريقة أخرى وحسب كى نقول إن العالم المصغر يتوفر فيه شرط عدم وجود ققط.

لهذا السبب، و بسبب الصلة المحددة التى تربط بين الواقعة والعبارة الصادقة، لا يمكن أن يوجد تضارب بين معيار الصدق المبني على التطابق، و معيار حذف علامات التنصيص. فبفضل "الواقعة" وحسب تتحدد العبارات الصادقة، و حذف علامات التنصيص هو الصيغة التى تجعل العبارة الصادقة ببساطة صادقة، وذلك عن طريق تكرارها. فلو كانت العبارة صادقة، فإن تكرارها يكافئ إعلان الواقعة و التصريح بها أو تقريرها. ويخبرنا معيار حذف علامات التنصيص بأن عبارة " القطة على العتبة" هى عبارة صادقة فحسب إن كانت القطة على العتبة. و يخبرنا معيار التطابق بأن عبارة "القطة على العتبة" عبارة صادقة وحسب إذا كانت تطابق الواقعة. لكن أية واقعة ؟ إن الواقعة الوحيدة التى من الممكن أن تطابق العبارة الصادقة إن كانت صادقة هى واقعة وجود القطة على العتبة. بيد أن هذه بالتحديد هى النتيجة التى أفضى إليها معيار حذف علامات التنصيص، لأن تلك هى الواقعة التى أقر بها و أعلنها الجزء الأيسر من الجملة ت: أى إن " القطة على العتبة" عبارة صادقة وحسب إن كانت القطة على العتبة. و لأجل هذا يكون كل ما علينا أن نفعله إذا أردنا أن نعرف إن كان صحيحا أن القطة على العتبة، أن نثبت أن القطة على العتبة،، فليس علينا بالإضافة إلى ذلك أن نثبت أن عبارة القطة على العتبة تطابق واقعة وجود القطة على العتبة، لأننا قد أثبتنا بالفعل هذا التطابق عندما أثبتنا أن القطة على العتبة.

بعد أن نضع فى الاعتبار تلك التصورات عن مفهوم "الصدق" و"الواقعة"، نلتفت إلى مفهوم "التطابق". فبأى معنى تطابق العبارات الصادقة الوقائع ؟ حتى لو سلمنا بأن الوقائع - على الرغم من أنه علينا أن نحدد نوع المعنى الذى تخبر به - فإنها تظل

تكوينات غير لغوية. و مع ذلك : فهل لنظرية "التطابق" من معنى ؟ وكيف نرد على اعتراضات ستراوسن بهذا الصدد ؟

نحن بحاجة إلى كلمة عامة تقيّم مدى النجاح أو الإخفاق في جعل أشكال التعبير- التي تمثل الوجود و تعبر عنه وتتجه إلى أن تلائم عالم الواقع - ملائمة، وتلك الكلمات التي تتميز بالأهمية من بين سواها من الكلمات، هي صادقة و غير صادقة (أو كاذبة). نحن كذلك بحاجة إلى أن نصطلح عامة على اسم نطلقه على كل هذه الأشياء التي تقع على الطرف الأيسر من الجملة ت خاصة، عندما تكون الجملة التي تقع على الطرف الأيمن خاصة جملة صادقة، وهذه الكلمة هي كلمة "واقعة". غير أننا من الوجهة النحوية بحاجة إلى فعل يصف العلاقات التي تربط بين العبارات و الوقائع عندما تكون العبارات صادقة.

تكون العبارات صادقة و حسب إذا { } الوقائع.

نحن بحاجة إلى كلمة تملأ هذا " الفراغ ". و يجب أن تكون فارغة و مبهمة بالقدر الكافي الذي يسمح لكل السبل المختلفة التي يمكن للعبارات بها أن { } الواقع ، [أى] السبل التي تجعل العبارة صادقة. يوجد في اللغة الإنجليزية عدد من هذه الأفعال، منها على سبيل المثال أربعة هي: "يوافق" fit ، و"يناظر" "match" ، و "يصف" describe ، و"يمائل" correspond ، يشبه حاجتنا إلى مصطلح عام نطلقه على كل سمات عالم الواقع المختلفة التي تجعل من العبارات عبارات صادقة بالتحديد حاجتنا إلى مصطلح عام نطلقه على السبل التي تمثل بها العبارات بدقة ما عليه الأشياء في عالم الواقع وتعتبر عنها. وعبارة "تطابق الوقائع" هي بالتحديد ما يجسد هذه الملامح بعامه. عبارة "يوافق الوقائع" تجمل تماما السبل المتنوعة التي يمكن للعبارات بها أن تصور بدقة ما عليه الأشياء، وهذا التنوع يناظر تنوع العبارات، أو يناظر بالتحديد تنوع أفعال الكلام المؤكدة. علاوة على ذلك ، نحن بحاجة إلى أن نأخذ بعين الاعتبار أن العبارات من الممكن أن تكون صادقة على وجه التقريب؛ فالعبارة التي تقول إن الأرض تبعد عن الشمس بمقدار ثلاثة وتسعين مليون ميل وحسب مثلا، تكاد أن تكون صادقة تقريبا؛ في هذه الحالة نجد العبارة تتفق تقريبا مع الوقائع أو تطابقها.

نستنتج مما سبق أن نظرتي "التطابق" و "حذف علامات التنصيص" على صواب، ولا تعارض بينهما؛ فنظرية التطابق ببساطة شديدة لا يجانبها الصواب ، لكنها تضللنا،

لأننا نعتقد أن الوقائع لا يبد أن تتألف من أنواع معتدده من الموضوعات المادية، ولا بد أن نطلق كلمة "التطابق" على علاقة من علاقات المشابهة بالغة العمومية ، أو على الأقل نطلقها على المشاكلة بين العبارات والتكوينات المركبة، أى على الوقائع.

أعتقد أن سترأوسن لم يجانبه الصواب حين رأى أن نظرية التطابق ترسم صورة خاطئة، و على الرغم من ذلك فهذه الصورة الخاطئة ليست من النتائج المنطقية المترتبة على نظرية التطابق إذا فهمناها الفهم السليم، لأن هذه الصورة بالأحرى - هى - نموذج كلاسيكى للطريقة التى يخدمنا بها ظاهر التركيب النحوى للكلمات و الجمل، عندما نخفق فى إدراك الاستخدام الفعلى للتعبيرات التى تستعين بها. هذا من النماذج الكلاسيكية لوقوعنا فى الخلط الناتج عن عدم فهمنا كيف تُستخدم الكلمات، مما يستدعى اللجوء إلى أسلوب معالجات فتجنشتين الفلسفية. نحن نعتقد أنه مادامت كلمة "واقعة" اسما ، وما دامت الأسماء تطلق على الموضوعات، فلا بد أن تكون الوقائع أنواعا معقدة من الموضوعات، نحن نعتقد أن التطابق لا بد أن ينطوى على نوع ما من المشاكلة، لذلك نعتبرنا الحيرة بالنسبة للوقائع السالبة (التي تتعلق بالنفى)، والوقائع الافتراضية... إلخ. لكن بمجرد أن نفهم منطق الكلمات المستخدمة ندرك أن الوقائع ليست من الموضوعات المعقدة ، وأنه لا ضرورة للمشاكلة بين التركيب الإعرابى الخاص بالعبارات الصادقة من جانب، وبنية الوقائع من جانب آخر. وعلاوة على ذلك، لا نجد مشكلة بالنسبة للوقائع السالبة والوقائع الافتراضية... إلخ. فالعبارة الصادقة "القطعة ليست على الحصيرة" تطابق الواقعة حيث لا توجد القطعة على الحصيرة. فماذا يمكن أن نضيف؟، إن ما يسرى على العبارات السالبة يسرى على سواها. فلو صدقت العبارة (أنه لو كانت القطعة على الحصيرة لكان على الكلب أن يكون فى المطبخ) لذا فلا بد أن تكون حتمية وجود الكلب فى المطبخ لو كانت القطعة على الحصيرة كذلك واقعة. ذلك لأن كل عبارة صادقة لها واقعة تطابقها، لأنه على هذا النحو تتحدد الكلمات (كيف نستخدمها وكيف نفهمها).

قد يتعذر علينا - على مدار هذا النقاش - ألا يغيب عن بالنا أننا نتناول مجموعة صغيرة من التكرارات و ما يترتب عليها من نتائج ، إذ نكرر أن نظرية حذف علامات التنصيص ونظرية التطابق ببساطة على صواب، و أى خلاف قد يظهر إنما مصدره إصرارنا على إساءة فهم هاتين النظريتين. كما أن نظرية التطابق قد تفضى إلى رسم

صورة خاطئة، مصدرها أننا لا نفهم الاستخدام الفعلى لهذه الكلمات فهما ملائمتا، و من ثم يفضى حذف علامات التنصيص إلى رسم صورة خاطئة بدافع من السبب نفسه أى عجزنا عن أن نفهم استخدام الكلمات الفعلى فهما كافيا .

تلك الصورة الخاطئة توحى بأنه لا توجد خاصية يتسم بها الصدق على الإطلاق: فعبارة "الثلج أبيض" تكون صادقة و حسب لو أن الثلج كان أبيض. و عبارة "العشب أخضر" تكون صادقة و حسب لو أن العشب أخضر، و يسرى هذا على كل جملة إشارية indicative sentence. بناء على هذا لا توجد خاصية مشتركة يتسم بها الصدق ؛ فلا شئ مشترك بين هذه النماذج، و ليس ثمة ما يجمع بين عبارة "الثلج أبيض" و عبارة "العشب أخضر" وبفضله تكون العبارتان صادقتين.

نود أن نلفت الانتباه إلى نوع هذه النتيجة المضادة للبداهة و الحدس (التي نشهدها) على نطاق واسع - أى نتيجة هى ! لن يخطر ببال معظم الفلاسفة أن يقولوا عن أنواع أخرى من الأسماء التي تعارف عليها الناس، مما يصف أشكال الكلمات - كالكلمات الخاصة بالأعداد " اثنين" مثلا، و كلمات التقييم ككلمة " طيب" مثلا- سوى أن استخداماتها قد فرض عليه نوع بعينه من القيود الإعرابية. غير أن الكثير من الفلاسفة قد ارتضوا الركون إلى مفاهيم للصدق بعضها أميل للاختزال والآخر أميل للإطناب، زاعمين أنه لا يوجد ما تشترك فيه كل العبارات الصادقة -أيا كانت - عدا أنها يتوفر لها معيار حذف "علامات التنصيص". أما فكرة الصدق فلا معنى لها سوى أنه من الضروري أن يتوفر معيار حذف علامات التنصيص فى كل ما يتسم بأنه "صادق". و هذا يعنى أنه لكى تكون العبارة صادقة لابد أن تنطبق عليها الصيغة الرمزية "ث تكون صادقة و حسب لو ب" ؛ حيث نختار بدلا من ث جملة بعينها تحل محلها، و نحل محل ب الجملة ذاتها أو نترجمها إلى ما يعبر عنها .

لماذا قد يركن المرء إلى مثل هذه النظرة المضادة للحدس؟ لقد نشأ وهم الإطناب تماما من أن ما على الطرف الأيمن- فى معيار حذف علامات التنصيص - يبدو مماثلا لما على الطرف الأيسر، إلا فيما يخص علامات التنصيص و كلمة " صادق". لذلك يبدو أن القول بأن عبارة "الثلج أبيض" عبارة "صادقة" إنما هو تطويل ممل لقول إن "الثلج أبيض". فإحدهما مجرد تركيب إعرابى، يختلف شكله عن العبارة الأخرى، دون أى تغيير فى المضمون الدلالى. غير أن هذه النتيجة لا تترتب على ما سبقها بالضرورة

نحن بحاجة إلى كلمات تصف النجاح أو الإخفاق في إدراك ما يلانم العبارات، تماما كاحتياجنا إلى كلمات تصف النجاح أو الإخفاق في إدراك ما يلانم أفعال الأمر. هذه الكلمات بالنسبة للعبارات إما "صادقة" وإما "كاذبة"، أما بالنسبة للأمر فهي إما "منصاعة" أو "غير منصاعة". ولا بد للعبارة من أن تعين شروط صدقها، تماما مثلما يعين الأمر شروط الإذعان له. غير أنه لكي نعين شروط صدق العبارة، نحن بحاجة إلى أن نكرر العبارة و حسب، بينما لا يتحتم علينا كي نعين شروط الإذعان للأمر أن نكرر الأمر مرة ثانية. مصدر عدم التطابق هذا هو أن ما يوفر شروط الصدق للعبارة هو عبارة، أما ما يوفر شروط الإذعان للأمر فليس أمرا، بل عبارة كذلك. لذلك فقد تولد وهم الإطناب نتيجة اختلاف الشروط التي يتعين بها صدق العبارات عن الشروط التي يتعين أن تتوفر للأنواع الأخرى من أفعال الكلام. سأفصل القول في هذه الفكرة في القسم التالي.

كيف نصمم لغة؟

من الممكن أن نطرح هذه الأفكار نفسها بطريقة أخرى، نضعها فيها موضع الفحص، افرض أنك تضع تصميميما للغة ما من أجل أناس ليس لديهم لغة بالفعل، فماذا ستضع داخل هذه اللغة؟ أعنى ماذا بعد أن يكون لديك التركيب الإعرابي الذي تنبنى على أساسه الجمل، و التعبيرات الخاصة بالنسب الكمية و بالروابط المنطقية (العطف مثلا، و أدوات الربط النوعية، كالشرط مثلا)، و المفردات من مثل "كلب" و "قطعة" و "أحمر" و "أزرق"... إلخ؟ ما هي الخصائص البنيوية العامة التي ستضيفها من بعد ذلك؟ ستحتاج كخطوات أولى إلى أن تضيف سبلا لصياغة الأسس التي تتنوع بفضلها أفعال الكلام: كالجمل، و أساليب الاستفهام، والأمر، والوعود. و لكي تقوم بهذا ستكون بحاجة إلى سبل تحدد الفرق الذي يميز المضمون و كل ما يتعلق به من معنى (أو تصور المتلقى، وسلطتها التي تسوقه illocutionary force إلى الاستجابة لما لها من نفوذ، أي إننا بحاجة لأن نكون قادرين على التمييز بين عبارة "غادر الغرفة" بوصفها أمراً، و عبارة "هل ستغادر الغرفة؟" بوصفها استفهاماً، و عبارة "ستغادر الغرفة" بوصفها إخباراً prediction. هذه أفعال ثلاثة مختلفة من أفعال الكلام لها مرام ذات تأثير

وننوذ فعال بطرق مختلفة، غير أنها تشترك كلها فيما للمضمون من معنى، أعنى مغادرتك الغرفة.

لأن المرامى المختلفة التى ترمى إليها أفعال الكلام - التى تتمتع بسلطة و نفوذ فعال - تربط ما لمضمون الألفاظ من معنى بعالم الواقع بطرق مختلفة، و بأوجه شتى من الملاءمة والاتفاق، نحن بحاجة لكلمة تحدد مدى النجاح أو الإخفاق فى إدراك مدى الملاءمة والاتفاق بين المضمون وعالم الواقع. أى بحاجة لكلمة تحدد إن كان قد تحقق الإذعان لأفعال الأمر أم لم يتحقق. فالإذعان لأفعال الأمر مثلا يتحقق عندما يذعن من يتوجه إليه الفعل لما تأمر به تلك الأفعال، لأنها تأمر بفعله. فى أفعال الأمر تميل الكلمات نحو ملاءمة عالم الواقع وموافقته، لأن فكرة أفعال الأمر فى جزء منها تنطوى على محاولة جعل عالم الواقع يتغير ليوافق الكلمات. كذلك بالمثل نجد أن "الوعود" يتم الوفاء بها ولا تضيع عندما يقوم من وعد بفعل ما وعد به، لأنه قد وعد به. فى الوعود كذلك يوافق عالم الواقع الكلمات، لأن فكرة الوعد فى جزء منها تنطوى على محاولة جعل العالم يتغير ليوافق الكلمات.

شأن العبارات شأن أفعال الأمر و الوعود ، من حيث نجاحها أو إخفاقها فى تحقيق التطابق بين ما لمضمون الألفاظ من معنى و الواقع. غير أن العبارات لها منحائها الخاص فى تحقيق هذا الاتفاق و الملاءمة، لأن غاية العبارة أن تجعل ما للمضمون من معنى يوافق واقعا مستقلا، و ليس من هدفها أن تغير الواقع كى يوافق ما للمضمون من معنى. ونحن نصف العبارات بأنها صادقة أو غير صادقة، بقدر ما تتجح أو تخفق فى تحقيق هذا التطابق، و أى لغة قد نضع لها تصميمًا ستكون بحاجة إلى كلمات تحدد هذه الأنماط من النجاح والإخفاق. أى ستكون بحاجة إلى كلمات تعبر عن الصدق والكذب.

يتحدد معيار نجاح فعل الكلام فى تحقيق التطابق بطرق مختلفة؛ إذ يتحقق من ناحية بالنسبة للعبارات التى تطابق فيها الكلمات عالم الواقع أكثر مما يتحقق - من ناحية أخرى - بالنسبة للوعود وأفعال الأمر التى يوافق فيها الواقع الكلمات. فالشروط التى تتوفر لعبارة أنك ستغادر الغرفة هى أنك ستغادر الغرفة. أى أن العبارة التى يتوفر بها شروط الصدق هى مجرد تكرار للعبارة ذاتها، أى (بعبارة أخرى) توفر معيار الصدق عن طريق حذف علامات التنصيص. لأننا - كى نحدد توفر شروط الصدق فى أية

عبارة، أو مدى نجاحها أو إخفاقها في تحقيق المقاصد. استناداً بحاجة إلا إلى تكرار العبارة ذاتها. لكن العبارة التي تتضمن شروط الإذعان لفعل الأمر " غادر الغرفة " لا تتحقق بحذف علامات التنصيص من الجملة، أى غادر الغرفة، لأن الشروط التي يجب أن تتوفر لجملة الأمر لها وجهة أخرى في التطابق؛ إذ تستمد من التطابق مع الفعل نفسه. و لكي تحدد شروط الإذعان لأمر ما عليك أن تصوغ العبارة على النحو التالي

إن الأمر (ر) " غادر الغرفة" الذي يأمر به المتحدث
المستمع أو المتلقى (م) في اللحظة {الزمن} (ز) يتم
الإذعان له و حسب لو أن (م) غادر الغرفة في اللحظة (ز)
بسبب الأمر (ر).

ومن ثم يبدو أن الحكم " بالصدق " يتحقق بنحو ما عن طريق التكرار، إلا فيما يخص "الانصياع أو الإذعان للأمر" و" الوفاء بالوعد". غير أن في هذا الأمر مغالطة فـ " صادق " و"كاذب" (صحيح أو غير صحيح) هما الكلمتان اللتان اصطلاحنا عليهما لتكونا قاطعتين في تقدير النجاح في تحقيق التطابق على النحو الذي يوافق العبارات، تماماً كما تقدر كلمتا " أذعن للأمر" و " لم يذعن للأمر" مدى النجاح في تحقيق التطابق على النحو الملائم لأفعال الأمر.

بالإضافة إلى ما سبق سنكون بحاجة إلى أن نصطلح على إطلاق كلمات تعين ما يقع على الجانب المقابل لهذا الطرف (اللغوي) من التطابق، أى ما يقع على الجانب الخاص بعالم الواقع. و الأمر يسير بالنسبة لأفعال الأمر و الوعود. لأننا بحاجة إلى كلمات نطلقها على القيام بالأفعال المتنوعة التي يتألف منها الإذعان للأوامر، والوفاء بالوعد... إلخ؛ فالقيام بالأفعال ليس بحاجة إلى وجود أفعال الأمر أو الوعود، أما أفعال الأمر أو الوعود فبحاجة للقيام بأفعال، (كى) يتم الإذعان لأفعال الأمر أو يتم الوفاء بالوعد. على خلاف العبارات؛ فعلى الطرف الآخر من العبارات لن يكفى ذكر كلمة تشير إلى القيام بالفعل، بل إن الكلمات التي تشير إلى "الموضوعات" و"الأحداث" لن تكون كافية. حري بنا أن نسأل عن السبب لذلك لأن معيار حذف علامات التنصيص للتعبير عن مدى النجاح في تحقيق التطابق يقتضى أن تحدد الشروط الواقعة على الجانب الخاص بعالم الواقع- بناء على صيغة تطابق فيها الكلمات عالم الواقع - عن طريق استخدام تركيب إعرابى ملائم للتعبير عن كل المعانى المطروحة (على الجانب الأيمن الخاص بالكلمات). باختصار، نحن بحاجة إلى كلمة نطلقها على

"الواقعة"، و كذلك نحن بحاجة إلى كلمة تعبر عن علاقة ترابط غير لغوى يجمع بين العبارة و بين ما تكون بفضلله و بسبب منه عبارة صادقة، و لابد أن تقع هذه الكلمة داخل تراكيب إعرابية مكتملة تلائم تطابق العبارات ؛ كأن تكون مثلا على شاكلة "واقعة أن...، لأن ما يعقب "أن" هو مجرد تعبير عما للمضمون من معنى فى العبارة. فالوقائع ليست بحاجة إلى العبارات كى توجد، بينما تحتاج العبارات إلى الوقائع كى تكون صادقة.

هكذا تجد بين يديك - فى اللغة التى اصطنعتها - كلمات تدل على الوصف "صادق" و"عبارات" و "واقعة". و سيروك أن يكتمل الأمر فتجد "فعلا" عاما يعيننا على أن نصف العلاقات القائمة بينها، فعلا محايدا يوافق كل أنماط العبارات و السبل المتنوعة التى تربطها بالوقائع. و الفعل الذى من الممكن أن يفيد هذا بعمومية و اشتمال فى الإنجليزية هو "يمائل" correspond، من المفيد أن يكون لدينا كلمة تكافئ هذا الفعل (فى هذه اللغة المصطنعة)، ساعتها سيكون بإمكاننا أن نحدد بوضوح العلاقات التى تربط بين هذه الأفكار بأن نقول (ما يكافئ فى هذه اللغة أن):

العبارات تكون صادقة وحسب لو كانت تطابق الوقائع.

أعتقد أن اختبار الفكرة - على الرغم من أنه يستبعد الكثير من التعقيدات - يصور الوضع الفعلى الذى نكون فيه حين نستخدم كلمات "صادق" و "عبارة" و "واقعة".

الملخص والنتائج

الآن نللم خيوط هذا النقاش المتعددة، و نلخص ما سبق، على نحو يشرح بعض السمات المنهجية الخاصة بالفصول الماضية.

١ - "صادق" هى الصفة التى تقدر قيمة العبارات (و كذلك المعتقدات، التى شأنها شأن العبارات من حيث تطابق العقل مع الواقع، أو تطابق الكلمات مع عالم الواقع). يتأكد صدق العبارات عندما تكون جديرة بالثقة، أى عندما تكون الكيفية التى تصور بها الأشياء أو تمثل بها وجودها هى الكيفية التى توجد عليها الأشياء بالفعل.

٢ - حذف علامات التنصيص يمنحنا معيار الثقة المبني على إمكان الاعتماد على (الواقعة) reliability مما يجعل وصف العبارة "صادقة" يبدو كما لو كان تكرارا، بيد أن الأمر على خلاف ذلك، فنحن بحاجة إلى حكم ميتالغوى (ينظر فى أمر اللغة)

ويخبرنا بقدر النجاح فى تحقيق التماثل بين الكلمات و عالم الواقع، وقد اصطالحنا على أن نطلق على هذا الإخبار "صديق".

٢ - إسناد الحكم "صديق" إلى العبارات ليس أمراً جازافياً، فالعبارات عامة تكون "صادقة" بفضل توفر شروط فى عالم الواقع ليست جزءاً مما تتكون منه العبارة. ما يجعل العبارات صادقة هو ما عليه الأشياء فى عالم الواقع (من حال أو هيئة أو وضع) بمعزل عن العبارة. نحن بحاجة إلى أن نصطلح على أسماء عامة نطلقها على ما نقصده من (ما عليه الأشياء فى عالم الواقع)، و كلمة "واقعة" هى إحدى هذه الكلمات، و من هذه الأسماء كذلك "الوضع" " situation " و " الأمور " state of affairs

٤ - لأن العبارات تحدد شروط صدقها، و لأن مصطلح "واقعة" يحيل على ما يفضله تصير العبارات صادقة، فإن الطريقة المقبولة التى تتحدد بها الواقعة هى الطريقة نفسها التى تتحدد بها العبارة، أى بإقامتها و تقريرها. هذا التحديد يحتاج منا إلى جملة تفيد معنى تاماً ؛ على هذا النحو نجد أن العبارات و الوقائع كلتيهما تتحدد بناء على مضمونه، [مثل] "واقعة أن" و "العبارة التى"، غير أن الوقائع من هذه الناحية ليست ذات طبيعة لغوية.

٥ - إن ما يميز أى واقعة مطابقة، إنما يعتمد على سمات بعينها من سمات الوقائع تحدها العبارة المطابقة التى بفضل من هذه السمات يُسند إليها الحكم بالصدق، لكنه من الخطأ أن نتصور أن ب [بوصفها واقعة] لايد أن تحتفظ بالتطابق مع الدلالة المنطقية الخاصة بالجمل البديلة المكافئة التى تضارع [العبارة] داخل سياق [الصيغة الرمزية للمعادلة المذكورة]. للمزيد من تفصيل هذه الفكرة انظر ملحق هذا الفصل.

٦ - ماذا عن استبدال تعبيرات بتعبيرات أخرى بديلة coreferring ؟ تتعدد فيها الإشارات لكن مدلولاتها لا تتكافأ، [أى لا تفضى إلى أن الإشارة إلى الواقعة نفسها، من هنا نفتقد الفكرة، و تختل قيمة صدقها].. فى بعض الحالات يمكن أن يحتفظ هذا الاستبدال بالتطابق مع الواقعة. فلأن توللى Tully مطابق لشيشرو Cicero (ماركوس توليوس شيشرو)؛ فمن البدهى أن كون توللى خطيباً هو الواقعة التى يتطابق فيها مع شيشرون (الذى كان بدوره خطيباً بارزاً) لماذا ؟ ذلك لأن الأشياء نفسها فى عالم الواقع هى ما يجعل بالتحديد من كل عبارة عبارة صادقة، و "الواقعة" هى ما يجعل من عبارة ما عبارة صادقة.

غير أن إحلال أوصاف بديلة بعينها أرغم تعدد الإشارات] محل سواها على العموم لا يفضى إلى أن يدل على الواقعة نفسها. فمن البدهى أن الواقعة الخاصة بأن توللى كان خطيبا، تختلف عن الواقعة الخاصة بأن الرجل الذى فضح أمر كاتيلين Catiline (سرجيوس كاتيلين) كان خطيبا، على الرغم من أن توللى هو الرجل الذى فضح أمر كاتيلين. لماذا ؟ لأن الواقعة الأخيرة تقتضى أن يكون هناك من فضح أمر كاتيلين (و قضى عليه أو استأصل شأفته) ووجود الواقعة الأسبق لا يقتضى بالضرورة هذا.

٧- الوقائع ليست متشابهة تشابه العبارات الصادقة، لدينا عدة سبل لنبرهن على ذلك، سنتوقف عند اثنتين منها: الأولى أنه قد يكون من المعقول أن نتكلم عن وقائع السبب فى وجودها أن تقوم بوظيفة ما، غير أنه لا معنى لأن نتكلم عن عبارات صادقة وجدت لتقوم بوظيفة ما. والثانية أن العلاقة التى تربط واقعة ما بمجموعة من العبارات هى واحدة من علاقات كثيرة، ما دام من الممكن أن نقرر الواقعة ذاتها عن طريق عبارات مختلفة، فالواقعة نفسها قد قررتها عبارتان من مثل "شيشرون كان خطيبا" وتوللى كان خطيبا".

٨- حيثما يكون بالإمكان أن نحذف علامات التصنيف يكون أماما أكثر من طريقة بديلة نصف بها الوقائع ونميزها، لذلك نجد أن العبارة الصادقة "سالى أخت سام" تتطابق مع أن سالى أخت سام فى الواقع، غير أنه بالإمكان أن نضيف أشياء أخرى من مثل أن سالى أنثى، و أن سالى و سام أخوان من نفس الأب ونفس الأم. يدور الكثير من الخلاف الفلسفى حول بنية الوقائع، و هذه القضايا بعامة لا تقتصر على مسألة حذف علامات التصنيف؛ إذ نجد مثلا أن الخلاف الفلسفى حول مسألة الألوان - و نوعيات ثانوية أخرى - يدور حول طبيعة الوقائع التى تطابق هذه المزاعم، من مثل أن هذا الشئ أحمر، وتحليل مثل هذه الوقائع بحاجة إلى أكثر من مجرد حذف علامات التصنيف.

٩- توجد فى الفلسفة طريقة واحدة منهجية (واحدة و حسب)، تصلح لتحليل بنية الوقائع التى تجعل من عباراتنا عبارات صادقة، وقد حاولت فى الفصول السابقة القيام بهذا بالنسبة لأبنية الوقائع الاجتماعية و الوقائع المؤسسية.

ملحق الفصل التاسع

برهان ضربة المقلاع القاضية

هناك برهان آخر ضد الحكم بالصدق الذى يرتبط بنظرية التطابق، لو كان ذا جدوى لكانت الطامة بالنسبة لهذه النظرية. لهذا البرهان إحياء تقنى، ينسب أصلا إلى فريجه Frege واستخدمه كوين Quine ضد modal logic المنطق الإسنادى الحملى [حيث يثبت المسند خاصية ما للمسند إليه] ثم استخدمه من جديد دونالد ديفيدسون Donald Davidson ضد نظرية التطابق، وقد أطلق عليه "برهان ضربة المقلاع القاضية" (ربما لأن داود - البرهان - الضئيل من الممكن أن يستخدم المقلاع لقتل العملاق جالوت - Goliath [إثبات المسند خاصية ما للمسند إليه فى] المنطق الحملى الإسنادى و نظرية التطابق). من المعتاد أن يقذف هذا البرهان فى لمحة عين^(١٤)، لكن إذا أردنا الكشف عن مواطن ضعفه فعلينا أن نتروى حين تناقشه و نتأنى.

إن الهدف من هذا البرهان أن يثبت أنه لو تطابقت عبارة صادقة واقعة ما، فإنها تطابق أى واقعة و كل واقعة، ومن ثم تكون نظرية التطابق خاوية تماما، ولا معنى لها على الإطلاق. ولو تطابقت العبارات لطابقت كل العبارات الصادقة الشيء نفسه. يمكن أن نعرض الدليل فى الخطوات التالية (لقد وضعت تعليقاتى على الخطوات بين أقواس).

الخطوة الأولى : مسلمة Assumption تطابق عبارة الثلج أبيض واقعة أن الثلج أبيض.

هذه العبارة نستعيض بها شاهداً على نظرية التطابق، والفرص من هذا البرهان أن يدحض النظرية عن طريق تفنيد العبارة.

الخطوة الثانية : مسلمة، فى السياقات المطابقة للخطوة الأولى، تقع الجمل والاصطلاحات المفردة على إحدى الصيغتين: (أ) تظل العبارة بأكملها صادقة إذا ما

استبدلنا بما تشير إليه الأسماء المرادفة فيها بدائل أخرى تضارعها. و (ب) تظل العبارة بأكملها صادقة إذا استبدلنا بها جملا تكافئ بنيتها المنطقية.

(لم يقدم أحد أى برهان على هذا على الإطلاق، بل إن البرهنة على ذلك لتبدو أمرا مستبعدا. سوف نتحدث عن هذا الأمر بالتفصيل فيما بعد).

الخطوة الثالثة : مسلمة الجملة (أ) " الثلج أبيض" تكافئ من الناحية المنطقية الجملة: (ب) جملة س التى تتفرد مثلا بأن (س تطابق دايوجينز) تتطابق مع س التى تتفرد مثلا بأن (س تتطابق مع دايوجينز والثلج أبيض)"

(" المكافئ المنطقى "logical equivalence" هو اصطلاح تقنى. يعنى أن تتكافأ عبارتان منطقيًا فحسب لو توفر لكل نموذج منهما نفس القدر من قيمة الصدق. بناء على هذا التعريف يوجد علم semantics للدلالات الخاصة بإثبات المواصفات التى تجعل (أ) و(ب) متكافئتين من الناحية المنطقية).

الخطوة الرابعة : مسلمة تكافئ جملة " العشب أخضر" من الناحية المنطقية جملة "س التى تتفرد مثلا بأنها (تطابق دايوجينز) تتطابق مع س التى تتفرد مثلا بأنها (تتطابق مع دايوجينز و العشب أخضر)".

(شأن هذه المسلمة شأن المسلمة الثالثة تماما، إذ يمكن أن يكون لها نفس القيمة).

الخطوة الخامسة : مسلمة يحيل التعبير "س التى تتفرد مثلا بأنها تتطابق مع دايوجينز والثلج أبيض" على الشئ نفسه الذى يحيل عليه التعبير "س التى تتفرد مثلا بأنها (س تتطابق مع دايوجينز و العشب أخضر)".

و الآن بعد أن اتخذنا هذه الافتراضات مسلمات نطلق منها، بمقدورنا أن نستنتج من الخطوة الأولى أن:

الخطوة السادسة: عبارة الثلج أبيض التى تطابق الواقعة الخاصة بأن س التى تتفرد مثلا بأن (س تتطابق مع دايوجينز) تتطابق مع س التى تتفرد مثلا بأن (س تتطابق مع دايوجينز والثلج أبيض).

(استنتجنا هذا انطلاقا من المبدأ الذى أرسينا دعائمه فى الخطوة الثانية (ب) التى تسمح بإمكان أن نستبدل بجمل جملا مكافئة من الناحية المنطقية، و فى الخطوة الثالثة التى سلمنا فيها بأن الجملتين متكافئتان من الناحية المنطقية).

ونستخلص من الخطوة السادسة انطلاقاً من مبدأ إحلل تعبيرات بديلة محل تعبيرات أخرى تشير إلى أشياء مشتركة، كتلك التعبيرات التي ذكرناها في الخطوة الثانية (أ)، ودلت عليها العبارات التي تتعدد فيها الإشارة إلى مدلول مشترك كما في الخطوة الخامسة أن:

الخطوة السابعة: عبارة الثلج أبيض التي تطابق الواقعة الخاصة بأن س التي تتفرد مثلاً بأنها (تتطابق مع ديوجينز) تتطابق مع س التي تتفرد مثلاً بأنها (تتطابق مع ديوجينز و العشب أخضر).

غير أننا نعود الآن فحسب إلى الوراء، فنستعين بإحلال المكافئ المنطقي الذي ذكرناه في الخطوة الرابعة، و بمجرد أن نستعين من جديد بالمبدأ الذي طرحناه في الخطوة الثانية، نخلص من هذا إلى أن:

الخطوة الثامنة: تتطابق عبارة الثلج أبيض مع الواقعة الخاصة بأن العشب أخضر. لكن هذه النتيجة تفضى بنا إلى أنه بالنسبة لأي عبارتين صادقتين تطابق العبارة الأولى الواقعة التي تقررها العبارة الثانية. وأي عبارتين صادقتين يمكن أن تشبكا بعبارة " الثلج أبيض" و "العشب أخضر" فتفضيان إلى أن أي عبارة صادقة تطابق أية واقعة، بل تطابق كل الوقائع. و بناء على هذا نكتشف أن نظرية التطابق لا أساس لها، و من ثم يتم دحضها.

ماذا سيكون موقفنا إزاء هذا البرهان؟ أظن أنه من المستبعد، و غاية ما يمكن أن تكشف عنه هذه البراهين هو خطأ ما تنطلق منه من فرضيات تعتقد أنها لازمة بالضرورة^(١٥). في هذه الحال يبدو لي أن غاية ما يكشف عنه هذا النقاش هو خطأ المسلمة الثانية (ب) التي ترى أن من الممكن أن نحل جملاً محل جمل أخرى تكافئها من الناحية المنطقية، في سياقات من مثل الخطوة الأولى. بغض النظر تماماً عن هذا المثل، يترتب على الخطوة الثانية (ب) عواقب يمكن أن نعاينها [مضادة للجدس]. من مثل أنه، بناءً على الخطوة الثانية (ب)، يترتب على أن عبارة "الثلج أبيض" تطابق الواقعة الخاصة (بأن الثلج أبيض) أن تلك العبارة، عبارة (الثلج أبيض) تطابق الواقعة الخاصة بأن الثلج أبيض وبأن $(٤=٢+٢)$! بالنسبة لبرهان الضربة القاضية نجد أن أولى الخطوات المستتجة - وهي الخطوة السادسة - استنتاج خاطئ، مادامت عبارة الثلج أبيض لا تطابق أية واقعة عن ديوجينز. فحيثما ينصب اهتمامنا على الواقعة

الخاصة بأن الثلج أبيض لا نجد لما يخص ديوجينز و هويته أية علاقة بها على الإطلاق. وببساطة يمكن أن نقول: إنه من العبارة الصادقة التي تطابق فيها عبارة الثلج أبيض الواقعة الخاصة بأن الثلج أبيض.

لا يصلح أن يكون بمقدورنا أن نستنتج : الخطوة السادسة عبارة الثلج أبيض التي تطابق واقعة أن س التي تنفرد مثلا بأنها (س تطابق مع ديوجينز) تطابق مع س التي تنفرد مثلا بأنها (س تطابق مع ديوجينز و الثلج أبيض).

غير أن البعض قد يعترض [قائلاً]: أليس هذا فحسب مما يلح على طرح السؤال ؟ و مع ذلك يمكن القول بأن المسألة تدور بالتحديد على ما إذا كان يترتب على نظرية التطابق نتائج منطقية غير مرغوبة؟ لذلك فليس بمقدورنا فحسب أن نرفض النتائج المزعومة رفضاً باتاً. أما الرد على هذه الاعتراضات فقد تقدم من خلال تناولنا مفهوم الوقائع، والحكم بالصدق، و التطابق في الفصل التاسع، على الرغم من التعميم البالغ في تناولها، فهي كلمات متواضعة عادية، واستخدامها المعتاد يجب أن يحظى بالاحترام في أية معالجة فلسفية تعتمد على هذا الاستخدام. لقد أثبتنا أن فحوى فكرة "الواقعة" التي طرحناها في هذا النقاش برمتها، من الممكن إجمالها في أن شيئاً ما يجعل من العبارة عبارة صادقة، أو يفضله تكون العبارة عبارة صادقة. لو حالفنا الصواب في هذا الرأي فإن أية مجموعة من القيود المنطقية - كالمسلمة الثانية (ب) التي تفرض على سياقات جامعة كما في الخطوة الأولى - عليها أن تحترم هذه السمات الخاصة بمعنى الواقعة، كما تحترم كذلك السمات البسيطة الحدسية لكل من الحكم "صادق" والفاعل "يطابق". بناء على ما لدينا من تصور للمفهوم البسيط العادي، فإن ما يجعل عبارة الثلج أبيض عبارة صادقة - هو - الواقعة الخاصة بأن الثلج أبيض. نعتقد أنه من الواضح أن هوية ديوجينز الذاتية (أو واقعة أن $2+2=4$) لا شأن لها بأية حال بما يجعل من عبارة الثلج أبيض عبارة صادقة. باختصار يشترط لكي يكون أي تناول للحكم بالصدق و للمطابقة ملائماً، لا بد أن نحترم الأفكار البسيطة الحدسية الخاصة "بالواقعة" و "الصدق" و "التطابق". إن ضربة المقلاع القاضية بالتحديد تخفق في تحقيق ذلك، لأنها تقبل المبدأ الثاني (ب) الذي يسرى في اتجاه معاكس للأفكار البديهية المألوفة.

لقد صار السؤال ملحا و مطروحا، حتى طرحه أحد الناس عن طرحه كالسؤال حتى أنت يا بروتس (tu quoque). إنه يلج و يثير أسئلة ضد نظرية التطابق، مفترضا أنها موضوع يخضع لمبادئ تشبه المبدأ الذى طرحته الخطوة الثانية (ب)، عندما لا يوجد ما يبرهن على أن الخطوة الثانية(ب) ملائمة للاستخدام و قابلة للتطبيق. فلماذا يكون علينا أن نفترض إمكان الاستعاضة بجمل مكافئة من الناحية المنطقية تحتفظ بقيمة الصدق، عندما يترتب على مثل هذه الجمل البديلة على الفور نتائج لا يمكن أن نعاينها؟ يقتضى أى مبدأ ينتهك حدودنا البسيطة أن نقدم برهاننا، يدعّمه نقاش مفصل يبرر له، و لا يوجد لدينا فى هذا النموذج ما يبرر تلك النتائج غير الحدسية البسيطة.

هناك طريقة أخرى للتعبير عن هذه الفكرة، هى ببساطة أن نشير إلى أن identity كينونة الوقائع، لا تظل خاضعة لإمكان الاستعاضة عنها بجمل مكافئة من الناحية المنطقية؛ و صيغة الجملة :

" العبارة [التي تقول] إن أ تتطابق مع [الواقعة] ب"

تتيح الفرصة لوجود بديل- يحتفظ بقيمة الصدق - على الطرف الأيسر من المسند إليه "مماثل ل - " الواقعة ك"، [ويقع هذا] فحسب فى الحالات التى تتطابق فيها الواقعة ب مع الواقعة ك.

غير أن المثل الخاص بديوجينز لم (يلتزم) بهذا الشرط بداهة، فمن البدهى أن واقعة الثلج أبيض ليست هى نفسها واقعة أن س التى تتفرد مثلا بأن (س تتطابق مع ديوجينز) تتطابق مع س التى تتفرد مثلا بأن س (تتطابق مع ديوجينز و الثلج أبيض). و لو كان لدينا أى شك فى حدسنا البدهى، فإن الطبيعة غير الحدسية الواضحة للخطوة السادسة لابد أن تكون كافية لإزالة هذه الشكوك. فمادامت الخطوة الأولى صحيحة، والخطوة السادسة خاطئة فإنه يترتب على ذلك أن الاستدلال باطل ولا أساس له. فالمقدمات الصادقة وحدها تصلح لأن نستنتج منها نتائج صادقة.

من الجدير بالأهمية أن نشير إلى أن المشكلة ليست فيما يبدو ظاهريا قصورا فى اتساع إطار الصيغة الرمزية "س تطابق ص" فهذا الإطار من المرونة بحيث يقبل تماما أن يتسع ليشمل تعبيرات بديلة تشترك معه فى الإشارة إلى "س" و "ص" بحيث يمكن أن نستعاض بها عنهما. وإنما المشكلة تكمن فى قصور التعبير "الواقعة الخاصة بأنه ب".

فهذا التعبير لا يحتفظ بتمام المشابهة بين ما تشير إليه الجمل المتكافئة من الناحية المنطقية . لكن لماذا يتحتم عليه أن يحتفظ بهذه المشابهة؟ لماذا يجب أن تتطابق الوقائع الخاصة بالثلج، أو تتشابه تماما مع الوقائع الخاصة بدبوجينز أو أى شخص آخر؟ فحيثما ينصب اهتمامنا على الواقعة الخاصة بأن الثلج أبيض، لا يكون لديوجينز أى شأن بذلك، من البدهى أن يبدو من المحال الاعتقاد بأن هاتين الواقعتين متكافئتان بالفعل.

بناء على ذلك أخلص إلى أن برهان ضربة المقلع القاضية لا يدحض نظرية التطابق.

هوامش الفصل التاسع [والملاحق] (*)

(١) على أن أقول "بعمامة" لأن بعض الجمل الإخبارية لا تستمد دلالتها من خارجها، بل من مثل عبارة "هذه الجملة باللغة الإنجليزية" مثلاً.

(٢) إنها تتصل بـ وليست صنوا لـ Tarski's Convention انظر:

Alfred Tarski, "Der Wahrheitsbegriff in den formalisierten Sprachen", *Studia Philosophica* (1935) 261 – 405; translated as "The Concept of Truth in Formalized Languages" in Alfred Tarski, *Logic, Semantics, Metamathematics* (Oxford: Clarendon Press, 1956).

J. L. Austin, "Truth", and P. F. Strawson, "Truth", *Proceedings of the Aristotelian Society* 34 (1950). Reprinted in Pitcher, ed., *Truth* (Englewood Cliffs: N. J.: Prentice Hall, 1964).

Strawson, in Pitcher, *Truth*, p. 32. (٤)

Ibid., p 40., (٥)

Ludwig Wittgenstein, *Tractatus Logico-Philosophicus* (London: Routledge and Kegan Paul, 1922). (٦)

(*) أظن أنه قد حدث خطأ في إيراد هذه الهوامش في الفصل الثامن في الطبعة الأصلية للكتاب بلغته الإنجليزية، وهي هوامش تخص الإحالات في الفصل التاسع، كما يتضح من قراءتها وإدراك دلالتها: (الترجمة)

Strawson, in Pitcher, Truth, p. 38. (٧)

op. cit., p. 41. (٨)

(٩) ماذا تعنى الواقعة؟ الواقعة اعتقاد فى أن أمراً ما صادق.

Gottlob Frege, "The Thought", in P. F. Strawson, ed., Philosophical Logic (Oxford: Oxford University Press, 1967), p. 35.

Strawson, in Pitcher, Truth, p. 38. (١٠)

(١١) لا شك أن مثل هذه العبارات من الممكن أن نعبر عنها بالتقريب بأساليب لا تذكر الوقائع، غير أن هذا خارج الموضوع، فنحن معنيون هنا بأن هذه التعبيرات التقريبية تجعل للعبارات معنى – لم يكن لها من قبل – يمنحها سلطة العلل المسببة.

(١٢) انظر الأمثلة على هذه الآراء فى:

F. P. Ramsey, "Facts and Propositions", Proceedings of the Aristotelian Society, supp. vol. 7 (1927),

أعيد طبعه فى:

Pitcher, ed., Truth; P. Horwich, Truth (Oxford: Basil Blackwell, 1990), and W.V.O. Quine, Pursuit of Truth, rev. ed. (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1992).

(١٣) للاطلاع على المزيد من هذه الفروق المميزة انظر:

J. R. Searle, Intentionality (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1983), p. 13.

(١٤) هاكم الحجة التى ساقها دفيدسون برمتها:

Davidson: Inquiries into Truth and Interpretation (Oxford: Clarendon Press, 1984), p. 42.

إذ يقول: هذه المبادئ هى:

لو تطابقت العبارة مع الواقعة التى نعبر عنها بصيغة "الواقعة ب" ثم تطابقت هذه العبارة مع الواقعة التى نصفها بصيغة "الواقعة ق"، فإن هذا يفضى إلى أمرين:

١ - إما أن الجمل التي تحل محل الرمز "ب" والرمز "ق" تتكافأ من الناحية العقلية المنطقية.

٢ - أو أن الرمز "ب" يختلف عن الرمز "ق" فحسب في الرمز المفرد الذي حل محله رمز آخر يشغل الحيز نفسه. والدليل القاطع يمكن التعبير عنه على النحو التالي: لنضع الرمز "ث" يختزل عبارة صادقة ما، وهنا سنجد بالتأكيد أن عبارة "ث" تتطابق مع الواقعة "ث" غير أننا قد نستبدل "ث" الثانية بما يكافئها من الناحية العقلية المنطقية من مثل أن (الرمز س من حين تتطابق س مع ديوجينز والرمز س) يتطابق مع (الرمز "س" حين تتطابق س مع ديوجينز). وبتطبيق المبدأ الذي يتيح لنا أن نستخدم مصطلحات مفردة بديلة تشغل الحيز نفسه، يصير بإمكاننا أن نستبدل الرمز "ت" بالرمز "ث" في الجملة الأخيرة بين علامتي التنصيص، وعلى هذا النحو يكون الرمز "ت" صحيحاً. وفي النهاية إذا عكسنا الخطوة الأولى نخلص إلى أن عبارة "ث" تتطابق مع الواقعة "ت" حيث يكون كل من "ث" و"ت" رمزا لأي عبارة صادقة.

(١٥) هناك عدد من الانتقادات التي وجهت إلى برهان ضربة المقلاع القاضية، وأعتقد أن أقربها إلى وجهة نظري نجده في:

J. Barwise and J. Perry, Situations and Attitudes (Cambridge Mass.: MIT Press, 198

لم يكن "كانط" ليعبر تلك الأمور اهتماما بطبيعة الحال، لأن الفلاسفة في عصره كانوا منشغلين في المقام الأول بقضية المعرفة . knowledge ثم انشغلوا من بعد ذلك بقضية اللغة، أما الفيلسوف الذي نحن بصدد الآن فإنه منشغل على الأقل ببعض السمات البنيوية العامة في ثقافتنا الإنسانية.

الخاتمة

يكمن الدافع من وراء النقاش الذى أجرته فى هذا الكتاب فى المقابلة التقليدية التى نميل إلى تصورهما بين علم البيولوجيا و الثقافة، تلك المقابلة - شأنها شأن المقابلة التقليدية بين الجسم والعقل - قد وجهت وجهة خاطئة . تماما مثلما نجد أن الحالات العقلية هى إحدى خصائص جهازنا العصبى التى تعمل فى مستوى أعلى من المستوى البيولوجى، ومن ثم لا نجد تعارضا بين العقلى والجسدى، فالعقلى ببساطة هو مجموعة من الخصائص الفيزيائية الخاصة بالعقل، حين نصفه من مستوى أعلى من مستوى الخلية العصبية ؛ لذلك فلا تعارض بين الثقافة و البيولوجيا، لأن الثقافة هى الصيغة التى تتخذها البيولوجيا. ومن غير الممكن أن يوجد تعارض بين الثقافة و البيولوجيا، لأنه لو كان ثمة تعارض لفاضت البيولوجيا، وما الثقافات المختلفة سوى أشكال مختلفة تتجلى فيها البنية البيولوجية التحتية. لكن لو كان هذا صحيحا لكان لابد من وجود صيغة أو أكثر للانتقال من أونطولوجيا البيولوجى إلى أونطولوجيا تنطوى على أشكال ثقافية و مؤسسية، دون أن يكون من الضرورى أن يحدث أى انقطاع جذرى. لا يدهشنا أن الاصطلاحات التى تربط بين البيولوجى و الثقافة هى الوعى القصد العقلى. فتجلى مظاهر القصد العقلى مما يميز الثقافة، خاصة حين تسند الجماعة الوظائف إلى ظواهر لا تتمكن من القيام بها بفضل من خصائصها الفيزيائية المحضة. فمن عملات ورقية فئة الدولار، إلى الكاتدرائيات، و من مباريات كرة القدم إلى الدول، حيث نواجه على الدوام وقائع اجتماعية جديدة تتجاوز الخصائص الفيزيائية الكامنة داخل الواقع الاجتماعى.

ومع ذلك ، فعلى الرغم من أن هناك على الدوام قدرًا من كيمياء المواد حاملة نبضات الإشارات العصبية - من مثل السيروتونين serotonin والنوريباينفراين

norepinephrine (نورأدرينالين) تحمل ما نطوى عليه مثل تلك الحالات الذهنية، كالاعتقاد بأن الرواى بروسست Proust أفضل من الرواى بلزك Balzak، فإن الحالات العقلية تتميز من الظواهر الفيزيائية الأخرى؛ فهى إما أن تكون واعية بالفعل وإما واعية بالقوة [أى أن تكون قادرة على أن تكون واعية]. وحيثما يتعذر الفهم الواعى، على الأقل من حيث المبدأ، يتعذر وجود حالات عقلية. و بالمثل، على الرغم من وجود استمرارية فى السلوك الجماعى بين الأسود التى تهاجم ضبعا، والمحكمة الدستورية العليا التى تصدرالقرارات المؤسسية، فالأبنية المؤسسية تتميز بسمات تخصها، أعنى أنها ذات أشكال رمزية. إن القدرة البيولوجية على أن تجعل شيئا ما يرمز - أو يعنى أو يعبر - عن شىء يجاوزه، هى القدرة الأساسية التى تكمن فى اللغة، بل فى أعماق كل أشكال الواقع المؤسسية الأخرى كذلك. اللغة نفسها بنية مؤسسية لأنها تقتضى فرض نوع بعينه من الوظائف على موجودات فيزيائية صريحة عارية [خام] لا صلة طبيعية تربط بينها وتلك الوظيفة. فأنواع بعينها من الأصوات والعلامات نعددها كلمات وجملا، كما نعد أنواعا بعينها من الأقوال أو الألفاظ أفعال كلام، نفرض عليها أن تعبر و تمثل ذ فى شكل أو سواه من أشكال أفعال الكلام - للأشياء الموجودة فى العالم. إن كُـل [من أو ما] يمكنه القيام بهذا بطريقة جماعية يكون بالضرورة لديه سلفا ما يعد أساسا لكل الأبنية المؤسسية الأخرى، كالنقود والممتلكات والزواج والحكومات والجامعات، وكلها توجد عن طريق أشكال الاتفاق الجماعى التى تقتضى فى الأساس امتلاك القدرة على الرمز.

قائمة المصطلحات

abilities	قدرات - إمكانيات
accessible	متيسر- في متناولنا
inaccessible	يتعذر بلوغه - إدراكه
agentive none agentive functions	وظائف مسندة/ غير مسندة
ambiguity	التباس - غموض
arbitrariness	جذافية
arithmetic	الحساب العددي
aspectual	من وجهة نظر ما
assigned	أسند - فرض
attitudes	مواقف - ميول
autopoietic	يعيد بناء نفسه ، كأنظمة الخلايا العصبية مثلا
Background	الخلفية
Behaviorism	النزعة السلوكية
Blind	عمياء - غفل
brute facts	حقائق عارية وقائع صريحة
brute force	قوة صريحة محضة
brute physical force	قوة مادية صريحة - محضة
Building blocks	دعائم

Bureau of Engraving and Printing	مصلحة سك العملة
capacities	قدرات - طاقات
dramatic categories	المقولات الدرامية
causality	سببية
causal functioning of institutional	الأسباب الوظيفية الدافعة لإعمال الأبنية
structures	المرتبطة بالمؤسسة للقيام بوظائفها
central bank	البنك المركزي
certified	مصرح به - مرخص - معتمد
circularity	الوقوع في دائرة مفرغة
codification	حصر و تصنيف و تبويب
cognitive science	مبحث الإدراك المعرفي
common law marriage	الزواج المدني
commonsense ideas	أفكار شائعة - مألوفة
communicable	من الممكن تناقله و الإبلاغ به
system of concepts	منظومة مفاهيم
conception	تصور - رؤية
Conceptual relativity	الانطلاق من منظور يرتبط بمفهوم بعينه عن
Conceptual schemes	خرائط للفهم
conditions	شروط
connectionist model of cognition	نموذج الإدراك المعرفي الرابط
connection strengths	قوى شحنات الربط العصبية

connectionism	نزعة الربط الفلسفية
connectives (logical)	الروابط المنطقية
conscious agents	الذوات الفاعلة الواعية
consciousness	الوعي - الإدراك العقلي
disembodied consciousness	الوعي غير المتجسد
constitutional	مقوم أساسى لقيام
constitutive rules	القواعد التأسيسية
construction	بناء - إقامة - تشييد
physical construction	البناء الفيزيائى
Social constructionism	صنعة اجتماعية - "البنينة" الاجتماعية
contract money	سند مالى
public convention	العرف العام
conventional devices	صيع تعارفنا عليها وربطناها بالمعنى جزافا دون أن يلزم شئ من بنيتها بهذا الارتباط
coreferential	تعدد الإشارات لمشار إليه
correspondence theory	نظرية التطابق - التراسل
corresponding	مطابق
count as	يعد - يكون بمثابة
Counterexample	مثال مضاد - شاهد نفي
counterfactual supposition	فرضية مضادة
creating	صنع - إيجاد

Crisscrossing distinctions	فروق متقاطعة
criteria	معيار
criteria of assessment	معيار تقييم
declaration	التصريح بـ - إعلان
decisive	حاسم - فاصل - قاطع
definition	تعريف
deontic	أخلاقي مرتبط بالواجب وبالظواهر، لا بالوجود الأونطولوجي، ولا بالتحليل والرصد العلميين
deontic status	المنزلة الأدبية الأخلاقية - المكانة
dependentat /independent	غير مستقل - يعتمد على - لا غنى له عن / مستقل - لا يعتمد على - بمعزل عن
Determinism	الحتمية
Ding an sich	الشيء في حد ذاته - بذاته
disciplines	المثول للأنظمة
Disqoutation	حذف علامات التصييص
divinely authorized	خولته السماء في
empirical proof	برهان - دليل إمبيريقى - يمكن فحصه وتجربته
entries in books	دفتر الوارد
Eo ipso	هو في ذاته
epistemology	مبحث المعرفة

epistemic-objectivity/subjectivity	الموضوعية / الذاتية الإستمولوجية
Essential	أصلى - جوهرى
ethics	أخلاقيات سلوكية
Facts	وقائع - حقائق
Real facts	وقائع حقيقية
brute facts	وقائع صريحة - حقائق عارية
institutional facts	وقائع ترتبط بالمؤسسة
False	كاذب - زائف - خاطئ
fallacy	مغالطة - توهم
fields of forces	مجالات الطاقة - القوى حقول الطاقة
formal structure	شكل البنية - البنية الصورية
formula	صيغة رمزية رياضية منطقية - معادلة
proper function	الوظيفة الأصلية
derived proper function	وظيفة مستمدة من الوظيفة الأصلية
Game Theory	نظرية الألعاب
hierarchy	تدرج هرمى
hierarchial	متراتب
honorific status	منزلة شرفية
identical	مطابق
identify	يعرّف
self identification	يدل على ذاته

idioms	تعبيرات جارية
inclinations	إحالات
indicating devices	صيغ الإشارة
Individualism	النزعة الفردية
infinite regress	الدوران فى دائرة مفرغة - عود على بدء
input /output	البيانات المدخلة/ البيانات المخرجة
institution	مؤسسة
institutional reality	الواقع المرتبط بالمؤسسة
instance	شاهد
intellectual	فكرى
intelligibility	إمكان التثيت من
Intensionality	إعتام الإشارة حيث لا يمكننا أن نقيس المدلول و لا أن نستبدل الدال بمماثل ولا أن نستبدل بالعبارة ما يساويها
intentions	مقاصد
Intentionality	القصد العقلى
Collective Intentionality	القصد العقلى الجماعى
intrinsic	جوهرى - أصلى
intuitive	بسيط - حدسى - بدهة
intuitively	بدهى
ipso facto	فى حد ذاته

iteration	التكرار ومعاودة الترتاب
microlevel	على المستوى الفردي
macrolevel	على المستوى الجماعي
Leviathan	النظام الاستبدادي
locutionary	المنطوق اللفظي
illocutionary	الكلام المؤثر غنى السامع بدفعه للقيام بفعل
perlocutionary	الأفعال المتعلقة بتأثر السامع واستجابته
deontic logic	المنطق المرتبط بالظواهر الاجتماعية والواجب الأخلاقي - على خلاف التحليل والرصد العلمي للظواهر والوجود الأونطولوجي
alethic modal logic	منطق الاحتمالات والضرورة ل(في أسلوب الشرط)
quantificational logic	المنطق الحملی
logical relations	علاقات منطقية
logical necessity	ضرورة منطقية
logical positivists	المناطقة الوضعيون
marginal	هامشي - واقع في منطقة بينية، تتداخل فيها الحدود
mammals	الثدييات
mathematical	الرياضيات الحسابية
medium of exchange	وسيط للتبادل
military power	القوة العسكرية

mind independent reality presence	وجود - واقع بمعزل عن إدراك عقولنا له، أى لا يعتمد على إدراكنا فهو موجود سواء أدركناه أم لا
Miniworld	الوجود المصغر
Morals	مبادئ الأخلاق - أسسها
Negative Big Bang	الانفجار الكونى المدمر
neuronal net modeling	نموذج شبكة الخلايا العصبية
node	نقطة تلتقى فيها الإشارات ثم تتفرع منها (كما فى الخلايا العصبية)
normal understanding	الفهم المعتاد - الذى ألفناه
normative/formative	معيارى ، وصفى
normative components	مكونات معيارية
noun phrase	عبارة اسمية
material object	الموضوع المادى
objective/subjective	موضوعى/ ذاتى
obligations	التزامات
observers	من يلاحظون - من يدركون
observer relative	لا يوجد إلا على صلة لوعينا به
old federal reserve board	أوراق عملة الاحتياطى الاتحادى القديمة
ontology	طبيعة الوجود
operation	عملية - إجراء

operating through time	متصل - لا ينتقطع
ordinary	عادي - جارٍ
ordinary sense	بالمعنى الذى ألفناه - المعتاد
organized	وضع فى منظومة - متسق - منظم
out there	ويوجد) خارجنا ، بغض النظر عن وجودنا - ليس من صنعتنا - ولم تنتجه
paradigm	النموذج الإرشادى
paradigmatic	الوحدة اللغوية فى علاقتها بالوحدات التى كان من الممكن أن تحل محلها فى نفس الوضع (رأسيا)
syntagmatic	الوحدة اللغوية فى علاقتها بالوحدات المجاورة (أفقيا)
perceptions	مدركات حسية
performative utterances	أقوال أدائية -إنجازية يسرى مفعولها بمجرد النطق بها
pervasive	منتشر - غالب
Phenomenology	الفنمولوجيا - الظاهرية
phenomenological idealism	الظاهرية المثالية
internal Phenomenological	من وجهة نظر فنمولوجية باطنية - حيث
point of view	يتجلى الظاهر فى مرآة الشعور والحضور الذاتى
political offices	مناصب سياسية

Possibilities	إمكانات
Postulate	يسلم ب - يفترض
power	قوة - سلطة - نفوذ - قدرة
Predicate	الخبر النحوي - المسند
practices	ممارسات
linguistic pragmatics	تداول الوحدات اللغوية
Pre-linguistic	مرحلة تسبق اللغة
preliminary	تمهيدى
presuppose	يقتضى سلفا - يفترض بداءة
presupposition	دعوى - مسلمة ذاتية - زعم - فكرة مستصحبة
primacy	أولوية
primary	أولى
primitive	بدائى -
Prior	أسبق - سابق على
priority	أسبقية - أولية
private and public	الخاص و العام
procedural	ذات طابع يتسم بالمرحلية
proceed	يشرع فى
processes	عمليات إجرائية، متعاقبة (لها سيرورة)
parallel distributed processing	نسق عمليات التوزيع المتوازي
symbol-processing steps	رموز خطوات العمليات التنفيذية

product	المنتج
proof	برهان
properties	ملكية - حيازة
proper name	اسم العلم
proposition	فرضية
public language	اللغة الجارية
Publicly	على الملأ - علانية
Purists	أصحاب دعوى النقاء - تنقية اللغة من الدخيل مثلا
purposes	غايات - أهداف نرمى إليها
qualification	خاصية نوعية
quantifiers	النسب الكمية
rational	عقلانى (ليس حدسيا و لا محسوسا)
real facts	الوقائع الحقيقية- الفعلية
reality	عالم الواقع
institutional reality	الواقع المرتبط بالمؤسسة - الرسمى
realism	النزعة الواقعية فى الفلسفة
antirealism	ضد الواقعية لأ مضاد للواقعية
ethical realism	الواقعية الأخلاقية السلوكية
external realism	الواقعية الخارجية - وجود واقع خارج وعينا به ، يتيسر لنا إدراكه

intentional realism	واقعية التصمد العتلى
modal realism	الواقعية الوصفية
mathematical realism	الواقعية الرياضية
real world	عالم الواقع
deep reason	سبب جوهري
recognize	يعرف لأ يدرك
recursive	قابل للتطبيق الدائم
redundant	إطناب
refer	تشير إلى
referent	الشيء المشار إليه الخارجى
referentiality	الإحالة عن طريق الدال أو الإشارة
self-referentiality	يحيل إلى ذاته لأ يستمد معناه من داخل نسقه أو منظومته
referential opacity	إعتماد الإشارة، أى غموض ما تحيل إليه
co-referential	تعدد الإشارات بحيث نخفق فى أن نستبدل بالإشارة إشارة أخرى تعطى مشارا إليه يكافئه، ومن ثم تختل قيمة صدق العبارة.
Co-referring	تعدد الإشارات إلى مدلول - تعبيرات مكافئة
refute	يفند - يدحض
relational	متعلقة بسواها - غير مستقلة بذاتها

repository of value الاحتفاظ بالقيمة
representations الأشكال التي تمثل بها العالم ونصوره عليها
reproduction التكاثر
constitutive rules القواعد التأسيسية
regulative rules القواعد التنظيمية
satisfying يستوفى شروط التعبير عما يرمى إليه الكلام
schematic تخطيطي
selectional advantage of cooperative behavior ميزة الانتقاء في السلوك المتسم بالتعاون
sentient المخلوقات الواعية
sensibility الوعي
sensitivity الحساسية سرعة التأثير
slava veritate لها نفس الحجم أو الامتداد مكافئة
social construction صنعة اجتماعية (البنينة الاجتماعية)
social reality الواقع الاجتماعى
Solipisism من لا شيء موجود سوى "أنا" و كل وجود من خلالنا (الذات)
Speech Acts Theory نظرية أفعال الكلام، و هي جزء من الحدث
speech event الكلامى الحدث الكلامى

standards	مقاييس
standard of truth	مقياس صدق
Standard Textbook Account of Money	الكتاب المرجعي فى شئون المال
(to) state	ينص على - يصرح بـ
state and federal taxes	الضرائب القومية والمحلية
city-state	عاصمة المحافظة (مركز - بندر)
statement	عبارة - مقولة - مقدمة فلسفية
states of affairs	الحالات أو الأوضاع
status	منزلة - مرتبة - مكانة
status function	وظيفة تؤدي بمقتضى منزلة أو مرتبة ما - وضع وظيفى
status indicators	مؤشرات دالة على منزلة - مرتبة
deontic status	المكانة الأدبية - الأخلاقية (داخل منظومة المجتمع فى مقابل الأونطولوجى)
pure status	مجرد منزلة دون أن تفرض القيام بوظيفة (فخرية)
stipulated	استصحب
store of value	سبيل للاحتفاظ - اختزان - بالقيمة
structure	بنية - تركيب - نسق
supply of money	اعتماد مالى
symbolic	رمزى
symbolization	ترميز - صناعة الرمز

synchronically/diachronically	بنحو متماثل / متزامن
system	نظام - نسق
systemic	خاص بمنظومة -
systematic	متسق - منهجي
systems of constitutive rules	أنظمة القواعد التأسيسية
taxonomy	صنف داخل تصنيف
teleology	الغائية
tendencies	مواقف - اتجاهات - ميول
tender	تعهد (سند)
legal tender for all debts	تعهد قانوني بسداد الديون
terms	مصطلحات - تسميات
technical terms	مصطلحات فنية - تقنية
tectonic	من سطح التربة
terminology	الاصطلاح
thesis	فرضية
	سندات ملكية
title deeds	علامات رمزية بديل، كالمراكات
tokens	البلاستيكية بدلا من النقود
type-tokens	نمط العلامة الرمزية البديلة
transaction	إجراء-قيام بـ
transcendental	متعال - مفارق - ترانسندنتالي

treasury	وزارة الخزانة
true	صحيح - صادق
the truth	الحقيقة - الصدق
truth conditions	شروط الصدق
truth value	قيمة الصدق
universal grammar	النحو الكلى (تشومسكى)
utterances	أقوال منطوقة أو منصوص عليها
valid	ذو جدوى
values	القيم
Verification Principle	مبدأ التحقق والإثبات
wampum	قلادة من الصدف يستخدمها الهنود الحمر فى تعاملاتهم المادية

المؤلف فى سطور

چون ر. سيرل

انشغل سيرل بنظريات المعنى فى مقارنة المعنى الواقع ومفارقته له. لاسيما وقد أرقه توسع اللغويين الحدائين فى مفهوم العلامة، وتضييق حدود اللغويات، بالاهتمام بالكلام لصالح اللغة، وبالانشغال بالسؤال عن العلة بدلا من الانشغال بالسؤال عن الكيفية. كذلك أرقه تصورات التفكيكين الخاصة بالدلالة المراوغة، والمعنى المرجأ، والأثر وما تحت الكشطة.

طور سيرل جهود أستاذه "أوستين" - فيلسوف مدرسة أوكسفورد، صاحب كتاب كيف نفعل الأشياء بالكلمات" مميّزاً بين أفعال الكلام الأدئية performative والتقريرية constative.

أسهم سيرل فى مجال فلسفة اللغة بأكثر من مؤلف، أهمها على الإطلاق كتابه فى نظرية أفعال الكلام speech Act Theory. حيث ناقش تصنيف أوستين أفعال الكلام.

المترجمة فى سطور

حسنة عبد السمىع محمود

حصلت على الليسانس والماجستير والدكتوراه فى الآداب، من جامعة عين شمس قسم اللغة العربية وآدابها.

أ - عضو هيئة التدريس فيه،

من أهم مؤلفاتها المنشورة:

١ - أحلام الخيال الفنى: مستويات الدلالة فى شعر ذى الرمة، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب،

سلسلة دراسات أدبية، ١٩٩٨.

٢ - سيميوطيقا اللغة وتحليل الخطاب؛ الإعلان التلفزيونى، دار عين، القاهرة، ٢٠٠١.

٣ - الترابط النصى فى سورة الكهف، أعمال المؤتمر الدولى الثالث للنقد الأدبى، المنار العربى،

القاهرة ٢٠٠٦. وقد قيل للنشر بمجلة الدراسات القرآنية بجامعة لندن، كلية الدراسات

الشرقية والإفريقية SOAS بالمجلد العاشر ٢٠٠٨.

ومن أهم ترجماتها

١ - الاسم النعت: لغة الاصطلاح فى تسميات الحيوان ورموزه فى الشعر العربى القديم تأليف

ياروسلاف ستيتكفيتش، مجلة فصول، المجلد ١٤، العدد ٢، صيف ١٩٩٥.

٢ - مدخل الألف ليلة وليلة، تأليف ديفيد بينولت، مجلة فصول، المجلد ١٢، العدد ٤ شتاء

١٩٩٤.

٣ - نمط من أنماط الميلاد الجديد، تأليف كارل جوستاف يونج، مجلة الألسن للترجمة، المجلد

٥، يونيو ٢٠٠٤.

المراجع فى سطور

إسحاق عبید

- أستاذ متفرغ لتاریخ العصور الوسطى الأوروبية. فى كلية الآداب جامعة عين شمس
- له العديد من الدراسات والأبحاث فى مجال التخصص الدقيق، وكذلك كثير من الترجمات عن الإنجليزية منشورة ضمن المشروع القومى للترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة.
 - عضو فى العديد من الجمعيات الألية، ومنها: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، واتحاد المؤرخين العرب بالقاهرة، وكذلك الجمعية المصرية للدراسات اليونانية والرومانية ولجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة.

التصحيح اللفوي : موسى عجلان
الإشراف الفني : حسن كامل



أراد سيرل أن يعيد للواقع هيئته مشيراً السؤال حول وجود واقع خارجنا لا يعاباً بوجودنا ولا بلغتنا، غير أنه لا يتعذر علينا أن نقاربه. بعد أن أزعجته مبالغة أصحاب النزعة المثالية، وخفاء اللاوعي مستعصياً على الرصد، وأرقه التوسع الحداثي في مفهوم العلامة، واستحالة المعرفة، والتلاعب باللغة، والتأرجح بين الإخفاء والبوح، والانتهاك، وخداع الشكل. أرقته نزعات الشك، كما أزعجه تضيق اللغويين حدود اللغويات، مقللين من شأن "الكلام" لحساب "اللغة" ومن قيمة القصد العقلي لحساب الاستجابات الفطرية. وقد دفع بعض أنصار الحداثية أصحاب "نظرية أفعال الكلام" زاعمين أنه لا مساحة للغة الخيال عندهم ولا اعتراف بالمجاز، زاعمين أن مصدر خطأ جون سيرل يكمن في أنه لم يفهم الفرق بين الفلسفة الأنجلوأمريكية وفلسفة القارة الأوروبية. مما دفعه لتصور أن اللغة لا تعيش إلا في وضوح، وفي هذا اجترأ على اللغة وتصور إمكان السيطرة عليها. ولا ينطبق هذا بحال على لغة الأدب، لأنها تتوهج في المجاز؛ ويتضاعف معناها بالإزاحة والتكثيف والإعتماد. كما أنه لا يتفق مع لغة الفلسفة التي تتناول المجرد، وتخلف وراءها مساحات من الصمت.